

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: القياس الاقتصادي

تحت عنوان:

محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر

وأثره على التنمية الاقتصادية

حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية: 1970-2010

إشراف الدكتور

حشمان مولود

إعداد الطالب

ساطور رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد صالح
مقررا	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر	د. مولود حشمان
عضوا	E.N.S.S.E.A	أستاذ التعليم العالي	أ.د أحمد زكان
عضوا	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر	د. عبد النور غريس
عضوا	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر	د. فضيل فارس
عضوا	جامعة البليدة	أستاذ محاضر	د. صدر الدين صوالي

السنة الجامعية: 2012 - 2013

فهرس المحتويات

الصفحة

06	قائمة الجداول والأشكال
11	المقدمة العامة
20	الفصل الأول: عموميات حول الإنفاق الاستثماري وقراراته
21	المبحث الأول: المفاهيم العامة حول الإنفاق الاستثماري
22	المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الاستثماري
26	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإنفاق الاستثماري ومبادئه
30	المطلب الثالث: خصائص وتصنيفات الإنفاق الاستثماري
36	المبحث الثاني: قرارات الإنفاق الاستثماري
37	المطلب الأول: قرارات الإنفاق الاستثماري، مفهومها، أهميتها، دوافعها
40	المطلب الثاني: محددات القرار الاستثماري
42	المطلب الثالث: مراحل اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري ومعاييرها
57	خلاصة الفصل
58	الفصل الثاني: النظريات المفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري والنمو والتنمية الاقتصادية
59	المبحث الأول: المحددات النظرية الكلية للإنفاق الاستثماري ونماذجها الرياضية
59	المطلب الأول: محددات الإنفاق الاستثماري العام
60	المطلب الثاني: محددات الإنفاق الاستثماري الخاص
83	المطلب الثالث: محددات الإنفاق الاستثماري الأجنبي
86	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
87	المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي، محدداته، قياسه
95	المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، تطورها، أبعادها
103	المطلب الثالث: الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي

108خلاصة الفصل
109الفصل الثالث: العرض العام للاقتصاد الجزائري - الاستثمارات المنجزة في ظل التحولات الاقتصادية
110المبحث الأول: الوضع الاقتصادي ما قبل التسعينات
110المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال 1962-1966
112المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة 1967-1979
120المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات 1979-1989
125المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات - اتفاقيات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي
126المطلب الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989
127المطلب الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991
128المطلب الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994
130المطلب الرابع: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 _ ماي 1998
134المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينيات
135المطلب الأول: برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
137المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009
145المطلب الثالث: آفاق الاقتصاد الوطني 2010-2014
150 خلاصة الفصل
151الفصل الرابع: سياسة وإستراتيجية الاستثمار المباشر
153المبحث الأول: مراحل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر
153المطلب الأول: قانون الاستثمار في مرحلة ما قبل التسعينيات
160المطلب الثاني: قانون الاستثمار خلال فترة التسعينيات
165المطلب الثالث: قانون الاستثمار في مرحلة ما بعد التسعينيات

المبحث الثاني: سياسة الخوصصة في الجزائر.....	169
المطلب الأول: أدبيات الخوصصة - الأساس النظري	169
المطلب الثاني: ماهية الخوصصة في الجزائر، دوافعها، أهدافها	176
المطلب الثالث: مسار الخوصصة في الجزائر، التطور التاريخي، النتائج، المعوقات	182
المبحث الثالث: تقييم الاستثمارات في الجزائر	189
المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار.....	189
المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار	195
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار	201
خلاصة الفصل	204
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية - نمذجة الاستثمار الخاص في الجزائر	205
المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية	206
المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية	206
المطلب الثاني: تقديرات واختبارات التكامل المشترك	215
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك	218
المبحث الثاني: تحديد نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية	220
المطلب الأول: تحديد متغيرات وبيانات الدراسة	221
المطلب الثاني: توصيف دوال النموذج وتقديرها.....	229
المطلب الثالث: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	232
المبحث الثالث: قياس محددات الإنفاق الاستثماري الخاص ودراسة أثره على التنمية الاقتصادية	235
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	235
المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام منهج Engel-Granger و UECM	237
المطلب الثالث: دراسة أثر الاستثمار الخاص الجزائري على التنمية الاقتصادية	244
خلاصة الفصل	247

248.....	الخاتمة العامة.....
254.....	الملاحق.....
255.....	الملحق 1: تعريف الإحصائيات ومصادرها.....
259.....	الملحق 2: نتائج تقدير النماذج المقترحة -توصيف نموذج الدراسة.....
267.....	الملحق 3: نتائج اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ.....
275.....	الملحق 4: نتائج دراسة أثر الاستثمار الخاص الجزائري على التنمية الاقتصادية.....
278	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1/ قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	أهم المعايير المستعملة لاتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري في حالة عدم التأكد من النتائج المتوقعة وحالة المخاطرة.	جدول رقم 01
62	التطور التاريخي لنظريات النمو.	جدول رقم 02
84	التوقعات والإنجازات الخاصة بالاستثمارات المحلية.	جدول رقم 03
86	البرنامج الرباعي الأول للاستثمار 1970-1973/ الوحدة: مليون دج	جدول رقم 04
89	مجممل الاستثمارات الجزائرية خلال فترة 1967-1979 / الوحدة: بالمليون دج.	جدول رقم 05
90	مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة 1969-1978 / الوحدة: بالمليون دج.	جدول رقم 06
91	الاستثمارات الصناعية المتوقعة والمحقة خلال فترة 1967-1978 / الوحدة: بالمليون دج	جدول رقم 07
92	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال فترة 1974-1979 / الوحدة: بالمليون دولار	جدول رقم 08
94	هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج	جدول رقم 09
96	البرنامج الوطني لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج	جدول رقم 10
100	سعر الصرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري خلال فترة 1986-1991	جدول رقم 11
105	معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال فترة 1993-1998 / الوحدة: %	جدول رقم 12
106	معدل النمو القطاعي خلال فترة 1993-1998 / الوحدة: %	جدول رقم 13
107	البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج	جدول رقم 14

110	البرنامج الوطني التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج.	جدول رقم 15
112	لمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة (1998-2008)	جدول رقم 16
113	حصة القيمة المضافة للقطاعات في تكوين المنتج بين سنتي 2007-2008 / الوحدة (%) .	جدول رقم 17
115	الاستثمارات المنجزة طيلة الفترة الممتدة من 1999/01/01 إلى 2008/12/31.	جدول رقم 18
119	البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014) وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج.	جدول رقم 19
156	حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها خلال الفترة 1998-1996.	جدول رقم 20
157	حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 2003-2007	جدول رقم 21
160	تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2010	جدول رقم 22
161	تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية - حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002-2010.	جدول رقم 23
162	تطور حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	جدول رقم 24
166	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2007	جدول رقم 25
167	ترتيب الجزائر وبعض دول الجوار في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2006-2010	جدول رقم 26
168	رتيب الجزائر وبعض دول الجوار في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2006-2010	جدول رقم 27
170	ترتيب الجزائر وبعض دول الجوار في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2007-2010	جدول رقم 28
189	تطور متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط معدل النمو الحقيقي للجزائر خلال الأربعة عقود الأخيرة.	جدول رقم 29

191	تطور متوسط حجم ومعدل الاستثمار الحكومي للجزائر خلال الأربعة عقود الأخيرة.	جدول رقم 30
195	تطور متوسط حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الجزائري خلال الأربعة عقود الأخيرة.	جدول رقم 31
195	تطور متوسط حجم الدين الخارجي للجزائر خلال الأربعة عقود الأخيرة.	جدول رقم 32
200	معايير اختيار النموذج الأمثل - حسب نتائج التقدير.	جدول رقم 33
201	نتائج اختبار DF و ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات.	جدول رقم 34
202	نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	جدول رقم 35
203	قيم ل AIC و SC لمختلف تقديرات النموذج $VAR(p), p=1 \rightarrow 3$	جدول رقم 36
204	نتائج اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك	جدول رقم 37
205	نتائج تقدير الآجل الطويل (اختبار التكامل المشترك ل Johansen المتغير التابع IPGDP)	جدول رقم 38
207	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع: $\Delta(IPGDP)$)	جدول رقم 39
210	القيم الحرجة ل F-Statistic (Pesaran) بوجود ثابت دون الاتجاه العام	جدول رقم 40
211	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد UECM (المتغير التابع: $\Delta(IPGDP)$)	جدول رقم 41
213	نتائج اختبار DF و ADF و PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	جدول رقم 42
214	نتائج تقدير نموذج (5.52) بطريقة المربعات الصغرى العادية .OLS	جدول رقم 43

2/ قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	انخفاض مستقل في طلب الاستثمار	الشكل رقم 01
47	يوضح العلاقة بين الطلب على الأصول الرأسمالية وسعر الفائدة	الشكل رقم 02
49	يوضح علاقة وتأثير المضاعف الاستثماري على الطلب الكلي.	الشكل رقم 03
51	يوضح آلية عمل نموذج المسارع	الشكل رقم 04
163	تطور معدل نمو حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2010-1970	الشكل رقم 05
164	تطور نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2008-1970	الشكل رقم 06
190	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-1970	الشكل رقم 07
193	تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة 2010-1970	الشكل رقم 08
194	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-1970	الشكل رقم 09
196	تطور نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-1970	الشكل رقم 10

المقدمة العامة

تمهيد:

اهتم علماء الاقتصاد بموضوع الاستثمار منذ بداية تطور الاقتصاد السياسي، إذ أجمعوا على أن الإنفاق الاستثماري هو أحد العناصر الأساسية والمهمة في الطلب الكلي، وقد يكون له دورا إيجابيا ومؤثرا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، باعتباره من محددات معدل النمو الاقتصادي وتطور الإنتاجية، وعنصرا ديناميكيا فعّالا في الدخل الوطني وزيادة حجم الإنتاج وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع.

الاستثمار هو عبارة عن الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية محددة مما يعني الإضافة إلى أصول المؤسسة كالمعدات والآلات والمباني والأثاث ووسائل النقل إلى جانب الإصلاحات الجوهرية التي تطيل من عمر الأصول أو تزيد من إنتاجيتها. وللإنفاق الاستثماري أشكالا عديدة حيث يمكن أن يكون اقتصاديا والذي يدعى بالاستثمار المباشر ويعني ذلك توليف عناصر الإنتاج معا بهدف إنتاج السلع والخدمات، أو استثمارا ماليا والذي يدعى بالاستثمار غير المباشر ك شراء رأسمال قائم، أو شراء أسهم وسندات. ويكمن الفرق بين كلا النوعين في أن الاستثمار المالي لا يؤدي إلى تغيير في الأصول الرأسمالية، في حين أن الاستثمار الاقتصادي، وهو موضوع دراستنا، يؤدي إلى تكوين الأصول الرأسمالية المنتجة.

كون الاستثمار هو أحد العناصر الهامة في الطلب الكلي لأي اقتصاد فإنه يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا، وله دورا أساسيا ومحوريا في النظرية الاقتصادية الكلية لأنه مركبة في الطلب والعامل الأساسي لزيادة العرض، فتحقيق التنمية لن يتأتى إلاّ باستخدام الأموال بمثابة إنفاق استثماري تترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية سواء في الآجال المتوسطة أو الطويلة. ومنه يمكن الاعتماد عليه في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الكثير من الدول، ونجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار.

الجزائر تواجه عدة تحديات اقتصادية واجتماعية، فهي تسعى منذ الاستقلال ولمدة أربع عقود من الزمن إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل جميع إشكالاتها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بجميع قطاعاتها. فقد مر الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بتطورات هامة، أدت إلى تغيير هيكل الاستثمار، حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي والذي كان يعتمد على القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية، إلاّ أن هذا النهج لم يحقق الأهداف المرجوة، ونتيجة لذلك ظهرت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إحداث تغييرات في سياستها الاقتصادية، وذلك بالاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية وإعطائه منذ نهاية الثمانينات أهمية متزايدة.

في هذا الإطار وقصد إنعاش الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف تحقيق التوازنات الكلية، وكذا التنظيم والتحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق، بدءاً برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية وإدخال عدة إصلاحات في المجال التشريعي كإصدار عدة قوانين تخص استقلالية المؤسسات العمومية وخصوصتها، وقوانين الاستثمار بهدف تطوير وترقية الاستثمار الخاص في الجزائر. كل ذلك من أجل تنفيذ سياسة استثمارية تهدف إلى تحسين وتوفير المناخ المناسب لجلب أكبر قدر ممكن من النفقات المالية المحلية والأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية.

مما سبق ذكره يمكن القول أن الإنفاق الاستثماري الخاص يعد من أهم العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة سنة 2001، نسبة 47.5% مقارنة بـ 29.7% سنة 1981، وهذا ما يعكس سياسة وإستراتيجية الاستثمار في الجزائر التي تعتمد على القطاعين الخاص والعام في تحقيق التنمية الاقتصادية. من هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به جاء اختيارنا للموضوع المطروح للدراسة والبحث تحت عنوان: "محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية".

الإشكالية:

وفق الطرح السابق وقصد تحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة والمفسرة للاستثمار الخاص في الجزائر ودراسة أثره على التنمية الاقتصادية. بهدف دراسة وتحديد سلوك الاستثمار الخاص في الجزائر. يمكن طرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة كما يلي:

ما هي محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر؟. وما مدى تأثيره على التنمية الاقتصادية؟.

للإجابة على الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المفاهيم الأساسية للاستثمار؟.
- ما هي محددات الإنفاق الاستثماري المباشر حسب مختلف النظريات الاقتصادية؟. وما علاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي؟.
- ماهي أهم المراحل الأساسية التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟. وكيف تطورت مؤشراتته الكلية في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية؟. ما هي أهم الاستثمارات الخاصة المنجزة عبر مختلف المراحل؟.

- ما هي سياسة وإستراتيجية الاستثمار المباشر؟. بعبارة أخرى ما هو واقع الاستثمار المباشر؟. ما مدى تأثير كل التدابير والسياسات التحفيزية المنتهجة من طرف السلطات على واقع الاستثمار الخاص؟.
- ما هي المحددات الكمية للاستثمار الخاص؟. ما مدى مطابقة النظرية الاقتصادية على واقع الاستثمار الخاص؟. هل توجد علاقة تفسيرية طويلة الأجل للاستثمار الخاص؟. ما هو أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي؟. هل الاستثمار الخاص يعد أكثر فعالية من الاستثمار الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي؟.

الدراسات السابقة:

الاستثمار ليس بموضوع جديد، وإنما التحولات والتغيرات الاقتصادية العالمية جعلت منه أهمية كبيرة وواضحة في اقتصاديات الدول، واهتم الباحثين بهذا الموضوع بمختلف أشكاله وتصنيفاته، حيث تم سابقا دراسة موضوع الاستثمار بصفة كلية ثم تطرق بعض الباحثين إلى دراسة الاستثمار حسب مركباته، والمتمثلة في الاستثمار العام والخاص. الملاحظ في هذا الشأن أن الدراسات المتعلقة بموضوع الاستثمار الخاص كانت أقل من تلك الخاصة بالاستثمارات العامة، ويمكن القول أنها نادرة أو تكاد تنعدم لواقع الاقتصاد الجزائري.

- الدراسات المحلية:

- دراسة حول " تقدير دالة الاستثمار الكلية - حالة الجزائر للفترة 1989-2002 "، البشير عبد الكريم (2007)، حيث تم استخدام أدوات التحليل القياسي في تقدير دالة الاستثمار الكلية لواقع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على المحددات النظرية المفسرة للاستثمار وأهمها: الطلب المتوقع، والتكلفة النسبية لعناصر الإنتاج، وسعر الفائدة الحقيقي، والمردودية الاقتصادية والمالية. توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- o الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة والسعر النسبي للتجهيزات الرأسمالية.
- o الاستثمار دالة متزايدة بالنسبة للمردودية والدخل.

- دراسة حول " معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية - الفترة 1970-2006 "، شبي عبد الرحيم وشكوري محمد، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم وإشراف "، (23-25 مارس 2009، بيروت، الجمهورية اللبنانية). فقد تم استخدام الأساليب القياسية في تحليل هذا الموضوع بتطبيق تقنيات نماذج تصحيح الخطأ. أهم نتائج هذه الدراسة: أن هناك تأثير لكل من حجم الاستثمار العمومي، حجم المديونية ومعدل الفائدة على حجم الاستثمار الخاص في الآجلين القصير والطويل، بينما

يقتصر تأثير الانفتاح الاقتصادي على حجم الاستثمار الخاص في المدى الطويل فقط. إلا أنه عند تفحصنا لهذه الدراسة والتدقيق في نتائجها وجدنا أنه استعمل في تقدير نماذج تصحيح الخطأ طريقة غرانجر وانجل فقط، وكذا وجود خلل في استعمال بعض الأدوات القياسية.

- دراسات أكاديمية عديدة حول الاستثمار في الجزائر على شكل أطروحات ومنها:

- عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- منصورى الزين، " آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- عيسى مرازقة، " القطاع الخاص والتنمية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2007.

عند تفحصنا لمضمون هذه الأطروحات تبين أنه تم فقط استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وكذا التاريخي، دون المنهج القياسي، أو تم تحليل موضوع الاستثمار في الجزائر دون التطرق إلى دراسات تطبيقية وميدانية، وهذا الأخير الذي أصبح من ضروريات البحث العلمي.

- الدراسات الأجنبية:

- دراسة قياسية حول " سلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية - الفترة 1970-1994 " ممدوح الخطيب الكسواني (1997). فقد تم استخدام أدوات التحليل القياسي في دراسة سلوك الاستثمار، ووفق نظريات الاقتصادية والنماذج المختلفة للاستثمار، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نماذج المعجل البسيط والمرن والتكيف الجزئي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. بينت هذه الدراسة أن خصائص الاستثمارات في سوريا تتمثل فيما يلي:

- ضعف العلاقة بين الاستثمارات والدخول القطاعية.
- ارتباط الاستثمارات بمستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- غياب العلاقة بين الاستثمارات و سعر الفائدة وحجم التمويل (ثبات معدلات الفائدة وعدم ارتباط مستوياتها بآلية العرض والطلب).
- ضعف العلاقة بين الاستثمار وحجم الصادرات.

- دراسة قياسية حول " الاستثمار الخاص في مجموعة من الدول النامية " (Achevli et al, 1990) دلت النتائج على وجود تأثير لكل من: النمو الاقتصادي، مستوى الدخل الفردي، الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، معدل الاستثمار الحكومي، أسعار الفائدة، خدمة الدين، على حجم الاستثمار الخاص. علما أن تأثير جميع هذه المتغيرات كان إيجابيا ماعدا أسعار الفائدة وخدمة الدين الذي سجل تأثير لكل منهما عكسيا.

- دراسة حول " دالة الاستثمار في بلدان أمريكا اللاتينية - البرازيل، الشيلي، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا "، (Cardoso, 1993). توصلت هذه الدراسة إلى عدم المعنوية الإحصائية لتأثير كل من سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل الدولي على الاستثمار الخاص، بينما أظهرت النتائج معنوية كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الحكومي، والمديونية الخارجية على الاستثمار الخاص في البلدان المذكورة.

- دراسة حول " Modelling The Long Run Determinants Of Private Investment In Sénégal " (B.Ouattara, 2001, The University Of Manchester). تمثلت إشكالية هذه الدراسة في البحث عن محددات الاستثمار الخاص طويلة الأجل لواقع اقتصاد السنغالي، باستخدام تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. فقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإعانات الخارجية تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الخاص، في حين يتأثر سلبا بكل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص والتبادلات التجارية.

- دراسة قياسية حول " محددات الاستثمار الخاص في الأردن " (F.M.I, 1996) ، بينت هذه الدراسة بعض المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الخاص الأردني والمتمثلة: في نسبة الإنفاق الرأسمالي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، نسبة التحويلات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات الأجنبية بعدد أشهر الاستيراد، ونسبة العجز المالي الحكومي (عدا المساعدات الأجنبية) من الناتج المحلي الإجمالي. كما أجريت نفس الدراسة من طرف (صباح البدري، 1997- مجلة الأفق الاقتصادية، الإمارات المتحدة، 1997/2) على الاقتصاد الأردني، وأظهرت أن الإثمان المحلي الموجه للقطاع الخاص كبير ومعنوي جدا، وأن هناك تأثير سلبية من جهة سعر الفائدة الحقيقي على الاستثمار الخاص وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

- دراسة حول " Joint Impact Of Investment (PB/PV) On The Economic Gronth Of Pakistan " (Goher Fatima, 2012, The University Of Pakistan). حيث كان الغرض من هذه

الدراسة هو معرفة تأثير الاستثمار العام والخاص معا على النمو الاقتصادي الباكستاني، في الآجلين القصير والطويل للفترة 1975-2010 باستخدام تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. فقد بينت النتائج أن الاستثمار الخاص له تأثيرا كبيرا وإيجابيا على النمو الاقتصادي الباكستاني في المدى الطويل، وأقل تأثير في المدى القصير، في حين كان تأثير الاستثمار العام في المديين القصير والطويل على النمو الاقتصادي إيجابيا ولكن أقل أهمية من تأثير الاستثمار الخاص.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- كون الاستثمار أحد العناصر الهامة و الأساسية في الطلب الكلي، والمحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، ويمكن الاعتماد عليه في حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.
- اهتمام الجزائر بهذا الموضوع منذ تبنيها الاصلاحات الاقتصادية، وخاصة بعد تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو اقتصاد السوق، مما زاد اهتمامها بموضوع الاستثمار ومحاولة ترفيته وتطويره عن طريق الدعم وسن القوانين لتوفير مناخ مناسب له، يساعده على تحقيق التنمية الشاملة.
- قلة الرسائل والبحوث الجامعية، التي تناولت هذا الموضوع، بتحديد العوامل المؤثرة والمفسرة للاستثمار الخاص عن طريق استخدام الأساليب والأدوات القياسية. الأمر الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع والتعمق فيه، للوصول إلى نتائج دقيقة، التي يمكن الاعتماد عليها في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر.

فرضيات الدراسة:

- الاستثمار المباشر وقراراته، ذات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- المحددات النظرية للاستثمار المباشر عديدة، وتوجد علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري المباشر والنمو الاقتصادي.
- أحدثت الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري تغيرات هامة في هيكل الاستثمار وإنجازات عديدة في ظل التحولات العالمية.
- تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مرهون بإتباع الجزائر لسياسة وإستراتيجية استثمارية محكمة ورشيدة، تهدف إلى توفير البيئة المناسبة للمستثمرين، وتحد من العوائق التي تواجه الاستثمار الخاص.

- محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر هي: الناتج (يتوقع أن يؤثر إيجابيا)، سعر الفائدة وسعر الصرف (يتوقع أن يكون تأثيرهما سلبي)، حجم الاستثمار الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (تأثيره سلبي: تأكيد نظرية المزاحمة). يساهم الاستثمار الخاص إيجابا في النمو الاقتصادي

أهداف الدراسة:

- إعطاء المفاهيم الأساسية للاستثمار وفق الفلسفة الاقتصادية الكلية.
- استعراض أهم النظريات حول الاستثمار ومحدداته، وصياغة النماذج الرياضية لدالة الاستثمار. وكذا النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية. مع تحديد حجم علاقة الاستثمار الخاص بالنمو الاقتصادي.
- محاولة تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر، ومعرفة أثر أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه. وكذا إبراز أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد سياسة وإستراتيجية الاستثمار في الجزائر. مع تقييم المناخ الاستثماري الخاص وفق المعايير الكمية والنوعية المعتمدة عليها.
- تصميم نموذج قياسي لدالة الاستثمار الخاص وتحديد علاقته الطويلة الأجل. ثم قياس أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي، وتحديد درجة فعاليته. كل ذلك حتى يسهل لوضعي السياسات الاقتصادية معرفة تأثير إجراءاتهم المختلفة على الاستثمار الخاص ويمكنهم من اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في زيادة معدلات الاستثمار الخاص ودعم النمو والتنمية الاقتصادية.

المنهج المستخدم في البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، نستخدم المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة لكل من الإنفاق الاستثماري المباشر والنمو والتنمية الاقتصادية، وتحديد العلاقات والروابط فيما بينهم، وسرد مراحل وتطور الاستثمار المباشر في الجزائر. تم التركيز على المنهج الاقتصادي الكمي (القياس الاقتصادي) لحل هذه الإشكالية، حيث قمنا بصياغة نموذج الاستثمار الخاص، بالاعتماد على المحددات النظرية والتي وردت في الأدبيات الاقتصادية، ثم بلورتها في صيغ كمية بهدف قياسها وتقديرها. كما تم استخدام نفس المنهج السابق لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.

خطة البحث:

لهذا الغرض نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى دراسة المفاهيم الأساسية للاستثمارات ابتداء بذكر أهم تعاريف الاستثمار وخصائصه، كما نحاول أن نخصي جميع أنواعه

وتصنيفاته، مروراً بدراسة أهميته في النشاط الاقتصادي وأهدافه وكذا مبادئه، وفي الأخير نتطرق إلى دراسة قرارات الإنفاق الاستثماري ومحددات هذه القرارات وكذا المعايير والأسس التي يتركز عليها العون الاقتصادي للوصول إلى اتخاذ القرار في الإنفاق الاستثماري. وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة مختلف النظريات الاقتصادية الكلية المفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري ابتداءً بمحددات الإنفاق الاستثماري العام ثم الإنفاق الاستثماري الخاص بما فيه المحلي والأجنبي، وفي الأخير نتطرق إلى أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية وعلاقة كل منهما بالإنفاق الاستثماري. ونهتم في الفصل الثالث بوصف الواقع الاقتصادي الجزائري عبر مختلف مراحله والوقوف عند أهم المحطات التي مر بها، وكيف تطور الاقتصاد الجزائري من خلال مختلف نماذج التنمية المعتمدة من طرف السلطات، بهدف الوقوف على الانجازات التي أنجزت خلال أربع عقود من الزمن سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي. أما الفصل الرابع نتطرق إلى دراسة سياسة وإستراتيجية الاستثمار المباشر في الجزائر، بهدف معرفة واقع الاستثمار المباشر في الجزائر، بدءاً بدراسة مراحل تطور قوانين الاستثمار، ثم دراسة عامة حول الخصخصة في الجزائر، وكذا تقييم الاستثمارات في الجزائر بهدف تحديد البيئة الاستثمارية وأثر الإصلاحات الاقتصادية على واقع الاستثمار الخاص. وفي الأخير نتناول في الفصل الخامس نمذجة الاستثمار الخاص في الجزائر، أو تحديد النموذج المفسر لمحددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر، وكذا دراسة أثر الاستثمار الخاص على معدل النمو الاقتصادي، ابتداءً بدراسة استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المفسرة للاستثمار الخاص في الجزائر، وتحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل ثم الوصول إلى علاقة طويلة الأجل المفسرة لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر.

صعوبات البحث:

- واجهنا في إعداد هذه الأطروحة عدة صعوبات أهمها:
- ندرة المراجع والمصادر الحديثة المتخصصة في هذا الميدان وطنياً، وخاصة منها باللغة العربية، وإن وجدت فهي قليلة وغير تقنية.
- نقص المعطيات حول بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وصعوبة الحصول عليها، كما سجلنا تضارب بعض الإحصاءات وعدم تطابقها باختلاف مصادرها.
- صعوبة إجراء مقابلات مع المسؤولين، لبعض الهيئات المكلفة بإدارة الاستثمار في الجزائر، والتي كانت كعائق أمام إتمام هذه الدراسة، وذلك لصعوبة الحصول على بعض المعلومات والإحصاءات والتي تعتبر حسب هذه الهيئات من أسرار المهنة.

الفصل الأول

عموميات حول الإنفاق الاستثماري وقراراته

الفصل الأول: عموميات حول الإنفاق الاستثماري وقراراته

إن الإنفاق الاستثماري ما هو إلا ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية والتي تتمثل في الماكينات والآلات، كما يتضمن الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات إلى المباني القديمة وكذا التغير في المخزون السلعي كما يتميز عن الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد الثقل نظرا لأن التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات.

فهو يحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ويعتبر من أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره من محددات معدل النمو الاقتصادي وتطور الإنتاجية، وكذا عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي وزيادة حجم الإنتاج وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة تشغيل اليد العاملة وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

كذلك الإنفاق الاستثماري مبني على قرارات الأفراد على المستوى الجزئي وكذا قرار الدولة على المستوى الكلي، ويأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة في تصنيفات مختلفة.

في ضوء أهمية هذا الموضوع، سوف نتناول في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للاستثمارات ابتداء بدراسة أهم تعاريف الاستثمار وخصائصه وكذا مبادئه، كما نحاول أن نحصي جميع أنواعه وتصنيفاته، مروراً بدراسة أهميته في النشاط الاقتصادي وأهدافه، وفي الأخير نتطرق إلى دراسة قرارات الإنفاق الاستثماري ومحددات هذه القرارات وكذا المعايير والأسس التي يركز عليها العون الاقتصادي للوصول إلى اتخاذ القرار في الإنفاق الاستثماري.

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول الإنفاق الاستثماري

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج المحلي وتوفير مواد أولية إضافية مكتملة للدخار الوطني، و موارد الاستثمار داخل كل بلد. كما يساهم في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة، ومنه لا بد من تحديد مفهوم الاستثمار حسب مختلف المدارس الاقتصادية ودراسة أهميته، وأهدافه، ودوره في النشاط الاقتصادي وكذا خصائصه ومختلف تصنيفاته، للوصول في الأخير إلى نظرة عامة وشاملة حول الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الاستثمار

تعددت تعاريف الإنفاق* الاستثماري - الاستثمار - حسب مختلف المدارس الاقتصادية التي ساهمت في تحديد مفهومها، فلذا وقبل التطرق إلى هذه المفاهيم المختلفة نحاول أن نعطي بعض التعاريف العامة لظاهرة الاستثمار.

يعرف علماء اللغة الاستثمار بالزيادة والنماء والكثرة¹، فيستثمر معناها ينفق من أجل أن يزيد و ينمي في الأموال على صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو تأخذ أشكالاً أخرى في شكل عقارات أو منقولات، كما يمكن أن تكون على شكل صور معنوية كحقوق الملكية الفكرية والاختراع و التأليف.

كما يعرف الاستثمار بأنه " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها "².

يعرف كذلك "الاستثمار INVESTMENT بإنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات"³.

كما يقال أن " الاستثمار هو إنفاق يوجه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال* أو عبارة عن الإضافة إلى عناصر مكونات رصيد رأس المال وبالتالي تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو أنه الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع "⁴.

* الإنفاق هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي، فالنتاج القومي يستخدم جزء منه في إشباع الحاجات القائمة ويخصص جزء آخر للإنفاق في المستقبل، ولأنفاق بنوداً مختلفة تشمل على الإنفاق الاستهلاكي - أي الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية - والإنفاق الاستثماري، - أي الإنفاق على السلع وخدمات الاستثمار علاوة على قيمة الزيادة في المخزون من السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أم استثمارية - والإنفاق الحكومي، وصافي المعاملات مع العالم الخارجي وبالتالي فإن:

إجمالي الناتج القومي بسعر السوق = قيمة الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي المعاملات مع الخارج، ودراسنا هذه تقتصر على دراسة الإنفاق الاستثماري المباشر لواقع اقتصاد الجزائر. للمزيد من المعلومات أنظر:

http://www.cba.edu.kw/malomar/CH_8.doc LE 10/10/2008

¹ انظر: - ابن منظور، لسان العرب، ج2/ص126.

- أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص 100.

² حسين عمر، "الاستثمار والعملة"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى - الجزائر، 2000، ص 37.

³ <http://www.dvd4arab.com/archive/index.php/t-777169.html> LE 04-03-2008

* نقصد برصيد الرأس المال جميع السلع المعمرة التي تستخدم في خطوات الإنتاج كالمباني والآلات و المكاتب، المخزون السلعي. أنظر - دكتور سامي خليل - مرجع سابق، ص 1152

⁴ سامي خليل "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث" الجزء الثاني دار النشر الكويت، 1994، ص 1152.

كذلك " الاستثمار هو عملية تتحصل المؤسسة من خلالها على معدات إنتاجية إضافية أو جديدة وذلك من أجل تجديد أو تنمية مخزون رأس المال " ⁵ .

كما عرفه البعض الآخر بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية لفترة زمنية معينة من الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة . بسبب التضخم . مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات " ⁶ .

كما توصل MARGERIN " إلى أن الاستثمار هو عملية توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة على أمل الحصول على وضعية اقتصادية أحسن للمؤسسة " ⁷ .

كما يعرفه عبد الغفار حنفي على أنه " المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية . التدفقات النقدية . " ⁸ .

كما يعرفه الكنز يون " على أنه ذلك الجزء من الطلب الكلي، أي الأسلوب الوحيد الذي يعمل على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تأثيره في الطلب الفعال، وبذلك يعد من المحددات الأساسية لمستوى الدخل القومي، وأداة بيد الدولة تستطيع من خلالها التأثير في المستوى العام للنشاط الاقتصادي.

مما سبق ذكره من مفاهيم عامة حول الاستثمار نستخلص أهم النتائج التالية:

- أن الاستثمار هو عملية توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد وتعويض الرأس المال القديم.

- أن مفهوم الاستثمار ثلاثي الأبعاد:

. من وجهة النظر النظرية الاقتصادية.

. من وجهة النظر المحاسبية.

. من وجهة النظر المالية

⁵ Dictionnaire d'économie , Ed , NATHAN , France , 1993, P225

⁶ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2001، ص 16.

⁷ MARGERIN , J et AUSSET , G , choix des investissement , Ed, Dunod , France 1979 , P12.

⁸ عبد الغفار حنفي " الإدارة المالية المعاصرة " المكتب العربي الحديث - مصر، 1993، ص 284.

1/ المفهوم الأول من وجهة النظر النظرية الاقتصادية

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار، معنى اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج الذي يحقق منفعة على شكل سلع أو خدمات، كما عرفه عبد الله بوعابة " أنه كل تضحية بمصادر أو موارد حالية للحصول على نتائج أو مدا خيل مستقبلية موزعة عبر الزمن بمبلغ إجمالي يفوق التكلفة المبدئية " ⁹ ، وفي نفس السياق يعرف على أنه " تدفق رأس المال الموجه للتغيير في المخزون " ¹⁰ .

بالتالي هو التغيير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة، وعلى ذلك فإن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفق وليس رصيد قائم ، في حين يمكن قياس الاستثمار خلال فترة زمنية بالفرق بين رصيد رأس المال في نهاية هذه الفترة والرصيد في بداية تلك الفترة، ويمكن صياغة ذلك كالتالي ¹¹ :

$$I_t = K_t - (1 - \delta)K_{t-1} \dots\dots\dots (1.1)$$

حيث: I_t يمثل الاستثمار في نهاية الفترة t

K_t يمثل رصيد رأس المال في نهاية الفترة t

K_{t-1} يمثل رصيد رأس المال في نهاية الفترة $t-1$

حسب النموذج السابق الاستثمار يمثل كإضافة إلى رأس المال القائم بعد الأخذ بعين الاعتبار إهلاك رأس المال خلال الفترة السابقة.

هكذا يمكن القول بأن الاستثمار كمتغير اقتصادي هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، وكذا ارتباطه بعامل الزمن من أجل الحصول على عائد يتحدد في ظروف غير مؤكدة.

2/ المفهوم الثاني من وجهة النظر المالية

فمن وجهة النظر المالية، يقصد بالاستثمار المالي التوظيفات الرأسمالية ¹² ، أي تسخير أموال من أجل اقتناء أصولا تولد من خلالها مدا خيل على المدى الطويل . التدفقات النقدية . وتقسم على فترات زمنية يتم من خلالها

⁹ Boughaba Abdallah , Analyse et évolution de projet, Edition, Paris,1998 P157.

¹⁰ Bancel Franck, Alband Richard, Les choix d'investissement, édition economica, Paris, 1995, P21.

¹¹ Douglas Fisher, «Théorie macroéconomique, une vie d'ensemble», traduit par Philippe de La vergne, Economica,49, rue Hericart, 75015, Paris, Juillet 1995,P282.

¹² عبد الغفار حنفي مرجع سابق ص 461 ، أنظر كذلك : الدكتور ناظم محمد نوري الشمري و آخرون "أساسيات الاستثمار العيني والمالي" الطبعة الأولى دار وائل للنشر -عمان، 1999، ص 26.

استرداد الحصة الابتدائية للاستثمار، أي كما يرى P.CONSO " أنه توظيف فوري لمبالغ حالية لاقتناء أصل ثابت للحصول على أرباح على مدى فترات زمنية متعددة ".

كما عرفه عبد الغفار حنفي¹³ على أنه " المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية، إلا أن المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة الأجل ".

من خلال المفاهيم السابقة للاستثمار المالي نستطيع أن نستخلص أهم المميزات لهذا النوع من الاستثمارات. - أنه توظيف لمصادر مالية على أمل الحصول على تدفقات نقدية وهذا ينطبق ومقولة أحد الاقتصاديين أنه "مبادلة مبلغ حالي وأكد مقابل الأمل في مدا خيل مستقبلية"¹⁴ أي بمعنى رهان، لأن الأمل لا يعني التأكد من العائد.

- الميزة المهمة أن التوظيف مرتبط بعامل الزمن والذي ينطوي على عامل المخاطرة أي عدم التأكد.

- كذلك أن تمويل هذه الاستثماران يجب أن تتم بموارد طويلة ومتوسطة المدى.

3/المفهوم الثالث من وجهة النظر المحاسبية

الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية هو الزيادة في أصول المؤسسة كسواء العقارات والأسهم والتجهيزات والمعدات، فهو أصل ثابت يتم تسجيله في الصف الثاني من المخطط المحاسبي الوطني، وهذا ينطبق والمفهوم المحاسبي له ضمن معجم الاقتصاد، " على أنه التكوين الخام لرأس المال الثابت " ¹⁵ .

كما عرفه المخطط المحاسبي الجزائري على أنه " جميع الأصول المنقولة المادية وغير المادية المحققة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلا على الشكل نفسه داخل المؤسسة " ¹⁶ ، ويتفق هذا مع التعريف السابق ل Margerin .

إن الشيء الملاحظ والمتكرر كثيرا من المفاهيم السابقة أن عامل الزمن مهم جدا ومرتبب ارتباطا كبيرا والاستثمار، حيث هذا الأخير يؤثر على القيم الموظفة والمحققة والتي تخص عدة دورات محاسبية .

¹³ Conso P, La Gestion Financière de L'entreprise.1 ,Ed. DUNOD, France, 1978,P.93

¹⁴ Guerdj.N, Et Sopel.D, Finance de L'entreprise, Les règles du jeu, Ed. Organisation, France, 1997, P.273

¹⁵ P.C.N , Plan Comptable Nationale, Ed. Berti, Alger, 1999

¹⁶ أنظر صفحة 4 " تعريف Margerin لاستثمار " .

كما سبق ذكره يمكن التوصل إلى العلاقة التي تجمع بين التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والاستثمار الكلي¹⁷:

$$I = FBCF + \Delta S \quad \dots\dots\dots (2.1)$$

حيث: I الاستثمار الكلي، $FBCF$ التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، ΔS التغير في المخزون*.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإنفاق الاستثماري ومبادئه

1/ أهمية الإنفاق الاستثماري

إن الإنفاق الاستثماري يلعب دورا هاما وأساسيا في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية للدول فهو الركيزة الأساسية الذي يعتمد عليه في تنمية هذه الدول، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكن حصر دوره في النقاط الأساسية التالية¹⁸:

- يساعد الاستثمار على جلب الأموال الخارجية والأموال المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استغلال المستثمر لجميع الإمكانيات المتواجدة في البلد أو عن طريق مساهمته في الاستثمارات الخارجية.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنوع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية، مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين وكذا فرص العمل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة.
- كذلك له دور فعّال في العملية الإنتاجية بحيث يوظف جميع عناصر الإنتاج من أجل إيجاد سلع وخدمات في المجتمع كما يساعد في التنمية الاقتصادية خاصة عند توظيف عناصر الإنتاج الرأسمالية منها.
- تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.
- التأثير على أسعار الفائدة وأسعار العملات.
- رفع مداخيل الدولة في ميدان الجباية الضريبية وذلك عن طريق الزيادة في الاستثمارات وبالتالي زيادة الضرائب المفروضة.
- توفير حاجيات الأفراد والجماعات وكذا مناصب شغل جديدة ورفع الدخل الفردي والوطني وبالتالي الحد من نسبة البطالة والفقر.

¹⁷ Khemakhem.Jamel, « Cours de Macroéconomie » <http://www.isg.rnu.tn/up.pdf/macroéconomie.pdf> 12-07-2010

* للمزيد أنظر: بريش السعيد، " الاقتصاد الكلي "، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة - الجزائر، 2007، ص 52.

¹⁸ <http://www.ar.wikipedia.org/wiki/استثمار-ويكيبيديا> الموسوعة الحرة LE 14-07-2008

- الحصول على ميزان مدفوعات متوازي.
 - من خلال النقاط الأساسية السابقة يمكن أن نستخلص ما يلي¹⁹ :
 - أن الاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو وذو منفعة عامة شبه دائمة وبعد مستقبلي، فهو يخلق أساسيات التنمية وندرة رأسمال ويؤثر في التنمية وكذا عوامل الإنتاج الأخرى.
 - الاستثمار تكمن أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.
- هكذا نجد أن الاستثمار مهم على المستويين الجزئي والكلبي - أي على المستوى الوحدات الاقتصادية والاقتصاد الوطني - ولالإسراع في التنمية لا بد من زيادة الاستثمارات والاستغلال الحسن للطاقات والإمكانات المتاحة للمجتمع وهذا يدخل في إطار تطوير وترقية الاستثمارات. وسوف يأتي تفصيلا لدور ومهام كل نوع من أنواع الاستثمارات التي هي محل الدراسة في الفصول الآتية.

2/ أهداف الإنفاق الاستثماري: وهي النتائج المتوقعة من المشروع ويمكن حصرها كالتالي:

2.1/ الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية: يمكن حصرها في أربع نقاط رئيسية وهي²⁰:

- الهدف العام للاستثمار هو تحقيق الربح أو العائد، الذي يتأتى عن طريق العملية الاستثمارية أي زيادة الإنتاج وتسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف القوى العاملة ورأس المال بأشكاله المختلفة والإدارة من القضاء على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- السعي من أجل تحسين ميزان المدفوعات وتصحيح الإختلالات القائمة به، وذلك عن طريق زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني من السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين، والعمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- توفير ما تحتاجه الصناعات من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها مع إدخال عنصر التكنولوجيا في هذه المعدات والآلات وكل أساليب الإنتاج لتصبح مناسبة للظروف المحلية، وكذا قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية، وهذا كله من أجل تقوية الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات العامة²¹.

¹⁹ Bussery et charois « Analyse et Evaluation de projets d'investissement » paris 1999,p 64

²⁰ قادري عبد العزيز " الاستثمارات الدولية " دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004، ص 11.

²¹ آدم مهدي أحمد " الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية " الشركة العلمية والنشر القاهرة، 1999، ص7.

2.2/ الأهداف الاجتماعية والسياسية: ويمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية:

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، أو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ البيئية، وكذا تحقيق العدالة في توزيع الثروة والقضاء على مشكلة البطالة وأشكالها والفساد الاجتماعي، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق الإنفاق الاستثماري والإسراع في تنميته وتطويره²².
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع الضرورية من خدمات و سلع، لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد وتعزيز القدرات التفاوضية للدولة والمنظمات وأفراد المجتمع ككل.
- محاولة تنظيم أفراد المجتمع في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن ومستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلد.
- محاولة الوصول إلى التشغيل التام والكامل والحد من التبعية الأجنبية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي إلى تعزيز الاستقلال السياسي.

3/ مبادئ الإنفاق الاستثماري

حتى يستطيع المستثمر أن يتوصل إلى القرار الاستثماري الأمثل للبدائل الاستثمارية المتاحة له، لا بد من رسم إستراتيجية تعتمد على مجموعة من المبادئ العامة المتمثلة في ما يلي:

1.3/ المبدأ الأول

يدعى هذا المبدأ بمبدأ الاختيار، أي المستثمر الرشيد هو ذلك المستثمر الذي يتوصل إلى اختيار المشاريع الاستثمارية المتاحة له بأدنى درجة المخاطرة* وأعلى عائد للربح وذلك بعد حصرها وتحديدها وتحليلها وكذا

²² <http://www.islam-online.net/io1-arabic/dowlia/namaa> .

* المخاطرة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار وتنقسم إلى قسمين رئيسيين وهما:

- مخاطر نظامية والتي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية..... الخ ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.
 - مخاطر غير نظامية وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في الأسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية وفي حالة وقوع هذه المخاطر يمكن أن تصيب مجال معين من الاستثمار دون الآخر .
- للمزيد من المعلومات يمكن الاعتماد على المراجع التالية :

• طاهر حيدر حردان " مبادئ الاستثمار " دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، 1997، ص ص 16-18.

• مصطفى كمال السيد طایل "القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية " المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006، ص ص 129-133.

الاستعانة بالوسطاء الماليين والمختصين، على ضوء النتائج المتحصل عليها يتم الاختيار الأمثل والملائم للمشروع حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغبة المستثمر²³.

2.3/ المبدأ الثاني

من خلال الدراسات والتحليل الأساسي لكل بديل مشروع. متاح، يحصل المستثمر على نتائج يستطيع أن يفاضل ويقارن فيما بينها لاختيار البديل الأفضل والمناسب له حسب رغبته وميوله وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، فلهذا يدعى هذا المبدأ بمبدأ المقارنة.

3.3 / المبدأ الثالث

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، يطبق هذا المبدأ وهو مبدأ الملائمة بناء على رغبة وميول المستثمر أو ما يسمى بنمط التفضيل الذي يحدد وفق العناصر الأساسية التالية²⁴:

- معدل العائد على الاستثمار، حيث المستثمر الرشيد يستثمر في المشاريع ذات العوائد الكبيرة حسب الهدف.
- درجة المخاطر على الاستثمار، وفي هذه الحالة المستثمر يتجنب البدائل المتاحة له ذات مخاطر كبيرة.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار، أي على المستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة بالتوفيق بين الاستحقاقات والتدفقات.

4.3/ المبدأ الرابع

للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمرون، يجب تطبيق هذا المبدأ - مبدأ التنوع - أي كل مستثمر يلجأ إلى تنوع استثماراته لتفادي الخسائر والمخاطر الكبيرة وتحقيق أعلى الأرباح والعوائد، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقاً نظراً للعراقيل والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب لهم تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع²⁵.

²³ حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، " الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق "، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، البلد- عمان، 1996، ص 13.

²⁴ زيان رمضان " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي " دار وائل للنشر، 1999، ص 303.

²⁵ <http://www.Forms.al-taleeah.com> le 04-03-2008

المطلب الثالث: خصائص وتصنيفات الإنفاق الاستثماري

للإنفاق الاستثماري خصائص عديدة ومختلفة أهمها:

1/ نفقات الاستثمار

هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري* وتنقسم إلى قسمين أساسيين وهما:

1.1/ التكاليف الاستثمارية المبدئية

هي مجمل التكاليف اللازمة لوضع المشروع الاستثماري قيد التشغيل وإلى أن يحقق هذا الأخير عوائد وتدفقات نقدية، ويمكن أن نسجل نوعان من هذه التكاليف وهما:

1.1.1/ تكاليف الأصول الثابتة

تختلف هذه التكاليف حسب النوع، فهناك النفقات التي تصرف على الأصول الثابتة من الأراضي، المباني، المعدات، الآلات، والتي تدعى بالأصول المادية الثابتة أما الأصول غير المادية التي تصرف على المشروع وهي كعلامة المؤسسة، الشهرة، وكذا المالية كالأسهم، السندات، القروض، علما أن هذه التكاليف من الأصول الثابتة غير مرتبطة بعامل المخاطرة ويمكن تقديرها بسهولة²⁶.

2.1.1/ التكاليف المتعلقة بالدراسة التمهيدية

هي كل النفقات التي تنفق قبل انطلاق المشروع مثل مصارف التصميمات والرسومات الهندسية للمشروع، وكذا نفقات دراسة جدوى المشاريع وبحثها للمفاضلة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التكاليف والمتعلقة بتكاليف التجارب وإجراء الدورات التدريبية.

2.1/ تكاليف التشغيل

تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة التشغيل، أي تظهر مجموعة جديدة من النفقات اللازمة لاستغلال طاقات المشروع في العملية الإنتاجية وذلك بعد إقامته وتهيئته لمباشرة العمل، ومن جملة هذه التكاليف، النقل، التأمين، الجمارك، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد الوسيطة اللازمة والتي تستعمل في العملية الإنتاجية²⁷.

* يعرف المشروع الاستثماري بأنه اقتراح يخصص له قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو توسيعها أو الزيادة من الطاقة الإنتاجية الحالية بهدف الحصول على منفعة صافية في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، " للمزيد من المعلومات أنظر: عبد القادر محمد عطية "دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT" الدار الجامعية مصر ص5.

²⁶ Ginglenger, Gestion financière De l'entreprise, Ed, Dalloz, France, 1991,p48

²⁷ فحطان السيوقي "اقتصاديات المالية العامة" دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989، ص 303.

2/ التدفقات النقدية

هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل خلال فترة حياة المشروع، وهي الفرق بين المحصلات والمصاريف المحققة خلال فترة محددة، كما تعرف هذه التدفقات النقدية على أنها متتالية تدفقات للمحاصيل والمصاريف المتولدة عن إنجاز المشروع لمدة سنة²⁸، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسومات والمستحقات الأخرى.

3/ مدة حياة الاستثمار

هي المدة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيدة ذو تدفق نقدي موجب وبمعنى آخر الفترة التي يكون فيها الاستثمار قادرا على توليد تدفقات نقدية موجبة، ويمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية تخص مدة حياة المشروع وهي²⁹:

1.3/ مدة الحياة الاقتصادية

التي ينتج منها تدفق نقدي موجب من خلال العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري.

2.3/ مدة الحياة التكنولوجية

تكون غالبا أقل من الحياة المادية وذلك في الصناعات ذات التطور التكنولوجي السريع، وهي الفترة الممتدة ما بين بداية تنفيذ المشروع إلى حين ظهور تجهيزات وآلات جديدة أكثر تطورا من الأولى ومنافسة لها.

3.3/ مدة حياة المحاسبية

هي المدة المواتية والموافقة لأهلاك المعدات والآلات المستعملة في العملية الإنتاجية.

4/ القيمة المتبقية من الاستثمار

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار يقوم صاحب المشروع بتقدير القيمة المتبقية له، أي الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية ويصبح كعائد للمؤسسة يمكن استخدامه في تغذية مشاريع أخرى أو يضاف إلى التدفقات النقدية لسنة الاستغلال، وعادة لا تحسب إلا في نهاية العمر الافتراضي للمشروع³⁰.

²⁸ Michel Levasseur, Aimable Quintart, Finance, 3^{ème} Ed, Economica, Paris, 1998, P38.

²⁹ عبد الغفار حنفي، وآخرون "مدخل معاصر في الإدارة المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2002، ص 52.

2/ تصنيفات الإنفاق الاستثماري

للاستثمار أنواع عديدة ومتنوعة بمختلف أشكاله، يمكن تصنيفها طبقا للهدف والغرض والوسائل والعائد والمجال والمخاطر، وأهم هذه التصنيفات:

1.2/ تصنيف الاستثمارات على أساس الطبيعة القانونية

على هذا الأساس يمكن تقسيم الاستثمار بصفة عامة إلى ثلاثة أنواع وهي³¹:

- **الاستثمار العمومي (الحكومي):** هو الاستثمار الذي تضطلع به الدولة من إنشاء المشروعات المختلفة والغرض من ذلك هو تعظيم العائد الاجتماعي وخدمة المجتمع كإنشاء الطرق والجسور والسدود والمدارس والجامعات والمستشفيات، وكل ذلك من أجل التنمية الشاملة وتحقيق حاجيات المصلحة العامة، فيطلق على هذه الاستثمارات بالاستثمارات المستقلة*.

- **الاستثمار الخاص:** فهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص من إنشاء شركات ومؤسسات، وتختلف أهداف الاستثمار الخاص عن الاستثمار العمومي حيث يكون الهدف من استثمارات القطاع الخاص هو تعظيم الأرباح بالدرجة الأولى، وعلما أن الاستثمار الخاص قد يكون استثمار محلي يضطلع به ويجوز ملكيته مواطنون أو مقيمون بالدولة، أو استثمار أجنبي يضطلع به ويجوز ملكيته أجنب غير مقيمين بالدولة، ويتحدد عادة عن طريق المقارنة بين سعر الفائدة في السوق ومستوى العائد الحدي المتوقع تحقيقه عن طريق الاستثمار، والاستثمار الذي يتحدد بهذه الطريقة يطلق عليه بالاستثمار التابع*.

³⁰ Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion Financière De l'entreprise, 9^{ème} Ed, Dunod, Paris, 1999, p 390.

³¹ <http://www.dvd4arab.com/archive/index.php/t-777169.html>

* الاستثمار المستقل يدعى كذلك بالاستثمار التلقائي ويقصد به ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتحدد بغض النظر عن مستوى الدخل الوطني، أي أنه مستقل عن الظروف الاقتصادية الحالية ولكنه مبني على الظروف المتوقعة في المستقبل.

* أما الاستثمار التابع هو الاستثمار الذي يتحدد مباشرة من مستوى الدخل الوطني، أي أن تغيراته تتناسب طرذا مع تغيرات الدخل الوطني، وبالتالي الاستثمار في هذه

الحالة هو دالة للدخل ويمكن صياغة هذه الدالة كالتالي: $I = I_0 + iY$ $I_0 \geq 0$, $0 \leq i \leq 1$

مع العلم أن: I_0 الاستثمار المستقل، i الميل الحدي للاستثمار و Y الدخل الوطني.

للمزيد من المعلومات أنظر المراجع التالية:

- تومي صالح " مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي " دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2004، ص 203 .
- Douglas Fisher, «Théorie macroéconomique, une vie d'ensemble», traduit par Philippe de La vergne, Economica, 49, rue Hericart, 75015, Paris, Juillet 1995, P66.
- Cook ,Paul ,Colin, Kirk Patrick, « Macro-economics for developing countries» London, ed. Hervest 1990, P 210.

- الاستثمار المختلط: يشترك فيه القطاعين العمومي والخاص حيث يكونان معا رأسمال المشروعات الاستثمارية.

2.2/ التصنيف على أساس الوظيفة

في هذه الحالة نستطيع تقسيم الاستثمار إلى ثلاثة أنواع وذلك لغرض المحاسبة الوطنية وهي ³² :

1.2.2/ تكوين رأسمال الثابت

يمثل الإنفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشيد المصانع وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات.

2.2.2/ التغيير في المخزون

يتكون المخزون السلعي من المواد الأولية والسلع التي في مراحل الإنتاج والسلع التامة الصنع التي تخزنها المنشآت بغرض توقع بيعها، فالمخزون السلعي يمثل عادة نسبة من المبيعات والتي تتوقف على بعض المتغيرات الاقتصادية فهو خاضع لقانون العرض والطلب، فكلما كان الطلب على منتجات المنشأة غير مؤكد كلما كانت نسبة المخزون إلى مستوى من المبيعات مرتفعة، وهكذا نستخلص أن التغيير في المخزون يمثل الطلب على المخزون منتجات تلك الشركات.

3.2.2/ الاستثمار العقاري: ويمثل الإنفاق الاستثماري على تشيد المباني السكنية.

3.2/ التصنيف على أساس الغرض والهدف

ينقسم الاستثمار على هذا الأساس إلى عدة أنواع، فلذا سنحاول التطرق إلى أهمها وهي ³³ :

1.2.3/ الاستثمار الإحلالي

يدعى بالرأسمال الجديد الذي أنتج خصيصا ليحل محل رأس المال القديم الذي استهلك في العملية الإنتاجية وذلك بشراء الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج المتطورة لاستبدالها بالمعدات القديمة، حتى تتمكن من مساهمة التقدم التكنولوجي، والهدف من ذلك هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

³² http://www.arab-api.org/course22/c22_1.htm LE 17-09-2008.

³³ حسين عمر، " الموسوعة الاقتصادية "، دار الفكر العربي، مصر ، 1991، ص 41 .

2.3.2/ الاستثمارات التوسعية

يقصد بالتوسيع أي الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمبيعات للمؤسسة وذلك بتنوع وزيادة منتجات جديدة، التي تأتي عن طريق التوسيع والتحديث في الأجهزة الإنتاجية والمواد المستعملة في العملية الإنتاجية وذلك كله من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحيدة للمنتجات.

3.3.2/ الاستثمارات الإستراتيجية

يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أي المؤسسات في هذه الحالة دائما تحاول الحفاظ على الأقل على نفس وثيرة الإنتاج و الإنتاجية وهذا ما يسمى بالاستثمارات الدفاعية وذلك بفرض نفسها على المنتجين الآخرين ويسمى هذا بالاستثمارات الهجومية، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار إستراتيجي معين.

4.3.2/ الاستثمار في مجال البحث والتطوير

إن الاستثمار في هذا المجال يكسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساسا إلى تدنية التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق³⁴.

4.2/ التصنيف على أساس المدة

يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقا للمدة الزمنية للاستثمار، وهو أمر اعتباري يختلف بين قطاع وآخر، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الاستثمار إلى أربعة أنواع وهي³⁵:

1.4.2/ الاستثمارات الآنية

هي الاستثمارات التي تؤتي أكلها في بضعة أشهر كنتاج الموسم الزراعي الواحد أو تركيب آلة منتجة من بضع قطع سبق أن تم تصنيعها أو استيراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الإنتاجي.

³⁴ عبد المعطي رضا أرزيد ، حسين علي خربوش " الاستثمار والتمويل والتطبيق "در الزهران للنشر ، الأردن، 1999، ص 34.

³⁵ عقيل جاسم " مدخل في تقييم المشروعات " دار حامد للنشر والتوزيع ، مصر، 1999، ص 42.

2.4.2/ الاستثمارات قصيرة المدى

هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، كإشادة بناء أو استصلاح الأراضي أو تأسيس مصانع أو إقامة مرافق، وتكون نتائجها في نهاية الدورة المحددة لها.

3.4.2/ الاستثمارات متوسطة المدى

هي الاستثمارات التي تقل مدتها إنجازها عن خمسة سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

4.4.2/ الاستثمارات طويلة المدى

هي الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين خمس وعشر سنوات وأحيانا أكثر حيث أن هذه الاستثمارات تؤثر بشكل كبير على المؤسسات بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لإنجازها كمشروعات التشجير وإنتاج الأخشاب أو إقامة السدود المائية الضخمة بما في ذلك من أعمال البحث العلمي والتصميم وكذا الاستثمارات الصناعية الكبيرة .

5.2/ التصنيف على أساس نوع الاستثمار

تصنف هذه الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار وهي³⁶:

1.5.2/ الاستثمارات الاقتصادية

تدعى كذلك بالاستثمارات الحقيقية وتكون حقيقية إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية* وتشمل هذه الاستثمارات جميع أنواع الاستثمارات ماعدا الاستثمار في الأوراق المالية، ومنه المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات، حيث أن الاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني مباشرة ويساهم في تكوين رأس المال، والميزة المهمة لهذه الاستثمارات عامل الأمان متوفرة بدرجة كبيرة وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي.

³⁶ <http://www.vista.maktoobblog.com> LE 07-09-2008.

* يعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة.

2.5.2/ الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتدعى كذلك بالاستثمارات الخارجية* وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أن لهذا الصنف من الاستثمارات اعتبارات لا بدّ من مراعاتها من قبل المستثمرين وأهمها: ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة باحتمالات تغير الظروف السياسية الأمنية خاصة في الدول النامية إلى تغيرات معدلات التضخم إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف.

6.2/ التصنيف على أساس الوسائل

يمكن تقسيم الاستثمار من حيث وسائله إلى ³⁷ :

1.6.2/ الاستثمار المباشر

هو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المشاريع المتعلقة بالمساعدات والإعانات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة، كالاستثمار الخاص أو الأجنبي المباشر.

2.6.2/ الاستثمار غير المباشر

هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية من سندات وأسهم لشركات تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق بيع هذه السندات أو الأسهم .

المبحث الثاني: قرارات الإنفاق الاستثماري

لقد اكتسب مفهوم اتخاذ القرار الاستثماري مند خمسينات القرن الماضي حيث تمت الإشارة إلى الاهتمام بدراسة العلاقات الإنسانية في نظريات تنظيم الإدارة والتحليل الاقتصادي، وعليه فإن قرار الإنفاق الاستثماري يعتبر من أخطر القرارات التي تواجه الوحدات المستثمرة أو الدول في الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، ولتحقيق هذا الهدف فإن قرار الإنفاق الاستثماري يجب أن يعتمد على معايير وأسس ودراسات الجدوى أي إعداد خطة طويلة الأجل تراعى فيها عوامل عديدة التي من خلالها يتم اتخاذ القرار والمبادلة بين الأهداف والخيارات.

* إن هذه الاستثمارات الخارجية تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية، ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار ، حيث تستثمر هذه الأموال في مشروعات عديدة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية.

³⁷ فريد النجار " الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي " الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 24.

نظرا لهذه الأهمية قمنا بدراسة هذا المبحث والمتعلق بقرارات الإنفاق الاستثماري وذلك ابتداء بمفهومها وأهميتها وكذا دوافعها وفي الأخير نتطرق إلى أهم الأسس والمعايير التي تساعد العون الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول: قرارات الإنفاق الاستثماري، مفهومها، أهميتها، دوافعها

1/ مفهوم القرار الاستثماري

تعددت تعاريف القرار الاستثماري حيث جاء في مفهوم المشروع الصناعي، على أنه " وحدة أو قرار استثماري ذات كيان محدد المعالم فنيا يهدف إلى تحقيق هدف محدد ينحصر في خلق تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية، وذلك عن طريق خلق طاقة إنتاجية جديدة، ورفع كفاءة الطاقة الإنتاجية الحالية أو كليهما " ³⁸.

ويرى الأستاذ WILSON أن "القرار الاستثماري يحتوي على ارتباط مالي كبير لا يمكن الرجوع فيه والذي يكون عادة لدرجات مختلفة من الخطر، ويضيف أن مثل هذه القرارات تحتوي على تأثيرات بعيدة المدى على ربحية المنشأة ومرونتها" ³⁹.

على ضوء ما سبق ذكره، أن القرار الاستثماري الذي يتخذ بشأن الاستثمار في الأصول الثابتة له آثار هامة وخطيرة على حياة الوحدة الاقتصادية واستمرارها، ذلك أن الإنفاق يكون كبيرا والارتباطات بعيدة المدى، مما يتيح الفرصة لظهور مشكلة المخاطرة نتيجة هذه الإنفاقات وبالتالي الحاجة إلى تحليلها من قبل مخططي الاستثمارات ومتخذي القرارات، وهذا يعني ضرورة إدارتها، أي يجب إعداد خطة طويلة الآجل تراعى ترتيب مصادر التمويل المختلفة وتضمن توافرها دائما وقت الحاجة إليها مع تطور عمر المشروع الاستثماري، على أن يؤدي في النهاية إلى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين.

عملية التخطيط السليمة تتطلب دائما إعداد دراسات الجدوى بالاعتماد على العوامل المحددة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم والذي يحقق الهدف المسطر من طرف المستثمر.

عادة اتخاذ القرارات تكون على مستويين، على المستوى الجزئي - أي على مستوى الوحدة أو المشروع الفردي - والمستوى الكلي، ويتم ذلك بعد دراسات الجدوى للمشاريع واعتمادها على بعض الأدوات وطرق التقييم ومعايير اتخاذ القرار، وأخيرا تنفيذ المشروع ⁴⁰.

³⁸ سالم قاسم النعيمي "الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري" الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، 2005، ص 20.

³⁹ سالم قاسم النعيمي، مرجع سابق، ص 23 المنقول عن :

- WILSON, R M S, " Financial Control, A system Approach " , London , MC Graw.

2/ أهمية القرار الاستثماري

إن بقاء واستمرار العملية الإنتاجية للمؤسسات يرجع إلى اهتمامها بالقرارات المتخذة على جميع مستوياتها، وذلك لأن القرار الاستثماري هو قرار إستراتيجي تهتم به هذه المؤسسات للتغلب على التحديات المتفاوتة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، وتمثل هذه التحديات خصيصا في حدة المنافسة داخليا وخارجيا، وكذا تأثير التطور التكنولوجي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالقرارات الاستثمارية وذلك راجع إلى الأسباب التالية⁴¹:

- ضخامة حجم الاستثمار الرأسمالي في المشروع وبالتالي صعوبة التخلي عن الاستثمار بسبب ضخامة حجم الأموال المنفقة في مرحلة الإعداد.

- المخاطر المترتبة عن الاستثمار مما يصعب تغيير النشاط بسهولة وذلك بسبب عدم مرونة كثير من الاستثمارات.

- تماشي الاستثمار الجديد مع نشاط المؤسسة وأهدافها، فقد تكون سياسة الاستثمار تتعارض مع أهداف المؤسسة مما يؤثر على مستقبلها، فلهذا يجب على المؤسسة تحديد الأهداف والسياسات العامة التي على ضوءها تتشكل سياسة الاستثمار بطريقة تتفق مع هذه السياسات.

- إن تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية، مما يتطلب وقت طويلا للرجوع إلى الوضع المبدئي، ويترتب على ذلك آثار عديدة على مستقبل المؤسسة مما يؤدي إلى إفلاسها وتصفيتها.

فلهذا تتطلب هذه القرارات ضرورة توافر بيانات ومعلومات لتقدير كمية وتكلفة الاستثمارات والإرادات المتوقعة، إلا أنه يصعب تقدير ذلك مستقبلا، فلذا يجب أن تتوافق تلك التقديرات مع درجة المخاطرة وبالتالي إدخال عنصر عدم التأكد في الحساب طالما أن أي قرار استثماري يتطلب التنبؤ بالأحداث والظروف المتوقعة أن تسود في المستقبل، وخاصة تلك المتعلقة بالتدفقات النقدية المتولدة عنه وذلك لتفادي أي خطأ أثناء التنفيذ قد يعرض المؤسسة لمخاطر يصعب التحكم فيها مستقبلا، ومن الملاحظ أن التنبؤ يرتبط ارتباطا وثيقا بظروف المشروع والبيئة المحيطة باعتباره عملية استقراء للأحداث المتوقعة مستقبلا فإن التنبؤ جزء هام للسياسة الاستثمارية وتمثل وظيفة ضرورية ومستمرة وطويلة الأجل وتبدو أهميته وحيويته كالأتي:

- يوضح إمكانية التوسع في التسهيلات الإنتاجية لتغطية توقع الطلب الإضافي المتنبأ به.

⁴⁰ محمد شريف إلمان " محاضرات في النظرية الاقتصادية " الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر، 2003، ص 190 .

⁴¹ سالم قاسمي النعيمي، مرجع سابق، 2005، ص 33 .

- يوضح الأنواع البديلة للأصول والإمكانيات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إحلال الأصول الهالكة والمتقادمة.

- إعداد إمكانيات التمويل* ومعرفة التدفقات النقدية الخارجة والداخلية**.

3 / دوافع قرارات الإنفاق الاستثماري

يختلف دافع اتخاذ القرار الإقدام على استثمار جديد وفقا للجهة التي تملك رأس المال المرغوب استثماره، وإذا ما تم استبعاد العوامل الذاتية التي قد يكون لها أثر في بعض الأحيان، وجرى التركيز على العوامل الموضوعية فقط، فإنه يتضح أن الدافع للاستثمار الخاص يكون عادة أعلى عائد ربح ممكن.

لما الاستثمار العام ينطلق من محور النظرة الشاملة للمنافع الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤول إلى البلد المعني كلية ولا ينحصر بحافز الربحية فقط كما هو الأمر في حال الاستثمار الخاص، بل ينظر الاقتصاديون فيما يتعلق بالاستثمار الخاص إلى - الإنتاجية الحدية الخاصة لرأسمال*** - وينظرون إلى - الإنتاجية الحدية الاجتماعية** - عند تقويم الاستثمار العام، ومن أهم دوافع القرار الاستثماري⁴² :

- وجود فوائض نقدية نتيجة الدخل المرتفعة.

- الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وكذا الجانب القانوني واستقرار التشريعات المالية والجبائية.

* حسب GROVES R, CASTE - إن تمويل المشاريع الاستثمارية أو قروض المشاريع هي تعبير عن الطرق المختلفة التي تستعملها المصارف التجارية لتمويل مشاريع جديدة على أساس أن يكون التسديد من الدخل المتوقع ، أي من التدفقات النقدية والعائدات المتوقعة كمصدر لتسديد التمويل المقدم من طرف المؤسسات المالية، أما مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية تعد من أهم العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري، ومصادر التمويل أنواع عديدة أهمها: مصادر تمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل وكذا مصادر التمويل الداخلة والخارجة. للمزيد من المعلومات حول ماهية التمويل الاستثماري ومصادره، مراحلها وكذا أدواته يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- نبيل شاكر " إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ال جديدة " الطبعة الثانية، جامعة عين شمس - مصر، 1996، ص 14.
- الجمعية المصرية للأوراق المالية " دليل المستثمر لتمويل الشركات " مصر، 2003 ص 9٠6٠5 .
- حسني علي خربوش وآخرون " الاستثمار و التمويل " - عمان-الأردن سنة 1996 ص ص 164-194.
- <http://www.ihtyk.com/ar/Finance.rtml> تحميل يوم 2008/12/14 .

** التدفقات النقدية الخارجة تعرف على أنها تكلفة إنشاء وإعداد المشروع الاستثماري أما التدفقات النقدية الداخلة فهي قيمة بيع مخلفات المشروع عند نهاية عمره الافتراضي، وللمزيد من المعلومات أنظر المراجع التالية:

- Boughaba Abdallah, Analyse et évolution De projet, Edition, Paris, 1998, P8
- Mourgues N, L'évaluation Des investissement, Ed, ECON, Paris, 1995, P12

*** للمزيد من المعلومات حول الإنتاجية الحدية لرأسمال و الإنتاجية الحدية الاجتماعية أنظر المراجع التالية:

- Collection dirigée Jean-Paul, « Analyse Macroéconomique » Partie 1, Edition La Découverte, Paris 2000, P 344.
- Michel Refait, « Epargne et investissement » 1^{re} Edition, Presses Universitaires De France, Paris 1998, P42, 85-100.

- الحوافز والتسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية.
- توفر الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة وكذا عناصر الإنتاج المتاحة.
- التقدم العلمي و التكنولوجي، ودرجة نمو المجتمع الاقتصادي و نضجه الاجتماعي و الثقافي.
- وجود بنية تحتية بما تسمى الهياكل القاعدية و المناطق الصناعية وشبكة المواصلات بمختلف أنواعها.
- اتساع حجم الأسواق المحلية والأسواق و الأسواق الخارجية وزيادة الطلب لمختلف السلع المنتجة.
- رغبة المستثمرين في الاستثمار لتحقيق أعلى عائد من الربح.
- توفر المعلومات في عصر التكنولوجيا المتطورة مثل الانترنت التي من خلالها يستخدم تقنيات الترويج الإلكتروني لمواكبة التسويق الإلكتروني لجلب المستثمرين الأجانب .

المطلب الثاني: محددات القرار الاستثماري

للقرار الاستثماري محددات عديدة ومتشابهة، فلهذا الغرض سنحاول أن نتطرق إلى أهمها، أما التفصيل يأتي في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

1/ العائد من الاستثمار

إن الربح العائد من الاستثمار يعد من أهم محددات الإنفاق الاستثماري، فالربح المحقق من العملية الإنتاجية للمشروع خلال فترة زمنية محددة يعد مؤشرا له قيمته في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع لارتفاعه يثير الرغبة في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، فيؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار الاستثمار والعكس صحيح، أي بمعنى انخفاض الربح قد يؤدي في كثير من الحالات إلى تأجيل القيام بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس المال المشروع - عملية الإحلال - ومن جهة أخرى فإن الربح في حد ذاته يزيد في تمويل الاستثمار⁴³.

من خلال ما سبق نستخلص أن الإنفاق الاستثماري سواء كان على المستوى الكلي أو الجزئي - أو على مستوى المؤسسة - يتوقف بالدرجة الأولى على الربحية* فكلما تمكنت المشروعات من تقليص تكلفتها وزيادة عوائدها كلما حفزها ذلك لاتخاذ القرار الاستثماري أي الزيادة في العملية الإنتاجية والتوسع الاستثماري.

⁴³ نعيم نصير، " إدارة وتقييم المشروعات " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر، 2003، ص 08.
* الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، أما الربحية فهي الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته التي تساوي سعر الفائدة الحقيقي.

12/ تكلفة الاستثمار

إن تكلفة الاستثمار هو ذلك الجزء من الرأسمال الذي ينفق على الأصول الرأسمالية من آلات ومبني ووسائل نقل لتستخدم في العملية الإنتاجية لمدة طويلة من الزمن، ضف إلى ذلك الفائدة التي تدفع للمصارف من جراء القروض المصرفية وذلك لاقتناء المعدات الاستثمارية، مما يعبر عن حجم المبلغ المستثمر بالتكلفة الإجمالية للمشروع، فكلما كانت التكلفة أقل والعائد أكبر أدى ذلك إلى اتخاذ القرار الاستثماري.

1.3/ التوقعات

تؤثر الظروف الاقتصادية المستقبلية على العملية الاستثمارية بتغيرها سلبا أو إيجابا على القرار الاستثماري، ضمن أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل التوقعات، حيث أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دورا كبيرا في تحديد استثمار المشروع، فمثلا وجد أن المشروع يحتفظ بتوقعات متفائلة بخصوص الطلب على منتجاته مستقبلا سوف يكون أكثر رغبة في الاستثمار بالمقارنة بالمشروع الذي يحتفظ بتوقعات متشائمة⁴⁴ وبالتالي فالمشروعات التي تمر بحالة من الراج سوف تكون عادة أكثر تفاعلا بالنسبة للمستقبل وأكثر رغبة في الاستثمار.

4/ التقدم التقني

إن مسانيرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية، وكذلك بالنسبة للمشروعات التي تهدف إلى تحسين هذه المراكز أو إلى التوسع، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع مستوى كفاءته الإنتاجية، وهي مسألة تتمثل عمليا في تحقيق نفس الحجم من الناتج ولكن بنفقات أقل أو تحقيق مستوى أكبر من الناتج ولكن عند نفس مستوى النفقات.

15/ عوامل أخرى

هناك مجموعة أخرى من العوامل المحددة لمستوى الاستثمار الكلي ومنها سعر الفائدة والتغيرات في الطلب الخارجي على السلع المصدرة سواء كانت هذه التغيرات تخص الحجم أو هيكل الصادرات، كذلك الاستقرار السياسي عامل مهم في محددات الاستثمار، وسيأتي تفصيل عن هذه المحددات في الفصول الآتية.

⁴⁴ حسين عمر " الاستثمار والعولمة " دار الكتاب الحديث القاهرة - مصر سنة 2000 ص 51 .

على العموم، يتوقف الإنفاق الاستثماري سواء كان على المستوى الكلي أو الجزئي على الربح أو العائد الموجب من الاستثمار كعامل أساسي في اتخاذ القرار الاستثماري لأي عون اقتصادي ويتحقق إذا زادت الإيرادات عن التكاليف وهنا يشترط أن تكون التوقعات الاقتصادية المستقبلية موجبة.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري ومعاييرها

1/ مراحل اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري

عرفنا سابقا أن المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاستثمارية التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتشغيلها، وعادة ما يمر المشروع الاستثماري بدورة تتضمن عدة مراحل وهي:

- **مرحلة التحديد:** والتي تتركز على ما تتضمنه فكرة المشروع وفرصته الاستثمارية الممكنة وذلك بدء بدراسة الواقع - الميدان - وجمع كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشروع.

- **مرحلة الإعداد:** تعد من أهم مراحل تنفيذ المشروع الاستثماري والتي تتمثل في إعداد دراسات الجدوى* لتحديد مدى صلاحية المشروع من عدة جوانب ومنها: سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، بيئية واجتماعية حيث يتم بناء عليها قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة والمتوقعة من الاستثمار.

- **مرحلة التقييم:** وتتضمن التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه.

- **مرحلة التنفيذ:** وتشمل تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها وجدولتها الزمنية والإشراف والرقابة والتقرير عن التنفيذ.

- **مرحلة التقييم البعدي:** وتعبر عن التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي بعد تنفيذ المشروع.

* تعرف دراسة الجدوى بأنها أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تعد أداة تجنب المشروع المخاطر وتحمل الخسائر، كما تعد من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي على المستوى القطاع الخاص وعلى المستوى القومي. للمزيد من المعلومات حول دراسات الجدوى وكل ما يتعلق بها يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- محمد أزهر سعيد السماك " اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى " دار زهران-عمان / الأردن، 1998، ص 338 .

- عبد المطلب عبد الحميد " دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " جامعة الإسكندرية - مصر، 2000 .

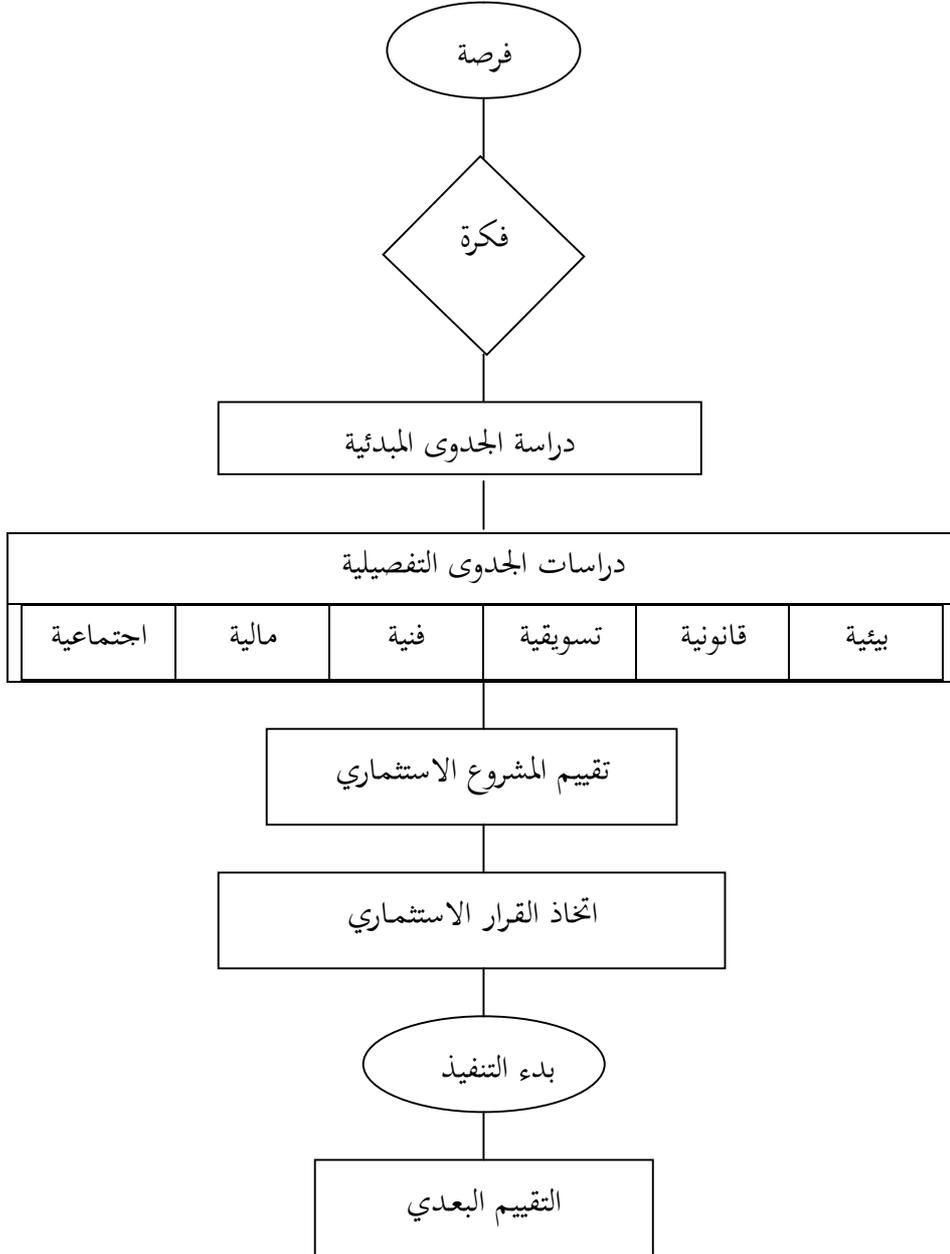
- يحي أبو الفتاح " دراسات جدوى المشروعات " كلية التجارة جامعة الإسكندرية - مصر، 1999، ص 60.

- Abdellah Boughba, "Analyse et Evaluation Des Projets" Ed:Berti, Alger, 1998.

- <http://www.mrahim.com/include/m-a/1-1-2.htm>

يمكن توضيح المراحل السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (00) : مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري



المصدر: من إعداد الباحث من مصادر مختلفة:

- يحي أبو الفتاح " دراسات جدوى المشروعات " كلية التجارة لجامعة الإسكندرية - مصر، 1999، ص 60.
- عبد المطلب عبد الحميد " دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " جامعة الإسكندرية - مصر، 2000.

حسب الشكل السابق أن مرحلة تقييم المشروع الاستثماري تليها مرحلة أخرى وهي مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري وهذه الأخيرة اختلف فيها الاقتصاديين وتعددت الآراء في تحديد مراحل اتخاذ القرار الاستثماري بصفة أدق، حيث تزيد وتنقص هذه المراحل حسب نوعية القرار المراد اتخاذه، إلا أنه يمكن حصرها في الخطوات التالية:

- تحديد نوعية الاستثمار المزمع تنفيذه، أي تحديد المشكلة وطبيعتها.
- عرض البدائل والاقتراحات الممكنة - المعوضة.
- مقارنة البدائل واختيار أفضل الاقتراحات المعوضة - المفاضلة و اختيار البديل المناسب.
- تنفيذ البديل الذي تم اختياره.
- متابعة ورقابة التنفيذ.

هكذا فإن مراحل إعداد الخطة الاستثمارية والتقييم واتخاذ القرار تعتمد على المعلومات والبيانات الإحصائية التفصيلية لإقامة المشاريع الاستثمارية، وعدم توفرها يؤدي إلى تأخر تنفيذ عملية الاستثمار وإعاقتها، الأمر الذي يتطلب إنجاز العملية الاقتصادية بكفاءة وفاعلية إزاء التحولات السريعة في تقنية المعلومات واستثمارها من قبل الإدارات لتعظيم الأرباح والمردودية الاقتصادية.

من هنا تتضح أهمية المعلومات في التحليل الاقتصادي والربط ما بين عملية تطور المعلومات والاستفادة منها عن طريق وضع المعايير الاقتصادية بما يحقق الارتقاء بعمليات الاستثمار والإسراع بعجلة النمو، وهذا يتطلب تحليل كل من معطيات اتخاذ القرار وكذا عناصر اتخاذ القرار، وذلك ضمن نطاق المعلومات المتوفرة ومراحله ليتسنى على ضوءها تحديد الخيارات الاستثمارية والمتحكمات ضمن نطاق النظرية الاقتصادية و تحديد البدائل التي تسمح لوضع آلية اتخاذ القرار الاستثماري بأسلوب علمي متطور ومنظم وذلك للوصول إلى اتخاذ القرار والمبادلة بين الأهداف والخيارات* .

2/ معايير اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري

إن المعايير والأسس التي يعتمد عليها متخذ القرار هي نتيجة تراكم معارف سلوكية وفنية وعلمية والتي غالبا ما تكون مبنية على التجارب والبدائل والدراسات والأبحاث، كما أن هذه المعايير يمكن أن تكون على مستويين، على المستوى الجزئي - أي على المستوى المشروع ، أو على المستوى الكلي - أي ما يسمى بالمستوى التجميعي أو القومي.

* للمزيد من المعلومات حول تحليل معطيات اتخاذ القرار وكذا تحليل عناصر اتخاذ القرار أنظر الموقع التالي:

" المعلومات وأهمية تحديد معطيات اتخاذ القرار لإنجاز العملية الاستثمارية " 2008/11/08 <http://www.eba.net/wjhat-nadar/14/938.htm>

1.2/ معايير اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري على المستوى الجزئي

إن الهدف الرئيسي من استخدام معايير اتخاذ القرار هو مساعدة العون الاقتصادي للوصول إلى القرار المناسب، وهي عديدة وتختلف حسب الظروف، فهناك معايير تكون في حالة التأكد وفي حالة عدم التأكد والمخاطرة، حيث يعد اتخاذ القرار في حالة التأكد من أسهل القرارات التي يمكن اتخاذها، ويصعب اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد و المخاطرة* نظرا لعدم توفر معلومات سابقة لتقدير احتمالات حدوث كل نتيجة من النتائج المتوقعة، أي في هذه الحالة تستعمل الأدوات الرياضية المتعلقة بنظرية الاحتمالات التي تبحث في علم عدم التأكد وفي دراستنا هذه سنحاول التطرق إلى أهم المعايير المستعملة في اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى المشروع وفي ظل ظروف التأكد التام وهي:

- معيار فترة الاسترداد.
- معيار صافي القيمة الحالية.
- معيار معدل العائد الداخلي

2.2/ معيار فترة الاسترداد

يهدف هذا المعيار إلى قياس الفترة اللازمة للمشروع ليسترد المستثمر جملة استثماراته من خلال صافي العوائد النقدية السنوية، وعليه فإن فترة الاسترداد تمثل عدد السنوات التي يستطيع المستثمر من خلالها أن يجمع إيرادات نقدية صافية تكفي لتغطية قيمة استثماراته الإجمالية، ويتم قبول المشروع إذا كانت الفترة التي يسترد فيها رأسماله بأقل حد معين مستهدف، ويمكن حساب فترة الاسترداد بواسطة العلاقة التالية:

* أي هناك قرارات في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد وكذا قرارات في ظل ظروف المخاطرة، ويمكن توضيح النقاط الثلاثة السابقة كما يلي: نعي بقرارات في ظل ظروف التأكد: أي الحالات التي يكون فيها متخذ القرار في ظل ظروف التأكد التام من طبيعة المتغيرات ونوعيتها والعوامل المؤثرة فيها والقدرة على تنفيذها - معرفة نتائج وأثار القرار مسبقا. أما قرارات في حالة عدم التأكد: أي تتخذ القرارات تحت ظل هذه الظروف دون معرفة وتوقع النتائج مسبقا، وذلك لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية التي من خلالها يستطيع متخذ القرار التنبؤ وكذا تقدير احتمال وقوع النتائج مسبقا.

ونعي بقرارات في حالة المخاطرة: وهي القرارات التي تتم في ظل ظروف وحالات محتملة الوقوع حيث يكون المقرر على علم بالنتائج المستقبلية الممكنة وعوائد كل منها، بالإضافة إلى احتمالات وقوعها، حيث دراسة مردودية الاستثمارات في هذه الحالة يستعمل فيها عدة معايير للوصول إلى القرار الأمثل ومنها الاعتماد على التوزيعات الاحتمالية كالتوزيع الطبيعي وبواسون وذلك لوصف المشاهدات السابقة - دراسة العينات - كما يمكن تقييم الخطر حسابيا باستعمال مقياس الانحراف المعياري والتباين والتوقع الرياضي أي استعمال المميزات العددية للمتغير العشوائي للوصول إلى القرار الأمثل - تفضيل المر دودية الأعلى وكذا تجنب أكبر قدر من المخاطرة - .
للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- نادية أيوب " نظرية القرارات الإدارية " مطبعة طربين، دار النشر لجامعة دمشق - سوريا، 1989، ص ص 104-110.
- عبد المطلب عبد الحميد " دراسات الجوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2000، ص ص 37-46.
- هوشيار معروف " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص ص 135-160.

$$I = \sum_{t=0}^p (F + D)_t \dots\dots\dots (1.1)$$

حيث أن:

I يمثل الاستثمارات الأولية الإجمالية.

p فترة الاسترداد و t السنة المعينة.

(F + D) تمثل صافي الإيرادات السنوية حيث F تمثل الأرباح الصافية في السنة العادية (بعد خصم

الضرائب و D تمثل الإهلاك السنوي.

باستعمال العلاقة⁴⁵ السابقة يمكن حساب فترة الاسترداد من خلال جمع صافي الإيرادات السنوية لعدد من السنوات حتى تتساوى الإيرادات في الجهة اليمنى من المعادلة مع قيمة الاستثمارات في الجهة اليسرى منها.

يوجد حالتان لدى المشاريع الاستثمارية، فالأولى في حالة عدم تساوي صافي التدفق النقدي السنوي للمشروع بين سنة وأخرى فيتم الاحتساب عن طريق التجميع التراكمي لصافي التدفق النقدي حتى يتجمع ما يعادل التكاليف الاستثمارية وعندها تكون السنة التي يسترد المشروع خلالها تكاليفه الاستثمارية هي السنة التي يتحدد على أساسها طول فترة الاسترداد، أما الثانية ففي حالة تساوي صافي التدفق النقدي السنوي للمشروع، أو بمعنى آخر المشروع يحقق صافي عائد سنوي ثابت عبر الزمن فإن فترة الاسترداد يمكن حسابها بواسطة المعادلة التالية:

مجموع تكاليف الاستثمار الأولية

$$\text{فترة استرداد التكاليف الاستثمارية} = \frac{\text{مجموع تكاليف الاستثمار الأولية}}{\text{العائد الصافي السنوي}} \dots\dots\dots (1.2)$$

العائد الصافي السنوي

- الزمن أي الفترة التي يستغرقها المشروع لاسترداد التكاليف الأولية للاستثمار من خلال العائد الصافي.
- مجموع التكاليف الأولية للاستثمار والتي تشمل النفقات الأولية للتأسيس.
- وتكاليف الأصول الثابتة وكذا التكاليف المتغيرة والمتعلقة بالمواد الخام والسلع الشبه المصنوعة والتامة الصنع والتي تدخل في العملية الإنتاجية لفترة التشغيل التجريبي.
- العائد الصافي السنوي.

⁴⁵ مدحت القرشي " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية " دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2009، ص 75.

فمن الرغم مما يتميز به هذا المعيار من البساطة وتخطي احتمالات الخطر، وخاصة في حالات عدم الاستقرار وحالات التقادم التكنولوجي السريع، إلا أنه واجه بعض الانتقادات ومنها⁴⁶:

- من أكبر الانتقادات التي وجهت له هي أنه قد يقود إلى تقليص حجم الاستثمار، فباستخدام فترة الاسترداد البالغة ثلاثة أو أربعة أو خمس سنوات فإن بعض المشروعات قد ترفض حتى وإن كان معدل العائد يبلغ 15% و معدل الفائدة 8 % ، لأن مثل هذا العائد سوف لن يستطيع استرداد رأس المال خلال الفترة المعينة رغم مقبولية معدل الفائدة.

- أن هذا المعيار يهمل فترة العمر الإنتاجي للمشروع، أي يساوي المشروع الذي يمكن أن يستمر في النشاط الإنتاجي المربح لعشر سنوات مع المشروع الذي يصعب تقدير استمراريته في الإنتاج أكثر من خمس سنوات.

- أن هذا المعيار يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وكذا يفشل في ترتيب المشروعات التي تتساوى لديها فترة الاسترداد.

- أنه يهمل المكاسب الإضافية التي يمكن أن يحققها المشروع خلال عمره.

3.2/ معيار صافي القيمة الحالية

إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو تعظيم قيمة المشروع، ويعتمد على العناصر المتعلقة بالتدفقات النقدية وعملية الاستحداث وقيمة الاستثمار الأولي، حيث يعبر عنه بالفرق بين التدفقات النقدية المستحقة وتكلفة الاستثمار الأولي، أي بعبارة أخرى الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية وبين التكلفة الأولية للاستثمار، ويتم إيجاد القيم الحالية عن طريق استعمال معدل استحداث يساوي تكلفة رأس المال، ويمكن التعبير على صافي القيمة الحالية VAN بواسطة العلاقة التالية⁴⁷:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^T NCF_t (1 + K_0)^{-t} \dots\dots\dots (1.3)$$

حيث:

VAN صافي القيمة الحالية. K_0 معدل تكلفة رأس المال - معدل الاستحداث
 I_0 هو التكلفة الأولى للاستثمار. NCF_t تمثل التدفقات النقدية السنوية.

⁴⁶ مدحت القریش، مرجع سابق، 2009، ص 78.

⁴⁷ مدحت لقریش، مرجع سابق، 2009، ص 91.

إن معيار صافي القيمة الحالية يعد من أهم معايير اتخاذ القرار على مستوى المشروع نظرا لأنه أكثر موضوعية مقارنة بالمعايير الأخر وكذا الخصائص التي تتوفر فيه فمن خلال الصيغة السابقة نستطيع أن نستخلص ما يلي:

- أن معيار صافي القيمة الحالية يأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع، والاستحداث بمعدل يساوي معدل تكلفة رأس المال الذي يدعى بمعيار الزمن، وكذا مراعاة تكلفة المشروع في الزمن الذي أنفق فيه.

- للإشارة أن المشروع الأفضل والمقبول هو الذي يحقق قيمة حالية صافية موجبة وأكبر من بقية المشروعات، والمشروع يكون مقبولا اقتصاديا عندما يحقق قيمة حالية صافية موجبة، ولا يقبل المشاريع التي لها قيمة حالية صافية معدومة.

من أهم المشاكل التي يواجهها هذا المعيار عند تطبيقه، اختلاف أعمار المشاريع وكذا حالة عدم تساوي تكلفة الاستثمار الأولي، ولتفادي المشكل الأول يمكن اعتبار أن المشاريع قابلة للتجديد، لتتم المقارنة بين المشاريع بحساب صافي القيمة الحالية الجديدة، أما المشكل الثاني فيمكن أن نتفاده بالاعتماد على معيار مؤشر الربحية المستحدث التي تعطى علاقته كالتالي⁴⁸ :

$$I.P = \frac{\sum_{t=1}^T NCF_t (1 + K_0)^{-t}}{I_0} = 1 + \frac{VAN}{I_0} \dots\dots\dots (1.4)$$

حيث: I.P مؤشر الربحية.

حيث يتم اختيار المشاريع المستقلة فيما بينها بمؤشر ربحية أكبر من الواحد، أما إذا كانت المشاريع متنافية، في هذه الحالة يتم اختيار المشروع الذي له أكبر مؤشر ربحية.

⁴⁸ محمد صالح الحناوي " الإدارة المالية والتمويل " المكتبة الإدارية - مصر، 1995، ص 180.

4.2 / معيار معدل العائد الداخلي

يرتكز هذا المعيار على نفس الأسس السابقة المتمثلة في التدفقات النقدية إلا أنه يمكن التعبير عن هذا المعدل بمعدل الاستحداث الذي يجعل صافي القيمة الحالية VAN تساوي الصفر، أي يجعل القيم الحالية للعوائد المتوقعة التي سيحصل عليها المشروع وخلال عمره الإنتاجي المفترض مساوية للقيم الحالية للتكاليف المتوقعة التي سوف يتحملها المشروع نفسه وخلال العمر الإنتاجي المحدد ذاته ويمكن صياغته كالتالي⁴⁹ :

$$I_0 = \sum_{t=0}^T NCF_t (1 + K^*)^t \dots\dots\dots (1.5)$$

حيث:

K^* يمثل معدل العائد الداخلي، كما يرمز له بالرمز TIR .

إن اتخاذ القرار للاستثمار في المشاريع المتنافية فيما بينها هو أحد المشروع الذي له أكبر معدل عائد داخلي، إلا أنه في حالة المشاريع المستقلة فيما بينها يصعب اتخاذ القرار أي في هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار إلا بمقارنة معدل العائد الداخلي مع تكلفة رأس المال - أي المعدل الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه، فيتم قبول المشروع فقط إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من المعدل المرغوب في تحقيقه، ويتم رفض المشروع في الحالة العكسية.

هذا فيما يخص معايير اتخاذ القرار في حالة التأكد التام من النتائج المتوقعة، كما توجد معايير أخرى في حالة عدم التأكد من النتائج وكذا المخاطرة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

⁴⁹ هوشيار معروف " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " الطبعة الأولى لدار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن ، 2004، ص 129 .

الجدول رقم (01): أهم المعايير المستعملة لاتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري في حالة عدم التأكد من النتائج المتوقعة وحالة المخاطرة.

معايير اتخاذ القرار في حالة المخاطرة (نوعان)**	معايير اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد من النتائج المتوقعة*
1- النوع الأول: الطرق المستعملة للمفهوم الضمني للمخاطرة	1- معيار لابلاس Laplace
2- النوع الثاني: الطرق المستعملة للمفهوم الصريح للمخاطرة	2- معيار والد Critère De Maximin Wald
	3- معيار المستثمر المتفائل Maximax
	4- معيار سافاج Safage
	5- معيار هورفز Hurwicz

2.2/ معايير اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري على المستوى الكلي

إن هدف دراسة هذه المعايير وعلى المستوى الكلي - تحليل الربحية القومية - هو تقدير مساهمة المشاريع الاستثمارية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف الدولة، فمعايير الربحية القومية يهدف إلى قياس أثر المشروع على الاقتصاد الوطني ككل، وبالتالي تقدير مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف القومية سواء بالاعتماد على المعايير الجزئية السابقة أو المعايير الكلية التي سنتطرق إليها⁵⁰ حيث تستخدم طرق عديدة ومختلفة في تقييم الربحية الاقتصادية - القومية - الشاملة للمشروعات الاستثمارية، وتختلف هذه الطرق من حيث

**/* نقصد بالنوع الأول والثاني في حالة المخاطرة أي النوع الأول يتضمن الطرق التالية: 1/ طريقة تعديل معدل الاستحداث، 2/ طريقة تطبيق معدلات الحسم على التدفقات النقدية، 3/ طريقة إدخال معدل تكلفة رأس المال. أما النوع الثاني فيتضمن ما يلي: 1/ طريقة تحليل شجرة القرار، 2/ طريقة تحليل المحاكاة الاحتمالية 3/ طريقة نموذج تقييم أصول المالية. ولمعرفة تفصيل المعايير السابقة في الحالتين يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- مدحت القرشي " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية " دار وائل للنشر عمان - الأردن، 2009، ص ص 175-193 .
- عبد المطلب عبد الحميد "دراسات الجوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " الدار الجامعية الإسكندرية- مصر، 2000، ص ص 331-355.
- أزهر محمد سعيد السماك "اقتصاديات الموقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"، دار زهران، عمان - الأردن، 1998، ص ص 285-322.
- J.Weston et F.Brigham, "Le Finance et Le Management De L'entreprise", Clm Publ-Union, 2ème Edition, Année 1973, P160-195.
- J.Teulié et P.Topsacalian, "Finance", Vuiber Paris, 1994, P150-175.
- P.Vizzvona, "Gestion Financière, Berti Edition, Paris, Année 1992, P480-548

⁵⁰ عبد المطلب عبد الحميد "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية" الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2000، ص 365.

الأهداف أو الأدوات التحليلية، ومن بين أهم الطرق والمناهج المتداولة والمستعملة للتقييم المشاريع على المستوى الكلي⁵¹ :

1.2.2/ طريقة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

2.2.2/ طريقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

3.2.2/ طريقة البنك الدولي (IBRD)

4.2.2/ طريقة المنظمة العربية للتنمية الصناعية (AIDO)

وسوف نتطرق إلى الطرق الثلاث الأولى بصفة مختصرة ونركز على الطريقة الأخيرة - الطريقة العربية- وذلك لتلائمها مع أوضاع البلدان العربية.

1.2.2/ طريقة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

إن أهم الأهداف والملامح الرئيسية التي تشكل الإطار النظري لهذه الطريقة يمكن تلخيصها في الخطوات التالية⁵² :

- تعتمد هذه الطريقة على نموذج تحليل التكلفة / المنفعة الاجتماعية وتؤكد على الاعتماد على هذا الأسلوب لمواجهة القصور والاختلالات التي تعاني منها البلدان النامية.
- إن تقييم المشروعات الاستثمارية تهدف إلى تعظيم الاستهلاك الكلي في المستقبل وزيادة الرفاهية والحد من التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد.
- إن تقدير المنافع والتكاليف القومية تستند إلى الأسعار المحلية بعد تعديلها لتعكس درجة الوفرة والندرة النسبية للموارد.
- تعتمد هذه الطريقة على قوى السوق الحرة التنافسية في تقدير الأسعار الحسابية لبنود المنافع والتكاليف الاجتماعية، كما تعتمد على النماذج الرياضية في تقدير الأسعار الخاصة بأهم المعلمات القومية مثل سعر ظل* الصرف الأجنبي وسعر ظل للاستثمار وسعر ظل للأجور.

⁵¹ مدحت القرشي " دراسات الجدوى الاقتصادية"، مرجع سابق، 2009، ص 143.

⁵² مدحت القرشي " دراسات الجدوى الاقتصادية"، مرجع سابق، 2009، ص 144. و المنقول عن:

- United Nations Industrial Development Organization, Guidelines For Project Evaluation, N.Y.UN, 1972.

* أسعار الظل أي الأسعار التي تعكس قيمة السلع والخدمات، والتي تحقق التوازن بين العرض والطلب وتشتق أسعار الظل من التحليل التوازني العام للاقتصاد القومي في حالة المنافسة الكاملة.

هكذا يمكن القول من خلال الإطار النظري السابق أن قبول المشروع حسب هذه الطريقة يعتمد أساسا على ما يضيفه المشروع من سلع وخدمات ومنافع للمجتمع.

2.2.2 / طريقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمشاريع الاستثمارية على مساهمة المشروع في توليد الاستثمار، أي تؤكد ضرورة التحديد الواضح لكافة البدائل الاستثمارية الممكنة ومقارنة نتائج كل بديل مع نتائج البديل الأخر، فتقييم واختيار المشروعات الاستثمارية حسب هذه الطريقة يعد من أهم أهدافها، وبالتالي وحدة القياس لديها هي الاستثمار، في حين أن وحدة القياس في الطريقة السابقة هي الاستهلاك الناتج من المشروع، فطريقة (OECD) تحاول أن تجمع بين مبادئ نظرية الرفاهية الاقتصادية وحسابات تقييم المشروعات، ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تتشابه والطريقة السابقة في جوانب عديدة إلا أن الاختلاف يكمن في وحدة القياس، وكذا افتراض أن الحكومة تتبع السياسات التجارية والصناعية المثلى (Optimal) في حين أن الطريقة السابقة لا تفترض ذلك.

3.2.2 / طريقة البنك الدولي

يعتمد هذا المعيار في تقييم المشاريع الاستثمارية على مساهمة المشروع في الدخل القومي الوطني - ويتم تقييم المشاريع وفق المعيارين التاليين⁵³ :

- مؤشر نسبة المنافع / التكاليف: والذي يطبق على مشروعات القطاع العام باستخدام العلاقة التالية**:

$$\text{نسبة المنافع / التكاليف} = \frac{\text{القيمة الحالية للمنافع}}{\text{القيمة الحالية للتكاليف}} \dots\dots\dots (1.6)$$

- مؤشر صافي القيمة الحالية: والذي يحتسب من خلال خصم النفقات السنوية من المنافع السنوية للحصول على صافي التدفق السنوي.

⁵³ مدحت القرشي " دراسات الجدوى الاقتصادية"، مرجع سابق ، 2009، ص 147 والمنقول عن:

- I.M.D Little, and J.A, Mirrlees, Proje Appraisal and Planning For The Developing Countries, Londons: Heinemann Educational Books, 1974 .

** من حل العلاقة نستطيع تقدير القيمة الحالية للمنافع والتكاليف خلال العمر الاقتصادي للمشروع باستخدام معدل خصم اجتماعي يتناسب مع التفصيل الزمني للمجتمع.

هكذا يتم ترتيب المشروعات البديلة لغرض الاختيار حسب أكبر قيمة حالية موجبة أو حسب كون نسبة المنافع إلى التكاليف أكبر من الواحد الصحيح.

4.2.2 / طريقة المنظمة العربية للتنمية الصناعية (AIDO)

تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق الشاملة لتقييم المشاريع الاستثمارية على المستوى الكلي، وذلك لبساطتها وتناسب مع مستوى المعلومات والبيانات المتوفرة في البلدان النامية، ولهذا الطريقة خصائص رئيسية يمكن توضيحها فيما يلي:

- أنها تعتمد أساسا على معيار القيمة المضافة القومية الصافية، التي من خلالها نستطيع دراسة أثر المشروع على متغيرات اقتصادية كلية مثل الدخل، العمالة، سعر الصرف، وبالتالي هذه الطريقة ترفض مفهوم المعيار الواحد المركب، بل تعتمد على عدة معايير من بينها معيار رئيسي واحد مع عدد من المعايير التكميلية، كما تعتمد هذه الطريقة على الأسعار الفعلية السائدة في السوق مع إدخال بعض التعديلات عليها لتلائم مع مفهوم الربحية القومية، وبالتالي ترفض استخدام أسعار الظل في التقييم وذلك لصعوبة الوصول إليها، وتتفق هذه الطريقة ومنهج طريقة اليونيدو الأصلي والصادر في عام 1972 .

- كما تنصح هذه الطريقة استخدام القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية، أي صافي القيمة المضافة المتولدة عن عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين في الدولة المعنية وليس إجمالي القيمة المضافة المتولدة داخل البلد، ذلك لأن عوائد بعض عناصر الإنتاج المملوكة من قبل الأجانب يتم تحويلها خارج البلد وبالتالي تقلص عوائد عوامل الإنتاج الوطنية، ومن المميزات المهمة لتحليل الربحية القومية هي استخدام بعض المعلومات القومية مثل معدل الخصم الاجتماعي والسعر المعدل للصرف الأجنبي.

سنحاول من خلال هذه الطريقة أن نتطرق إلى دراسة أهم ما جاءت به ونقتصر على دراسة القيمة المضافة القومية الصافية لمعيار الربحية القومية، وذلك لغرض تقدير المساهمة الصافية للمشروع في الدخل القومي، لمعرفة مستوى الربحية الاجتماعية وبالتالي الوصول إلى اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع.

1.4.2.2 / القيمة المضافة القومية لمعيار الربحية القومية

يمكن توضيح كيفية قياس حجم القيمة المضافة التي يولدها المشروع من خلال العلاقة التالية:

$$NVA = O - (MI + I) \dots\dots\dots (1.7)$$

حيث:

NVA صافي القيمة المضافة المتوقعة من المشروع المقترح.

O القيمة المتوقعة للمخرجات (إيرادات المبيعات).

MI القيمة المتوقعة للمدخلات*.

I الاستثمارات الكلية (تمثل الاهتلاكات).

ويمكن إعطاء علاقة أخرى توضح لنا ما يلي:

$$NVA = W + SS \dots\dots\dots (1.8)$$

أي أن صافي القيمة المضافة تتكون من الأجور والمرتببات (W) وكذلك الفائض الاجتماعي* كما يمكن حساب صافي القيمة المضافة لسنة واحدة أو سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، وذلك بجمع القيم للمتغيرات في المعادلة (1.7) لكل سنوات عمر المشروع من سنة بدء المشروع (t=0) إلى السنة الأخيرة (t=n) أي:

$$\sum_{t=0}^n NNVA_t = NVA_1 + NVA_2 + \dots + NVA_n = \sum_{t=0}^n o_t - \sum_{t=0}^n (MI + I)_t \dots\dots\dots (1.9)$$

يمكن قياس القيمة المضافة القومية الصافية (NNVA) والتي نحصل عليها باستبعاد كافة المدفوعات المحولة إلى الخارج من العلاقة التالية:

$$\sum_{t=0}^n NNVA_t = \sum_{t=0}^n O_t - \sum_{t=0}^n (MI + I + RP)_t \dots\dots\dots (1.10)$$

حيث:

RP تمثل كافة المدفوعات المحولة للخارج والخاصة بالمشروع.

لغرض إيجاد القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال سنوات عمر المشروع، في هذه الحلة يتم استخدام معدل الخصم الاجتماعي (SRD) بدلا من سعر الفائدة في سوق رأس المال، ويمكن توضيح ذلك في المعادلة التالية:

* وتشمل المدخلات المادية الخاصة بالمشروع وكافة المواد الجارية والخدمات مثل الخام والطاقة والنقل والصيانة.

** الفائض الاجتماعي يتضمن عوائد جميع عناصر الإنتاج ما عدا العمل وهي الأرباح الموزعة وغير الموزعة والضرائب غير المباشرة والفوائد وتكاليف التأمين والإيجارات والإتاوات.....إلخ.

$$\sum_{t=0}^n (NNVA_t) \cdot a_t = \sum_{t=0}^n [O_t - (MI + I + RP)_t] \cdot a_t \dots\dots\dots (1.11)$$

حيث:

$$a_t \text{ تمثل معدل الخصم ويعبر عنه بـ } \frac{1}{(1+r)^t}$$

حتى يكون المشروع مقبولا يجب أن تكون القيمة الحالية للقيمة المضافة موجبة أي:

$$\sum_{t=0}^n (NNVA_t) \cdot a_t \geq 0 \dots\dots\dots (1.12)$$

مما يدل ذلك على المساهمة الإيجابية للمشروع في الدخل القومي، إلا أنه لا يكفي بهذا الشرط فقط، فبعد تحقق المعادلة (1.12) يعاد التقييم ودراسة المشروع وتعديله باستعمال معايير أخرى.

2.4.2.2/ مراحل تقييم المشروع باستخدام طريقة القيمة المضافة القومية الصافية

تعتمد هذه الطريقة في تقييم المشاريع الاستثمارية على طريقتين أساسيتين وهما:

- مرحلة اختيار الكفاءة المطلقة : يفيدنا هذا الاختبار⁵⁴ في مدى قبول أو رفض المشروع الاستثماري من الناحية الاقتصادية وذلك بحساب القيمة المضافة القومية الصافية بشكل تفصيلي وعملي في خطوات عديدة انطلاقا من تحديد الجدول الخاص في حساب القيمة ثم مراجعة الأسعار وتعديلها في حالة وجود انحرافات كبيرة إلى آخر خطوة والمتمثلة في مقارنة القيمة الحالية المضافة مع القيمة الحالية للأجور، فإذا كانت القيمة الأولى تفوق القيمة الثانية، في هذه الحالة يتم قبول المشروع ويعتبر المشروع كفاً من وجهة نظر القومية، لأن القيمة المضافة تغطي الأجور وتحقق فائضا اجتماعيا ويمكن توضيح ذلك في المعادلة التالية:

$$E = \sum_{t=0}^n (VA)_t \cdot A_t \geq \sum_{t=0}^n W_t \cdot A_t \dots\dots\dots (1.13)$$

حيث:

E يمثل اختبار الكفاءة المطلقة للمشروع على أساس القيم الحالية - بعد الخصم- للقيمة المضافة وللأجور.

⁵⁴ <http://www.mrahim.com/include/m-a/1-1-7.htm>. 2008/12/14 تحميل يوم

$$\sum_{t=0}^n W_t \cdot A_t$$

تمثل القيمة الحالية للأجور المتوقعة خلال عمر المشروع.

A_t معامل الخصم عند السنة t .

إذا كان عكس ذلك، أي كانت القيمة المضافة أقل من الأجور فإن ذلك يشير إلى أن المشروع لن يعطي فائضا اجتماعيا على الإطلاق ولا يستطيع تغطية أجور العاملين، وعلى ذلك فمن حيث المساهمة في زيادة الدخل القومي يعتبر المشروع عديم الجدوى وغير مقبول.

من خلال ما ذكرناه سابقا أن هذا المعيار يولي أهمية كبيرة لفئة العمال والموظفين ويعتبرها الفئة الأولى بالرعاية لأنها تمثل نسبة كبيرة من المجتمع، وأن مردود المشروع يتمثل في الربحية والأجور والمرتبات التي تمثل دخل لفئة واسعة من الناس.

- **مرحلة اختيار الكفاءة النسبية:** بعد اختيار المشروعات المتنافسة لاختيار الكفاءة المطلقة السابق إيضاها تبقى مشكلة ترتيب أولويات هذه المشروعات فيما بينها، فإنه يتعين اللجوء إلى اختيار الكفاءة النسبية من أجل المفاضلة فيما بين المشروعات، ففي حالة وجود ندرة في عوامل الإنتاج، مثل رأس المال أو العملات الأجنبية أو العمالة الفنية الماهرة، فإن عملية ترتيب المشروعات تتم عن طريق الربط بين التقييم المضافة المتولدة عن المشروع وبين أكثر العوامل ندرة في العملية الإنتاجية، ففي حالة ندرة رأس المال فإنه يتعين تشخيص المشروع الذي يحقق أقصى قيمة مضافة لكل وحدة رأس المال المستثمر وذلك بقسمة القيمة الحالية للقيمة المضافة على القيمة الحالية لرأس المال المستثمر، ويمكن توضيح ذلك بواسطة العلاقة التالية⁵⁵:

$$EC = \frac{P(VA)}{P(I)} \dots\dots\dots (1.14)$$

حيث: EC هي اختيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة رأس المال.

أي كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان المشروع أكثر نفعاً ومعنى ذلك أن كل وحدة من رأس المال المستثمر في المشروع تعطي مقدار أكبر من القيمة المضافة بالمقارنة مع المشروعات الأخرى، ونفس الطريقة بالنسبة لندرة العملات الأجنبية أو حالة ندرة العمالة الفنية الماهرة.

استنادا إلى التحليل السابق والمتعلق بتقييم المشاريع الاستثمارية على المستوى الكلي وفي حالة المعرفة التامة بالمستقبل والتأكد بالنتائج والتوقعات، إلا أنه هناك معايير أخرى لاتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة عدم التأكد

⁵⁵ نفس المرجع السابق

والمخاطرة، أي عدم توفر المعلومات الكافية واللازمة لعملية التقييم وقد تتوفر المعلومات عن البدائل المقترحة إلا أنه قد يواجه كل بديل عدة احتمالات وعليه لا بد من تحليل ودراسة تلك الاحتمالات، حيث هناك متغيرات وعوامل عديدة التي تكون خاضعة للشك أثناء عملية التقييم، وبالتالي يستدعي ذلك إلى التحليل والدراسة المعمقة للنتائج الدقيقة ومنه حجم الاستثمارات وتكاليف التشغيل وإيرادات المبيعات، التضخم النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار للسلع والخدمات والتغيرات التكنولوجية، ومن الأساليب الشائعة والمتبعة لمعالجة وتحليل عدم التأكد هي تحليلات نقطة التعادل وتحليلات الحساسية* أو إجراء تحليل لاحتمالات لكل متغير من المتغيرات الخاصة بتقييم المشروع الاستثماري، ويمكن معالجة حالات الخطر وعدم التأكد المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية باستخدام مصادر فترة الاسترداد أو تعديل سعر الخصم المستخدم في تقييم المشروع.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار المباشر بصفة خاصة وأهم خصائصه وأشكاله وأنواعه المختلفة، حيث توصلنا أن للاستثمار المباشر أهمية بالغة في تحسين اقتصاديات الدول ورفع معدلات نموها. وكذا دراسة اتخاذ القرار الاستثماري ومعاييرها على المستويين الجزئي والكلّي، لما له من الأهمية الكبيرة في تسهيل عملية الاستثمار وترقيته. كل ذلك يدفعنا إلى التعمق أكثر في هذا الشأن بدراسة ما جاء في النظريات الاقتصادية بمختلف مدارسها حول الاستثمار ودوره في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وهذا ما نتطرق إليه في الفصل الموالي.

* للمزيد من التفاصيل حول تلك الأساليب يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات العربية " سنة 1980.

الفصل الثاني

النظريات المفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري والنمو والتنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: النظريات المفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري والنمو والتنمية الاقتصادية

من خلال التعاريف التي ذكرناها سابقا يتضح من ذلك أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي والذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، حيث يمثل الأمن الاقتصادي لأي دولة وهو المسؤول عن عملية النمو ودفع عجلة التنمية والتحول الاقتصادي وبالتالي الاستثمار له دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي، أي أنه يعتبر المكون الجوهرية في الطلب الكلي.

فمن خلال تتبع الأدبيات الاقتصادية في مجال تفسير النمو الاقتصادي يتضح بجلاء الأهمية التي أولتها النظريات المختلفة للاستثمار كأحد الآليات الأساسية التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ أصبحت قضية التنمية الاقتصادية ضرورة حتمية يفرضها الواقع في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة في ضوء التكتلات الاقتصادية للدول.

لهذه الأهمية و الأسباب سنتطرق إلى دراسة مختلف النظريات الاقتصادية الكلية المفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري* ابتداء بمحددات الإنفاق الاستثماري العام ثم الإنفاق الاستثماري الخاص بما فيه المحلي والأجنبي، وفي الأخير نتطرق إلى أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية وعلاقة كل منهما بالإنفاق الاستثماري.

المبحث الأول: المحددات النظرية الكلية للإنفاق الاستثماري ونماذجه الرياضية.

نتطرق إلى المحددات النظرية الكلية للإنفاق الاستثماري وفق الطبيعة القانونية لتصنيف الاستثمارات، من استثمارات عامة وخاصة وكذا أجنبية.

المطلب الأول: محددات الإنفاق الاستثماري العام

إن الإنفاق الاستثماري العام - الحكومي - هو أحد عناصر مكونات دالة الطلب - الإنفاق الكلي - والذي يعتبر العنصر الأكثر أهمية وفاعلية في دفع النشاط الاقتصادي وتنميته وذلك بتوفير البيئة الملائمة للنمو وكذا تشجيع الاستثمارات الخاصة وتنمية القطاعات الإنتاجية.

على هذا الأساس فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد وبشكل أساسي على الإنفاق الاستثماري الحكومي وخاصة في الدول النامية⁵⁶.

*ظهرت العديد من النظريات المفسرة للإنفاق الاستثماري ، وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، ونظرا لاختلاف نظريات ومحددات كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الخاص الأجنبي سوف نتمركز في دراستنا هذه على الاستثمار الخاص باعتباره هو الفاعل الحقيقي في التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وذلك استنادا إلى دراسات ميدانية سابقة أثبتت ذلك، وخاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، أنه يتميز بارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص المحلي في إجمالي الاستثمار مقارنة بمساهمة الاستثمار الأجنبي في إجمالي الاستثمار.

⁵⁶ محمود الوادي و كاظم جاسم العيسوي، " الاقتصاد الكلي - تحليل نظري و تطبيقي - " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2007 ص ص 132-134.

قد يتخذ الإنفاق الحكومي أشكالاً** متعددة، منها أن يكون هذا الإنفاق استهلاكياً مثل الإنفاق على الخدمات العامة كالإنفاق على التعليم، الصحة والإنفاق العسكري والإنفاق على البنية التحتية، ويمكن أن يكون الإنفاق الحكومي استثمارياً وذلك بإقامة مشاريع إنتاجية عديدة من أجل توفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة أو الحد منها.

يتوقف حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي على عوامل -محددات- عديدة أهمها⁵⁷ :

1/ حجم السكان: تعتبر متغيرة حجم السكان من المتغيرات الأساسية في تحديد وتفسير مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي، أي أن الزيادة التي تطرأ في حجم السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات المرافق العامة من سكن، طرق، مواصلات، صحة وتعليم، وما يرافق هذه الزيادة في الطلب زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي، كذلك من جهة أخرى الزيادة في حجم السكان يؤدي إلى زيادة في عرض عنصر العمل، وإذا لم يصبح الاقتصاد الوطني قادراً على استيعاب هذه الزيادة، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني مما يستدعي الحكومة إيجاد حلولاً لذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية لامتنع تلك الزيادة والقضاء على البطالة.

2/ الدخل الوطني: عادة يعتبر مستوى الدخل الوطني - القومي - مؤشراً لحالة ومستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي حالة الرواج الاقتصادي يرتفع مستوى الدخل الوطني ويتبعه ارتفاع في مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي إلا أنه هذا الأخير هدفه معالجة الركود الاقتصادي، فدائماً الحكومة تحاول الزيادة في إنفاقها الاستثماري بإقامة مشاريع إنتاجية لتنشيط الاقتصاد والحد من مظاهر الاختلال في الاقتصاد الوطني.

3/ عوامل أخرى: هناك عوامل أخرى محددة للإنفاق الاستثماري الحكومي ومنها حجم موارد التمويل المتاحة للحكومة، فكلما كان حجم هذه الموارد كبيراً كلما زاد حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي وتشمل هذه الموارد مصادر تمويل محلية من الادخار العام والقروض الداخلية ومصادر تمويل خارجية من القروض والمساعدات والمنح.

المطلب الثاني: محددات الإنفاق الاستثماري الخاص

هناك العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للإنفاق الاستثماري الخاص ومحدداته وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وفيما يلي عرض لأهم النظريات المفسرة له.

** للمزيد من المعلومات حول الأشكال التي يأخذها الإنفاق الاستثماري الحكومي يمكن الرجوع إلى الصفحة رقم 13 من الفصل الأول.

⁵⁷ عبد الفتاح عبد المجيد، " اقتصاديات المالية العامة " مكتبة الجلاء - المنصورة، 1983، ص ص 24-30 .

1/ النظرية الكلاسيكية : يعتبر الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي مكونات الطلب الكلي في النموذج الكلاسيكي وتعمل هذه العوامل على تحديد سعر الفائدة التوازني*، وأن سعر الفائدة هو الذي يضمن أن التغيرات الخارجية في مكونات الطلب الكلي لا تؤثر على مستوى الطلب الكلي للسلع، وحسب هذه النظرية أن المحدد الرئيسي للاستثمار هو سعر الفائدة التوازني⁵⁸، أي أن الإنفاق الاستثماري هو دالة لسعر الفائدة والعلاقة بينهما علاقة سلبية - عكسية- ويمكن توضيح ذلك في النموذج التالي⁵⁹:

$$I = I(i) \dots\dots\dots(2.16)$$

$$\frac{\partial I}{\partial i} < 0 \dots\dots\dots(2.17) \quad \text{حيث:}$$

كذلك أن مستوى الاستثمار هو دالة في الربحية المتوقعة من الاستثمار في المشروعات ويفترض أنها تتغير مع تدفقات الطلب على منتجات هذه المشروعات طيلة حياتها، كما تتأثر بالعوامل الخارجية المؤثرة على الربحية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية مثل الحروب، الظروف السياسية، المناخ، وحسب هذه النظرية أن للمؤسسة عدة فرص استثمارية متوقعة وترتب حسب الربحية الأعلى، ومنه أن سعر الفائدة هو سعر الاقتراض من أجل الحصول على رؤوس أموال ممولة لمشاريع استثمارية، وعند ارتفاع أسعار الفائدة تصبح القليل من هذه المشاريع مجدية اقتصاديا. كما ترى هذه المدرسة أن المدخرات تتحول تلقائيا إلى استثمارات، وذلك حسب قانون ساي للمنافذ⁶⁰ والقائل أن العرض يخلق الطلب، ما يدل أن الدخل سينفق إما على الاستهلاك أو جزئيا بين الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي أن أسعار الفائدة مفسرة للادخار والعلاقة بينهما علاقة إيجابية، ويمكن توضيح ذلك في النموذج التالي⁶¹:

$$S = S(I) \dots\dots\dots(2.18)$$

$$\frac{\partial S}{\partial I} > 0 \dots\dots\dots(2.19) \quad \text{حيث:}$$

* يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يتساوى الاستثمار والادخار.
⁵⁷ سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص 198-199.

⁵⁹ Michel .Dévoluy, " Théories Macroéconomique – Fondements et controverses " Deuxième Edition, S.E.S.J.M/Armand Colin, Paris, 1998, P 36.

⁶⁰ ضياء مجيد الموسوي " النظرية الاقتصادية " ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1992، ص 49.

⁶¹ Michel .Dévoluy, Op Cit, P37.

حيث يؤجل الأفراد جزءا من الاستهلاك الحالي أملا في زيادة الاستهلاك المستقبلي، هذا يخص الطلب أما العرض من الأسهم والسندات من قبل رجال الأعمال، تتساوى مع الإنفاق الاستثماري.

كما يرى رواد هذه النظرية أن السياسة المالية هي سياسة فعّالة ولها أثرها في القرار الاستثماري، وعن علاقة الاستثمار بالنظرية الكمية للنقود، التي تشكل أساس الطلب في النظرية الكلاسيكية بناء على الافتراض الأساسي وعدم رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية معطلة.

من خلال ما سبق ذكره أن هناك علاقة قوية بين أسعار الفائدة وكل من الاستثمار والادخار، وان أسعار الفائدة تعتبر من المحددات الأساسية لكل من الاستثمار والادخار، فعند زيادة استخدام المعدات الرأسمالية في الإنتاج فإن تلك الزيادة سوف تتجه نحو التناقص وذلك حسب قانون تناقص الغلة*، لذلك فإن العائد من الاستثمار يتجه إلى التناقص مع زيادة استخدام رأس المال والذي يستوجب انخفاض في أسعار الفائدة، وعند انتقال منحنى الادخار نحو الأعلى يترتب على ذلك انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يعني انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع معدلات الاستثمار.

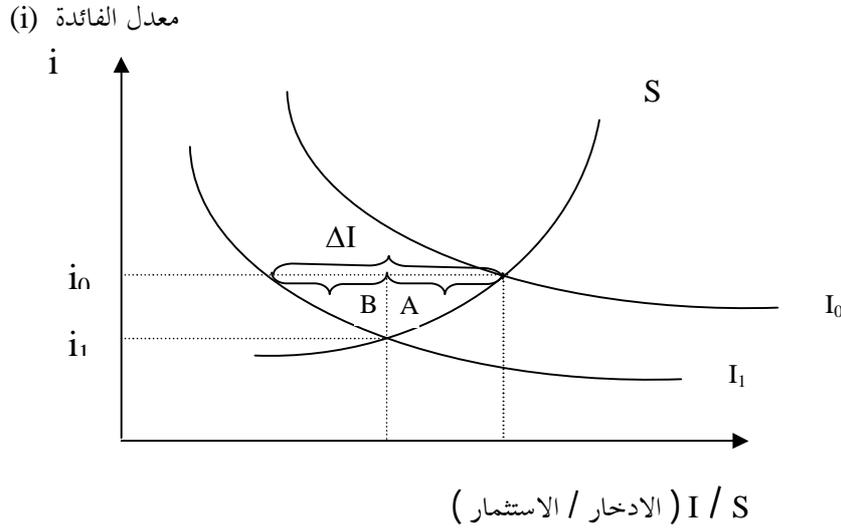
يلعب سعر الفائدة في النظام الكلاسيكي دورا محققا للاستقرار⁶²، فإذا انخفضت توقعات رجال الأعمال لربحية المشروعات نتيجة التقلبات في العوامل الخارجية والمؤثرة فيها، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في مقدار الاستثمار وبالتالي انخفاضا في طلب الأرصدة المعدة للإقراض عند كل سعر فائدة، فمن خلال الشكل (1.1) يتضح أن أثر الانخفاض المستقل في طلب الاستثمار يؤدي إلى انتقال منحنى طلب الاستثمار من I_0 إلى I_1 بافتراض أن هناك توازن في الميزانية الحكومية ($G = T$)، فعند سعر الفائدة i_0 وبعد انخفاض الاستثمار بالمعدل ΔI مما يجعل عرض الأرصدة المعدة للاقتراض (S) أكبر من مقدار الطلب عليها، أي زيادة الاستهلاك من أجل انخفاض الادخار (A) نتيجة لانخفاض معدل الفائدة، وبالتالي انتعاش الاستثمار المستمال (B) ليتحقق التوازن ثانية وهذا مما يفسر التأثير البالغ لسعر الفائدة في مكونات الطلب الكلي.

* للمزيد من المعلومات حول قانون تناقص الغلة يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

مدحت القرشي " تطور الفكر الاقتصادي " دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 148.

⁶² سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص 200-201 .

الشكل رقم (01) : انخفاض مستقل في طلب الاستثمار*



المصدر: سامي خليل "نظرية الاقتصاد الكلي الحديث" الجزء الأول، الكويت سنة 1994 ص 201 .

1.2 / النظرية النيوكلاسيكية: من أهم ما طرحته النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار، ووفقا لعدة تحليلات قام بها رواد هذه النظرية، يمكن عرضها كالتالي:

1.2 / الإنتاجية الحدية لرأس المال: يرى رواد هذه النظرية** أن الإنفاق الاستثماري يتوقف على الفجوة بين رصيد رأس المال الموجود - الحالي - ورصيد رأس المال المرغوب به ويتحدد هذا الأخير بتكلفة استخدام رأس المال ومستوى الإنتاج المتوقع أي⁶³ :

$$K^* = f(rc, y) \dots\dots\dots(2.20)$$

* أي بمعنى آخر أن الانخفاض الذي يحدث في طلب الاستثمار نتيجة التقلبات في العوامل الخارجية يكون مستقل عن سعر الفائدة وتوازن الادخار والاستثمار بمعدل سعر الفائدة.

** تسمى كذلك بالنظرية الكلاسيكية الحديثة التي تحدثت عن الاستثمار الثابت وهذا الأخير عبارة عن المعدات والآلات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات وعند تحليل الاستثمار الثابت لا بد من تحديد مقدار رأس المال الثابت الذي ترغب المنشأة في استخدامه أحدین بعين الاعتبار التكاليف والعوائد التي تترتب على استخدام رأس المال وكذلك مستوى الإنتاج الذي تتوقع به المنشأة.

⁶³ سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1159.

حيث: K^* رصيد رأس المال المرغوب
 rc تكلفة استخدام رأس المال*
 y الإنتاج المتوقع.

المنشأة دائما تسعى إلى معادلة تكلفة رأس المال مع الفائدة من استخدامه أي تعظيم الربح حتى نصل إلى تحقيق المعادلة التالية:

$$(2.21) \dots\dots\dots \text{قيمة الإنتاج الحدي لرأس المال} = \text{تكلفة إيجار رأس المال}^{**}$$

فكلما كانت تكلفة رأس المال منخفضة، كلما ارتفع المستوى الأمثل لرأس المال بالنسبة للإنتاج وهذه العلاقة تعكس انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال عند استخدامه بكثافة، ويكون هذا الاستخدام من الرأس المال مربحا عندما تكون تكلفة إيجار رأس المال منخفضة وبالتالي الطلب على الرأسمال ينخفض مع ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي (r).

2.2 / تكلفة استخدام رأس المال: وفقا للنظرية النيوكلاسيكية فإن هناك صعوبة في تحديد التكلفة المباشرة لاستخدام عنصر رأس المال، لذا يجب حساب تكلفة استخدام رأس المال rc ، حيث يمكن حسابها من خلال النماذج التالية⁶⁴:

$$rc = i + d \dots\dots\dots (2.22)$$

حيث: i سعر الفائدة، d معدل الاهتلاكات وهي ثابتة ومقدرة خلال فترة زمنية معينة.

إلا أنه عند حساب هذه التكلفة فإنها تحسب بدلالة سعر الفائدة الحقيقي نظرا لأن المؤسسات عند الإقراض تحول ذلك القرض إلى منتج وهذا الأخير تحدد قيمته في السوق وعلمنا أن مستوى الأسعار يتغير مع الزمن وبالتالي يمكن التدقيق في كتابة المعادلة السابقة وصياغتها كالتالي:

* تسمى كذلك بتكلفة إيجار رأس المال.

** قيمة الإنتاج الحدي لرأس المال أو الإنتاجية الحدية لرأس المال وهي عبارة عن الزيادة في قيمة الإنتاج التي تحصل عليه المنشأة باستخدامها وحدة إضافية من رأس المال، أما تكلفة إيجار رأس المال إنما هي عبارة عن تكلفة استخدام وحدة واحدة من رأس المال في الإنتاج.

⁶⁴ سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1165 .

$$rc = r + d = (i - \pi^e) - d \quad \dots\dots\dots(2.23)$$

حيث: π^e معدل التضخم المتوقع، r سعر الفائدة الحقيقي، d معدل الاهتلاكات، i سعر الفائدة الاسمي.
علما أن $r = (i - \pi^e)$.

من خلال هذا الطرح نستخلص أن أحسن متغير لتحديد تكلفة استخدام رأس المال هو سعر الفائدة الحقيقي كما نستخلص من النماذج السابقة أن الإنفاق الاستثماري يكون أعلى كلما كانت تكلفة إيجار- استخدام- رأس المال منخفضة.

وفقا للمنظور السابق قام الاقتصادي Jorgenson بتطوير والتدقيق في النماذج السابقة أي في كيفية حساب تكلفة استخدام رأس المال، حيث توصل من خلال تحديد التكلفة الضمنية إلى المعادلة التالية⁶⁵:

$$c(t) = q(t)[r(t) + \delta] - q^*(t) \quad \dots\dots\dots(2.24)$$

حيث: $c(t)$ تكلفة استخدام رأس المال، r معدل الخصم الزمني و δ معدل اهتلاك السلع الرأسمالية، و q تكلفة الاستثمار في السلع المعمرة و q^* تكلفة خدمات رأس المال.

3.2 التراكم الأمثل لرأس المال: توصل Jorgenson إلى أن صافي متحصلات أي مشروع استثماري يمكن التعبير عنه وفق المعادلة التالية⁶⁶:

$$R(t) = P(t)Q(t) - w(t)L(t) - C(t)K(t) \quad \dots\dots\dots(2.25)$$

حيث: P هو سعر الناتج و w معدل الأجور، C يمثل كلفة استخدام السلع الرأسمالية ويمكن الحصول عليها من خلال المعادلة (2.24)، و Q كمية الناتج و L الكمية المستخدمة من عنصر العمل، و K كمية رأس المال.

كما أشار إلى أن الطلب على رأس المال يتحدد من خلال رغبة المستثمر في تعظيم صافي الثروة W -قيمة المنشأة- والتي تعرف على أنها القيمة التجميعية المخصصة للإيرادات الصافية للمشروع، ويمكن حسابها من خلال حساب التكامل التالي⁶⁷:

⁶⁵ Jorgenson D.W. [1963], Capital Theory and Investment Behavior, AER , mai, page 248.

⁶⁶ Jorgenson D.W. [1963], Op.cit. , P249.

⁶⁷ Jorgenson D.W. [1963], IDM , P251.

$$W = \int_0^{+\infty} e^{-rt} (R(t) - D(t)) dt \dots\dots\dots(2.26)$$

حيث: r يمثل معدل الخصم ويفترض أنه ثابت، $R(t)$ صافي الإيرادات وتعرف على أنها الإيرادات الجارية مطروحا منها النفقات سواء الجارية أو الرأسمالية، $D(t)$ هي الضرائب المباشرة.

حسب Jorgenson⁶⁸ أنه يتم تحقيق التراكم الأمثل لرأس المال من خلال تعظيم الدالة السابقة واعتمادا على دالة كوب دوغلاس التابعة للعنصرين فقط وهما: رأس المال و العمل* .

كما أشار Jorgenson و Sibert أن تعظيم القيمة الحالية للمنشأة سوف يؤدي إلى تعظيم مجموع القيم المخصوصة للأرباح خلال فترة حياة المشروع وبالتالي فإنه يمكن الحصول على معادلة التراكم الأمثل لرأس المال وذلك من خلال تعظيم القيمة التجميعية للأرباح W^0 ، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$W^0 = \int_0^{+\infty} e^{-rt} (P(t)Q(t) - w(t)L(t) - K(t)[q(t)[r(t) + \delta] - q^*(t)] dt \dots\dots\dots(2.27)$$

4.2/دالة الطلب على السلع الرأسمالية:

توصل رواد هذه النظرية إلى النتيجة القائلة أن الطلب على رأس المال يرتكز على فرضية أن المنشأة تتبع مسار مستمر من التراكم لرأس المال وأن استخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس** يؤدي إلى الحصول على المستوى الأمثل من السلع الرأسمالية الذي يرغب المستثمرون الوصول إليها.

حيث توصلت هذه النظرية إلى أن المستوى الأمثل لكمية رأس المال المطلوبة K^* يساوي مرونة الإنتاج لرأس المال β مضروبة في قيمة الإنتاج y مقسومة على تكلفة استخدام رأس المال rc ، و يمكن صياغة ذلك كالتالي⁶⁹ :

⁶⁸ Patrick.Villieu , "Macroéconomie,L'investissement", Edition La découverte, Paris 2000,P26.

*كما قام Jorgenson باستخدام دالة لاغرانج Lagrange في تعظيم دالة صافي الثروة ووفقا لبعض القيود مثل أن إنتاجية عناصر الإنتاج موجبة، وأن مستويات كل من الناتج والعمل ورأس المال مقيدة بدالة الإنتاج $F(Q, L, K) = 0$ ، وأن دالة الإنتاج تتخذ الشكل المقعر التام.

** تعرف دالة كوب دوغلاس بالعلاقة بين الإنتاج وعنصر العمل والرأسمال وتأخذ الشكل التالي: $Q = AL^\alpha K^\beta$ ، حيث: Q كمية الإنتاج، L وحدات العمل، K وحدات رأس المال، α مرونة الإنتاج للعمل، β مرونة الإنتاج لرأس المال.

⁶⁹ Rodrigue Tremblay, Ph.D, - Macroéconomique – Moderne Théories et Réalités, Edition 2tides Vivantes, Laval (Québec) –Canada ,1992 ,P385.

$$K^* = \frac{\beta}{rc} y \quad \dots\dots\dots(2.28)$$

باستعمال العلاقة (1.25) التي توصل إليها Jorgenson والمتعلقة بتكلفة استخدام رأس المال نحصل على ما يلي:

$$K^* = \frac{\beta}{(r + \delta)q - q^*} y \quad \dots\dots\dots(2.29)$$

من خلال العلاقة السابقة نلاحظ بأن رصيد رأس المال المرغوب يتغير طرديا مع الناتج وعكسيا مع تكلفة استخدام رأس المال، وهذا ما يؤكد التحليل السابق.

كما تؤكد هذه النظرية دور الدخل أو الناتج الدائم المتوقع كمحدد للطلب على الرأس المال أو الاستثمار، مثل ما جاءت به نظرية الاستهلاك*.

أكدت هذه النظرية أن رصيد رأس المال المرغوب يتأثر بتغيرات أسعار الضرائب التي تؤثر على إنتاجية رأس المال، كذلك للسياسة المالية والنقدية آثار على هذا الرصيد، أي تأثير السياسة المالية على K^* تكون من خلال أسعار الضرائب على أرباح المنشأة، حيث أي تغيير يحدث في هذه الأسعار ستؤثر على إنتاجية رأس المال ومن تم على K^* ، أما تأثير السياسة النقدية على طلب رأس المال فإنما يكون من خلال التأثير على سعر فائدة السوق**.

5.2 دالة الاستثمار الإجمالي: يتكون إجمالي الاستثمار من مجموع كل الاستثمار الصافي*** وإحلال رأس المال، وأشار Jorgenson إلى أن التوصل إلى رأس المال المرغوب فيه لا يكون فوريا وإنما تدريجيا وذلك لعدة اعتبارات منها الفنية وعناصر التكلفة، فالمنشأة عادة ما تخطط لمواءمة-تعديل- رصيد رأس مالها تدريجيا عبر الزمن، أي أنه كلما كانت الفجوة بين رصيد المال الحالي ورصيد رأس المال المرغوب كبيرة كلما كان معدل استثمارات المنشأة سريعا، وبالتالي هناك فترة زمنية يتم خلالها تعديل المستوى الحالي لرأس المال ليصل إلى المستوى المرغوب، ويمكن صياغة دالة الاستثمار الصافي I كما يلي:

* نظرية الدخل الدائم التي جاء بها فريدمان حيث يرى أن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية، كما يعرف الدخل الدائم بأنه عبارة عن متوسط متحرك مبني على أساس المداحيل التي يتحصل عليها الفرد طوال حياته . وللمزيد من المعلومات يمكن الاعتماد على المراجع التالية :

- Fredman.Milton, The Theory of Consumption Function, Cambridge National Bureau of Economy Researches, 1957m P35.
- Douglas .Fisher, Op.cit., P58.

**للمزيد من المعلومات حول تأثير السياسة المالية والنقدية على رصيد رأس المال المرغوب يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

- سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1169 .
*** أي الطلب على السلع الاستثمارية.

$$I = K - K_{t-1} = (1 - \lambda)[K^* - K_{t-1}] \dots\dots\dots(2.30)$$

حيث: λ معامل التعديل وبتعويض قيمة K^* الموجودة في المعادلة (1.29) نتحصل على ما يلي:

$$I = K - K_{t-1} = (1 - \lambda) \left[\frac{\beta}{(r + \delta)q - q^*} y - K_{t-1} \right] \dots\dots\dots(2.31)$$

من خلال المعادلة الأخيرة نستخلص ما يلي:

- الاستثمار الصافي وهو عبارة عن مقدار المواءمة-التعديل- التدريجية من الاستثمار الذي يرتفع كلما ارتفعت الفجوة بين K^* و K_{t-1} .
- عبر الزمن الإنفاق الاستثماري الصافي يتوقف على الفجوة بين رصيد رأس المال الحالي ورصيد رأس المال المرغوب، وبالتالي يتحدد بواسطة المتغيرين K^* و K_{t-1} ، فتوجد علاقة طردية بين رأس المال المرغوب والاستثمار، أما العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار فهي عكسية.
- كما تبين المعادلة الأخيرة بوجود مظاهر السلوك الديناميكي، أي سلوك يتوقف على قيمة متغيرات اقتصادية في فترات غير الفترة الجارية، وهناك مصدرين للسلوك الحركي في المعادلة، الأول ينتج من التوقعات لرصيد رأس المال المرغوب K^* للمنشأة في المستقبل أو الإنتاج الدائم، أما المصدر الثاني للسلوك الحركي ينشأ من فترة التأخير في عملية المواءمة.

إلا أنه تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات أهمها :

- افترضت النظرية النيوكلاسيكية أن المنشأة تسعى فقط إلى تعظيم الأرباح، وهذا لا يعكس الواقع بل المنشآت قد تسعى إلى تدنيه التكلفة أو تعظيم المنفعة العامة⁷⁰.
- كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية أن المنشأة تعمل في ظروف مثالية أي لها الدراية الكاملة، وهذا لا يتفق مع اقتصاديات العديد من الدول وخاصة الدول النامية.
- أشار بعض رواد هذه النظرية إلى أن تعظيم الأرباح وتعظيم قيمة السوق متساويين، إلا أنه هذه الفرضية تكون صحيحة فقط في ظل ظروف التأكد التام، كما أهملت هذه النظرية دور ظاهرة عدم التأكد كأحد أهم العوامل المؤثرة على محددات دالة الاستثمار.
- كما أشار بعض روادها إلى أن قرار اختيار مستوى الناتج وعناصر الإنتاج يعتمد فقط على أسعارهم، وهذا مما لا يتفق مع الواقع المعمول به.

⁷⁰ وهذا حسب الاقتصادي : Modigliani et Miller, 1976

3/ النظرية الكينزية: يرى كينز أن الإنفاق الاستثماري هو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي*، وأن المساواة بين الاستثمار المرغوب والاستثمار المحقق هو أحد شروط التوازن، كما يعتبر أن الاستثمار هو أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتوصل إلى أن الإنفاق الاستثماري يتحدد من خلال العوامل الثلاثة التالية:

1.3/ سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم محددات الإنفاق الاستثماري، حيث يمثل تكلفة الاقتراض من المؤسسات المالية والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على تكلفة الإنتاج، فزيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة تكلفة اقتراض المشروعات الإنتاجية من المؤسسات المالية، مما ينعكس على تكلفة الإنتاج فترتفع أسعار المنتجات، وهذا يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يلجئ المستثمر في هذه الحالة إلى تخفيض استثماراته، ويحدث عكس ذلك عند تراجع أسعار الفائدة، فمن خلال الطرح السابق نستطيع استخلاص نقطتين أساسيتين وهما:

- أن للدولة دورا أساسيا في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق رسم سياسة اقتصادية محكمة ورشيدة لخدمة أفراد المجتمع وتنميته، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار والادخار عن طريق تحديد سعر الفائدة المناسب.

- كما توصل كينز إلى أن سعر الفائدة ليست المتغيرة الوحيدة لتفسير الإنفاق الاستثماري، حيث المستثمر لا يهتم إن كان سعر الفائدة مرتفعا أو منخفضا بالدرجة الأولى، بل يسعى دائما إلى تحقيق إيرادات تكفي لتغطية التكاليف الكلية لاستثماره وتحقيق الأرباح، ويتوقف هذا على مدى الثقة في السياسة الاقتصادية المتبعة و العوائد التي يمكن تحقيقها من المشروع وذلك من خلال حساب الكفاية الحدية لرأس المال.

2.3/ الكفاية الحدية لرأس المال: يرتكز نموذج كينز على اعتبار أن أي مشروع لديه تيار من العائدات المتوقعة (R_1, R_2, \dots, R_n) والقيمة الحالية لتلك العائدات وهي:

$$PV = \sum_i \left(\frac{R_i}{(1+r)^i} \right) \dots\dots\dots(2.32)$$

حيث: r يمثل سعر الفائدة.

بالتالي يمكن تعريف الكفاية الحدية لرأس المال على أنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله، وبشكل أدق هي عبارة عن معدل الخصم الذي إذا ما طبق على

*أنظر صفحة رقم 1-6 من الدراسة.

سلسلة الحصص السنوية التي تشكلها المدفوعات المرتقبة من هذا الرأسمال خلال مجموع وجوده، والذي يجعل القيمة الحالية للخصم السنوية مساوية لسعر عرض هذا الرأس المال⁷¹ أي يجب أن تتحقق المعادلة التالية⁷²:

$$PV = \sum_i \left(\frac{R_i}{(1 + \delta^*)^i} \right) \dots\dots\dots(2.33)$$

حيث: δ^* سعر الخصم و PV القيمة الحالية.
 R_i القيمة المستقبلية للزمن i.

يعتمد النموذج الكينزي في اتخاذ القرار الاستثماري على مبدأ المقارنة ما بين معدل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة في السوق ، وذلك حسب هذه النظرية أن المستثمر يقبل على شراء الأصول الرأسمالية لمشروع ما، إذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال في المشروع أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

كما أشار كينز إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال* - معدل الخصم- وقد فسر كينز هذه العلاقة بارتفاع تكاليف الإنتاج لدى المستثمر مع زيادة الإنفاق الاستثماري و من تم تقل صافي العائدات المتوقعة في المستقبل، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال، كما تشير هذه النظرية إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة في السوق وبين مستوى الطلب على الأصول الرأسمالية، فكلما زاد سعر الفائدة زادت تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار وبالتالي يقل الطلب على السلع الرأسمالية، كما هو موضح في الشكل الأتي:

⁷¹ جون منير كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا ، تقدم أحمد هني ، الأسس ، - الجزائر، موفم للنشر ، 1991، ص 198 .

⁷² للمزيد من المعلومات حول كيفية الوصول إلى المعادلة رقم (2.33) يمكن الرجوع إلى:

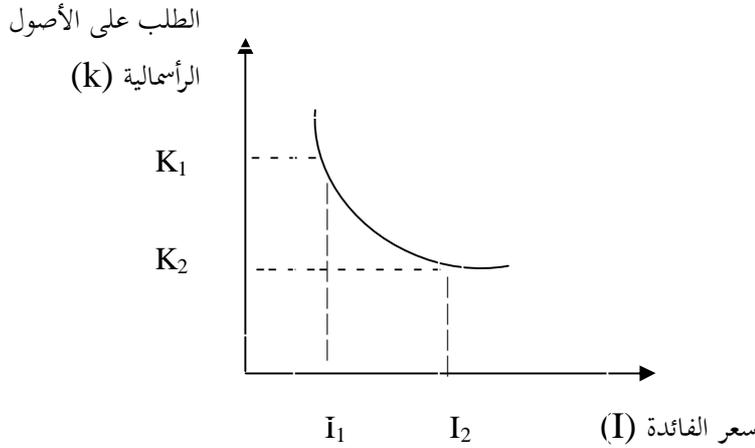
- سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1179 .

- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء الثاني ، ديوان مطبوعات الجامعة ، الجزائر، 2003، ص 177 - 190 .

* يقترب مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال مع مفهوم معدل الفائدة على التكلفة والذي جاء به - Fisher - الذي عرفه بالمعدل الذي يعمل على تساوي القيمة الحالية لكل عائدات المشروع مع القيمة الحالية لكل تكاليف المشروع ، إلا أن الفرق الأساسي بينهما أكده الاقتصادي كينز على دور التوقعات في تحديد معدل الكفاية الحدية لرأس المال، بينما أشار فريق آخر من الاقتصاديين مثل Klein أن مفهوم العائد على التكلفة الذي توصل إليه Fisher يمكن استخدامه فقط في حالة توافر عدة بدائل للاستثمار يتم الاختيار بينها، فإذا ما أراد المستثمر المقارنة ما بين ما أطلق عليه Klein بالمزايا والعيوب فإنه يستخدم معيار العائد على التكلفة ، أما معيار الكفاية الحدية لرأس المال الذي توصل إليه كينز هو معيار للخصم يساوي بين القيمة الحالية لتيارين (العائدات و التكاليف) لذلك فهو يختلف في المفهوم والآلية .
للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

- Edward Shapiro , Macroeconomics Analyses Harcourt Brance Javanovich Inc, New York 1982,P371-372
- Douglas .Fisher, Op.cit, P65.
- Richard Froyen,T Macroéconomics Théorie and Policies London , 1990,PP399-413.

الشكل رقم (02): يوضح العلاقة بين الطلب على الأصول الرأسمالية وسعر الفائدة.



كما أكد كينز أن الطلب على السلع الرأسمالية يعتمد على القيمة الحقيقية للدخل القومي- الوطني - وسعر الفائدة ورصيد التراكم.

3.3/ التوقعات المستقبلية: إن الهدف من الاستثمار الخاص هو تعظيم الربحية والوصول إلى أقصى ربح ممكن، فلذا المستثمر قبل أن يبدأ في تنفيذ المشروع يقوم بإعداد الجدوى لهذا المشروع، فإذا أظهرت هذه الجدوى توقعات إيجابية ففي هذه الحالة يبدأ المستثمر في تنفيذ المشروع، ويحجم عن ذلك في الحالة العكسية، وهذا ما توصل إليه كينز أي ضرورة التنبؤ بالنتائج قبل تنفيذ المشروع، وبالتالي التوقعات حسب كينز تعد من محددات الإنفاق الاستثماري، كما أكد كينز في تحليله لمبدأ الكفاية الحدية لرأس المال على أهمية ظاهرة عدم التأكد، حيث أشار إلى أهمية مستوى الثقة في صياغة التوقعات التي يضعها المستثمر إزاء المستقبل وأن عوامل عدم اليقين تؤثر على الاستثمار من خلال تأثيرها على كل من معدل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السوقي.

كما أشار إلى أن مستوى الاستثمار يتأثر بنوعين أساسيين من المخاطر، فالنوع الأول هو ما يعكس المخاطر غير المتوقعة من تراجع مستوى الأرباح بسبب زيادة التكاليف غير المتوقعة أو سبب تقلبات السوق غير المتوقعة، أما النوع الثاني من المخاطر وهو يرتبط بعدم ثقة المقرضين في التزام المقترضين بسداد القروض وهذا مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة على القروض.

أوضح كينز أن إدخال عنصر التوقعات إنما يفسح المجال لإدخال عنصر الزمن في إصدار* القرارات الاستثمارية، ففي حالة التفاؤل يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الكفاية الحدية لرأس المال فيزيد حجم الاستثمار، أما في حالة التشاؤم فتكون عكس ذلك.

4/ نظرية مضاعف الاستثمار: تدعى كذلك بنظرية الأرباح، حيث تقوم هذه الأخيرة على أن الإنفاق الاستثماري يتوقف على مقدار الأرباح** التي تحققها المؤسسات الاقتصادية، فالإنفاق الاستثماري التلقائي يؤدي إلى خلق دخول جديدة تضيف من مقدار الدخل القومي بقيمة مضاعفة، فتلك الزيادة تؤدي إلى زيادة إجمالي الطلب الكلي يترتب عليها زيادة مضاعفة في كل من الدخل القومي و التشغيل، وهذا مما يدل على وجود علاقة طردية الموجودة بين الاستثمار ومستوى الدخل.

من العلاقة السابقة بين الدخل والاستثمار، يمكن القول أن نظرية مضاعف الاستثمار تركز على قاعدة هامة وهي أن كل دخل يولد إنفاقا مساويا له في القيمة، وكل إنفاق يولد دخلا مساويا له في القيمة وتأتي هذه النظرية موضحة الكيفية التي تؤثر بها الزيادة في الاستثمار على الزيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر من زيادة الاستثمار، فلذا يعرف مضاعف الاستثمار " المقدار العددي الذي يعبر عن الزيادة (المضاعفة) الحاصلة في الدخل القومي والناجمة عن زيادة معينة في الإنفاق الاستثماري التلقائي"، أي العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك. ويمكن صياغة ذلك بواسطة العلاقات التالية:

$$\alpha_1 = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \dots\dots\dots (2.34) \text{ حيث: } \alpha_1 \text{ يدعى بمضاعف الاستثمار أي نسبة التغير في الدخل } (\Delta K) \text{ الناجم عن التغير في الاستثمار } (\Delta I).$$

$$\Delta Y = \alpha_1 \Delta I \dots\dots\dots (2.35) \text{ ومنه } \alpha_1$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C \dots\dots\dots (2.36) \text{ مع العلم أن } \alpha_1$$

* للمزيد من المعلومات حول التوقعات المستقبلية وكذا محددات التفاؤل و التشاؤم المستثمر يمكن الاعتماد على المراجع التالية:

- سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1118 .

- Gilbert A, Keynes et la Macro-économie contemporaine, 4^{ème} Ed, Economica , Paris, 1994, PP 40-46

** تقوم زيادة الأرباح بنقل منحني الكفاية الحدية لرأس المال إلى اليمين موضحة الزيادة في الإنفاق الاستثماري عند كل سعر فائدة ، أما انتقال منحني الكفاية الحدية لرأس المال إلى اليسار دلالة على انخفاض في مستوى الأرباح، حيث أجمع الاقتصاديون على أن انتقال منحني الكفاية لرأس المال ذو أهمية كبيرة في إيضاح التغيرات في الإنفاق الاستثماري. وللمزيد للمعلومات يمكن الرجوع إلى المرجع التالي: سامي خليل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1118 .

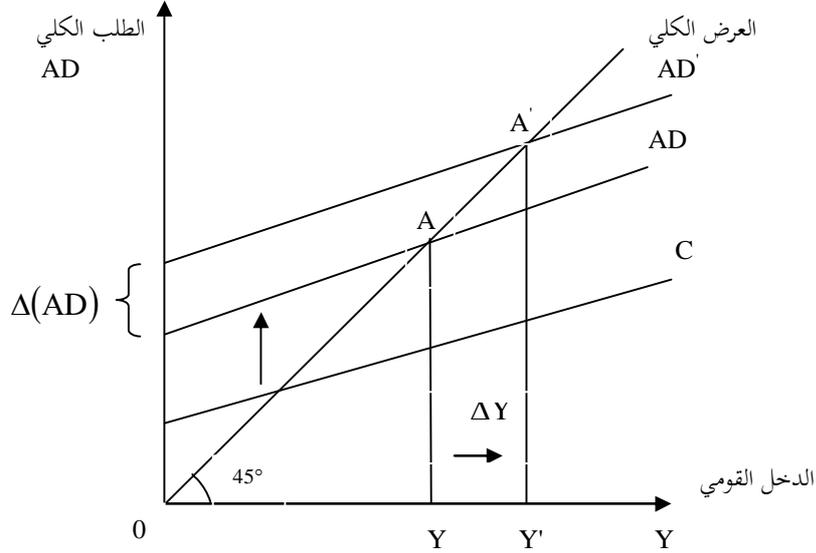
*** وهذا مما يؤكد مقولة François Kenai " أن التغير في أحد المتغيرات الداخلية المحددة يؤدي إلى التغير في أحد المتغيرات الخارجية المحددة " .

**** اهتم كينز في نظريته العامة اهتماما كبيرا بأثر المضاعف أي أثر الاستثمار التلقائي على الاستهلاك المستعمل والذي يتحقق تلقائيا دون الاعتماد على العوامل الداخلية في النظام الاقتصادي . ويمكن توضيح ذلك باستخدام دالة الاستثمار I التي هي دالة للإنفاق المستقل عن الدخل I₀ والإنفاق المستعمل iY

أي: $I = I_0 + iY$ ، حيث i الميل الحدي للاستثمار وتعطى علاقته كالتالي: $i = \frac{\partial I}{\partial Y}$.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح علاقة وتأثير المضاعف الاستثماري على الطلب الكلي



من خلال الشكل نلاحظ أنه حصل تغيرا في المستوى التوازني للدخل تبينه النقطة الجديدة A' انتقالا من النقطة A وأن هذا التغير الذي أحدث زيادة في الدخل (ΔY) القومي الناجم عن زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار (ΔI) والذي أدى إلى انتقال دالة الطلب إلى الأعلى، ومن هنا يظهر أثر المضاعف الاستثماري على الدخل القومي، أي الزيادة في الدخل القومي تساوي إلى $\alpha_1 \Delta I$ ⁷³.

15 نظرية المعجل (المسارع): تناولنا سابقا نظرية المضاعف وقمنا بشرحها عن طريق دراسة أثر تغير الاستثمار على الدخل القومي، أي الاستثمار هو المحرك للنشاط الاقتصادي والسبب في تغير الدخل، أما نظرية المعجل تقوم على أساس أن الإنتاج (الدخل) هو الحافز الذي يدفع رجال الأعمال إلى زيادة رصيد مشروعاتهم من رأس المال، وبالتالي تعتمد هذه النظرية في تفسير المسارع على أن الاستثمار كمتغير تابع (داخلي) والدخل (النتائج) كمتغير مفسر (خارجي).

⁷³ للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للمراجع التالية:

- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 2004، ص ص 121-130.
- تومي الصالح "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي" دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2004، ص ص 200-220.
- عمر صخري "التحليل الاقتصادي الكلي" ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1994، ص ص 70-100.

ذلك من أجل دراسة أثر تغير الدخل على الاستثمار. حيث زيادة الإنتاج يفرض ضغوطا على الطاقة الإنتاجية الجارية لمنشآت الأعمال، والذي يتطلب معدل إنفاق استثماري أعلى، ومن ثم فإن معدل الإنفاق الاستثماري يتوقف على التغيرات في مستوى الإنتاج، وحسب هذه النظرية أن الاستثمار يهدف إلى زيادة رصيد رأس المال عن طريق زيادة الإنتاج وذلك بتكثيف استخدام رأس المال، أما مبدأ المعجل فيعبر عن العلاقة الأساسية بين التغير في مستوى الإنتاج وحجم الإنفاق الاستثماري، ومن ثم يمكن صياغة النظرية وفق نموذج و يفترض في صورته البسيطة وجود علاقة خطية مستقرة بين رصيد رأس المال المرغوب فيه ومستوى الإنتاج أي⁷⁴:

$$K_t^* = bQ_t \dots\dots\dots(2.37)$$

حيث:

K_t^* رأس المال المرغوب فيه.

b معامل المعجل (نسبة ثابتة).

Q_t الإنتاج.

من خلال العلاقة السابقة نلاحظ أن رأس المال المرغوب فيه (K_t^*) هو دالة في مستوى الإنتاج (Q_t)، حيث أشار Larraine و Sachs أن نموذج المعجل يقوم على افتراض أن المنشأة تقوم بالاستثمار بصفة مستمرة في سبيل الاحتفاظ بالمستوى الحالي لرأس المال مساويا للرصيد المرغوب من رأس المال وبالتالي*:

$$K_t^* = K_t \dots\dots\dots(2.37)$$

من المعروف أن مفهوم الرأسمال (K_t) هو مخزون أو رصيد، أما مفهوم الاستثمار (I_t) فهو ذو مفهوم تدفقي حيث:

$$I_t = K_t^* - K_{t-1}^* = \Delta K_t^* \dots\dots\dots(2.38)$$

مع العلم أن للاستثمار مفهومين وهما: **الاستثمار الإجمالي** (I_t^G) الذي يتضمن اهتلاك رأس المال وكذا **الاستثمار الصافي** (I_t^N) الذي يستبعد اهتلاك رأس المال (D_t) خلال الفترة الزمنية نفسها، ويمكن ربط المتغيرات السابقة ببعضها البعض وصياغة النماذج التالية⁷⁵:

⁷⁴ ممدوح الخطيب الكسواني، " دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية السورية "، مجلة دمشق، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1997، ص 80 .
* أي لتبسيط المعالجة يفترض بعض النماذج ومنها أن الرصيد الأمثل أو المرغوب فيه (K_t^*)، يتم الحصول عليه في نهاية كل فترة زمنية وكما هو موضح في المعادلة (2.37)..
⁷⁵ ممدوح الخطيب الكسواني، نفس المرجع السابق، ص 79 .

$$\begin{aligned}
 I_t^N &= K_t^* - K_{t-1}^* \\
 I_t^G &= D_t + I_t^N \\
 I_t^N &= I_t^G - D_t \\
 K_t^* &= K_{t-1}^* + (I_t^G - D_t)
 \end{aligned}
 \dots\dots\dots(2.39)$$

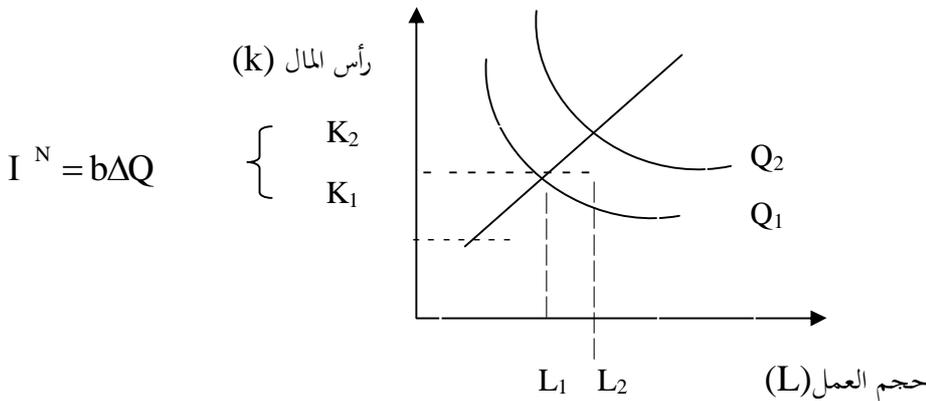
فيمكن أن نستخلص من الجملة السابقة (2.39) أن الاستثمار الإجمالي لا يمكن أن يكون سالبا* إلا أن صافي الاستثمار يمكن أن يأخذ أية قيمة.

حسب الافتراض السابق يمكن صياغة ما يلي:

$$I_t^N = b\Delta Q_t \dots\dots\dots(2.40)$$

بالتالي فإن صافي الاستثمار هو نسبة من التغير في الناتج، أي أن الاستثمار يزيد عندما يعجل الناتج وقد أوضح Eckans أنه يمكن التعبير عن آلية عمل المعجل بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): يوضح آلية عمل نموذج المسارع



حيث افترض Eckans أن المنشأة عندما ترغب في زيادة الناتج من Q1 إلى Q2 أي زيادة قدرها ΔQ فيتم ذلك عن طريق زيادة عنصر العمل من L1 إلى L2 و زيادة رأس المال من K1 إلى K2 أي قدرها ΔK .

كما يوجد نوعين أساسيين من نموذج المعجل (المسارع) وهما:

* ذلك لأن اعتلاك رأس المال موجبا دوما أي : $I_t^N + D_t \geq 0$

1.5 / نموذج المعجل البسيط: تعود صياغة نموذج المسارع إلى عدد من الاقتصاديين ومن أولهم Aftalion سنة 1909 وكان Clark من أوائل الاقتصاديين الذين قاموا بصياغة نموذج المسارع البسيط، واعتمد على فكرة وجود علاقة ثابتة ونسبية بين مخزون رأس المال (K_t) والنتاج (Q_t) وذلك انطلاقاً من فرضية ثبات معامل رأس المال إلى الناتج وفرضية أن عمل المنشأة يكون بطاقتها الكاملة، حيث توصل Clark - 1917 - إلى أن الزيادة في الناتج يقابلها زيادة في رأس المال، كما قدم Knox - 1953 - صياغة للمعجل البسيط واعتبر أن الاستثمار هو دالة خطية ثابتة في التغير في الناتج، ويمكن التعبير على ذلك بواسطة العلاقة التالية⁷⁶:

$$\frac{K_t}{Q_t} = b \quad \dots\dots\dots(2.41)$$

$$K_t = bQ_t$$

بالانتقال إلى المفاهيم التدفقية للعلاقة السابقة يكون:

$$\Delta K_t = b\Delta Q_t \quad \dots\dots\dots(2.42)$$

$$I_t^N = b\Delta Q_t$$

علماً أن مبدأ المعجل البسيط يعتمد على عدم وجود طاقة إنتاجية معطلة، كما يتضمن تطبيقه بإدخال فترة إبطاء بين الاستثمار والناتج تبررها الفترة الفاصلة بين الطلب على الاستثمار وتدفق الدخل الناتج من العملية الاستثمارية وبذلك يمكن صياغة المعجل البسيط بالشكل التالي:

$$I_t^N = b\Delta Q_{t-1} \quad \dots\dots\dots(2.43)$$

للانتقال إلى مفهوم إجمالي الاستثمار، يقترح Evans إضافة اهتلاك رأس المال (D_t) إلى طرفي العلاقة (2.41) فتصبح كالتالي:

$$I_t^N + D_t = b\Delta Q_t + D_t \quad \dots\dots\dots(2.44)$$

$$I_t^G = b\Delta Q_t + D_t$$

كما يمكن كتابة العلاقة السابقة والمعتمدة على مفهوم المعجل البسيط وربط إجمالي الاستثمارات بتغير الدخل وكذا بفترة إبطاء قدرها فترة واحدة على الشكل التالي*:

⁷⁶ نفس المرجع السابق " ممدوح الخطيب الكسواني " ص 81 .

* حسب ما اقترحه Evans سنة 1969 أنه يمكن تفسير الاستثمار بدلالة التغيرات في الدخل السابقة، و كما يقيس المعجل مدى استجابة الاستثمار - التغير في مخزون رأس المال - لتغيرات الدخل أي: $I_t = \Delta K_t = f(\Delta Q_t) = f(Q_t - Q_{t-1})$ ، والملاحظ أنه هناك علاقة طردية بين التغير في الدخل والاستثمار فارتفاع الطلب يؤدي إلى

$$\begin{aligned} I_t^G &= a + b\Delta Q_t \\ I_t^G &= a + b\Delta Q_{t-1} \end{aligned} \quad \dots\dots\dots(2.45)$$

تعطي العلاقة (2.42) نموذج المعجل البسيط للاستثمار، حيث يرتبط حجم الاستثمار الصافي بتغير الناتج (ΔQ_t) ، أي أن المعجل b يساوي، $b = \frac{I_t^N}{\Delta Q_t} = \frac{\Delta K_t}{\Delta Q_t}$ ، وبالتالي يمكن صياغة دالة** مبسطة للاستثمار الإجمالي:

$$\begin{aligned} I_t^G &= I_t^N + D_t \\ I_t^G &= b\Delta Q_t + D_t \\ I_t^G &= b(Q_t - Q_{t-1}) + D_t \\ I_t^G &= bQ_t - bQ_{t-1} + \delta K_{t-1} \end{aligned} \quad \dots\dots\dots(2.46)$$

$$K_{t-1} = bQ_{t-1} \quad \dots\dots\dots(2.47) \quad \text{لكن لدينا:}$$

$$I_t^G = bQ_t - b(1-\delta)Q_{t-1} \quad \dots\dots\dots(2.48) \quad \text{بالتعويض نجد:}$$

نلاحظ من خلال العلاقة الأخيرة لنموذج المعجل البسيط أن الاستثمار الإجمالي (I_t^G) ، دالة في حجم الناتج - الدخل - الحالي (Q_t) وحجم الناتج للفترة الزمنية السابقة (Q_{t-1}) .

إلا أن نموذج المعجل البسيط يعاني في صورته البسيطة من عدة أوجه قصور مثل فرضية ثبات المعجل، فضلا عن إهمال نموذج المعجل البسيط لاعتبارات الزمن، حيث افترض النموذج أن استجابة التغير في رأس المال إلى التغير في الناتج تكون لحظية، ويتصف أداء النموذج المعجل البسيط الذي يربط بين (I_t) و (ΔQ_t) أو (ΔQ_{t-1}) بأنه أداء سيئ لافتقاره للأساس النظري القوي، كما أن إدخال المتغيرين (Q_t) و (Q_{t-1}) بشكل منفصل في دالة الاستثمار يؤدي غالبا إلى مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، كذلك هناك متغيرات أخرى وكثيرة مفسرة للاستثمار لم تدرج في النموذج، فلهذه الأسباب ظهر نموذج آخر و سمي بنموذج المعجل المرن.

2.5/ نموذج المعجل المرن: بينت الكثير من الدراسات التطبيقية أن تقديرات المعجل البسيط لنموذج (1.48)

هي تقديرات غير معنوية، كما بين Kuznets أن القيمة المقدرة لـ b تقل كثيرا عن القيمة المتوسطة المقاسة بـ $\left(\frac{K}{Q}\right)$ ، لذلك قام بعض الاقتصاديين ومنهم Kuznets و Chenery و Evans بتقديم صورة معدلة لنموذج المعجل تعرف

رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار ومن ثم إلى زيادة معدل الكفاية الحدية لرأس المال مما يرغب ذلك على المستثمرين إلى إضافة رأس المال ثابت إلى رصيدهم رأس المال الموجود سابقا.

** دالة الاستثمار الإجمالي بافتراض أن اهتلاك رأس المال (D_t) يشكل نسبة ثابتة من رصيد رأس المال السابق أي: $D_t = \delta K_{t-1}$.

بالمعجل المرن Flexible Accelerate ويتضمن هذا النموذج معامل إبطاء لاستجابة التغير في رأس المال إلى التغير في الناتج نتيجة عدة عوامل مثل العوامل الفنية واعتبارات التكلفة، ولم يقتصر تطوير نموذج المعجل على إدخال عنصر الزمن بل امتد ليشمل عدة تغيرات، كما تم إسقاط الفرضية الخاصة بخطية العلاقة بين رصيد المال المرغوب فيه ومستوى الناتج، و قام Samuelson بإدخال فكرة المضاعف مع نموذج المعجل*.....وبالتالي تم اقتراح صيغة المعجل المرن بدلا من المعجل البسيط.

انطلاقا من علاقة المعجل البسيط، تم افتراض أن مخزون رأس المال يتناسب مع متوسط مرجح للناتج الحالي والنواتج السابقة $(Q_t, Q_{t-1}, \dots, Q_{t-k}, \dots)$ ، بحيث يعطي لكل سنة وزن متناقص في هذا المتوسط.

اقترح كذلك كويك Koyck سلسلة هندسية بترجيحات متناقصة حيث $(0 \leq \lambda \leq 1)$ وغالبا ما تكون (λ) قريبة من الواحد، ويمكن توضيح ذلك بواسطة العلاقات التالية:

$$K_t = b(1 - \lambda)[Q_t + \lambda Q_{t-1} + \lambda^2 Q_{t-2} + \dots + \lambda^k Q_{t-k} + \dots] \dots\dots\dots(2.49)$$

باستعمال العلاقة السابقة عند الزمن $(t-1)$ ، ثم ضرب طرفيها ب المعامل λ نحصل على ما يلي: ف

$$\lambda K_{t-1} = b(1 - \lambda)[\lambda Q_{t-1} + \lambda^2 Q_{t-2} + \dots + \lambda^k Q_{t-k} + \dots] \dots\dots\dots(2.50)$$

ب طرح العلاقتين (2.49)، (2.50) من بعضهما نجد ما يلي:

$$\begin{aligned} K_t - \lambda K_{t-1} &= b(1 - \lambda)Q_t \\ K_t &= b(1 - \lambda)Q_t + \lambda K_{t-1} \dots\dots\dots(2.51) \end{aligned}$$

علما أن:

$$\begin{aligned} I_t^N &= K_t - K_{t-1} \dots\dots\dots(2.52) \\ K_t &= I_t^N + K_{t-1} \end{aligned}$$

بالتعويض في المعادلة (2.51) نحصل على عبارة الاستثمار الصافي بدلالة الناتج الحالي ورأس المال السابق أي:

$$I_t^N = b(1 - \lambda)Q_t - (1 - \lambda)K_{t-1} \dots\dots\dots(2.53)$$

* وذلك بافتراض ثبات المعجل و أن تحديده يتم خارج النموذج وبواسطة تكنولوجيا الإنتاج.

بإضافة الاهتلاك لطرفي المعادلة السابقة، وذلك للانتقال إلى الاستثمارات الإجمالية، نجد ما يلي:

$$I_t^N + D_t = b(1-\lambda)Q_t - (1-\lambda)K_{t-1} + \delta K_{t-1} \dots\dots\dots(2.54)$$

$$I_t^G = b(1-\lambda)Q_t - (1-\lambda)K_{t-1} + \delta K_{t-1}$$

$$I_t^G = b(1-\lambda)Q_t - (1-\lambda-\delta)K_{t-1} \dots\dots\dots(2.55)$$

تسمى العلاقة (2.55) بالمعجل المرن - Evans,1969- ومن خلالها نلاحظ أن الاستثمارات الإجمالية (I_t^G) هي دالة تفسر بدلالة الناتج (Q_t) و مخزون رأس المال للفترة السابقة (K_{t-1}).

للوصول إلى الصيغة النهائية التطبيقية لهذا النموذج دون متغيرة مخزون رأس المال الذي يصعب قياسه على المستوى الاقتصادي الكلي ننطلق من المعادلة (1.51) بأخذ الفرق الأول لطرفيها، أو حساب تغير رأس المال أي:

$$\begin{aligned} \Delta K_t &= b(1-\lambda)\Delta Q_t + \lambda\Delta K_{t-1} \\ I_t^N &= b(1-\lambda)\Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^N \dots\dots\dots(2.56) \end{aligned}$$

بإضافة اهتلاك رأس المال (D_t) إلى طرفي المعادلة السابقة نجد :

$$I_t^N + D_t = b(1-\lambda)\Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^N + D_t \dots\dots\dots(2.57)$$

يمكن الوصول إلى علاقة مشابهة للعلاقة (1.56) فقط تتضمن الاستثمارات الإجمالية في طرفيها وذلك بافتراض أن الاهتلاكات هي دالة للاهتلاكات السابقة أي:

$$D_t = \lambda D_{t-1} + \gamma \dots\dots\dots(2.58)$$

بالتعويض نجد:

$$I_t^G = b(1-\lambda)\Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^N + \lambda D_{t-1} + \gamma \dots\dots\dots(2.59)$$

$$I_t^G = \gamma + b(1-\lambda)\Delta Q_t + \lambda(I_{t-1}^N + D_{t-1})$$

$$I_t^G = \gamma + b(1-\lambda)\Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^G \dots\dots\dots(2.60)$$

هذه الأخيرة تختلف عن صيغة نموذج المعجل البسيط وذلك بإضافة متغير متباطئ للاستثمارات الإجمالية لفترة زمنية سابقة، ولتحسين أداء النموذج (1.60) يعطى المتغير (ΔQ_t) فترة إبطاء أو أكثر للوصول إلى تقديرات معنوية لمعلومات النموذج، بحيث نصل إلى النموذج التالي:

$$I_t^G = \gamma + b(1 - \lambda)\Delta Q_{t-1} + \lambda I_{t-1}^G \quad \dots\dots\dots(2.61)$$

يمكن الوصول إلى صيغة المعجل المرن، وذلك بتطبيق مباشرة تحويلة كويك Koyck على المعادلة السابقة حيث نجد:

$$Y_t = \alpha X_t + \lambda Y_{t-1}$$

$$Y_t = \alpha \sum_{i=0}^{+\infty} \lambda^i X_{t-i} \quad \dots\dots\dots(2.62)$$

بافتراض أن $Y = K$ و $X = Q$ ، تصبح المعادلة كالتالي:

$$K_t = \alpha Q_t + \lambda K_{t-1} \quad \dots\dots\dots(2.63)$$

بأخذ الفرق الأول لطرفي المعادلة نجد ما يلي:

$$\Delta K_t = \alpha \Delta Q_t + \lambda \Delta K_{t-1} \quad \dots\dots\dots(2.64)$$

$$I_t^N = \alpha \Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^N$$

بإضافة اهتلاك رأس المال (D_t) إلى طرفي المعادلة السابقة وكذا افتراض $D_t = \lambda D_{t-1} + \gamma$ ، نصل إلى صياغة نهائية للمعجل المرن دون إبطاء في الناتج وتختلف عن صيغة المعجل البسيط بإضافة المتغير المتباطئ (I_{t-1}^G) أي:

$$I_t^G = \gamma + \alpha \Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^G \quad \dots\dots\dots(2.65)$$

كما أدخل Oliver-1981 فكرة المضاعف والتوقعات على نموذج المعجل مشيرا إلى أن التغيرات المتوقعة في الناتج تؤدي إلى تغيرات في الاستثمار⁷⁷.

إلا أن نظرية المعجل تعرضت لعدة انتقادات أهمها:

- أن نموذج المعجل البسيط أهمل عنصر الزمن حيث افترض أن استجابة التغير في رأس المال إلى التغير في الناتج تكون لحظية وهذا ما يدل على أن الافتراض غير ملائم من الناحية الواقعية.
- كذلك عدم واقعية فرضية ثبات النسبة بين رأس المال المرغوب فيه و التغير في الناتج، وذلك لأن المعجل يواجه العديد من العوامل التي تؤثر فيه و قد تؤدي إلى تغييره مثل التغير في الضرائب وأسعار الفائدة .
- افترض نموذج المعجل أن تيار الاستثمار دائما كافي لضمان أن يصبح رأس المال الحالي مساوي لرأس المال المرغوب فيه وهو افتراض غير واقعي من الناحية العملية، لأن هناك العديد من العوامل التي تنقص من صحة الفرضية، مثل تكلفة التعديل والفترة الزمنية التي يتم بها تعديل مستوى رصيد رأس المال الحالي إلى المستوى المرغوب فيه.
- كما أثبتت بعض الدراسات أن نموذج المعجل غير ملائم لظروف دول العالم الثالث*، وذلك لعدة اعتبارات منها إهمال ظاهرة عدم التأكد، التي تمثل أحد العوائق الأساسية أمام عمل النموذج سواء الثابت أو المرن،

⁷⁷ نفس المرجع السابق " ممدوح الخطيب الكسواني " ص ص 83-86 . وللمزيد من المعلومات حول نظرية المعجل يمكن الرجوع للمراجع التالية:

- محمد الشريف إلمان " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " - الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية، القطاع الحقيقي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2003، ص ص 210 - 231.

- Berndt , E, " The Practice Of Econometrics " , Addison Wesley , 1991
- Charemza,W and Deadman,D, " Econometric " , Edward Elgar, 1992.
- Chenery,H.B , " Overcapacity and the Acceeleration Principle " Econometrica, Vol 20, N:1 (January 1952) , PPI-28.
- Goodwin,R.M, " The Non – Linner Accelerator and The Persistence Of Business Cycle " Econometrica, Vol 19 , N:1, (January 1951), PPI-17.

*المعهد العربي للتخطيط، توصل الأستاذ عادل عبد العظيم من خلال دراسات تخص دول العالم الثالث حول النماذج الرئيسية لمحددات تكوين الرأس المال الثابت، إلى نموذج المعجل المعمم ، وهذا الأخير يفترض أن الرصيد الأمثل لرأس المال هو مضاعف ثابت من الناتج وأن التكلفة المصاحبة لتعديل رأس المال الفعلي ليصل إلى رأس المال الأمثل كبيرة وأن إحلال رأس مال جديد محل رأس مال مهتلك يعتمد على المستوى الحالي والسابق للناتج ، وفي ضوء ذلك تم اشتقاق النموذج التالي: $I_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^n \beta_i X_{t-1} + \delta K_{t-1} + e_t$ ، حيث (I_t) هو إجمالي الإنفاق الاستثماري الحقيقي المخطط للفترة الحالية، (β_0) يمثل صافي الاستثمار الحقيقي يتم

تحديده بتغيرات لم يتضمنها النموذج، (X_{t-1}) الناتج خلال الفترة السابقة أو مؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي، (δK_{t-1}) الاستثمار الجديد الذي حل محل الاستثمار المتهالك، وللمزيد من المعلومات حول النموذج المقترح من طرف المعهد يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

فعدم تيقن المنتجين من استمرار الظروف التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى عدم الزيادة في الاستثمار.

- بالتالي حسب الانتقادات الموجهة للنموذج المعجل ينقص من أهمية نظرية المعجل، ونمذجتها على واقع اقتصاديات دول العالم الثالث، وذلك مما يستدعي التعديل فيها.

16/ نظرية Tobin للاستثمار: وفقا للنظرية التي تعد في نفس إطار الفكر النيوكلاسيكي، فإن نسبة Q هي القوى المحركة وراء الاستثمار، فالمنشأة تقبل على تنفيذ المشروع إذا كان الاستثمار فيه يؤدي لزيادة قيمة المشروع بمعدلات تزيد عن تكلفة الاستثمار - Smith, 1981.

عرف Tobin-1969 المعامل (Q) على أنه النسبة ما بين القيمة السوقية لرأس المال وتكلفة إحلاله أي⁷⁸:

$$Q = \frac{Mv}{rc} \dots\dots\dots(2.65)$$

حيث كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح، كلما كان الاستثمار مربحا بمعدل استثمار يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة، وقد ادعى Tobin أن تزايد التكلفة الحدية للاستثمار تعتبر السبب وراء اختلاف نسبة Q عن الواحد الصحيح.

يعد نموذج Tobin (Q) كمؤشر للربحية، ويقوم على مبدأ أن القيمة السوقية للمنشأة تساهم في قياس الفجوة ما بين رصيد رأس المال (K) ورصيد رأس المال المرغوب فيه (K*)، فإذا كانت (Mv > rc) ففي هذه الحالة يكون الحافز للاستثمار أكبر فتتوسع المنشأة في إنفاقها الاستثماري وذلك لتعظيم عائداتها حتى يصبح (K* > K)، أما في الحالة العكسية فتقلل المنشأة من إنفاقها الاستثماري لصبح (K* < K).

وقد تعرض نموذج Tobin إلى عدة انتقادات أهمها:

- أن ما توصل إليه Tobin هو نموذج يعتمد فقط على التحليل الحدي، وذلك لأنه لا يمكن توفير مشاهدات فعلية عن قيمة Q، إلا أنه يمكن الحصول على معلومات حول Q المتوسطة والتي تعرف على أنها النسبة ما بين القيمة السوقية لرأس المال الفعلي إلى تكلفة الإحلال، كما أن هذه الأخير تستخدم من قبل بعض الاقتصاديين كمؤشر عن Q الحدية.

⁷⁸ جورج نايهانز، " تاريخ النظرية الاقتصادية - الإسهامات الكلاسيكية - " ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة - مصر ، 1997، ص 684 .
* وهذا حسب ما توصل إليه كل من Larrain و Sachs سنة 1992 .

- أثبت بعض النتائج التطبيقية لدراسات ميدانية عن عجز نموذج Tobin في تفسير الاستثمار الخاص في بعض الدول، حيث توصلت هذه الدراسات إلى ضعف العلاقة ما بين الاستثمار الخاص ونموذج Q، أي التغيير في نموذج Q لا يعكس بالضرورة التقلبات التي تحدث في الاستثمار، مما قد يضعف نموذج Tobin كأحد المؤشرات التي تساهم في تفسير سلوك الاستثمار الخاص.

المطلب الثالث: محددات الإنفاق الاستثماري الأجنبي

يمكن استخلاص من النظريات الاقتصادية* عوامل عديدة مفسرة ومحددة للاستثمار الأجنبي المباشر لأي دولة ما، والتي تلعب دورا أساسيا في قرار المستثمرين، حيث بعضها يتعلق بالمحفزات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي وما يترتب من توفير المناخ المناسب للاستثمار والذي ينصرف مفهومه إلى مجموع القوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى دولة دون الأخرى.

فالدول - النامية خاصة- التي تعاني من مشاكل اقتصادية (كعجز ميزانها التجاري، البطالة، التضخم) تسعى دائما إلى عملية استقطاب الرأس المال الأجنبي عن طريق توفير المناخ المناسب له وذلك للقضاء على مشاكلها الاقتصادية ودفع عجلة تنميتها، أما بعض العوامل الأخرى ترتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه والذي قد تحكمه دوافع مختلفة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو حضارية، وانطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه العوامل يمكن تقسيمها على النمط التالي:

1/ العوامل السياسية: وهي من المحددات غير الاقتصادية، وتعتبر من أهم العوامل المؤثرة على قرار المستثمر، فالدولة ذات الاستقرار السياسي هي الدولة الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، وكلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة، وعلى الدولة المضيفة أن توفر ما يلي:

* ظهرت عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أهمها: النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد) ثم نظرية عدم كمال سوق رأس المال، نظرية دورة الحياة المنتج، النظرية الانتقائية، نظرية الميزة التنافسية. المعروف أن أغلب هذه النظريات أعطت تفسيراً للظاهرة اعتماداً على عنصر أو عدة عناصر مع إهمال العناصر الأخرى، أي لم تعتمد على التحليل الذي يحتوي على العوامل مجتمعة ومع ذلك فإن أفكار Dunning هي الأقرب لذلك المنهج (اعتمد على عوامل عديدة في تفسيره لعملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة، وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية: نظرية المنشآت الصناعية، نظرية الموقع، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية). ويمكن القول أن هذه النظريات غير كاملة وتعطي تفسيراً جزئياً واعتمدها على مناهج مختلفة، وفي بعض الأحيان تتناقض مع بعضها البعض وبالتالي ينبغي النظر إليها كمجرد آراء فقط. وللمزيد من المعلومات حول هذه النظريات يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " المكتبة المصرية للنشر والتوزيع- مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 35-53.
- عمر صقر، " العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعية للنشر حلوان، قطر، سنة 2001، ص ص 47-51.
- صندوق النقد الدولي " مجلة التمويل والتنمية " سبتمبر 2003، ص 14.
- منور أوسريير و عليان نذير "حوافر الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص ص 107-121.

- الاستقرار المحلي وكذا عدم وجود اضطرابات أهلية وأمنية التي تعق تدفق تلك الاستثمارات، واستقرار العلاقات السياسية مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة والتزام الدولة المضيفة بالقوانين المسطرة وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين.

- الاستقرار على مستوى الإقليم، حيث عادة ما تتعدى أهداف المستثمرين حدود الدولة المضيفة لتشمل التصدير إلى الأسواق الدول المجاورة، وبالتالي عدم توفر الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم قد يؤثر ذلك سلبا على حركة وحجم التجارة بين الدولة ومجموعة الدول المحيطة بها.

12/ العوامل الاقتصادية: أثبتت دراسات ميدانية عديدة أن هناك علاقة قوية تربط العوامل الاقتصادية وحجم الاستثمارات المتدفقة على الدول المضيفة، وفي هذا السياق سنتطرق إلى أهم العوامل والمحددات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار⁷⁹:

1.2/ الدخل الوطني: يعكس هذا العامل مستوى حجم السوق، حيث تعتبر الدولة ذات حجم السوق الأكبر هي الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، فالنظرية الاقتصادية تفسر على أن هناك علاقة طردية بين الدخل وحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، فتحقيق الدولة لمعدلات نمو مطردة يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وكذا زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي كل ذلك يؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية من أجل إشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات، وهذا ما يعكس الاستقرار الاقتصادي للدولة ومما يؤكد توفر البيئة المناخية للاستثمار الأجنبي⁸⁰.

12.2/ معدل التضخم: إن البلدان المتحكمة في معدلات التضخم هي الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، حيث زيادة معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستثمر وإلى ارتفاع الأجور وأسعار مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يؤثر على القدرة التنافسية للمشروع الاستثماري، فالمحافظة على معدلات تضخم مستقرة يعكس الاستقرار الاقتصادي للدولة وكذا مساهمتها في جذب المستثمرين الأجانب.

13.2/ تكلفة عناصر الإنتاج: كلما قلت تكاليف عناصر الإنتاج لدولة ما أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة عليها، أي كلما كانت تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة وكفاءتها العالية وأجور زهيدة، في دولة ما عن غيرها من الدول كلما كان ذلك حافزا للشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة، وبالتالي يمكن اعتبار أن تكلفة عناصر الإنتاج كمؤشر اقتصادي نستطيع من خلاله الحكم على المناخ الاستثماري لدولة ما.

⁷⁹ ناجي بن حسين " تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر " تحميل يوم 2010-01-29 www.ulum.nl/b19.htm

⁸⁰ ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، " أساسيات الاستثمار العيني والمالي "، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 1999، ص 56.

4.2/ سعر الصرف: تعتبر الدولة ذات سعر صرف مستقر وتوفر الرصيد الملائم من الاحتياطات الأجنبية، من الدول الأكثر حظا في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث استقرار سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، كما يؤدي ذلك إلى التحكم في معدلات التضخم وتقليل المخاطر، وبالتالي كل ذلك يساهم في توفير المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية⁸¹.

3/ الانفتاح الاقتصادي: يعتبر الميزان التجاري لدولة ما مؤشرا لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي، حيث زيادة حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات يؤدي ذلك إلى زيادة الفرص أمام المستثمر للإنتاج والتوزيع عبر التصدير إلى الأسواق العالمية وهو ما يعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة، وذلك مما يشكل حافزا لجذب المستثمرين الجانب، وبالتالي توافر درجة من الانفتاح الاقتصادي تساهم كثيرا في جذب وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

4/ العوامل التشريعية والقانونية: يتوقف المناخ الاستثماري في محدداته غير الاقتصادية على بعض القوانين واللوائح التي تضعها الدولة المضيفة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية، حيث يجب أن تتسم هذه القوانين على درجة عالية من المرونة والواقعية وأن تكون مستقرة بهدف تحسين مستوى التوقع لدى المستثمر، وأن تتوفر على عدة مقومات أهمها⁸²:

- مدى وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها وعدم تذبذبها حتى تعطي الثقة والاطمئنان للمستثمر الأجنبي.
- مدى مراعاة مصلحة المستثمر عند سن القوانين وتشريعها وتفسيرها، كتبسيط القيود المفروضة والخاصة بتملك المشاريع والإجراءات المتعلقة بتحويل رأس المال والأرباح الناجمة عنها للخارج.
- ينبغي أن تمنح بعض التحفيزات للمستثمر الأجنبي كإعفاءات الضريبة والجمركية وبعض التسهيلات الأخرى والمتعلقة مثلا بالترخيص للاستثمار والدخول والخروج والإقامة في الدولة المضيفة، وإجراءات تنفيذ تلك المشاريع.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

⁸¹ عبد السلام أبو قطف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية - مصر، سنة 1991، ص ص 463-464.

⁸² حكمت الشريف الشاشي، "استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية"، المدرسة العربية للدراسات و النشر، دمشق - سوريا، سنة 1980، ص ص 73-74.

تناولنا لحد الآن أهم العوامل والمحددات المؤثرة على قرار المستثمر الأجنبي، إلا أن هناك عوامل أخرى غير اقتصادية مفسرة لذلك، كالعوامل الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي، ومنها مستوى الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الدولة للأفراد بالإضافة إلى الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع والعادات والتقاليد، كل ذلك من العوامل يهتم بها المستثمر الأجنبي و تؤثر على قراراته.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اهتم علماء الاقتصاد بموضوع النمو والتنمية في مختلف الدول، واختلف في التفرقة بينهما، فهناك من كان يعتبرهما كمترادفان*، والبعض الآخر يعتبر أن النمو من محددات التنمية، إلا أن الحقيقة التي لا بد الإشارة إليها أن التنمية والنمو** عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين، إذ يقصد بالنمو⁸³ الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي زيادة مطردة ومستمرة، كما يعتبر النمو من المؤشرات الكمية لعملية التنمية الاقتصادية، أما عملية التنمية⁸⁴ لا تقتصر على مفهوم النمو فقط بل تتعدى ذلك، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل ومتوازن، وهكذا يمكن اعتبار النمو ظاهرة كمية بينما التنمية ظاهرة كيفية، كما احتل موضوع رأس المال المادي وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين نظرا لما له من أهمية في كل من عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية واتفق الاقتصاديون على أهمية الاستثمار في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك لأنه يعتبر من مكونات الطلب الكلي وأن الزيادة في تراكم رأسمالي تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

*أي يمكن استعمال الواحد بدلا الأخر.

** هناك تعريف عديدة للنمو والتنمية توصل إليها علماء الاقتصاد، فالنمو الاقتصادي "Croissance économique" يتعلق أصلا بالاقتصادات المتقدمة، ويتمثل في التزايد الطويل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار.....)، ويتم قياسه بمؤشر الناتج القومي - الوطني - الإجمالي الحقيقي، أي بالقيم الحقيقية وليس النقدية لتفادي أثر التضخم الناجم عن ارتفاع مستوى الأسعار وهناك مقياس آخر أدق من الأول لقياس درجة النمو الاقتصادي لدولة ما، وهو متوسط الدخل الفردي ويستعمل هذا الأخير بالنسبة للدول التي إحصاءاتها المتعلقة بحجم السكان غير صحيحة... أما التنمية الاقتصادية "Développement économique" فترتبط بالاقتصادات النامية وتنصرف إلى التغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ومن ثم فإن التطور الاقتصادي الطويل الأجل المصاحب للتنمية ذو مظهرين: المظهر الأول - هيكل (يتعلق التطور بالبناء الاقتصادي كالصناعات والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة....)، أما المظهر الثاني - فهو كيفي (بانصراف التطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات، القيم، التقاليد....)، فمن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن النمو ليس هو التنمية، فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الدخل بالنسبة للفردي دون أن يحقق تنمية حقيقية، للمزيد من المعلومات حول مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه وكذا التنمية أنظر:

- روبرت بولدين، " التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياستها"، الجزء الأول، ترجمة يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، سنة 1964 ص 18.
- الأستاذ حمدية زهران، " التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي"، مكتبة عين شمس، سنة 1989، ص 155-157.
- Assidon (Elsa), " Les Théorie économque du développement ", La découvert , Paris, Année 1992, P 04.
- Silem et..., " Lexique de L'économie ", Dalloz, Paris, 4^{ème} édition, Année 1992, PP179-197-198.

⁸³ Edward Schapiro, "Macroéconomie Analysis", Harcourt Brance Jovanovich, Inc, New York, Année 1982, P 429.

⁸⁴ عبد الباسط وفا، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي" دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق - جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة

هذا مما يدل على وجود علاقة وطيدة وأهمية كبيرة بين مفهومي النمو والتنمية وكذا الاستثمار، فمن هذا المنظور والرابطة القوية بين المفاهيم الثلاثة السابقة ارتأينا أن نتطرق إلى دراسة هذا المبحث، ابتداء بسرد أهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو والتنمية الاقتصادية وكذا الروابط والعلاقات مع ظاهرة الإنفاق الاستثماري.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي، محدداته، قياسه

يمكن تلخيص أهم ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية حول النمو والنظريات المفسرة له، انطلاقاً من الجدول التالي والذي يوضح التطور التاريخي لنظريات النمو.

جدول رقم 02: التطور التاريخي لنظريات النمو

نظريات النمو	مصدر النمو	خصائص النمو
النظرية الكلاسيكية: - آدم سميث (1776) - روبرت مالتوس (1791) - دافيد ريكاردو (1817) - كارل ماركس (1867)	تقسيم العمل إعادة استثمار الفائض إعادة استثمار الفائض تراكم رأس المال	نمو غير محدد نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
نظرية شومبيتر (1939-1911) (Joseph Schumpeter)	سلسلة الاكتشافات التكنولوجية (Groupes d'innovation)	نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات الطويلة الأجل
نموذج الكينزيون الجدد: - هارود (1939) - أدوامر (1946)	معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار	نمو غير مستقر
النموذج النيوكلاسيكي: - ر. سولو (1965)	التقدم الفني (التكنولوجي)، وتزايد الحجم السكاني كعوامل خارجية	النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني
نماذج نادي روما: - ميدوس (1962)	الموارد الطبيعية	نمو محدود ومنتهي بسبب الانفجار السكاني والتلوث وفناء الطاقة.
نظرية التنسيق (التنظيم): - أجليتا (1976) - ر. يواير (1986)	الترباط بين نظام الإنتاج ونظام الطلب.	تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان والمكان
نظريات النمو الذاتي: - ب. رومر (1986) - ر. لوكاس (1988) ر. بارو - جرينورد (1990) - أجيون، هويت (1992)	رأس المال المادي، رأس المال العام رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري.	الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث.

المصدر: عبد الباسط وفا، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي

دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2000 ص 08.

فمن خلال الجدول السابق يمكن تلخيص أهم ما جاءت به كل نظرية من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

1/ نظرية النمو الكلاسيكية: رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية، "أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس*" إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية⁸⁵:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغيير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغيير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج و رأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

- كما اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض) وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال**.

- كما توصل روادها إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد،

* حيث أهم ما جاء به أدم سميت: أنه عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودعا إلى الحرية الاقتصادية، وان تدخل الدولة في حالات خاصة تخص مشكلات المجتمع ككل، كما توصل إلى أن مصدر النمو هو التخصص وتقسيم العمل والذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل والادخار وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، وأن الأجور تتحدد بالمستوى الاقتصادي السائد.

وأهم ما جاء به روبرت مالتوس: تأكيد أهمية الطلب الفعال على التنمية الاقتصادية، أي عارض قانون "Say" الذي يقول أن العرض يخلق الطلب، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين المدخرات والاستثمار المخطط الرأسمالي والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وبالتالي يؤثر على الاستهلاك ويعيق التنمية، فلذا حسب مالتوس في هذه الحالة أي عند زيادة حجم المدخرات يجب فرض ضرائب على ملاك الأراضي، وبخصوص السكان فقد توصل مالتوس إلى أن حجم السكان يزداد بمعدل يفوق معدل النمو.

أما دافيد ريكاردو: فقد أقر في تحليله للنمو على قانون الغلة المتناقصة بدل من الغلة المتزايدة (عارض أدم سميت)، وأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى التنمية الشاملة، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات (الرأسمالية، العمال، ملاك الأراضي)، وبالتالي قسم الدخل إلى ثلاثة أجزاء، الأجور والأرباح، والربح، كما ميز بين الدخل الإجمالي للمجتمع والدخل الصافي، وأن الأجور تدور حول مستوى الكفاف، وأن الأرباح تميل إلى الانخفاض في الأجل الطويل، إلا أنه بالغ في التشاؤم واعتمد كثيرا في تفسيره للنمو على عامل السكان كما قلل من أهمية التقدم التكنولوجي (الفني) في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما توصل كارل ماركس: في تحليله للنمو إلى أن النظام الرأسمالي هو نظام زائل، وذلك بسبب التناقض الموجود في نظام الإنتاج بين كل من عوامل ووسائل الإنتاج والذي يؤدي هذا الأخير إلى زوال هذا النظام بسيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أما نظريته في النمو تقوم على أساس فكرة فائض القيمة، كما توصل إلى أن زيادة حجم رأس المال يؤدي إلى زيادة استغلال العمالة وانخفاض الأرباح وهو المحرك لعملية الاستثمار.

⁸⁵ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62.

** أنظر:

وأن حالة الثبات أو الركود هي نهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

- كما أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية،..... واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل.... وثبات بعض عوامل الإنتاج.

12/ نظرية شومبيتر: تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثراً بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاماً شاملاً، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقاً للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية⁸⁶:

- توصل شومبيتر إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رأها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمراً بل يصل سريعاً إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية لعملية النمو.

- كما يرى شومبيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دوراً مهماً في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية، وان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسمالياً أو ممولاً للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به.

- كما أكد شومبيتر على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شومبيتر أن عملية النمو

⁸⁶ مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - "، مرجع سابق، ص 70.

تتضمن ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل.

- كما تحدث عن الاستثمار وتمويله، وكذا أنواعه، حيث توصل إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون، ونميز نوعين من الاستثمارات وهما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم.

إلا أن شومبيتر تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها⁸⁷ :

- أن نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.

- إن البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيزات.

- ما توصل إليه شومبيتر على أن الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول انه يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

3/ نظرية النمو الكينزية-النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار): برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

⁸⁷ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 72.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجهم اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط*.

1.3/ نموذج هارود ودومار - النيوكينزيون:** جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل⁸⁸، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات*** أهمها:

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.
- معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\left(\frac{K}{Y}\right)$.
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s\right)$ (معدل الادخار).

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$\text{عند التوازن لدينا: } I = S \text{ (الاستثمار يساوي الادخار)}$$

$$\text{كذلك: } I = iY \text{ (معدل الاستثمار)}$$

$$I = \Delta K \text{ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)}$$

* للمزيد من المعلومات حول ما جاء به كينز في النمو الاقتصادي يمكن الرجوع إلى المراجع التالي:

- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء-الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 267-280.
- مدحت القريشي، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن، 2008، ص ص 239-259.
- R.Peet. With E Hart Wick. "Theories of Development", 1999, the Guildford Pres, P 07.
- A.P.Thiwall, Growth, et Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan Press Ltd. PP 115-118.

** كما يطلق عليه بنموذج الكينزيون الجدد (أي ما بعد كينز). - نظرية كينز الحديثة.

⁸⁸ مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص 74.

*** تم بناء النموذج على الافتراضات التالية: 1/ حالة التوازن والاستخدام الكامل 2/ الاقتصاد مغلق 3/ $\frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$ 4/ $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ و $\frac{S}{Y}$ هي عبارة عن ثوابت

5/ المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة تبقى ثابتة.

$$\Delta Y = \frac{I}{k} \text{ ، أي : } \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y} = k$$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$(1.66) \dots \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{k} \text{ (عند التوازن)}$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج، s معدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج*، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار**، وأنه غير مستقر***.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاوره حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (النام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج (K/Y) تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير.

كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون اقتصاد مغلقا في حين أن اقتصاد الدول النامية تكون عادة مفتوحة، كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تنطبق مع اقتصاديات الدول النامية.

- أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في الدول النامية، وان مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية.

* أي زيادة الكفاية الحدية (الإنتاجية) لرأس المال (بمعنى آخر زيادة مقدار التقدم التكنولوجي).

** أنظر: جدول رقم: 02 التطور التاريخي لنظريات النمو (نموذج الكينزيون المجدد) ص 62.

*** لأن معدل النمو هو دالة لمتغيرين (معدل الادخار s و المعامل الحدي لرأس المال على الناتج k)

4/ النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية⁸⁹ من خلال النموذج الشهير لـ SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل*، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل** لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان***.

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثير النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالي:

○ تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.

○ اتصاف تكنولوجيا الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- أن معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- أن العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن

⁸⁹ عبد الباسط وفا، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 15-17.

* وذلك نظرا لارتفاع معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال في بداية مراحل النمو بسبب انخفاض معامل رأس المال / العمل، نتيجة الندرة النسبية لرأس المال مقابل الوفرة النسبية في العمل، ومن ثم تعزى الزيادة في الناتج القومي في الأجل القصير إلى الإحلال الفني بين أرصدة رأس المال والعمل.

** حيث ينخفض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال نتيجة اتجاه معامل رأس المال / العمل نحو التزايد بمرور الوقت.

*** وفي هذا الصدد اعتمد SOLOW - في تحليله للنمو الاقتصادي على دالة كوب دوغلاس والتي تفسر عوامل النمو الاقتصادي (K,L) والتي لها دور كبير في رفع معدلات النمو، حيث توصل SOLOW إلى أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهذه الأخيرة تحدث زيادة في معدلات النمو.

- أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.

من خلال النموذج النيوكلاسيكي ونتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

5/ النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي: تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لنظريات النمو* أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية**، لكن الاختلافات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.

- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.

- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.

- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

* من خلال التجارب حول نظريات النمو أنداك أكدت أن هناك نسبة تتراوح بين 50% إلى 80% من حالات زيادة الإنتاج ترجع إلى عامل خارجي أساسي ومحدد وهو التقدم التكنولوجي -الفي- وخاصة في البلدان الصناعية.. وللتوسع في هذه النقطة يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

- LECAILLON, JACQUES, "Nouveaux Regards Sur La Croissance ", Analyses De La S,E,D,E,I,S -N°: 93-Mai 1993,p31.

** أهم ما تطرقت إليه تلك الامتدادات هو توضيح نظام النمو الأمثل "Croissance Optimal" وتحليل عوامل النمو وكذا تحديد نماذج رأس المال وللتطلع أكثر أنظر:

- Mute ,Pierre -Alain- " Croissance et Cycles ,Théories Contemporaines ", Economica, Paris, Année 1994 ,PP 27-34

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي* أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية** أخرى كأهمية رأس المال البشري -الخبرة والتعليم- التقدم التكنولوجي- الفني -والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، تطورها، أبعادها

حسب ما تم تحديده سابقا أن النمو الاقتصادي يعد من محددات التنمية الاقتصادية، واختلف علماء الاقتصاد في التفرقة بينهما، وأن مفهوم التنمية مر بعدة مراحل، عرف في منتصف السبعينات على أنه عملية القضاء والتقليل من الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وسوء توزيع الدخل وكذا التضخم، وذلك من خلال الزيادة المطردة والمستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، ثم تطور مفهوم التنمية في مرحلة لاحقة وأصبح أكثر شمولية، ويعني النهوض الشامل للمجتمع، أي التنمية الشاملة في جميع مستوياتها، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد وحرية الاختيار، إلى أن أصبح مفهوم التنمية في عقد الثمانينات أوسع بكثير من السابق، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للدول النامية آنذاك، لأسباب عديدة منها الداخلية والخارجية وبالتالي لجوؤها إلى الاقتراض الخارجي ومن تم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية، ونتيجة لذلك أصبح مفهوم التنمية له أبعاد بيئية وبشرية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة كل هذا سنحاول التطرق إليه وذلك انطلاقا من دراسة أهم نظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية ثم تطورها وأبعادها.

1/ نظريات التنمية الاقتصادية: ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية** وكيفية تحقيقها وكذا معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة، حيث احتل موضوع

* والتي تؤكد هذه النظرية أن النمو لا يعتمد إلا على سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. أنظر:

- Delalande, Daniel, " Croissance économique," in :La découvert de L'économie:1-concept et mécanismes, Cahiers Français, N°:279, Janvier-Février 1997 ,P46.

** كما ورد في الجدول رقم:02 المتعلق بتطور التاريخي لنظريات النمو، أن من خصائص نظرية النمو الذاتي إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو.

*** أول النظريات التقليدية التي ظهرت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية والمتعلقة بتفسير عملية النمو والتنمية الاقتصادية، نظرية الدفعة القوية وكذا نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، حيث أهم ما جاء في نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن أن الفكرة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي هي إتباع إستراتيجية إقامة حد معين من الاستثمارات المتكاملة والتي يلي احتياجات الطلب الاستهلاكي، إلا أنها تعرضت إلى عدة انتقادات أهمها: أن تطبيق نظرية الدفعة القوية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة الصناعة الضرورية وهذا يعتبر غير ممكن بالنسبة للبلدان النامية وذلك لعدم توفرها لهذه الموارد، وكذا تأكيد هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان وكذلك تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد، كما توصل البعض إلى أن فكرة النمو المتوازن فكرة خاطئة في نظر البعض ولكنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام، ولكن في نفس الوقت غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة، وانتقادا لم سبق ظهرت نظرية النمو غير المتوازن، حيث طورها الاقتصادي "Albert Hirschman" والذي أكد أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد، وانه يحدث من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أو النشاطات الإنتاجية، أي أن تنمية الصناعات الرائدة هي من أساسيات التنمية وهذه الإستراتيجية مناسبة للدول المتخلفة التي ينقصها المقدرة على اتخاذ قرار

رأس المال وتراكمه (الاستثمار) اهتمام العديد من الاقتصاديين خلال السنوات الماضية نظرا لما له من أهمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النظريات:

1.1/نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية: اعتمدت هذه النظرية على الآلية التي من خلالها تستطيع اقتصاديات الدول المتخلفة تحويل هيكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتطور، حيث استخدمت هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد وكذا القياس الاقتصادي لوصف الكيفية التي تم بها عملية التحويل، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية وهما⁹⁰:

- نموذج " Arthur Lewis " : والذي اعتمد على نموذج القطاعين وفائض العمل في تفسيره لعملية التغير الهيكلي للدول المتخلفة.

- نموذج " Hollis Chenery " : حيث اعتمد على البحث التجريبي لتحليله لأنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973 وذلك باستخدامه لتقنية الانحدار باستعمال أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة والتي من خلالها توصل إلى تحديد العديد من الخصائص الهامة لعملية التنمية.

1.1.1/ نظرية لويس - Lewis - في التنمية: أهم ما جاءت به هذه النظرية⁹¹:

1.1.1.1/ الفرضيات: افترض لويس وجود اقتصاد تسوده حالة الازدواجية الاقتصادية:

- القطاع الزراعي التقليدي يعيش عند مستوى الكفاف وأهل بالسكان وذو إنتاجية حدية تقترب إلى الصفر.

- القطاع الصناعي الحديث تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأجور العمال أعلى من أجور العمل في القطاع الزراعي بنسبة معينة وثابتة.

الاستثمار، حيث أن النمو غير المتوازن لبعض القطاعات الاقتصادية يحفز الاستثمار في القطاعات الأخرى، وبالتالي الاختلال في التوازن يؤدي إلى القوة الدافعة للنمو، وبعدها ظهرت نظرية أقطاب النمو لـ "F.Perrox" والذي توصل إلى أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، وللمزيد من المعلومات أنظر:

- مدحت اقرشي، " التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 87-111.
- يحي النجار ود.آمال شلاش، " التنمية الاقتصادية - نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات "، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق ص 204-226.

- A.P, Thriwall, Growth and Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan Press Ltd, PP237-242.
- <http://www.Fcdrs.com/derasat/ALTANMYA2.htm>.

⁹⁰ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 101-112.

⁹¹

2.1.1.1/ تحديد النموذج: يمر هذا النموذج بمرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: الفرق الموجود في الأجر بين القطاعين يساعد على هجرة العمال من القطاع الريفي - الزراعي - إلى القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي دون إحداث ضرر بالإنتاج الزراعي وينتج عن ذلك:

- زيادة أرباح القطاع الصناعي.
- انخفاض نسبة البطالة (البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي).
- زيادة نصيب الفرد من الدخل نتيجة ارتفاع الإنتاجية الحدية في القطاع الزراعي.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة إعادة استثمار الأرباح المتحصل عليها في القطاع الحديث وينتج عن ذلك:

- ارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل وبالتالي التوسع في النشاط الاقتصادي الحديث.
- زيادة انتقال العمال من الريف إلى المدينة ويتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية والتغير الهيكلي في الاقتصاد.

تبقى هذه العملية (التحول والتغير الهيكلي) في استمرار إلى غاية امتصاص الفائض في العمالة، إلا أنه تعرض نموذج لويس إلى عدة انتقادات، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أن تطبيق النظرية يبقى مرهون بفرضياتها، وأن الفرضيات المعتمدة لا تتطابق مع واقع الحال وعلى سبيل المثال:

○ الفرضية القائلة أن وجود فائض عمالة مستمر في القطاع الزراعي وتوظيف كامل - تام - في القطاع الحديث وهذا مخالف للواقع تماما، حيث هناك بطالة سافرة في المناطق الحضرية وبطالة موسمية في المناطق الريفية.

○ وفرضية تبات الأجور في المناطق الحضرية ما دام هناك فائض في العمالة القادمة من القطاع الزراعي والواقع يثبت أن الأجور لن تبقى ثابتة حتى لو كان هناك فائض في العمالة وذلك بسبب:

- تأثير النقابات العمالية على الأجور.
- استحالة إحلال العمالة الوافدة من القطاع الزراعي بالعمالة المدربة في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع تكاليف التدريب

- كذلك أن عملية النمو لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، حيث عندما ينتهي فائض العمل تتوقف عملية النمو، كما أنه حتى لو وجد فائض العمل فإن الأجر الحقيقي في الصناعة ممكن أن يرتفع، الأمر الذي يقلل من أرباح الرأسماليين، وبالتالي يقلل من إمكانية إعادة الاستثمار والنمو.
- عادة أرباح الرأسماليين لا تستثمر داخل الوطن وإنما تذهب إلى الخارج، وهذا حال الكثير من الدول النامية، أي الزيادة في الإنتاج تعود كلها إلى الرأسماليين وبالتالي لا تستفيد منها الدول التي هي بحاجة إلى تنمية ونمو اقتصادي.

2.1.1/ أنماط التنمية ل Hollis Chenery: يستند هذا النموذج على البحث التجريبي الذي قام به Chenery والذي يحلل أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973، واعتمد في تفسيره لأنماط التنمية على المنهج القياس الاقتصادي، حيث توصل من خلال دراسته إلى عدة خصائص لعملية التنمية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة حيث يرتفع نصيب الناتج الصناعي في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة التحضر وزيادة نسبة النمو.
- أن خطوات التنمية من الممكن أن تتأثر وتتغير وفقا للعوامل المحلية والدولية، كذلك شملت التحولات التراكم المضطرب لرأس المال المادي والبشري.
- التغيير في الطلب الاستهلاكي والتركيز على السلع الغذائية والضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المختلفة والخدمية.
- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.

يمكن القول أن نماذج التنمية ل Chenery تركز على العملية المتتابعة والتي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي، وان هذه النماذج متفائلة بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة، وهي قائمة على السياسات الاقتصادية الرشيدة التي من شأنها تولد عملية تنموية ومتواصلة ذاتيا.

2.1/ نظرية مراحل النمو ل w.w.Rostow: اعتمد روستو في تحليله لعملية التنمية الاقتصادية لمختلف بلدان العالم على فكرة المراحل، حيث أبرزها كوحدة قائمة بذاتها وأكد أن تحقيق التنمية يقوم على أن الاقتصاد يسير في طريق شاق متنقلا من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وأنه يمكن تشخيص تلك المراحل والتي قسمها إلى خمسة، انطلاقا من مرحلة المجتمع التقليدي والتي غالبا ما تكون طويلة الأمد وشديدة

البطء، ثم تأتي مرحلة ثانية وتدعى بمرحلة قبل الانطلاق، وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وتتميز بوجود ظروف تهيئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة القضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التنمية والتقدم باستعمال وسائل تكنولوجيا حديثة في القطاعين الصناعي والزراعي، ووصولاً بمرحلة النضج تكون فيها القطاعات الاقتصادية كافة قد استكملت نموها وتمكنت من رفع مستوى الإنتاج ويكون فيها الاستثمار أعلى من مستويات الاستهلاك بما يحقق دخلاً يفوق الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتأتي المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير وتبلغ الدولة مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، وتحول القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية مما ينعكس على ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومن ثم ارتفاع متوسط الاستهلاك من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة*.

فرغم الانتقادات التي تعرض إليها روستو، إلا أن البعض يعتبر نظريته تلقي ضوءاً على عملية التنمية والشروط التي لا بد من توفرها لتحقيق التنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.....

3.1/ نظرية التبعية: تعتبر هذه النظرية كامتداد للفكر الماركسي الجديد (النيوكلاسيكية)، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية** وعلاقة الهيمنة مع بلدان المركز (البلدان المتطورة)، وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، حيث تعتبر هذه النماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغيير الهيكلي وترى الدول المتخلفة أنها محاصرة بمجموعة من العراقيل من طرف دول المركز، ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية، حيث تؤكد هذه النظرية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف***، ويرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية (والتي تشكل مركز هذا النظام) ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام، فيمكن القول أن هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية، بل تجعلها عملية مستحيلة****.

* أنظر:

- M.Todaro, " Economic Development ", Seventh Edition, Addison –wesley,2000,PP 79-80.
- M.L.Jhingan, "The Economic of Development and planning"- Vrinda Publication(p) Ltd, 32nd, Revised and En larged Edition, 1999 , PP 123-134.

** يعرف "Dos Santos" التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن.

*** يقصد بدول الأطراف أي الدول النامية، المتخلفة، غير متطورة.

**** أنظر:

- M.Todaro, " Economic Development ", Seventh Edition, Addison –wesley,2000,PP 79-80.
- R.Peet With E Hart Wick, "Theories Of Development", 1999, The Guildford Pres, PP 107-11.

12/ تطور وأبعاد نظريات التنمية: يتضح من خلال الدراسة النظرية السابقة أن مفهوم التنمية ومحدداتها مر بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية، حيث اعتقد بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية يقتصر فقط على عملية الزيادة في الدخل الوطني - القومي - وكذا متوسط الدخل الفردي، وأن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة دلالة على مستوى التطور والتقدم، إلا أنه ظهر في مراحل معينة أن هذا المنظور لا يعكس الواقع، وبعد ذلك تغيرت الرؤية وأصبحت أشمل من ذلك، أي أن التنمية مسألة نسبية ودائمة التغير وهي عملية متشابكة متكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية، والتنمية بهذا المعنى لا تمثل الناتج النهائي لمجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط، بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل، ومما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية أصبح أكثر شمولية، مما أدى إلى ظهور مصطلحات أخرى حديثة وعديدة للتنمية أهمها:

1.2/ التنمية المستدامة: إن أحسن تعريف يمكن إعطائه لهذا المصطلح هو ذلك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند Brundtland.Report سنة 1987، والذي يعرف التنمية المستدامة على أنها " تلبية احتياجات الحاضر دون إعاقة قدرة الأجيال المستقبلية من تلبية الاحتياجات الخاصة بها "، وقد بينت هذه اللجنة أن التنمية المستدامة تحوي مفهومين أساسيين وهما:

- الاحتياجات ولاسيما احتياجات الفقراء في العالم، والفقير يعد تلوثا للبشر.

- القيود التي أوجدتها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي بخصوص قدرة البيئة على تلبية كل احتياجات الحالية والمستقبلية.

فالتنمية المستدامة⁹² تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية شاملة تكون مرغوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصاديا ومستدامة بيئيا، ومن الملاحظ أن نظام الأمم المتحدة طور هذا المصطلح حتى أصبح يميل إلى استعمال مصطلح التنمية البشرية المستدامة، وذلك نظرا لاهتمامه الكبير بالبعد الإنساني، حيث وضع التنمية البشرية ضمن أولويات التكامل الجهوي مؤكدة بأن الفرد يمثل الموضوع المركزي في التنمية ودعت أعضاء الدول لضمان الوصول إلى المصادر الأساسية، كالتعليم، خدمات الصحة، التغذية، السكن، التشغيل والتوزيع العادل للدخل، وأهم الأهداف التي حددتها لجنة برونتلاند بخصوص سياسات البيئة والتنمية:

- تحقيق النمو الاقتصادي وبعته، والقائم على أساس السياسات التي تدمج وتوسع قاعدة الموارد البيئية الطبيعية.

- ضمان مستوى مستدام من السكان، وكذا الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها.

⁹² صالح فلاح، " التنمية المستدامة بين التراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب"، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والبحوث الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 3/ 2004، ص ص 6-7.

- إعادة تكيف التكنولوجيا وإدارة الخطر، وكذا دمج البيئة والاقتصاديات في صنع القرار.
- اختيار نوع النمو الاقتصادي الصحيح القائم على أساس التنوع الحيوي ورقابة النشاطات المدمرة بيئياً، والعمل على إدامة الموارد.

قد لاحظت اللجنة أن التنمية المستدامة تشمل على نحو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييراً في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، ولجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الإستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية* مندمجة في عملية صنع القرار.

2.2/ التنمية البشرية: إن مفهوم التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة PNUD في تقريره العالمي لسنة 1999 على أنها⁹³ عملية توسيع لخيارات الأفراد، حيث يمكن أن تكون هذه الخيارات مطلقة أو متغيرة مع الزمن، ولكن تم تحديد ثلاثة خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية البشرية وهي:

- أن يعيش الفرد حياة مديدة وصحية.

- أن يتحصل الفرد على مستويات راقية من التعليم والمعرفة.

- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.

التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك ، فالحيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفوف، وهكذا نستطيع القول أن هدف التنمية البشرية المستدامة يكمن في تكوين بيئة ملائمة لحياة راقية قائمة على الإبداع والمعرفة، كما تم توسيع هذا المفهوم من طرف الأمم المتحدة، فعدّل سنة 2000 ومبدئه أنه يعتمد على اقتصاد المعرفة والذي يشكل البنية الأساسية للتنمية البشرية الرفيعة. مما سبق ذكره يمكن استخلاص ما يلي:

- أن التنمية ليست عملية نمو اقتصادي، وإنما عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، وبمعنى آخر أنها تغيير شامل لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وكذا الحرية السياسية والديمقراطية وللأمر كذا في صنع القرار.

*وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية : البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أنظر:

- صالح فلاح، مقال بعنوان " التنمية المستدامة بين التراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب"، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 3 / 2004، ص ص 10-13.
- محمد الإمام، " مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك "، المعهد العربي للتخطيط الكويتي، 1993 ، ص ص 272-278.
- مدحت القرشي، " التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007 ، ص ص 129-135.

⁹³ PNUD, "Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2006", www.un.org, Consultez le 22-08-2008, P15.

- تهدف التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد، فهي عملية حدوث زيادة مطردة ومستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن لتحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع.
- أن مفهوم التنمية يتضمن ضرورة تدخل الحكومة لتتحكم في نوعية بعض السلع والخدمات المقدمة للأفراد كالغذاء الأساسي وتحسين العناية الصحية ودعم التعليم الأساسي وتحسين مستويات خدمات الكهرباء وتلقيه المياه والإسكان والمواصلات، فلقد أثبتت الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المختلفة سوء التغذية وارتفاع معدل الأمية، وسوء الحالة الصحية وسوء السكن وازدحامه وكبر حجم الأسرة والتركز في المناطق الريفية المحرومة من المرافق كالمياه النقية والكهرباء والمراكز الثقافية وغيرها.
- لا تسعى التنمية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى ولكنها تهدف إلى الاستغلال الرشيد لكافة إمكانيات المجتمع وموارده المادية والبشرية والطبيعية من أجل صالح الكل.
- كذلك تسعى التنمية الشاملة إلى تحقيق التكامل بين تنمية القطاع الزراعي وتنمية القطاع الصناعي وكذا نشر وتشجيع الصناعات في المناطق الريفية والحضرية بدلا من تركيزها في المناطق الحضرية فقط، وكذلك تحقيق التكامل بين برامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير، وذلك بفتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية لتشجيع التوسع في برامج التنمية الصناعية بالداخل.
- ضرورة استمرارية التنمية بين الأجيال (التنمية المستدامة) عن طريق استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتجنب المشروعات التي تقضي على البيئة، والاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- هكذا فإن أي تحديد لمفهوم التنمية ينبغي أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها، ويكون ملائما لواقع بلدان العالم الثالث*.

* كما ظهرت مصطلحات أخرى للتنمية مثل التنمية البديلة والتي تؤكد على عدد من القضايا الرئيسية وهي " التحرر، نقل التكنولوجيا، المشاركة، الاعتماد على الذات ". أنظر:

- عبد الهادي محمود والي، " مقدمة ترجمة أندرو وبستر، - مدخل إلى علم اجتماع التنمية "، ترجمة عبد الهادي محمد والي والسيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص ص 33-49.
- بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة: مصطفى أو الخير، سلسلة الألف كتاب الثاني، 109، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص 28.
- Foster, - Carter, Aidau, "The Sociology of Development," Causeway Books, London, 1986, P05.

المطلب الثالث: الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي

معظم النظريات السابقة والمفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي تشير إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال دالة الإنتاج التالية:

$$Y = f(K, L, Z) \dots\dots\dots(2.67)$$

حيث:

Y الناتج القومي - الوطني - الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة

K حجم رأس المال الحقيقي الموظف في الاقتصاد القومي

L حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد

Z مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم

نستنتج من خلال الدالة السابقة أن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي: رأس المال، العمل، التقدم التكنولوجي، وتساهم هذه العوامل* مجتمعة في إحداث نمو اقتصادي متكامل، وكل منها يؤثر في العوامل الأخرى ويتأثر بها، إلا أنه من الضروري توضيح أثر كل هذه العوامل على النمو، وذلك عن طريق القياس الكمي لمساهمة كل عامل من هذه العوامل عن طريق إيجاد نموذج للنمو الاقتصادي يعتمد في أساسه على دالة الإنتاج التي سبق ذكرها، فالاعتماد على دالة الإنتاج السابقة يمكن إيجاد التغيير في الإنتاج الناجم عن التغيير في العوامل الثلاثة، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية⁹⁴:

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta L} \Delta L + \Delta Z \dots\dots\dots(2.68)$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y نجد ما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \frac{\Delta K}{Y} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} \right) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Z}{Y} \dots\dots\dots**(2.69)$$

أنظر:

- Longa He et Vanbove , " économie général ", Dunod, paris , Année 2001, PP54-58.

- إسميون وبرنيه، " أصول الاقتصاد الكلي "، ترجمة د.عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، بيروت، لبنان، سنة 1989، ص 451.

⁹⁴ A.P. Thiwall, Growth and Development, Macmillan Education ltd, 1989,P 306.

** $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل النمو السنوي في الناتج القومي الحقيقي، $\frac{\Delta K}{Y}$ نسبة التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) إلى الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، $\frac{\Delta Y}{\Delta K}$ معدل

الإنتاجية الحدية لرأس المال في الاقتصاد، $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} \right)$ مرونة الإنتاج بالنسبة للقوى العاملة، $\frac{\Delta Z}{Y}$ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي الحاصل عن التغيير التقني

يمكن صياغة المعادلة (2.69) على الشكل التالي*:

$$R_Y = R_0 + R_1 I^* + R_2 L^* \dots\dots\dots(2.70)$$

يتضح من خلال النموذج المتوصل إليه والمفسر لظاهرة النمو الاقتصادي، أن للاستثمار دورا هاما وأساسيا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، فزيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين المستوى التكنولوجي للعملية الإنتاجية يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية زيادة الاستثمار المستمرة في تحقيق النمو الاقتصادي، كذلك حسب النموذج السابق يمكن الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي الحاصل على حساب الاستثمار يتعلق بعاملين مترابطين وهما: حجم الاستثمار السنوي المتحقق والإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، فكلما كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة وكان حجم الاستثمار السنوي المتحقق عاليا، كلما كانت معدلات النمو الاقتصادي المتحققة مرتفعة.

بالإضافة إلى الاستثمار كشرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي فإن هناك عامل آخر لا يقل أهمية عنه، وهو عنصر العمل، والذي له دورا فعّالا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عاملين مرتبطين فيما بينهما وهما: مقدار الزيادة السنوية في القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد والتي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية البشرية، أما العامل الثاني فهو معدل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل والذي يتحدد بمستوى التقدم التكنولوجي والمستوى الصحي ومستوى التعليم والتأهيل المهني، بالإضافة إلى الاستثمار والعمل كعناصر أساسية تحدد مستوى النمو الاقتصادي فإن مستوى التقدم التكنولوجي، كذلك له دور كبير في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، والذي يتأثر بالظروف المناخية والبيئية الجغرافية والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي**، وخلاصة بما تقدمنا به أننا من خلال النموذج السابق يمكننا قياس آثار الاستثمار الإجمالي على النمو الاقتصادي، أو بمعنى آخر قياس مدى مساهمة وفعالية الاستثمار الكلي على النمو الاقتصادي.

كما يمكن تمييز في اقتصاديات الدول نوعان من الاستثمارات وهما: الاستثمار العام - الحكومي-، والاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، ولمعرفة لأكثر فعالية ومساهمة في النمو الاقتصادي، يتوجب عليه أن يكون الأكثر قدرة

$$L^* = \frac{\Delta L}{L} , R_2 = \frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} , I^* = \frac{\Delta K}{Y} , R_1 = \frac{\Delta Y}{\Delta K} , R_0 = \frac{\Delta Z}{Y} , R_Y = \frac{\Delta Y}{Y} *$$

** أنظر:

- Mohins . Khan and Carem M.Renbart , " Private Investment and Economic Growth In Development Country, World Development ", Vol.18 , N°:1 (1990), PP19-27.

- مطانيوس حبيب، " التنمية الاقتصادية "، جامعة دمشق، 1981، ص ص 81-85.

على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يمكن قياس أثار وكفاءة كل من الاستثمارات العامة والخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال النموذج التالي⁹⁵:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K_p} \frac{\Delta K_p}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta K_g} \frac{\Delta K_g}{Y} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} \right) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Z}{Y} \dots\dots\dots(2.71)$$

حيث: $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل النمو السنوي في الناتج القومي الحقيقي، $\frac{\Delta Y}{\Delta K_p}$ و $\frac{\Delta Y}{\Delta K_g}$ الكفاءة الإنتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص، والقطاع العام على التوالي، $\frac{\Delta L}{L}$ معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة، $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} \right)$ مرونة الإنتاج بالنسبة للقوى العاملة، $\frac{\Delta K_p}{Y}$ نسبة تكوين رأس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) إلى الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، $\frac{\Delta K_g}{Y}$ نسبة تكوين رأس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع العام (الاستثمار العام) إلى الناتج القومي الحقيقي $\frac{\Delta Z}{Y}$ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الحاصل من التغير التقني. كما يمكن صياغة المعادلة السابقة (2.71) على الشكل التالي*:

$$R_Y = R_0 + R_1 I_p^* + R_2 I_g^* + R_3 L^* \dots\dots\dots(2.72)$$

من المعادلة السابقة يمكن تحديد كفاءة كل من الاستثمار العام والخاص في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مقارنة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال المستثمر في القطاعين، فإذا كان $R_1 > R_2$ في هذه الحالة نقول أن الاستثمارات في القطاع الخاص هي أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي من استثمارات القطاع العام، أي الاستثمارات الخاصة هي أكثر كفاءة من الاستثمارات العامة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

حسب النظرية الاقتصادية أن عملية النمو الاقتصادي لن تتحقق إلاّ عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات و التي تقاس بمعدل الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي التوزيع الأمثل

⁹⁵ Mohins . Khan and Carem M.Renbart , " Private Investment and Economic Growth In Development Country, World Development ", Vol.18 , N°:1 (1990), PP17-27

* حيث:

$$L^* = \frac{\Delta L}{L} , R_3 = \frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} , I_p^* = \frac{\Delta K_p}{Y} , I_g^* = \frac{\Delta K_g}{Y} , R_1 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_p} , R_2 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_g} , R_0 = \frac{\Delta Z}{Y} , R_Y = \frac{\Delta Y}{Y}$$

للاستثمارات له أهمية كبيرة في تحقيق معدلات نمو مطردة**، فالقطاع الاقتصادي الذي يكون الاستثمار فيه أكثر كفاءة ومساهمة من غيره على تحقيق النمو الاقتصادي هو القطاع الذي يجب أن تتوجه إليه الاستثمارات أكثر من غيره، ويمكن قياس كفاءة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال النموذج التالي:

$$R_Y = R_0 + R_1 I_i^* + R_2 I_G^* + R_3 I_S^* + R_4 L^* \dots \dots \dots^{***} (2.73)$$

من النموذج السابق يمكن تحديد القطاع الاقتصادي الذي يكون الاستثمار فيه أكثر كفاءة ومساهمة من غيره في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وذلك من خلال مقارنة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال المستثمر في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإذا كان $R_1 > R_2 > R_3$ في هذه الحالة نقول أن الكفاءة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الصناعي أكبر من الكفاءة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الصناعي وكذا قطاع الخدمات، مما يستوجب على الدولة لتعجيل عملية النمو الاقتصادي أن توجه استثمارات في القطاع الصناعي أكثر من القطاعات الأخرى، وذلك بسبب أن الاستثمار في القطاع الصناعي حسب القيد السابق إن تحقق هو الأكثر كفاءة ومساهمة من القطاعات الأخرى على تحقيق النمو الاقتصادي.

كما يمكن تحديد النموذج الذي من خلاله يتم تقييم أثر الاستثمار الخاص الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك اعتمادا على دالة الإنتاج السابقة، بإضافة لها عامل رأس المال البشري وكذا رأس المال الأجنبي، والناجم عن سياسة الدول النامية التي انتهجتها والمتمثلة في الانفتاح الاقتصادي، الذي أدى إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي ساهمت في نقل التكنولوجيا الحديثة مما أثرت إيجابا على تراكم رأس المال البشري.

** للمزيد من المعلومات أنظر:

- علي لطفي، " التنمية الاقتصادية "، مكتبة عين شمس، القاهرة - مصر سنة 1986-1987، ص 146.
- مهدي علي الوحيد " مقدمة في التنمية والتخطيط "، دار النهضة - القاهرة سنة 1986، ص 226.
- مطانوبوس حبيب، " التنمية الاقتصادية "، جامعة دمشق، سنة 1981، ص 223-228.

*** حيث: $I_i^* = \frac{\Delta K_i}{Y}$ و $I_G^* = \frac{\Delta K_G}{Y}$ و $I_S^* = \frac{\Delta K_S}{Y}$ نسبة تكوين رأس المال الثابت الحقيقي في القطاع الصناعي و القطاع الزراعي و قطاع الخدمات (الاستثمار السنوي) بالنسبة للناتج القومي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

- $R_1 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_i}$ و $R_2 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_G}$ و $R_3 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_S}$ الكفاءة الإنتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الصناعي و القطاع الزراعي و قطاع الخدمات على التوالي.

- $R_4 = \left(\frac{\Delta Y \cdot L}{\Delta L \cdot Y} \right)$ ، أما بقيت المعاملات والمتغيرات أنظر صفحة رقم 79-80 من هذه الدراسة.

فانطلاقاً من دالة الإنتاج السابقة أي:

$$Y = f(K_p, K_g, K_e, H, L, Z) \dots\dots\dots(2.74)$$

حيث: K_p و K_g و K_e يمثل حجم رأس المال الحقيقي الموظف في الاقتصاد القومي للقطاع الخاص والحكومي و الأجنبي على الترتيب أما H فيمثل رأس المال البشري.

فالاعتماد على دالة الإنتاج السابقة يمكن إيجاد التغيير في الإنتاج الناجم عن التغيير في العوامل المحددة له، وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta K_p} \Delta K_p + \frac{\Delta Y}{\Delta K_g} \Delta K_g + \frac{\Delta Y}{\Delta K_e} \Delta K_e + \frac{\Delta Y}{\Delta H} \Delta H + \frac{\Delta Y}{\Delta L} \Delta L + \Delta Z \dots\dots\dots(2.75)$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y نجد ما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K_p} \frac{\Delta K_p}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta K_g} \frac{\Delta K_g}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta K_e} \frac{\Delta K_e}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta H} \frac{\Delta H}{Y} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} \right) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Z}{Y} \dots\dots\dots(2.76)$$

كما يمكن قياس أثار وكفاءة كل من الاستثمارات العامة والخاصة وكذا الأجنبية والبشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال النموذج التالي:

$$R_Y = R_0 + R_1 I_p^* + R_2 I_g^* + R_3 I_e^* + R_4 I_H^* + R_5 L^* \dots\dots\dots*(2.77)$$

بنفس الطريقة السابقة يمكن تحديد القطاع الأكثر كفاءة ومساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك عن طريق مقارنة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال في مختلف القطاعات السابقة.

* حيث: $I_p^* = \frac{\Delta K_p}{Y}$ و $I_g^* = \frac{\Delta K_g}{Y}$ و $I_e^* = \frac{\Delta K_e}{Y}$ و $I_H^* = \frac{\Delta H}{Y}$ نسبة تكوين رأس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع الخاص والحكومي والأجنبي وكذا نسبة تكوين رأس المال البشري بالنسبة للنتائج القومي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

- $R_1 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_p}$ و $R_2 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_g}$ و $R_3 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_e}$ و $R_4 = \frac{\Delta Y}{\Delta K_H}$ الكفاءة الإنتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص و القطاع الحكومي و الأجنبي وكذا العنصر البشري على التوالي.

- $R_5 = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \frac{L}{Y} \right)$ ، أما بقيت المعاملات والمتغيرات أنظر صفحة رقم 79-80 من هذه الدراسة.

خلاصة الفصل

بينت معظم الأدبيات الاقتصادية النظرية التي سبق ذكرها على أن: حجم الاستثمار الحكومي (العام) يتحدد بعدة عوامل أهمها: حجم السكان، الدخل الوطني، وعوامل أخرى تتمثل في موارد التمويل المتاحة للحكومة، من الادخار العام والقروض الداخلية ومصادر تمويل خارجية من قروض ومساعدات ومنح. أما أهم محددات حجم الإنفاق الاستثماري الخاص، تتمثل في الناتج (الدخل)، سعر الفائدة (النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية)، تكلفة رأس المال (نظرية كينز)، التوقعات المستقبلية، التغير في الدخل (نظرية المعجل)، الاستقرار الاقتصادي، الاستثمار السابق (نظرية المعجل المرن). أما العوامل المحددات للاستثمار الأجنبي فهي عديدة أهمها: العوامل السياسية ومنها الاستقرار السياسي المحلي والإقليمي، العوامل الاقتصادية وهي عديدة منها الدخل الوطني، التضخم، سعر الصرف، وكذا العوامل التشريعية والقانونية المتمثلة في مدى وضوح القوانين واستقرارها. إلا أنه تقتصر دراستنا هذه على قياس فقط محددات الإنفاق الاستثماري الخاص لواقع الاقتصاد الجزائري وذلك لعدة أسباب تم ذكرها سابقا ومنها أن الاستثمار الخاص هو القطاع الأكثر فعالية في الاقتصاد الوطني.

كما يمكن استخلاص من خلال النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أن النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، رأس المال البشري، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير. ومنه الاستثمار يعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مما يستوجب علينا قياس أثر حجم الاستثمار على النمو لواقع الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث

العرض العام للاقتصاد الجزائري - الاستثمارات المنجزة في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية

الفصل الثالث: العرض العام للاقتصاد الجزائري- الاستثمارات المنجزة في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية

حتى تتمكن من الوصول إلى حل الإشكالية المطروحة لا بد كذلك من التطرق إلى وصف الواقع الاقتصادي الجزائري عبر مختلف مراحلها والوقوف عند أهم المحطات التي مر بها، انطلاقاً من السنوات الأولى للاستقلال، وكيف تطور الاقتصاد الجزائري من خلال مختلف نماذج التنمية المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية، وكذا الجهود المبذولة لإخراج البلاد من حالة التخلف إلى التنمية المستدامة والشاملة، وبهدف الوقوف على الإنجازات التي أجزت خلال أربع عقود تقريباً سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث لدراسة الوضع الاقتصادي العام ما قبل وخلال وما بعد التسعينيات.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي ما قبل التسعينيات

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال 1962-1966

بعد استعادة الجزائر استقلالها، كان الشغل الشاغل للحكومة الإنتقالية هو الاستجابة للحاجيات الضرورية لمجتمع أمهكتته سنوات الاستعمار، والسؤال المطروح كان يتعلق بمن يقوم بأعباء هذه المهمة الشاقة، وكان المتوفر طيقان إما السماح للرأس المال الخاص الوطني أن يتولى هذه المهمة أو أن تتولى الدولة بنفسها بناء الاقتصاد، إلا أن في تلك الفترة القطاع الخاص لا يستطيع تولى المهمة وذلك بسبب ضعفه، وكذا سيادة الفكر الاشتراكي آنذاك في كثير من الدول المستقلة حديثاً وذلك لما ينطوي عليه مبادئ عدالة التوزيع والتي تتلاءم وطموحات الجزائريين، ولهذا الأسباب تقرر تركيز عملية التنمية بين يدي الدولة، أي انتهاج الجزائر أسلوب التخطيط لأنه أداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة.

فرغم قصر تلك المرحلة إلا أن من إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، وذلك بسبب التدهور والتردي الكبير للاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف والتي يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية⁹⁶:

- ثنائية اقتصادية في مستوى القطاعات أي تعايش نظامين اقتصاديين مختلفين أحدهما متطور والذي كان يسيطر عليه الاستعمار الفرنسي أما الآخر متخلف تقليدي يمتلكه الجزائريون.
- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني حيث كان نحو 80% من القوة العاملة تعيش من النشاط الفلاحي.
- التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج من طرف مؤسستين كبيرتين وهما البترول والنيوز، ويشكلان وحدهما نحو 80% من قيمة الصادرات.

⁹⁶ عبد اللطيف بن اشهنو " تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 إلى 1988 " ، ص 12.

- التفاوت الجهوي بين مختلف ولايات الجزائر، حيث يعكس هذا التفاوت الدخل الفردي بين سكان الريف الذي يتلقى الفرد آنذاك نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط
- ضعف الاقتصاد الجزائري الناجم عن التبعية الاقتصادية في مختلف أشكالها: تبعية تجارية ومالية وتقنية وبشرية، والذي أدى ذلك إلى ضعف هيكل المبادلات الخارجية وكذا العلاقات المالية، وكل ذلك تسبب في وضع اجتماعي متأزم، كالبطالة الشاملة والفقير، انتشار الجهل والأمية، عدم وجود الإطارات و التخریب الكامل للتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الأمراض المعدية والأوبئة⁹⁷، وأمام هذه الوضعية الصعبة كان لزاما على المسؤولين آنذاك العمل على التخلص منها بوضع إجراءات وبرامج والسرعة في تنفيذها.

فلهذه الأسباب وجب على الجزائر توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط وأهمها التحكم في القوى الاقتصادية للبلاد سواء في القطاع الفلاحي أو على مستوى مختلف الورشات الصناعية، حيث ظهر أنذاك ما يسمى بالتسيير الذاتي⁹⁸ آخذا في التطور حسب البعد الزمني:

- تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي
- إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات SONATRACH سنة 1964.
- تأميم المناجم وكذا شركات التأمين سنة 1966 بالإضافة إلى تأميمات أخرى سواء لقطاع الخدمات أو القطاع الصناعي وبعض التنظيمات الداخلية.
- كما تم على مستوى القطاع المالي إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962، وتأميم البنوك الأجنبية سنة 1966 وإقرار الدينار الجزائري كعملة وطنية في سنة 1964.

أما فيما يخص التوقعات والإنجازات التي تمت خلال هذه الفترة، فيمكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : التوقعات والإنجازات الخاصة بالاستثمارات المحلية.

السنوات	الاستثمارات المتوقعة	الاستثمارات المنجزة	معدل الإنجاز
1963	2166	537	25 %
1964	2198	1002	45 %
1965	1365	750	55 %
1966	2294	960	42 %

Source : Abdel Hamid Brahimi " Economie Algérienne ", OPU, Alger, P : 111.

⁹⁷ حاكمي بوحفص، " مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي "، جامعة وهران www.ulum.nl/cl1.htm.

⁹⁸ بن بيتور، " ندوة حول تمويل الاقتصاد الجزائري " نشرة صادرة عن المعهد المغربي بالجزائر، Customs and fiscal، 1993، ص 03.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة 1967-1979

بعد الاستقلال السياسي كان الشغل الشاغل للسلطة الجزائرية هو كيفية دفع عجلة التنمية الاقتصادية للخروج من الأزمات التي خلفها الاستعمار، فحسب خطابات الرئيس بومدين الراحل ومختلف المواثيق (الميثاق الوطني، ميثاق الثورة الزراعية)، تم توضيح وشرح وتبرير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة 1967-1979، وذلك بانتهاج سياسة اقتصادية اشتراكية لتحقيق النمو السريع للإنتاج وكذا الاستقلال والتكامل الاقتصادي، ولتحقيق أهداف هذه المرحلة لن يكون إلا عن طريق تجسيد سياسة استثمارية واسعة ومتناسقة، ووضع جهاز إداري فعال، وكذا ضرورة تطوير القطاع الصناعي العمومي، حيث اعتبرت الصناعة أنذاك هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل.

فتقرر أنذاك إتباع سياسة اقتصادية مركزية تعتمد على أسلوب التخطيط، أي أن الجزائر تبنت نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، فالدولة هي التي تملك وسائل الإنتاج وتقوم بإدارة العملية الإنتاجية، كما تتحكم في عملية التوزيع وتحتكر التجارة الخارجية، حيث عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979 ويمكن الإشارة إلى أهم ما جاء في هذه المخططات وكذا الإنجازات الهامة التي تمت أنذاك وذلك على النحو التالي:

1/المخطط الثلاثي 1967-1969

يعد هذا المخطط من المخططات التنموية الاقتصادية الأولى التي عرفت الجزائر المستقلة أنذاك، وهو مخطط قصير الأجل، حيث أهم ما جاء فيه هو التركيز على القطاع الصناعي، وذلك بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي⁹⁹ قوي من أجل تحريك ودفع عجلة التنمية، حيث بلغ¹⁰⁰ حجم الاستثمارات المبرجة بـ 9.06 مليار دج أما تكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، والفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخصة بها يمثل الاستثمارات الباقية في الأنجاز التي قيمتها 10.52 مليار دج، ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي¹⁰¹:

- 6.79 مليار دج موجهة للاستثمارات الإنتاجية المباشرة وموزعة على القطاع الصناعي بقيمة 4.91 مليار دج، أما الجزء الباقي فوجه إلى القطاع الزراعي وقيمه 1.88 مليار دج.
- الاستثمارات شبه الإنتاجية، كقطاع التجارة والمواصلات، بقيمة 0.36 مليار دج.

⁹⁹ Houcine Benissad « La Réforme économique en algérie (au l'indicible ajustement structurel) », OPU, Alger, Année 1991, PP: 15-18.

¹⁰⁰ محمد بلقاسم حسن بهلول " سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، - الجزائر، سنة 1991، ص 66.

¹⁰¹ Serétatarit d'état au plan, " Bilan Provisoire Des investissements Du Plan Triennal "1967-1979, Juillet 1970, PP 2-3.

- الاستثمارات المباشرة غير الإنتاجية كبناء المدارس والجامعات، وبعض الهياكل الأخرى بقيمة 2.01 مليار دج موزعة على البنية التحتية الاقتصادية بـ 0.28 مليار دج، والبنية التحتية الاجتماعية بـ 1.73 مليار دج.

من خلال ما تقدمنا به يمكن القول بأن الجزائر في هذه الفترة 1967-1969 خصصت جزءا كبيرا من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، حيث لعبت الدولة دورا أساسيا وهاما في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، وكل ذلك بهدف تطوير الجهاز الإنتاجي للدولة الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن تم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

2/ المخطط الرباعي الأول 1970-1973

يعد هذا المخطط ثاني المخططات التنموية في عهد الجزائر المستقلة، فمن خلال الجدول التالي يمكن تحديد أهم ما جاء فيه¹⁰²:

الجدول رقم(04): المخطط الرباعي الأول للاستثمار 1970-1973 / الوحدة: مليون دج

القطاع	1970	1971	1972	1973	المجموع	بنية الاستثمار (%)
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	45 %
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	15 %
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2.307	8 %
التعليم	650	665	682	721	2.720	10 %
التكوين	135	160	160	132	587	2 %
المسكن	238	368	438	476	1.520	5 %
النقل	268	308	131	93	800	3 %
السياحة	165	170	180	185	700	2.5 %
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	934	3.5 %
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	3 %
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	3 %
مجموع القطاعات	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	100 %

المصدر: التقرير العام للمخطط الرباعي الأول لفترة 1970-1973، ص 85.

¹⁰² Serétararit d'état au plan , op.cit. ,Juillet 1970, PP 2-5

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وذلك من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية، وحل جميع الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عن طريق تنمية جميع القطاعات.
- تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بتفضيل الاستثمار في الصناعات الثقيلة مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز، حيث قررت الدولة أنذاك إنشاء صناعات جديدة تخص قطاع المحروقات، كالفروع الميكانيكية من أجل تقوية الصناعة الثقيلة بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي داخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها، كما تم تحديد نسبة النمو¹⁰³ في هذا المخطط ب 9 % وحجم الاستثمارات ب 28مليار دج، أي بنسبة 45 % من حجم الاستثمارات الكلية.
- اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن، والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة لهذه الفترة مقارنة بالمخطط الثلاثي والتي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دج، وكل ذلك بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.
- كما لم تحمل الجزائر خلال هذه الفترة الاستثمار في القطاع الزراعي، بل بلغت نسبته 15% بالنسبة لحجم الاستثمارات الكلية لهذا المخطط، أي زادت نسبته ب 62% مقارنة بالمخطط الثلاثي، وهذا ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي، ويأتي قطاع التعليم في المرتبة الثالثة من الاهتمام، حيث برمجت لهذا القطاع نسبة 10% من حجم الاستثمارات الكلية.

3/المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

- يعد هذا المخطط من المخططات الواسعة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاء مكتملا لما تبنته السلطات آنفا بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالصناعات الثقيلة و الاستمرار في سياسة مبدأ التكامل بين القطاعات، حيث يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا المخطط في النقاط التالية¹⁰⁴:
- خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول، وذلك بهدف

¹⁰³ Houcine Benissad « La Réforme économique en ... » op.cit, PP 17-18

¹⁰⁴ أنظر: - الأمر رقم 68-74 المؤرخ في يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.

الوصول بالنتائج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجل الحقيقة بـ 46% على الأقل، أي بزيادة يكون معدل سرعتها بـ 10% سنويا.

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بتوزيع الاستثمارات بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية، وكانت الأولوية دائما تعطى لقطاع التصنيع بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تدعيم نظام التخطيط من أجل تحسين نظام التسيير للقواعد المنتجة وكذا الزيادة في قدرات الإنجاز.
- سطرت الجزائر سياستها خلال هذه المرحلة من خلال العبر والنتائج المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، حيث انتهجت الجزائر في هذه الفترة سياسة إستراتيجية صناعية واسعة وذلك بتخصيص اعتمادات مهمة للاستثمارات التي يجب أن تنفق أساسا من أجل الحصول على تجهيزات وإنشاء الهياكل، حيث اهتمت بالدرجة الأولى بالاستثمار في الصناعات الثقيلة من أجل تطوير القوى الإنتاجية والقطاع الصناعي وكذا قطاع البنية التحتية ثم يأتي بعد ذلك قطاع المحروقات وفي الأخير الاستثمارات الزراعية والتكوين.

4/ المرحلة التكميلية 1978-1979

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية والتي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني وذلك من خلال مراجعة التجربة السابقة وإعادة النظر في إستراتيجية التنمية المخططة، حيث تميزت هذه المرحلة بما يلي¹⁰⁵:

- تم تسجيل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية التي لم تنجز خلال المخطط الرباعي الثاني حيث قدرت بـ 190.07 مليار دج، فأغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناجحة عن الأزمة الدولية آنذاك، مما اتخذ بشأن المشاريع الجارية والتي تحتوي على رخصة إنجاز و تمويل، بتأجيل المشاريع التي لم يبدأ النشاط فيها و استمرار المشاريع العاجلة و أخذ المشاريع القديمة من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية.
- كما تم برمجة استثمارات جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية على أساس الأهمية والأولوية وذلك بالاهتمام بعدم التأخير في النشاطات في قطاع الفلاحة والري، وكذا الشروع في القيام بالمشاريع ذات المر دودية السريعة والتي تساهم في إحلال محل الواردات.

¹⁰⁵ محمد بلقاسم حسن بهلول " سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر "، مرجع سابق، ص ص 335-337.

- حددت الاستثمارات الإجمالية المسجلة والمعاد تقييمها في سنة 1978 بقيمة 5.63 مليار دج أما في سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي والمقدر بـ 64.77 مليار دج.

فمن خلال تطرقنا إلى سياسة الجزائر التي انتهجت آنذاك واستعراضنا إلى أهم ما جاء في المخططات التنموية واتجاهاتها العامة خلال الفترة 1967-1979، يمكن تقويم واستخلاص أهم النتائج العامة قيد الدراسة في النقاط التالية:

- بلغت الاستثمارات الإجمالية خلال فترة 1967-1979 قيمة 300 مليار دج، فهذه الزيادة في مخزون الرأس المال أدت إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام المقدار 26.4% خلال المخطط الثلاثي، و 33.5% خلال المخطط الرباعي الأول، وكذا 46.8%¹⁰⁶ خلال المخطط الرباعي الثاني، وكذا 54.7% في سنة 1979، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مجمل الاستثمارات الجزائرية خلال فترة 1967-1979 / الوحدة: بالمليار دج

المخططات		المخطط الثلاثي 67 - 69		المخطط الرباعي الأول 70 - 73		المخطط الرباعي الثاني 74 - 77		إستثمارات فعلية	
القطاعات		إستثمارات فعلية	إعتماد مالي	إستثمارات فعلية	إعتماد مالي	إستثمارات فعلية	إعتماد مالي	1978	1979
الزراعة والري		1,62	1,88	4,94	4,53	16,72	8,91	4,15	3,71
الصناعة		5,40	4,91	12,40	20,80	48	74,15	32,50	34,10
الاستثمارات السلبية		1,58	2,01	8,57	7,92	32,27	24,50	11,98	12,84
المجموع:		9,06	9,16	27,57	36,31	110,22	121	52,65	54,78

المصدر: حصيلة 1967 - 1978، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 7

- كما نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار قد تضاعف بحوالي 10 مرات خلال 10 سنوات، أي من 2,52 مليار دج سنة 1967 إلى 36.31 مليار دج سنة 1973 والشيء الذي تطلب نفقة ضخمة تقدر بـ 15 مليار دج خلال فترة 70-73، وبعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 نجد أن الإنفاق

¹⁰⁶ عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري " - حدود السياسات الظرفية، دار للنشر والتوزيع موفم، الجزائر، سنة 1999، ص 15.

الاستثماري زاد بأكثر من 60 مليار دج خلال الفترة 74-77، ليصل إلى 54.78 مليار دج سنة 1979.

- كذلك الشيء الملفت للانتباه من خلال هذه النتائج والمتعلقة بالنمو السريع للإنفاق الاستثماري أنه يجب أن تتم عملية الرقابة والتنفيذ لهذه المشاريع على مستوى المؤسسات و الإدارات العمومية بحذر ويقظة ودقة وصرامة على مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتدخلون مع القطاع العام.

- كما يوضح لنا الجدول التالي مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام ابتداء من المخطط الثلاثي إلى غاية سنة 1978، والملاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص كان يلعب دورا أساسيا وهاما في الناتج الداخلي الخام، فقد ارتفعت نسبته من 18.02% نهاية سنة 1973 إلى 245.33% في نهاية سنة 1978، ويمكن القول أن هناك تكامل بين القطاعين إلى غاية سنة 1978.

الجدول رقم(06): مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام
خلال فترة 1969-1978 / الوحدة: بالمليون دج

معدل النمو (%)	الإنتاج الداخلي الخام (المليون دج)		معدل النمو (%)	القطاع، الإنتاج الداخلي الخام (بالمليون دج)		
	1978	1973		1973-1969	1973	1969
338.5 245.33	52998 36500	15655 14877	266.6 18.02	15655 14877	5872 12602	مؤسسات عمومية مؤسسات خاصة

Source : Ahmed Ben Bitour, Le Financement De L'économie Algérienne Maghreb Institute, Année 1993, Alger, P: 06.

- إن السياسة الاقتصادية للجزائر خلال هذه الفترة ارتكزت على القطاع الصناعي لدفع عملية التنمية إلى الأمام، فالاستثمارات الصناعية في هذه الفترة استحوذت على مكانة هامة خلال توزيع الاستثمارات على القطاعات، فالجدول التالي يوضح لنا توزيع الاستثمارات على القطاع الصناعي خارج المحروقات، وكذا التوقعات والنتائج المحققة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم(07): الاستثمارات الصناعية المتوقعة والمحقة
خلال فترة 1967- 1978 / الوحدة: بالمليون دج

1978-1974	1973-1970	1969-1967	مجال الاستثمار	
*21900	5200	2200	الصناعات القاعدية	المتوقع
*4000	1200	500	صناعة التحويل	
*2600	1400	400	المناجم والطاقة	
*28500	7800	3100	المجموع	
40250	7520	1580	الصناعات القاعدية	المحقق
9030	1320	370	صناعة التحويل	
6670	2180	440	المناجم والطاقة	
55950	11020	2390	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث من مختلف المصادر، * تمثل فقط فترة: 1974-1977.

من خلال الأرقام السابقة، والمتعلقة بالاستثمارات المنفذة تبين أن الاستثمارات القاعدية استحوذت على أكبر نسبة من مجموع الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات وهي 71.15%، ثم تأتي الصناعة التحويلية في الدرجة الثانية بنسبة 15.45%، وفي الأخير الطاقة والمناجم بنسبة 13.40%، والمعلوم أن هذه الإستراتيجية المتبعة من طرف السلطة أُنذاك بإعطاء الأهمية للصناعة الثقيلة لتحقيق التنمية أهملت فروع أخرى للصناعة ذات الإنتاج الموجه للسوق النهائي-كالصناعات الخفيفة- وهذا مما أدى إلى اختلالات عديدة في مجموعة من التوازنات ومنها¹⁰⁷:

○ اختلالات في فروع الصناعة وكذا من وجهة نظر تهيئة المحيط باعتبار أن معظم المركبات الصناعية أنشأت على الأراضي الفلاحية، مما أثر سلبا على قطاع الفلاحة، كذلك ظهرت اختلالات أخرى والمتمثلة في تكلفة العمل، والتي كانت جد مرتفعة حيث بلغت قيمة 306.672 دج لكل منصب عمل مستحدث، أي بحوالي 5 مرات أعلى من المعيار الدولي في القطاع الصناعي خلال تلك الفترة.

○ اختلالات مالية والمتمثلة في ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر، الناجمة عن تمويل الاستثمارات من القروض الأجنبية بنسبة 75%، وكذا 25% المؤمنة من إيرادات صادرات البترول، وهذا مما أدى إلى العجز المالي في المؤسسات الوطنية نتيجة خسائرها، فيمكن القول أن هذه الاختلالات الداخلية أو الخارجية لم تسمح للقطاع الصناعي خارج المحروقات أن يكون

¹⁰⁷ Abdel Hamid Brahimi " Economie Algérienne ", OPU, Alger, Année 1996-1997, P : 175.

مصدرا لتراكم رأس المال الدولة، وكما يوضح لنا الجدول التالي تطور الديون الخارجية خلال فترة 1974-1979.

**الجدول رقم(08): تطور الديون الخارجية للجزائر
خلال فترة 1974-1979/ الوحدة: بالمليون دولار**

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979
البيان						
الديون المتعاقد عليها	6.004	9.590	11.341	15.005	20.078	26.700
الديون الجارية	3.305	4.475	5.853	8.316	12.699	16.100
مجموع الديون إلى PIB%	29	53	37	43	50	56

Source : Abdel Hamid Brahim " Economie Algérienne ", OPU, Alger, P : 207.

من الملاحظ خلال الجدول السابق أن المديونية الجزائرية قد تضاعفت بخمس مرات بين سنتي 1974-1979، حيث بلغت المديونية العامة في سنة 1974 بـ 6 مليون دولار، وقد ارتفعت إلى أن وصلت سنة 1979 بـ 26.7 مليون دولار، أي بـ 56 % من الناتج الداخلي الخام، مما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين من صادرت السلع والتي بلغت 36%، وهذا ما زاد الوضع خطورة والتي كانت تكمن في شروط منح القروض على الجزائر والمتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة وقصر مدة القرض، مما أجبر على الجزائر إتباع النظام التراكمي¹⁰⁸ والذي أثر سلبا على سياسة التنمية المستقبلية.

نستخلص مما سبق أن الجزائر خلال* هذه الفترة اكتفت بإنشاء عدة قواعد اقتصادية واستخدام أنماط تكنولوجية متعددة من خلال مخططاتها التنموية عن طريق عامل نقل التكنولوجيا من أجل التحكم في الاستخدام

¹⁰⁸ Abdel Hamid Brahim " Economie Algérienne ", Op-Cit, P : 208

*كما جاء في كتاب الدكتور عبد المجيد بوزيدي عند تقويمه لهذه الفترة أي: " إن مجهود التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد خلال سنوات السبعينات قد أعطى نتائج إيجابية، هذا الأمر الذي لا يمكن إنكاره و لو سلمنا بأن النظرية الاقتصادية التي تقول أنه كان بإمكان إنجاز المزيد لا تخلو من الأسانيد..... يجب علينا رغم ذلك الإشارة إلى أن هذا المجهود قد سمح بإنشاء عدة قواعد صناعية..... وساهم في إمكانية التكفل بجزء هام من الاحتياجات الاجتماعية الضرورية للمواطنين، ويمكن تجسيد ذلك ببعض الأرقام..... أن نسبة التراكم قدرت بمعدل 40% خلال كامل الفترة، أما نسبة نمو المنتج الداخلي الخام فقد بلغت خلال هذه الفترة معدلا سنويا بـ 47%، أما نصيب عائدات الأجر من العائد الإجمالي فقد ارتفع من 47% في سنة 1969 إلى 60% في سنة 1977، أما بخصوص نسبة البطالة فقد تراجعت من 32.7% في 1966 إلى 22.3% في سنة 1977، وقد عرفت القدرة الشرائية للأسر تطورا بمعدل سنوي قدر بـ 4%، إلا أن رغم هذه النتائج فإنه من المرجح أن فعاليات الأداة الوطنية للإنتاج بقيت غير كافية من الزاوية المالية والسبب ذلك يعود أساسا إلى نظام تسيير اقتصادي، بالإضافة إلى غياب إدماج مستلزمات النجاعة....فارتفعت التكاليف وكثر التبذير..... كل ذلك أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحية الاشتراكية..... فأصبحت المؤسسات العمومية مدينة بصفة مستمرة وذلك بسبب تسيير متسامح للقروض من طرف البنوك ووجود نظام جبائي غير ملائم..... أدى ذلك إلى ظهور اختلالات اقتصادية شاملة واختلالات مالية شاملة على المستويين الداخلي والدولي تظهر وتكتنف شيئا فشيئا..... وبالتالي ظهور اختلالات هيكلية....."، للمزيد من المعلومات أنظر: - عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري " - حدود السياسات الظرفية، دار للنشر والتوزيع موفم، الجزائر، 1999، ص ص 11-16.

الأمثل للموارد المادية والبشرية في الاقتصاد الوطني، وتحقيق قاعدة صناعية قوية، ومن تم النهوض بالقطاعات الاقتصادية ككل.

إلا أن الإشكالية الأساسية التي يمكن تسجيلها من خلال هذه الفترة أن الجزائر كانت تمول استثماراتها إما عن طريق احتياطاتها من المحروقات أو الإدانة الخارجية المفرطة أو اللجوء إلى الاثنين معا، وهذا مما تسبب في ظهور بعض الاختلالات في مجموعة من التوازنات الاقتصادية الكلية، والتي ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدى ذلك إلى ظهور سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها، ومع تزايد النمو الديمغرافي بمعدل 3.2% سنويا..... كل ذلك أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتي وصلت إلى 26 مليون دولار سنة 1979 بعد ما كانت لا تتعدى واحد مليار دولار سنة 1970.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات 1980-1989

مع التغير الحاصل في قمة هرم السلطة الجزائرية، وتولي الرئيس الشاذلي بن جديد سدة الحكم، ابتدأ بتقييم المرحلة السابقة وجعل المعطيات تتغير بعض الشيء، وذلك باكتشاف النتائج المتواضعة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي كانت أساس انتقادات لطرق تنظيم الإنتاج وتسييره، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تمويين وهما: المخطط الخماسي الأول لفترة 1980-1984، والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات بهدف الخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني، ابتداء بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، ومحاولة التحكم في التوازن العام والإقلال من حجم الديون واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار، وكذا محاولة إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة الجزائرية.

لهذا سنتطرق إلى تحليل ما جاء في كل من المخططين بالإضافة إلى الإنجازات المحققة، وأهم الإصلاحات التي عرفتتها هذه الفترة.

1/ المخطط الخماسي الأول 1980-1984

إن المحاور الكبرى لهذا المخطط والذي كان يهدف إلى التنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني للوصول إلى تحقيق ما يلي¹⁰⁹:

- الاستمرار في التنمية لتغطية كافة احتياجات المجتمع ولأفاق سنة 1990، وذلك بتوسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكليفه مع تطور الاحتياجات العامة، مع بناء سوق وطنية داخلية نشيطة قادرة على تعزيز

¹⁰⁹ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، " التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 "، ص ص 1-5.

الاستقلال الاقتصادي بصفة دائمة، وكل ذلك يهدف إلى تنمية النشاطات الاقتصادية وتكاملها والقضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.

- إدخال اللامركزية في اتخاذ القرار وإعادة هيكلة المؤسسات بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية، وكذا محاولة التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، وجعل هذه القيود أكثر ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة، وكذا محاولة تحقيق التكامل الشامل بين فروع الصناعة من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة أخرى، وإعطاء الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع مع إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة الجزائرية، حيث تم توزيع الاستثمارات خلال هذه الفترة وفي مختلف القطاعات كالتالي:

الجدول رقم (09): هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج

الأوزان النسبية للترخيص المالي (%)	الترخيص المالي 1984 - 1980	تكلفة البرامج (بالمليار دج)	برامج جديدة (بالمليار دج)	باقي سنة 1979 (بالمليار دج)	القطاعات
43.6 %	174.5	236.7	153.8	82,9	الصناعة
11.8 %	47.1	59.4	41.6	17.8	الزراعة
3.2 %	13.0	15.8	13.4	2.4	النقل
1.5 %	6.0	8.0	6.2	1.8	البريد والمواصلات
3.2 %	13.0	17.8	9.0	8.8	التخزين والتوزيع
4.4 %	17.5	28.2	19.6	8.6	الطرق ومحطات النقل
0.3 %	1.4	2.1	1.4	0.7	تهيئة المناطق الصناعية
2.4 %	9.6	13.3	10.9	2.4	التجهيزات الجماعية
10.5 %	42.2	65.7	35.4	30.3	التربية والتكوين
15 %	60.0	92.5	58.0	34.5	السكن
1.7 %	7.0	9.8	6.2	3.6	الصحة
2.3 %	9.3	12.2	8.1	3.1	البنيات الاجتماعية الأخرى
100 %	400.6	560.5	363.6	196.9	المجموع

المصدر: تقرير المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - الجزائر.

الملاحظات الهامة والأساسية التي يمكن تسجيلها من خلال الجدول السابق:

- أن سياسة الجزائر الاستثمارية أُنذاك مازالت مرتكزة على القطاع الصناعي، حيث استحوذت على قيمة 236.7 مليار دج من إجمالي 560.5 مليار دج أي بنسبة 43.6 % من مجموع الاستثمارات الكلية، بالرغم من أن حصة الصناعة خلال هذه الفترة أقل عما كانت عليه في المرحلة السابقة.
- تم ترخيص مبلغا ماليا للاستثمارات مقداره 400.6 مليار دج، وهو مبلغ أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة قيمتها 560.5 مليار دج. مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، ومقداره 159.9 مليار دج، والذي سيتم نقله إلى المخطط الخماسي الثاني.
- كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة 63.3 % من الاستثمارات الكلية لهذا المخطط هي عبارة عن استثمارات إنتاجية، والنسبة الباقية من الاستثمارات تعتبر غير إنتاجية، وهذا يتوافق وأهداف المخطط في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع. ولهذا السبب أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل نسبة 43.6 % من الاستثمارات الكلية المعتمدة من طرف السلطة أُنذاك.

2/ المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

لقد كانت أهداف هذا المخطط خلال فترة 1985-1989 ترمي إلى تحقيق ما يلي¹¹⁰:

- دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، حيث حددت أُنذاك نسبة النمو المتوقعة خارج المحروقات بـ 7 %، ولتحقيق ذلك تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات، كما تم فتح 180.000 منصب شغل عمل سنويا .
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية، بتخفيض حجم الديون الخارجية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- تقوية المراقبة عند الاستيراد ووضع قيود جبائية لبعض المنتجات، بهدف تخفيض المشتريات من السلع غير الضرورية، وذلك من أجل تحفيز الإنتاج المحلي، وكل هذا في إطار مكافحة التضخم وسياسة المداخيل.

¹¹⁰ وزارة التخطيط والتنمية العمرانية، " التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 "، ص ص 5-8.

- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات مع اللجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية، من أجل رفع الإنتاج وتحسين الجودة.

- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها، وكذا تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

كما يمكن إعطاء الهيكل العام لمخصصات الاستثمارات وتوزيعها حسب كل قطاع، ضمن البرنامج الوطني للاستثمارات المخطط الخماسي الثاني لفترة 1985-1989، وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (10): البرنامج الوطني لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج

القطاعات	مبالغ الاستثمار	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174.2	31.67
منها المحروقات	39.8	7.24
الفلاحة و الري	79	14.36
الإسكان	76	13.82
الهيكل القاعدية الاقتصادية	45	8.18
التربية والتكوين	45	8.18
التجهيزات الجماعية	44	8
هيكل قاعدية اجتماعية أخرى	20.45	3.72
وسائل وإنجاز	19	3.45
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
النقل	15	2.73
الصحة	8	1.45
البريد والمواصلات	8	1.45
المجموع	550	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- الجزائر، تقرير المخطط الخماسي الثاني 1985-1989- الجزائر

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر بقيت في نفس النهج السياسي الاستثماري والمتعلق باهتمامها بالقطاع الصناعي بالدرجة الأولى ثم الفلاحة والري، إلا أنه زاد اهتمامها بالقطاع الفلاحي والري خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة، حيث بلغت نسبة الاستثمار في هذا القطاع 14.36% من الاستثمارات الكلية، ويأتي بعد ذلك قطاع السكن بنسبة 13.82%، كما اهتمت الجزائر آنذاك بقطاعات أخرى كقطاع المواصلات (2.73%) لفك العزلة على المناطق المحرومة، وكذا قطاع التخزين والتوزيع (2.88%) الحيويين للأمن الغذائي، والتربية والتكوين بنسبة 8.18% من الاستثمارات الكلية.

كانت التوقعات خلال هذه الفترة تتمثل في تحقيق نسبة 40% في التراكم، وكذا توفير مليون منصب شغل، والحصول على فائض في الميزان التجاري بمقدار 7.2 مليون دولار.

إلا أنه يمكن استخلاص أهم النتائج والإنجازات لهذه الفترة 1980-1989 في النقاط التالية:

- تم تحقيق عدة أهداف التي سطرت خلال الفترة 1980-1985، والمتمثلة في تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984، وسجل نمو خارج المحروقات قدره 5.8% سنويا.
- بعد سنة 1985 انخفضت عوائدنا من العملة الصعبة الناجم عن انخفاض سعر البترول وذلك ابتداء من 1986 بحوالي 56% والذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65% مما كانت عليه في سنة 1985، و 25% أقل مما كانت عليه في 1987، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك، وكل ذلك أدى إلى إلغاء بعض المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني.
- محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث نذرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك والمواطن، إلى جانب النمو الديمغرافي، كل ذلك أدى إلى اختلالات في الاقتصاد الوطني واضطرابات عديدة منها الاجتماعية المتمثلة في أحداث أكتوبر 1988.
- توسعت الاختلالات وظهر الركود الاقتصادي¹¹¹، وكذا انخفاض المداخل من العملة الصعبة وانخفاض في عملية الاستيراد، وبالتالي تقلص في حجم الاستثمارات الصناعية، فأدرك الجميع أن أزمة الاقتصاد الوطني هي قبل كل شيء أزمة نظام، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الاقتصادية الوطنية إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإداري لتسيير الاقتصاد.

¹¹¹ عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق، ص 16.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج المحققة خلال هذه الفترة لم تكن في المستوى المطلوب والسياسات المسطرة، وأن المشكل الذي كان يعيق تطبيق برامج التنمية ناتجا بصفة خاصة عن السياسات الاقتصادية الغير متماسكة والتي قيل عنها الكثير آنذاك، وأن عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية في تلك الفترة أدى إلى ظهور مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية، وقد تجلّى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم، فلهذه الأسباب اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة، ويمكن سردها في النقطة الموالية.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات - اتفاقيات الجزائر مع الصندوق النقد الدولي

رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطة الجزائرية خلال عقد الثمانيات، والمتمثلة في محاولة الرفع في معدلات الإنتاج والاستثمار وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، إلا أنها باءت بالفشل خصوصا مع آثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986*، الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية، والتي يعبر عنها ميزان المدفوعات لتلك الفترة، ومستوى الإنتاج والارتفاع الكبير لمعدلات خدمة الديون الخارجية.

كما أدت هذه الأزمة إلى اختلالات داخلية تمثلت في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بالإنتاج المحلي وزيادة حجم الطلب الكلي بالنسبة لحجم العرض الكلي، هذه الاختلالات أدت كذلك إلى اختلالات خارجية على ميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات بـ 774 مليون دولار، وبلغ عجز الحساب الجاري بـ 1.08 مليار دولار سنة 1989¹¹².

استمرت هذه الأزمة حتى أصبحت الجزائر غير قادرة على استرجاع أو الحفاظ على توازنها الاقتصادية، بسبب العجز الكبير والمستمر في ميزان المدفوعات وضعف احتياطاتها من العملة الصعبة أمام امتناع الطرف الأجنبي عن الإقراض، ففكرت الجزائر في سياسة ثانية للإصلاح مدعومة من طرف الصندوق النقد الدولي.

دخلت الجزائر في سنة 1987 في محادثات سرية مع المؤسسة المالية الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية¹¹³، فشكّلت أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح والذي يتمثل في الإصلاح بالتدرج، بالإضافة إلى التفاوض مع الصندوق النقد الدولي، وقد نتج عن هذه المفاوضات اتفاقيات عديدة، والتي سنحاول أن نتطرق إليها بشكل وجيز مع إعطاء أهم ما جاء فيها.

* عرفت الجزائر منذ عام 1986 تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب التديني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر برميل البترول حوالي 10 دولارات، الأمر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45% من إيرادات الصادرات.

¹¹² Statistiques Financiers Internationales, Balance Des Paiements, PP : F142-F152.

¹¹³ Ben Achenhou Mourad, "Reforme Economique Dette Et Démocratie", Edition Echriha, Alger, 1992, P 119

المطلب الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989

انطلقت المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي في فيفري 1989 بمساهمة البنك الدولي، في سرية تامة مع الحكومة الجزائرية آنذاك، وانتهت في أفريل من نفس السنة، وتم الاتفاق مقابل شروط معينة* لتدعيم الدعم، وتمثلت هذه الشروط فيما يلي¹¹⁴:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف مع إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

بعد توقيع الجزائر لهذا الاتفاق استفادت من الصندوق النقد الدولي بمبلغ 580 مليون دولار مضافا إليه 300 مليون دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية من طرف البنك العالمي.

تنفيذا للاتفاق، عمدت الجزائر إلى إصدار القانون على 89-12 المتعلق بالأسعار وذلك شهرين بعد التوقيع على الاتفاق، ينص هذا القانون على تحرير الأسعار، كما صدر قانون 90-10 متعلق بالقرض والنقد لإحداث القطيعة مع التسيير السياسي السابق، ومن أهم أهداف هذا القانون¹¹⁵:

- إيقاف التدخل الإداري في التسيير المالي للمؤسسات أي إدخال أو العمل بقوانين السوق.
- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي، وكذا لقيمة الدينار الجزائري.
- العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي.
- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، والهدف من ذلك هو توفير الميكانيزمات الداخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

رغم هذه التغيرات والإصلاحات التي قامت بها السلطة آنذاك، إلا أنه سجل في سنة 1990 استمرار في تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة، حيث وصل إلى 725 مليون دولار، وهو عبارة عن أدنى مستوى منذ سنة 1973

* تلخص هذه الشروط في هدف واحد وهو بناء اقتصاد السوق، وفي المقابل الموارد التي يمكن أن يقدمها لها الصندوق النقد الدولي، تلتزم الدولة التي تطلب هذه الموارد بتطبيق جملة من السياسات الاقتصادية من شأنها أن تساعد على استعادة التوازن، ويمكن لهذه السياسات أن تختلف من بلد لآخر، فلذا يميز الصندوق النقد الدولي بين اتفاق إثبات واتفاق مماثل، أي وضع شرطان للاتفاق، فالشرط الأول يقضي (اتفاق الدعم أو ستاند باي) بانتهاج سياسة تعديل للاقتصاد الكلي تعرف بسياسة الاستقرار على المدى القصير، أما الشرط الثاني فيسمى بالاتفاق الموسع، وعادة ما يرمز له بـ EFF أي تسهيل التمويل الموسع، وينفذ سياسة المدى المتوسط الذي يعرف بالتعديل الهيكلي، ويوصف الاقتصاد الذي تطبق عليه السياسات المتعلقة بالاتفاق الموسع بأنه:

- اقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة في مجال المدفوعات، بسبب هيكل الإنتاج والتجارة المختلة، والذي يتميز بالتفاوت المطلق بين الأسعار والتكاليف.
- اقتصاد ذو نمو بطيء، وضعف البنية الداخلية لميزان مدفوعاته، وذلك مما يعرقل السياسة التنمية للبلد.

للمزيد من المعلومات حول شروط صندوق النقد الدولي لإعطاء الدعم يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العامة الثانية عشرة، نوفمبر 1998.

¹¹⁴ Benissad (4), " L'ajustement Structurel En Algérie, Le chemin Parcouru ", El Watan, 25 Janvier 1999, 4^{ème} Parte, N° :24-27, P05

¹¹⁵ Benissad (3), " Restructuration Et Réformes Economique ", Edition Alger, Année 1994, PP : 125-128

كما سجل انخفاض في قيمة الدينار الجزائري خلال ثلاثة أشهر، أي بين نهاية سنة 1990 إلى غاية مارس 1991 بمقدار 70% من بينها 52% لم تعلن عنها السلطات رسمياً آنذاك، ويمكن توضيح هذا التدهور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): سعر الصرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري
خلال فترة 1986-1991

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	جوان 1991	سبتمبر 1991
السعر	4.70	4.84	5.91	7.45	10.00	18.5	22.5

Source : Benissad (3), " Restructuration Et Réformes Economique ", P 214.

المطلب الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991

واصلت الجزائر المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، من أجل دفع عجلة الإصلاحات، فتوصلت الحكومة في يوم 03 جوان 1991 إلى عقد اتفاق ثاني تثبت واستعداد ائتماني مدته 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، حيث تم تحرير رسالة نية في 21 أبريل 1991¹¹⁶، مع العلم أن هذا الاتفاق جاء نتيجة استمرار تأزم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة خدمة الدين مستوى منذراً بالخطر 73.9%، وعرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا قدره -0.1% مقابل -2.9% لقطاع الصناعة بين سنتي 1990 و1991¹¹⁷.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قدره 404 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992¹¹⁸، ويتم استهلاكه في أربع دفعات قيمة كل دفعة 100 مليون دولار، أي على النحو التالي: الدفعة الأولى في جوان 1991، والثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة في ديسمبر 1991، و الأخيرة في مارس 1992، كما تم الاتفاق مع البنك العالمي واستفادت الجزائر من قرض تصحيح قدره 350 مليون دولار، يخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مع العلم أن الاتفاقات السابقة تهدف إلى ما يلي:

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض سعر الصرف.
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- إصلاح النظام الجبائي و الجمركي.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.

¹¹⁶ Ben Achenhou Mourad, "Reforme Economique Dette Et Démocratie", op-cit, P 119

¹¹⁷ Revue, " Conjoncture ", N° : 12, Année 1992.

¹¹⁸ Ben Bitour Ahmed, "L'algerie Au Troisième Millénaire Défis Et Potentialités", Edition Marinoor, Alger 1988, P 78

- بناء شبكة اجتماعية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق هذا البرنامج*.

قامت الجزائر بتطبيق هذه الاتفاقيات، عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات العملية، ففي 01 أكتوبر 1991 قامت الحكومة بتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، وتطهير المؤسسات المالية، وكذا تحرير 40 % من الأسعار، كما عملت السلطات المالية آنذاك على تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق قيمة قدره 25 % بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

كما خصصت السلطة الجزائرية لدعم الشبكة الاجتماعية المبالغ التالية لدعم المداخيل المحدودة: 23 مليار دج (1992)، وكذا 33.254 مليار دج (1993)، وفي شهر أكتوبر 1993، تم إصدار المرسوم رقم 93-12 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي سجل القطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار.

إلا أنه تم تجميد القسط الرابع من الدعم، وذلك بسبب البرنامج التي جاءت به حكومة بلعيد عبد السلام و الذي كان مخالفا لاتفاقيات الصندوق النقد الدولي، وبالتالي لم تستطع الجزائر أنذاك سحب القسط المتبقي بسبب تخليها على الالتزامات الموقعة.

المطلب الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994

نظرا لاستمرار تأزم الوضع الاقتصادي للجزائر، وهذا نتيجة ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات والذي قدر بـ 82.2 % ، أي لم يبق من الموارد لتمويل الليرة الاقتصادية إلا 1.18 مليار دولار، وهذا غير كافي، حيث قدرت الحاجة لدورة الاقتصادية بـ 8 مليارات دولار، وبالتالي سجل عجز ميزاني بلغ قدره 8.7 %¹¹⁹ من الناتج الداخلي الخام سنة 1993، وكذا ارتفاع التضخم النقدي بـ 7.7 %¹²⁰.

كما تراجعت نسبة سيولة الاقتصاد سنة 1994 إلى 45.6 % مقابل 52.2 % سنة 1992، وكذلك انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي لنفس السنة.

أمام هذه المؤشرات السلبية للبلاد، لم يعد أمام السلطات إلاّ مخرج واحد وهو الاتصال بالصندوق النقد الدولي وطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، وتم الاتصال وبعدها التوقيع على اتفاق مدته سنة كاملة، ومنح للجزائر أنذاك قرضا قدره 457.20 مليون وحدة سحب خاصة، وكذا قرضا قيمته 374.32 مليون وحدة سحب خاصة من البنك الدولي ومخصصة للطوارئ.
من أهم أهداف هذا الاتفاق ونتائجه:

*أنظر: الهادي الخالدي، " المرأة الكاشفة للصندوق النقد الدولي "، دار هومة، الجزائر، 1996، ص ص 199-201.

¹¹⁹ S.F.I, Exportations, P F 129.

¹²⁰ Banque D'algerie, Media Bank, N° :19, Année 1995, PP 4-5.

- تحقيق معدل نمو بين 3% و 6%، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.
- تعديل قيمة الدينار الجزائري و تنفيذها لهذا الاتفاق، قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج.
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها، حيث بلغت نسبة الأسعار المحررة بـ 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، كما تم رفع أسعار النقل، الهاتف والخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30% وتم تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة أشهر.
- كما قامت الجزائر بكبح معدل التضخم في حدود 29.05%، وكذا تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام، كما أدت تلك الإجراءات إلى ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ووصل مخزونها الكلي إلى 2.6 مليار دولار.
- لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام اتفاقية ثنائية، الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995¹²¹.
- بعد توقيع هذه الاتفاقيات وتحديد أهدافها، تم إصدار من السلطة الجزائرية مرسوم تشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بالتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إدارية ولأسباب اقتصادية، وتم إصدار قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية وكذا التعليم رقم 73-94 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.
- كما عمدت الجزائر على إصدار قانون المنافسة¹²² من خلال الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، ومن أهم أهدافه الأولى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وتحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين وشفافية الممارسات التجارية.

¹²¹ Ben Bitour Ahmed, "L'algerie Au Troisième Millénaire Défis Et Potentialités", op-cit, PP : 95-96.

¹²² لعشب محفوظ، " سلسلة القانون الاقتصادي "، الجزائر، ص ص 81-96.

المطلب الرابع: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 _ ماي 1998

بعد انقضاء مدة الاتفاق السابق، وجدت الجزائر نفسها تندرج أكثر فأكثر نحو الاقتصاد العالمي، وعليها أن تحضر للمرحلة الآتية، فوجهت رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، بغرض دعم السياسات التي تنوي تطبيقها*، كما جاء ذلك بسبب تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل استمرار عجز الميزانية (-5.7% سنة 1994)، ومعدل التضخم يقارب 30%، كما عرف الناتج الداخلي الخام نموا سلبيا قدره -1.1%، وهذا مما يدل على ضرورة استئناس برنامج إصلاح مستعجل، أي يجب على السلطات الجزائرية متابعة الإصلاحات وتعميقها لتجاوز هذه الاختلالات.

نالت الجزائر رضا الصندوق النقد الدولي، حيث صرح مديره العام، " كل معايير الإنجاز تم احترامها "، كما أن " التدابير الهيكلية المسطرة تم تطبيقها وفقا للاتفاق "123، وفي هذا إطار تم إبرام اتفاق في ماي 1995 مع الصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات، من ماي 1995 إلى ماي 1998، وذلك في نطاق الميكانيزم للقرض.

بمقتضى هذا الاتفاق تم مصادقة مجلس إدارة الصندوق النقد الدولي على طلب الجزائر، والمتعلق بالقرض والذي تحصلت عليه، وقدره 1.169 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وهذا لدعم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

تبعا لذلك فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولته مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يمين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولته الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الأخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2010¹²⁴.

في هذا الإطار قد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولته 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولته ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

* حيث أهم ما جاء في هذه الرسالة : عرض المحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي تعتبره الجزائر تكملة لبرنامج الإصلاح والتثبيت السابق (أفريل 1994) وكذا طلب مساهمة مالية من الصندوق النقد الدولي في إطار اتفاق على مدة ثلاثة سنوات والتي قدرها 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، لدعم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. ولمعرفة معلومات أكثر حول محتوى الرسالة أنظر:

- Lettre De Transmission Demande D'accord Appuyé Par Le Mécanisme élargi De crédit Du FMI.

¹²³ APS, " Revue Economique ", P 95

¹²⁴ النشاشيبي كريم وآخرون، " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

1/ أهداف برنامج التصحيح الهيكلي

لقد تمحور برنامج التصحيح الهيكلي أساسا على إستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي، خلق مناصب شغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات.....الخ، والتي سنتطرق إلى أهمها في النقاط التالية¹²⁵:

- الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، وذلك على المدى المتوسط¹²⁶ من ثلاث إلى أربع سنوات، وهذا الأخير يهدف إلى تحديث هيكل الاقتصاد لتحضير إطار عمل آليات السوق، تعمل هذه الآليات على تحقيق أهداف أخرى، كزيادة المعروض من الموارد والسلع والخدمات ضمن قناة الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي.

- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن:

o نمو اقتصادي بكثافة يد عاملة تصل إلى 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وهذا لامتناس نمو المجتمع النشط المقدر ب 4%.

o الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة.

o وضعية متزنة في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% سنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998 (النسب بالنسبة للناتج المحلي الخام).

o الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات والرفع من فعاليتها، حيث يهدف البرنامج الحكومي الانتقال إلى مستوى 5.5% من سنة 1994-1995 إلى سنة 1997-1998.

- الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال للقطاع الخاص.

- تقليص الضغوط التضخمية، التي كانت تستجيب لمطلبين أساسيين، الأول يعود إلى أن معدلات مرتفعة للتضخم تؤثر تأثيرا مباشرا على الطبقات المحرومة، كما ترفع درجة الشك في الحوارات الاجتماعية، وكذا المستثمرين كنقطة ثانية.

- إعادة بناء القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي باستمرار عملية هيكلة المؤسسات العمومية.

وفق الأهداف السابقة اتخذت الحكومة أنداك قرارات عديدة أهمها¹²⁷:

¹²⁵ Ben Bitour Ahmed, Idem, P117.

¹²⁶ A. Keramane, " L'expérience Algérienne Du Passage a L'économie De Marché ". Alger, P 59.

¹²⁷ Benissad (4), op-cit, P 07.

- خصوصية بعض المؤسسات العمومية بعد تطهيرها ماليا، وإنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصوصية المؤسسات العمومية.
- إنشاء شركة تأمين الصادرات، بهدف تنويع وترقية الصادرات.
- إنشاء بنوك خاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.

2/ نتائج برنامج التصحيح الهيكلي

سنتطرق إلى أهم نتائج برنامج التصحيح الهيكلي، بدأ بالجدول المتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الشامل، الذي من خلاله نستطيع استخراج أهم نتائج البرنامج:

الجدول رقم (12): معدل نمو الناتج المحلي الخام
خلال فترة 1993-1998 / الوحدة: %

النمو	السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي.	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6	
النمو الاقتصادي خارج المحروقات.	2.5-	0.4-	3.7	2.6	0.9-	5.1	

المصدر: عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق، ص41.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نموا إيجابيا لأول مرة خلال سنة 1993، وبلغ 3.8% ويواصل نموه ولكن بمعدل أدنى خلال السنة الموالية 1996، وأدناه سنة 1997، ثم لترتفع إلى أن تصل 4.6% خلال سنة 1998، وهي أفضل نتيجة بالرغم من الاختلال الكبير في سوق النفط الذي حصل في السنة نفسها.

كما يوضح لنا الجدول التالي، معدلات النمو على مستوى القطاعات، الصناعة، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية وقطاع المحروقات، والذي نستنتج من خلاله أن النمو بدأ ينتعش بعد عشرية من الركود، إلا أنه كان غير كافيا، ويمكن القول أنه كان هاشا نظرا لارتكازه على قطاع المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج¹²⁸، حيث وصل معدل النمو سنة 1996 في قطاع الفلاحة 19.5%، أما قطاع المحروقات وفي نفس السنة بلغ نسبة 7%، وهي أعلى معدلات النمو خلال فترة 1993-1998، أما في قطاع الصناعة وفي نفس السنة خلال تلك الفترة سجل أدنى معدل للنمو بنسبة -7.9%، وهذا مما يؤكد على اهتمام وارتكاز الجزائر آنذاك على قطاع المحروقات والفلاحة.

¹²⁸ عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق، ص41.

الجدول رقم (13): معدل النمو القطاعي
خلال فترة 1993-1998 / الوحدة: %

القطاعات	السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة		1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الفلاحة		3.7-	9.0-	15.0	19.5	14-	11.4
البناء والأشغال العمومية		4.0-	0.9	2.7	4.5	2	2.4
المحروقات		0.8-	2.5-	1	7	5.2	3.5

المصدر: عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق، ص41.

كما توضح النتائج السابقة أن الجزائر تراجعت عن مشروعها المتمثل في استمرارها الاستثماري في قطاع الصناعة الثقيلة، وهو المشروع الذي لجأت من أجله إلى الاقراض وتراكت عليه الديون، وبالتالي ظهر الركود في الاستثمار الناجم عن تقليص النفقات العمومية، مما لم يسمح بإنشاء مناصب شغل في المستوى المطلوب، وتفاقم البطالة، و تسريح العمال بسبب إفلاس العديد من المؤسسات وكذا تقليص عدد العمال الناجم عن خصوصية المؤسسات العمومية.

قد قيمت هذه النتائج من أطراف عديدة، ووجهت عدة انتقادات وبصفة خاصة للصندوق النقد الدولي، وهذا من جراء تزايد الفقر في البلاد، وأن هذه البرامج قاسية جدا وفي كثير من الأحيان لا تستطيع حتى تحقيق أهدافها الخارجية، وعدم نظرة الصندوق واقعية لمشكل المديونية.

كما تم تقييم هذه النتائج من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ويرى في تقييمه ما يلي¹²⁹:

" ذلك أنه من الأهمية بمكان عدم اختزال الجوانب الاقتصادية في مجرد علاقة آلية بين متغير حاسم ومستقل ومتغير قد يتمثل بالتحديد في الجانب الاجتماعي، وتبين التجربة وجود تفاعلات عديدة وقوية بين تلك الجوانب، فالجانب الاقتصادي يثير التوترات الاجتماعية التي تؤثر عليه بدورها وتشكل علاقة التأثير أساس أي نمو اقتصادي واجتماعي معا ".

" وتبين التقييمات التي تم إنجازها منذ شهر ماي من نفس السنة 1998 بأنه تم تسجيل جملة من النتائج التي لم تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في مجال النمو والشغل مما زاد من خطورة البطالة ".

¹²⁹ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العامة الثانية عشرة، الجزائر، نوفمبر 1998، ص ص 130-185.

" ويبدو أن برنامج التعديل الهيكلي قام بتعجيل بعض التطورات مثل إفقار الطبقات الوسطى، وإذا حصل أن انخفضت هذه الطبقات بوظائفها فقد تعرضت أجورها إلى انخفاض قيمتها الحقيقية ".¹³⁰

" وبهذا الصدد، تجدر الإشارة أن الاقتصاد قد استنفذ قدرات نموه كما ضيع المجتمع قيم التضامن الأصلية، أما الاقتصاد، فقد عانى من التوقف عن الاستثمار وعمليات إعادة الهيكلة، واستنفاد القروض وتوقف الطلب، بالإضافة إلى المنافسة غير المشروعة الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي غير المقيد، أما المجتمع تأثر بتقلص شديد لقدرته الشرائية وتفشي البطالة والعجز الكبير المسجل في المجال الاجتماعي (السكن، الصحة.....) ".¹³⁰

قد نبه المديرين التنفيذيين في تقييمهم لنتائج البرنامج إلى تباطؤ معدل النمو* الاقتصادي خارج قطاع المحروقات سنة 1997 ومدى تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزانية الدولة، وبذلك يؤكدون على الحاجة إلى سياسة نقدية ومالية للحفاظ على ما تحقق في مجال الاستقرار، والإسراع بالإصلاح الهيكلي وتعميقه، كما سجلوا التباطؤ الحاصل في حوصصة المؤسسات المعلن عنها في سبتمبر 1997.

في ختام تقييمهم، يرى المديرين أن أغلب التحديات مازالت بحاجة إلى الاهتمام أكثر لضمان التحول إلى اقتصاد السوق، وخلاصة مما حققه البرنامج، يرى السيد عبد المجيد بوزيدي¹³⁰، بأنه تم تحقيق خمسة منجزات:

- استعادة التوازنات الخارجية.
- تطهير تدريجي للمالية العامة.
- تخفيض معدل التضخم إلى معدلات مقبولة.
- تحسن شروط تمويل الاقتصاد.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب، وخاصة في سنة 1998 (4.6%).

يمكن استخلاص مما ذكرناه سابقا ولأهم ما جاء في برامج الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات وأثرها على الاقتصاد الوطني، فيمكن القول أنه رغم الأزمة السياسية والأمنية الحادة التي كانت تعطي منها البلاد آنذاك، إلا أنه سجلت نتائج معتبرة ولا بأس بها وخاصة في السنوات الأخيرة لهذه الفترة والتي كانت أثرها واضحة على معدلات النمو الاقتصادي والتوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينيات

بعد مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة وتوليه الحكم، انطلق في حل المشاكل التي تتخبط فيها البلاد، بدءاً بالأزمة السياسية والأمنية، وكذا إيجاد حلولاً للإشكالية الاقتصادية الجزائرية، والتي تكمن في التخلص من الديون وضغوطات

* أنظر الجدول رقم 12 الموضح لمعدلات النمو الاقتصادي، ص 105 من الدراسة.

¹³⁰ عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق، ص 56.

المؤسسات المالية الدولية، والحد من التضخم والاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وذلك بإرساء مجموعة من الإصلاحات عن طريق المخططات والتي تهدف إلى إنعاش اقتصادي دائم ومستقر لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فلذا سنتطرق إلى أهم ما جاء في هذه المخططات وأثرها على الاقتصاد الوطني، بإعطاء أهم النتائج لهذه البرامج عن طريق المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تم إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة 2001-2004 والذي كان يهدف إلى تحسين مستوى الاقتصاد الجزائري، عن طريق دفع عجلة التنمية، حيث خصصت ميزانية قدرها 525 مليار دج، موجهة للقطاع الإنتاجي الفلاحي بالدرجة الأولى وباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتدعيم الخدمات العمومية وكذا قطاع النقل و المواصلات وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المحلية و البشرية، وكذا توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج، ووزعت الميزانية كالتالي¹³¹:

الجدول رقم (14): البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

وحسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج

النسبة %	القيمة المخصصة	توزيع الميزانية
8.6	45.0	الإصلاحات المتعلقة ب: تحديث القطاع الجبائي، تهيئة المناطق الصناعية، دعم المنافسة الصناعية،.....
12.4	65.3	قطاع الفلاحة والصيد البحري
21.7	114.0	التنمية المحلية
40.1	210.5	تدعيم قطاع الخدمات العمومية و تحسين مستوى المعيشة
17.2	90.2	تنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

من الملاحظ حسب التوزيع السابق أن أكبر قسط من الميزانية وجه إلى الإنفاق العمومي لتدعيم قطاع الخدمات و تحسين مستوى المعيشة والذي بلغ نسبة 40.1 % من حجم الميزانية الكلية مما يعادل 210.5 مليار دج، كما وجه القسط الأكبر الثاني بعد ذلك إلى التنمية المحلية بنسبة 21.7 %، إلا أنه عند الإطلاع على محتوى الميزانية للقسطين و المقارنة بينهما تبين أن حجم الإنفاق الموجه للتجهيزات المخصصة للتنمية المحلية كانت معتبرة وأكبر من

¹³¹ تقرير برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 من طرف الحكومة الجزائرية "مصالح الوزير الأول" <http://www.premier-ministre.gov.dz>

الاستثمارات المبرجة لتدعيم قطاع الخدمات العمومية، كما سجلت أدنى نسبة لهذه الميزانية بـ 8.6 % أي ما يعادل 45 مليار دج من الميزانية الكلية، والتي خصصت أنداك لقطاع الجباية وكذا قطاع الصناعة.

1/ إستراتيجية وأهداف البرنامج

تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في السنوات الأخيرة لفترة التسعينيات، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى 19.8 % سنة 2000 مقابل 47.5 % سنة 1998، إلا أنه رغم هذه المؤشرات بقيت الأوضاع الاجتماعية للبلاد في تأزم، وذلك لأن نسبة النمو المحققة خلال تلك الفترة لم تكن كافية لتلبية حاجيات المجتمع أنداك والمتمثلة في فرص العمل، السكن، تحسين مستوى المعيشة، كما أدى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية لاستعادة التوازنات الكلية إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وذلك بسبب ضعف أداء القطاعات الإنتاجية* وانتشار واسع للأنشطة غير الرسمية وكذا المضاربة وركود في الاستثمارات.

للخروج من الإشكالات السابقة قررت الحكومة الجزائرية أنداك تنفيذ برنامج استثماري لدعم الإنعاش الاقتصادي عن طريق استخدام عائدات النفط لضمان استئناف عملية النمو المستدام، وكذا الموارد البشرية لتحقيق الاستقرار والنمو الدائم وضبط الإختلالات الاجتماعية والجهوية، وارتكازها بالدرجة الأولى بتنمية القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة (تشجيع المنتجات المحلية) لتلبية حاجيات المجتمع، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي¹³²:

- مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للفرد
- إنشاء مناصب شغل بهدف القضاء على البطالة
- تحقيق معدل نمو بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات
- التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني (إنعاش الاستهلاك، توفير السكن.....).
- المحافظة على التوازنات المالية عن طريق استغلال القروض الخارجية التنافسية وكذا تحسين مردودية الجباية العادية.

* وذلك راجع إلى عدم تهيئة القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة لمنافسة المنتجات الأجنبية، أولم يترك لها الوقت الكافي لتطوير منتجاتها حتى تصبح قادرة لمنافسة المؤسسات الأجنبية، وبمعنى آخر تم استعمال سرعة في تنفيذ هذه الإصلاحات والمتمثلة أساسا في تحرير الاقتصاد الوطني، عن طريق التغييرات و التعديلات وكذا مراجعة بعض القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، وذلك من أجل الوصول إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تطوير القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى ضعف مستوى القطاعات الإنتاجية وبالتالي عدم تلبية حاجيات المجتمع ومنه تأزم الوضع الاجتماعي للبلاد.

¹³² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001"، الدورة العامة الواحدة والعشرون، ديسمبر 2002 ص 142.

12/ الإجراءات المتخذة لتنفيذ البرنامج

ويتمحور هذا البرنامج حول الإجراءات التالية:

- إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة والموفرة لمناصب الشغل، وخصوصا الاستغلال الفلاحي والصيد البحري والمؤسسات المنتجة وخاصة منها المحلية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة تهيئة المنشآت القاعدية، لا سيما تلك التي تسمح بإعادة تحريك النشاطات الاقتصادية* وتغطية الحاجيات الاجتماعية للسكان.
- دعم الأجهزة الاجتماعية الجماعية للبلديات الأكثر حرمانا (تخفيف مديونية البلديات)، وذلك لتلبية متطلبات الخدمة العامة وكذا التوازن الجهوي.
- انتهاج الدولة سياسة حماية مدروسة وموجهة نحو المجالات التي تتوافر على قوة نمو كبيرة وعلى قدرة تنافس.

يتضح من خلال الأهداف والإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل تنفيذ البرنامج على تأكيد دورها في مكافحة الفقر والبطالة وتقليص الفوارق الجهوية، وكذا ضرورة ترشيد النفقات العمومية وذلك بتقييم سائر منظومة النشاطات والضمان الاجتماعي على أساس موضوعية.

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

قررت الحكومة مواصلة برنامجها الخاص بدعم النمو الذي انطلق في مرحلته الأولى ببرنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2001-2004 والذي أسفر عن نتائج جد إيجابية (ارتفاع معدل النمو، انخفاض نسبة المديونية، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 9.1 مليار دولار، كما بلغت إحتياطات الصرف في نهاية سنة 2004 بـ

* وذلك عن طريق دعم النشاطات الإنتاجية، وفي المقام الأول دعم القطاع الزراعي: بتطبيق البرنامج الوطني لتطوير القطاع الفلاحي (PNDA) الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي (تكثيف الإنتاج الزراعي، حماية مستجمعات المياه لنفادي ظاهرة الجفاف، التوسع في العمالة الريفية، تطوير المراعي)، من أجل تحقيق الاستقرار الريفي والمساهمة في مكافحة الفقر والإقصاء في المناطق الريفية، أما في المقام الثاني تطوير قطاع الصيد البحري: هذا القطاع لم يحظى بالاهتمام الذي يستحقه رغم أن الصيد هو مصدر الثروة التي لم تستغل بما فيها الكفاية، وخاصة الجزائر تتمتع بشساعة الساحل وطوله الذي يتعدى 1200 كلم، وكذا الكمية الهائلة من هذه الثروة، فلهذه الأسباب تم وضع برامج من أجل تطوير الصيد البحري بالتركيز على دعم المنبع (إصلاح المبانئ، الصيانة البحرية،...) وكذا المصب (التعبئة والتغليف، التبريد، الترويج، النقل.....)، ودعم كل النشاطات الإنتاجية لهذا القطاع، كما تم تحديد بعض الآليات الأخرى لتطوير القطاع عن طريق دعم بعض المؤسسات الهيكلية التي تساعد على ذلك، كتوفير الموارد للصندوق الوطني لمصايد الأسماك الحرفية وتربية الأحياء المائية (FNAPAA)، وإنشاء صندوق Crédit-pêche/Aquaculture لتسهيل عملية الإقراض والدعم للصيد البحري وتربية الأحياء المائية (CNMA).... للمزيد من المعلومات أنظر:

- تقرير برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 من طرف الحكومة الجزائرية " مصالح الوزير الأول" <http://www.premier-ministre.gov.dz>

43.1 مليار دج.....)، ثم اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو يقدر بـ 60 مليار دولار أمريكي والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان ومنها: توفير السكنات والاهتمام بالجامعة والتربية الوطنية والصحة العمومية والثقافة، وكذا إيصال الغاز والكهرباء والمياه وتنمية المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتهيئة الإقليم.
- تطوير المنشآت القاعدية ومنها: قطاع النقل والأشغال العمومية، وقطاع تهيئة الإقليم، وكذا إنشاء السدود والتحويلات.
- دعم التنمية الاقتصادية ومنها: دعم الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، ترقية الاستثمار و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وكذا تنمية السياحة.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: قطاع العدالة والداخلية والمالية والتجارة، والبريد والتكنولوجية الجديدة للإعلام والاتصال.
- ترقية تكنولوجية الاتصال الجديدة.

حيث وزعت ميزانية البرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم (15): البرنامج الوطني التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
حسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج

النسبة %	القيمة المخصصة	توزيع الميزانية حسب القطاعات
45.5	1.908,5	تحسين ظروف معيشة السكان ومنها: توفير السكنات التعليم والتربية، الصحة، تنمية المناطق الجنوبية.....
40.5	1.703,1	تطوير المنشآت القاعدية ومنها: قطاع النقل والأشغال العمومية، قطاع تهيئة الإقليم، إنشاء السدود.....
08	373,2	دعم التنمية الاقتصادية ومنها: الفلاحة والتنمية الريفية ترقية الاستثمار والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.....
48	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: قطاع العدالة والداخلية، المالية، التجارة والبريد، الإعلام والاتصال...
1,1	50,0	ترقية تكنولوجية الاتصال الجديدة
100	4.202,7	المجموع

حسب الجدول السابق يتضح أن أكبر نسبة مخصصة لهذا البرنامج موجه إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (قطاع العدالة، الداخلية، المالية، التجارة)، غير أن المحوريين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية بالفعل حيث خصص لهما على التوالي 45.4 و 40.5 بالمائة من الغلاف المالي الإجمالي، وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين.

1/ النتائج العامة لفترة 2000-2009

بعد تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو وكذا البرامج التكميلية*، التي شرعت فيها منذ سنة 2000 من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، أدى ذلك إلى تحسن الوضع، وخاصة فيما يخص التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح لنا أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد، والتي من خلالها نستخلص النتائج العامة التي حققتها الجزائر بعد تنفيذ هذه البرامج.

* - تم إعداد برنامج تكميلي لتنمية ولايات الجنوب لفترة 2006-2009 من طرف الحكومة ووفقا للتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية أثناء زيارته إلى كل من ورقلة والأغواط في شهر سبتمبر لسنة 2005، إنه برنامج موجه إلى تحسين ظروف حياة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى إلى ترقية أسباب تنمية اقتصادية مستدامة في هذا الجزء من التراب الوطني، وهذا البرنامج موجه فقط لعشرة ولايات التالية: أدرار والأغواط وبسكرة وبشار وتمراست وورقلة وإيليزي والوادي وغرداية، حيث خصص له غلاف مالي يفوق 250 مليار دج، وذلك حسب ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية " أن تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية كان يحتكم و لا زال إلى مبادئ أساسية لبلادنا ألا وهي تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والعدل بين سائر أجزاء التراب الوطني . وهي مبادئ تعززت اليوم بفضل السياسة الوطنية لهيئة الإقليم التي اعتمدها والتي نحن عازمون على تجسيدها حتى ينتشر الاستثمار الاقتصادي كذلك في المناطق الداخلية للوطن، إن واجبنا في ولايات الجنوب هو الانتصار على تحدي المسافات لتقريب التنمية من مواطنينا وكذا توفير الشروط الجذابة من أجل تنمية اقتصادية مستدامة و ليس قائمة حصرا على عائدات المحروقات الزائلة".

- هذا وبغية المزيد من دعم التنمية الاقتصادية في ولايات الجنوب، قرر مجلس الوزراء وضع نظام ترخيصي لمزايا قانون الاستثمارات، بالنسبة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والفلاحة التي ستحجز عبر ولايات الجنوب العشرة. وأوعز رئيس الجمهورية إلى الحكومة بتنفيذ هذا القرار على وجه السرعة.

- كذلك تم إعداد برنامج لتنمية الهضاب العليا والذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في سبتمبر 2005 وخصص له ميزانية قدرها 620 مليار دج والذي يهدف حسب خطاب الرئيس آنذاك " فمن خلال مثل هذه الاختيارات ، سنضعاف تجسيد المبادئ الأساسية لبلادنا ، و نجسد استقرار الساكنة و نضع حدا للنزوح الريفي ، كما نجسد فعليا في أرض الميدان السياسة الوطنية لهيئة الإقليم التي صادق عليها مجلس الوزراء قبل أربع سنوات والتي حولت إلى نص قانوني صادق عليه البرلمان "

- وواصل رئيس الدولة قائلا " إن الدولة، من خلال البرنامج التكميلي الموجه للهضاب العليا ، تكون في واقع الأمر قد برجمت أكثر من 6000 مليار دينار من النفقات لصالح التنمية الوطنية خلال الفترة بين 2005 و 2009، وهو ما يعكس رغبتنا في تسخير ما تحصله البلاد من مدخولات مالية لتدارك تأخراتنا وتشبيد بلادنا، وهو ما يدعو من جهة أخرى الاستثمار الخاص والأجنبي إلى التجنيد لبطء التنمية عبر كافة ربوع البلاد و بناء اقتصاد وطني متنوع و مستدام قادر على ضمان الرفاهية المتواصلة لشعبنا ". للمزيد من المعلومات أنظر:

- محتوى بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 14 يناير 2006 ، وكذا النص الكامل لخطاب رئيس الجمهورية عند ترئسه لهذا المجلس.

- محتوى بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 27 فبراير 2008 ، وكذا النص الكامل لخطاب رئيس الجمهورية عند ترئسه لهذا المجلس.

الجدول رقم (16): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري
خلال فترة (1998-2008)

السنوات	1998	1999	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5,1	3,2	5,1	2,0	3,0	3,0
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات %	5,6	2,3	4,7	5,6	6,3	6,1
حصة الفرد من الناتج بالدولار الأمريكي	1555	1621	3125,1	3478,5	3968	4921,2
الديون الخارجية بملايير الدولارات	30,3	28,31	16,4	5,06	4,89	4,2
نسبة التضخم %	5	2,6	1,5	2,5	3,5	4,4
نسبة البطالة %	28	28,5	15,3	12,3	11,8	11,3
احتياطات الصرف بملايير الدولارات	6,8	4,40	56,18	77,78	110,18	143,1
الرصيد الخارجي الجاري بملايير الدولارات	0,1-	0,02	21,18	28,95	30,60	34,45
صندوق ضبط الإيرادات بملايير الدينارات	-	-	1842	2931	3216	4280
نسبة الاستثمار %	25,7	24,39	22,3	23,1	25,4	-
نسبة ادخار الأسر %	5,3	-	-	-	-	35,1

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008، ص ص 3-4 (ديسمبر 2009).

من خلال الجدول السابق نستخلص أهم النتائج للفترة 2000-2009 وهي كالتالي:

- أن سياسة الجزائر للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفترة أدت إلى تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغ معدل النمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات لسنة 2007 بـ 6,3 % مقابل 4,7 % سنة 2005 و 5,6 % سنة 2006، وهذا راجع لدعم الدولة للاقتصاد الوطني عن طريق تنفيذ ما جاء في المخططين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكذا البرامج التكميلية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

- كما يعود هذا الاستقرار في معدلات النمو على وجه الخصوص إلى ارتفاع واستمرار نمو قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، وهما القطاعان المستحدثان لمناصب الشغل واللذان سمحا بدعم انخفاض البطالة¹³³، حيث ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بإنشاء 160.000 منصب شغل في سنة 2007، وبالتالي يمكن القول بأن ارتفاع معدلات النمو للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بين سنتي 2007-2008 راجعة إلى الاستثمارات الضخمة للدولة، حيث بلغ

¹³³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008، ص 2 (ديسمبر 2009).

معدل نمو قطاع الفلاحة سنة 2008 بـ (-5,6%)، وانخفاض قي القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ (-0,9%) سنة 2007، وذلك ناتج من تقليص الصادرات بنسبة (1,2%)، أما قطاع الصناعة بـ (4,3%) من نفس السنة، أما بالنسبة للأشغال العمومية والبناء بـ (9,8%) من نفس السنة، مما يدل ذلك على ضعف القطاعات المنتجة للثروة*، والجدول التالي يوضح لنا حصة كل قطاع في تكوين المنتج بين سنتي 2007-2008.

الجدول رقم (17): حصة القيمة المضافة للقطاعات في تكوين المنتج

بين سنتي 2007-2008 / الوحدة (%)

2008	2007	القطاعات / السنوات
5,6-	5	الفلاحة
0,9-	0,9-	المحروقات
4,3	0,8	الصناعة
9,8	9,8	البناء والأشغال العمومية
7,8	6,8	الخدمات
3	3	الناتج الداخلي الإجمالي
6,1	6,3	الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي

والاجتماعي للأمة لسنة 2008، ص 24 (ديسمبر 2009)، المنقول عن CGPP.

* تعد هذه الإشكالية التي وقعت فيها الجزائر والمتمثلة في ضعف القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والثروة من الإشكالات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والسلطة حاليا تبحث في حل هذه الإشكالية، أي كيفية النهوض بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة، وعدم الاعتماد والارتكاز فقط على قطاع المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني، فلماذا اهتمت السلطة خلال السنوات الأخيرة لهذه الفترة بإصلاح وإعاش هذه القطاعات، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة افتتاح الجلسات حول الصناعة يوم 26 فبراير 2007، ".....تندرج إستراتيجية إعاش الصناعة وتطويرها ضمن إستراتيجيتنا الاقتصادية الشاملة، التي تقوم على تصور جديد لصيرورة اقتصادنا و مجتمعنا وترتكز على حرية المبادرة و على ترشيد الاقتصاد.....إن الصناعة هي، من حيث القوة، القطاع الذي يقدر الجهاز الإنتاجي الوطني ويهيكله، فالصنيع هو، في واقع الأمر، العتلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة و التشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية، خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة.....أخيرا، إن الصناعة تمد بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية، في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.....هذا، واعتبارا للهيكل الحالية لجهازنا الإنتاجي، ينبغي أن تشكل ترقية الصادرات خارج المحروقات وزيادة حصة الصناعة في الإنتاج الوطني هدفين رئيسيين في سبيل الحد من هشاشة اقتصادنا و تقليص تبعيته للمحروقات....."، وهذا مما يدل على عزم الدولة لإصلاح وإعاش القطاعات المنتجة للثروة.

فمن خلال الجدول السابق (رقم:17): سجل القطاع الفلاحي خلال سنة 2008 انخفاضا في القيمة المضافة بنسبة (-5,6%)، بعدما كان يمثل نسبة (5%) من القيمة المضافة، وهذا راجع أساسا إلى الحصول الضعيف في حقل الحبوب بين سنتي 2007-2008، وعلى العموم الحصول الضعيف لهذا القطاع سببه نقص وتراجع الوسائل التقنية أو أسباب أخرى متعلقة بالظروف المناخية الغير ملائمة، أما قطاع الصناعة فقد سجل ارتفاعا في القيمة المضافة بنسبة (4,3%) في سنة 2008، مقابل (0,8%) في سنة 2007، إلا أن هذا الارتفاع غير كافي بالنسبة لحجم الدعم المالي المتعاقب الذي قدمته الدولة، وبالتالي اتخذت السلطات العمومية تدابير جديدة أخرى تلزم الحكومة على وضع برنامجا لإعادة الهيكلة ولتأهيل المؤسسات العمومية الاقتصادية القادرة على إنشاء الثروة والقيمة المضافة.

- تحررت الجزائر من قيود المديونية والضغط الخارجي، بتسديد ديونها الخارجية والتي انخفضت من 28,31 مليار دولار سنة 1999 إلى 4,2 مليار دولار سنة 2008*، كما بلغت احتياطات الصرف 143,1 مليار دولار سنة 2008 مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999، وهذا الأخير الذي جاء نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل سعر البرميل الواحد إلى 99.9 دولار سنة 2008 مقابل 24.3 دولار للبرميل¹³⁴ الواحد سنة 2001، أما بالنسبة لاحتياطات الميزانية فرغم التوسع الكبير لنفقات التسيير والتجهيز سجل فائضا إجماليا في الخزينة قدره 7.6 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2008، وكل ذلك بفضل إيرادات المحروقات المرتفعة، وبالتالي تحسن المؤشرات الخارجية أدت إلى تقوية واستمرار ميزان المدفوعات الخارجية الذي سجل فائضا إجماليا مهما قدره 36.99 مليار دولار في نهاية سنة 2008، مقابل 29.55 مليار دولار سنة 2007.

- كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى التضخم انتقل من 2.5 % في سنة 2006 إلى 3.5 % في سنة 2007 ليصل إلى 4.4 % في سنة 2008، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة والملاحظ أن ارتفاع نسبة التضخم لهذه الفترة كان بصفة معتدلة وبطيئة وذلك راجع إلى تدخل الدولة في تنظيم و دعم المواد الغذائية الأساسية**، أما فيما يخص ادخار الأسر فبين الجدول، أنه بلغ معدل ادخار الأسر في سنة 2008 بـ 35,1 %، مقابل 5,3 % سنة 1998، وهذا مما يدل على تحسن مداخيل ونفقات الأسر خلال هذه الفترة*** وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للفرد، حيث

* كما لم تتعدى نسبة المديونية على المدى الطويل للدخل الوطني 3,6 % مقابل 19,7 % سنة 2005 و 57,9 % سنة 1999، وكذا انتقل نسبة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 39,2 % سنة 1999 إلى 2,26 % سنة 2007.

¹³⁴ Banque D'Algérie « Bulletin Statistique Trimestriel », N°:01 Septembre 2007,P21, & N°:11 Septembre 2010,P27

***.....تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يحدث في سياق عالمي متميز بضعف على المواد الغذائية الأساسية..... وأن الميل التصاعدي للتضخم المسجل ابتداء من سنة 2006 يرجع أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية، حيث سجل 4,3% في سنة 2006 و 6,56% في سنة 2007 وكذا 7,4% في سنة 2008 وبالتالي فإن التضخم في المواد الغذائية يزيد من التضخم العام وهو في زيادة قدرها نقطة واحدة في المئة في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007.... أنظر:
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008، ص 55 (ديسمبر 2009).

*** وحسب ما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 "....وامتدادا لعام 2006، تطورت الحالة الاقتصادية للأسر بشكل إيجابي في عام 2007، وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بتطور النشاط الاقتصادي الذي واصل في تسجيل نتائج جيدة وقد كان له تأثير على تحسين مختلف فئات المداخيل:

- ارتفاع الدخل الإجمالي للأجراء (RBS) بأكثر من 13,6%
 - ارتفاع الدخل الإجمالي للمقاولين الفرديين (RBEI) بما يقارب 13% مقارنة بالعام السابق
 - ارتفاع كبير للتحويلات النقدية (TM) تجاه الأسر أي أكثر من 22% وهي تمثل ما يقارب $\frac{1}{4}$ الدخل المتوفر للأسر
- وقدر الدخل الإجمالي المتوفر للأسر بأكثر من 4539 مليار دج، بزيادة قدرها 15% مقارنة بعام 2006، ويبقى استهلاك الأسر ديناميكي مع ارتفاع قدره 9,4% بالقيمة الجارية، مما يعكس إستراتيجية الانتعاش الاقتصادي من خلال الطلب الإجمالي المتبني وهو يمثل 31,7% من الناتج الإجمالي في عام 2007."

تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر (IDH) * من 0.689 في سنة 1998 إلى 0.778 لسنة 2008 كما تراجع مؤشر الفقر البشري بأكثر من 1/3 خلال نفس الفترة¹³⁵، كذلك بالنسبة لمشكلة البطالة في الجزائر فقد تراجعت نسبتها من 28,5% في سنة 1999 إلى 11,3% في سنة 2008، وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف السلطة للحد والقضاء على البطالة، حيث وفرت الجزائر خلال هذه الفترة عدد مناصب شغل بحوالي 6.258.044¹³⁶ منصب في مختلف القطاعات.

- أما بالنسبة للاستثمارات، فيتضح من الجدول أن نسبة الاستثمار تزايدت انطلاقا من سنة 2005 وهي سنة انطلاق تنفيذ المخطط التكميلي لدعم النمو، حيث بلغت في هذه السنة نسبة 22,3 %، وتزايدت إلى أن وصلت نسبة 25.4 % سنة 2007، والجدول التالي يوضح لنا الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1999-2008.

الجدول رقم (18): الاستثمارات المنجزة طيلة الفترة الممتدة من 1999/01/01 إلى 2008/12/31

التعيين	إنجازات 2003-1999 (مليار دج)	إنجازات 2008-2004 (مليار دج)	مجموع إنجازات 2008-1999 (مليار دج)
أ/ الاستثمار المحلي			
1/ الاستثمارات الممولة من ميزانية التجهيز للدولة	2.348	7.848	10.196
2/ الاستثمارات المنجزة من قبل المواطنين الخواص ومنها:			
- الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب	84	119	203
- الاستثمارات المنجزة في الفلاحة	104	236	340
- الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة لدعم تشغيل الشباب وقطاع الفلاحة)	305	2.205	2.510
مجموع الاستثمارات المحلية (أ)	2.841	10.408	13.249
ب/ الاستثمارات الأجنبية			
1/ الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	136	1.562	1.698
2/ الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم	697	665	1.362
مجموع الاستثمارات الأجنبية (ب)	833	2.227	3.060
المجموع الكلي (أ+ب)	3.674	12.635	16.309

المصدر: حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 99-08، ص14، <http://www.premier-ministre.gov.dz>

* يعتبر من المؤشرات الاجتماعية، فمن خلال مؤشر IDH نستطيع تحديد المستوى المعيشي، لأنه يعتبر من مركباته الأربعة.....أنظر صفحة رقم:75 من الدراسة.

¹³⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 "، مرجع سابق، ص 61، (ديسمبر 2009).

¹³⁶ حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 99-08، ص13، Portail De Premier Ministre, <http://www.premier-ministre.gov.dz>

- يتبين من الجدول السابق (18) أن الاستثمار العمومي قد حظي الصدارة الأولى من ناحية الإنجازات خلال هذه الفترة، حيث قدرت نسبة الإنجازات لهذا القطاع بـ 62.5% من الإنجازات الكلية، ثم يلي بعد ذلك الاستثمار الخاص (المحلي الخاص و الأجنبي) بـ 37.5%.
- كذلك يمكن القول أن حقا هذا البرنامج للاستثمارات العمومية الضخمة قد ساهم في النمو و تراجع نسبة البطالة، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح بنمو حقيقي للاستثمار المباشر المحلي، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة، وأن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

أما فيما يخص التطورات العالمية الجديدة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، ظهرت في بداية سنة 2008 أزمة مالية عالمية حادة* مست معظم اقتصاديات دول العالم، إلا أنها لم تؤثر** على المؤسسات الكلية للاقتصاد الوطني إلا بشكل طفيف، بل حافظت الجزائر على وضعيتها المالية الخارجية بفضل الاحتياطي الدولي والمقدر*** بـ 146 مليار دولار، رغم الانخفاض الشديد في الرصيد الجاري المحتل من جراء هبوط أسعار المحروقات وارتفاع مستوى الواردات.

كما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي¹³⁷ "وقد اتسم الظرف العالمي خلال 2008، بالفعل بتولد أخطر أزمة مالية واسعة النطاق لم يسبقها مثل مند سنة 1929، أما في الجزائر، فإن الخطر الذي تشكله تبعية

* تعرف الأزمة المالية بصفة عامة على أنها اضطراب يصيب النظام المالي ويؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية (رأس المال، الأسهم، السندات، الودائع المصرفية، الخ)، أما هذه الأزمة فتتمثل في قيام مؤسسات مالية و بنوك بإقراض أموال لأسر غير قادرة على التسديد و دون ضمانات كافية، و تم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية، بمقتضى قانون يعود إلى 1977 ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية و تحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة " الهيئة الفدرالية لتأمين على الودائع " إذا التزمت بإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع ، و بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد، مما أدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض، و مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الإقراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي و لكن دون جدوى ، ثم بدأت البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك، لكن الوضع ازداد سوءا، فأدت هذه العوامل إلى إفلاس العديد من البنوك وكذا الوضع الصعب لأكثر من 50 بنكا و شركة تأمين أمريكية و أوروبية، كما أدى ذلك إلى تباطؤ في الاقتصاد و تسريح الآلاف من العمال وزيادة نسبة التضخم والذي أثر هذا الأخير على القدرة الشرائية لشريحة كبيرة و كذا تراجع الطلب.

** حيث أكدنا أنذاك الخبير الاقتصادي عبد الرحمان بن خالفة أن هناك إجماعا لدى الهيئات المالية الدولية على أن الآثار المباشرة على دول مثل الجزائر تكاد تنعدم و أوضح عبد الرحمان بن خالفة أن الآثار المباشرة للأزمة تكمن في خسارة البنوك و الصناديق الاستثمارية التي لها تعاملات و ارتباطات مع السوق الأمريكية، و كذا خسارة المستثمرين الخواص الذين لهم تدخل في الأسواق المتضررة مشيرا إلى أن الجزائر غير معنية لا عن طريق مستثمريها و لا عن طريق اقتصادها و لا عن طريق بنوكها، لأنها غير مرتبطة بالأسواق المالية العالمية و بالتالي فهي غير معنية بالأزمة.

*** حيث تمكن البنك المركزي من الحد من تدهور عملة الدولار مقارنة بالأورو، وذلك بفضل تسييره المحكم لحقيبة احتياطات الصرف، عن طريق تنويع العملات التي تشكلت منها الاحتياطات.

¹³⁷ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 "، مرجع سابق، ص 1-2، (ديسمبر 2009).

الاقتصاد الوطني للسوق العالمية بدأ يلوح سنة 2008 بكل أبعاده، سواء من خلال انخفاض سعر برميل النفط، أم من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وعلى الرغم من تأزم السياق العالمي، شهدت الجزائر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مستقرًا على العموم، بل و تعزز أيضا، وإن الاستقرار المدعم للوضع الخارجي، وارتفاع مستوى احتياطات الصرف التي فاقت 143 مليار دولار، إلى جانب دعم أكبر للأرصدة الفائضة للميزان الجاري والرساميل خلال سنة 2008، هي عوامل سمحت للاقتصاد الجزائري بالتصدي للآثار المتمخضة عن الأزمة المالية العالمية والتدهور الكبير للوضع الاقتصادي العالمي".

"..... إن الوضع السلبي الناجم عن الوضعية السيئة للأسواق الخارجية يبقى ليس له تأثير فعلي على الوضع الشامل الخارجي للجزائر الذي يبقى مدعما بفضل مخزون احتياطي النقد الأجنبي وصيد إيجابي لحساب رأس المال..... وقد سمح الوضع المالي الخارجي للدائرة الحقيقية الاحتفاظ بأفضل مرتبة وذلك بفضل جهد الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية وأيضا بفضل مساهمة البنوك العمومية في هذا التمويل¹³⁸.....".

في الأخير نستطيع القول أن كل هذه النتائج جاءت بفعل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، كما تدل هذه النتائج على صحة وقوة الاقتصاد الوطني لهذه الفترة، وكذا رشادة السياسة الجزائرية في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى عن طريق تطبيق هذه البرامج وكذا سياسة الإصلاحات المتعلقة بتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنافسة، وبفضل جهود الإنعاش الاقتصادي احتلت كذلك الجزائر مكانة هامة على الصعيد المغاربي، إلا أن المشكلة الأساسية التي يجب حلها، أن هذه النتائج المحققة ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، وأن اقتصاد الجزائر مبني بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، فلهذا يجب استغلال الاحتياطي المالي الحالي لدعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والثروة خارج قطاع المحروقات، وذلك لتطوير وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: آفاق الاقتصاد الوطني 2010-2014

انتهت المدة المخصصة لبرنامج دعم النمو 2004-2009، حيث شهدت في السنوات الأخيرة لهذه الفترة نتائج جد مهمة للاقتصاد الجزائري، فرغم الأزمة المالية العالمية الحادة لسنة 2008 ظل النمو الاقتصادي الجزائري مستمرا وفي انتعاش دائم، مع ارتفاع شامل للنتائج الداخلي الخام في سنة 2009 بنسبة 2.4 %، أي نفس النسبة المسجلة سنة 2008 وكذا بلوغ معدل النمو خارج قطاع المحروقات نسبة¹³⁹ 9.3 % سنة 2009، بعد ما كان يمثل نسبة 6.1 % سنة 2008، كما قدرة قيمة الاستثمارات الكلية المنجزة في سنة 2009 بـ 1.832 مليار دج وكذا توفير حوالي مليون

¹³⁸ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، "ملخص لآفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009"، ص 08، (ديسمبر 2009).

¹³⁹ مصالح الوزير الأول، "ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010" ص 35 <http://www.premier-ministre.gov.dz>

ونصف منصب شغل مستحدث في مختلف القطاعات من نفس السنة*. كل هذه النتائج ترجع إلى جهود السلطة الجزائرية وسياستها الرشيدة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلاد ومحاولة الوصول بالجزائر إلى مستوى الدول المتقدمة ومواكبتها.

1/ برنامج الخماسي للفترة 2010-2014

وفقا لنفس النهج المتبع للإصلاحات الاقتصادية من طرف السلطة الجزائرية، تم كذلك إرساء برنامجا آخر يدعى بالبرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014، حيث خصصت ميزانية لهذا البرنامج قدرها 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل هذا البرنامج ما يلي¹⁴⁰:

- برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار تكملا لبرنامج دعم النمو 2004-2009 وذلك راجع لعدة أسباب يمكن حصر أهمها في الفجوتين التاليين:

o الفجوة الأولى التي تبرر المتبقي من البرنامج الجاري والتي تكمن في التأخر المسجل في بعض المشاريع، وقد كان ذلك نتيجة لأهمية البرنامج في حد ذاته مما أفضى إلى: 1/ ندرة العقار، 2/ وتشبع أداة الدراسة والانجاز، 3/ تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

o أما الفجوة الثانية التي أثقلت العبء المالي للبرنامج في حجم عمليات إعادة التقييم الناجمة عن: 1/ النقص في إنضاج الدراسات وعدم الدقة فيها، 2/ ارتفاع أسعار المواد الأساسية وغيرها من المدخلات.

- برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار دج، أي ما يعادل 155 مليار دولار، حيث خصص له مبلغ قدره 150 مليار دولار، وذلك استجابة لحاجيات المواطن وتنمية البلاد في جميع مجالاتها، ومنها:

o توسيع وتحديث شبكة الطرقات إلى كل ربوع الوطن، وضمان اندماج هذه الشبكات في حد ذاتها.

* كما سجل ارتفاعا في نسبة التضخم من نفس السنة بمقدار 5.7% بعد ما كان يمثل 3.5% في سنة 2007 و 4.4% في سنة 2008، وذلك نتيجة ارتفاع الأجور وكذا إنفاق أموال معتبرة لتفعيل حركية الاستثمارات، كذلك بالنسبة للقطاع الزراعي حيث سجلت نسبة النمو في هذا القطاع على التوالي 5% في سنة 2007 و - 5.3% في سنة 2008 و 20% في سنة 2009 و هذا الأخير يعد موسما استثنائيا والذي جاء بفضل إجراءات الدعم والاستثمارات الهامة وكذا الجهود الجبارة التي بذلت من طرف السلطات لتطوير هذا القطاع، كما حقق قطاع البناء والأشغال العمومية في سنة 2009 نموا قدره 8.7%، حيث يمثل حاليا أكثر من 16% من القيمة المضافة، وبالتالي فهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية.

¹⁴⁰ مصالح الوزير الأول، مرجع سابق، ص38-39 <http://www.premier-ministre.gov.dz>

- وكذا توسيع وبناء المنشآت الأساسية الجديدة للتربية والتعليم العالي، التكوين المهني، قطاع الصحة، السكن، تحسين المستوى المعيشي للفرد، و كذا المواطن الريفي،..... كل ذلك بهدف تحسين مؤشرات التنمية البشرية.
- ترقية أدوات التهيئة الإقليمية وحماية البيئة وكذا تحسين الخدمة العمومية، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.
- تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، وكل ذلك بهدف تطوير القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والثروة.

والجدول التالي يوضح لنا توزيع الميزانية المخصصة لهذا البرنامج على مختلف القطاعات

الجدول رقم (19): البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)
حسب مختلف القطاعات / الوحدة: بالمليار دج

النسبة %	القيمة المخصصة	توزيع الميزانية حسب الأبواب التالية:
49.58	10.122	الباب المتعلق بتحسين التنمية البشرية: التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، السكن، الطاقة، الشباب والرياضة
31.58	6.448	الباب المتعلق بتطوير المنشآت الأساسية ومنها: قطاع النقل والأشغال العمومية، قطاع تهيئة الإقليم، إنشاء السدود.....
7.67	1.566	الباب المتعلق بدعم التنمية الاقتصادية ومنها: الفلاحة والتنمية الريفية ترقية الاستثمار والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.....
8.16	1.666	الباب التعلق تحسين الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: قطاع العدالة والداخلية، المالية، التجارة والبريد، الإعلام والاتصال.....
1.76	360	الباب المتعلق بمكافحة والحد من البطالة
1.22	250	الباب المتعلق بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	20.412	المجموع

1.1/ الإجراءات المتخذة للتحكم في الإنفاق العمومي

في إطار تنفيذ هذا البرنامج* تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد النفقات العمومية، وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها، حيث يمكن إعطاء أهم ما جاء في هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة، أي لا يمكن تنفيذ مشروع آخر يعتمد عليه ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر له الوعاء العقاري لإنجازه.....وكل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة.
- السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، وفي ذلك الإطار تم تنظيم لجنة الصفقات، وكذا تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة.
- كذلك بالنسبة للوقاية من الأعمال المساس بالأموال العمومية، فإن أحكاما جديدة وضعت حيز التنفيذ، من أجل توسيع رقابة التفتيش العامة للمالية و مجلس المحاسبة، إلى المؤسسات العمومية، وذلك قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

* إلا أنه تم انتقاد هذا البرنامج " المبالغ الضخمة التي ستنفق على الاستثمارات العمومية "، من جهات عديدة، فإجابة على الانتقادات وتوضيحا لذلك، أعطت الحكومة مبرراتها الآتية: 1/ أن الجزائر بحاجة إلى هذه الاستثمارات حتى تتدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي..... خاصة وأن: 1.1/ الحاجة إلى التنمية البشرية متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جيلهم من الشباب، 2.1/ في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيدا من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

2/ أن هذا البرنامج سيمول حصريا من الموارد الوطنية، أي بمعنى لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل، كذلك الخزينة العمومية تتوفر على ادخار هام قدره يتجاوز عن 4000 مليار دج، وأن صندوق ضبط الإيرادات سيساهم وفق ما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايين دولار.

3/ كذلك الساحة المالية تتوفر على سيولة هامة ومتنامية في كل سنة، حيث لم يتمكن الجهاز الاقتصادي من امتصاصها. وفي الأخير فإن تمويل هذا البرنامج الخماسي والحفاظ على توازنات الميزانية العمومية، سيكونان أكثر يسرا وخاصة بفضل اعتماد الصرامة في النفقات العمومية و بروز إجماع وطني حول التوجه التدريجي نحو معايير اقتصادية كفيلة: 1.1/ بالحد من التبذير 2.1/ وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

2/ أهداف و آفاق البرنامج الخماسي 2010-2014

الأهداف الأساسية وآفاق هذا البرنامج تتمثل فيما يلي:

- حسب الميزانية السابقة أن الاستثمار في العنصر البشري قد أضحى من أولويات السلطات العمومية، وذلك بتخصيص اعتمادات مالية قدرها 10.122 مليار دج، وهذا يتماشى والنظرية الاقتصادية الحديثة التي توصي بالاعتناء باقتصاد المعرفة، فلذا تسعى الجزائر خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج إلى ترقية اقتصاد المعرفة وذلك بالتركيز على تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية* (تطوير:التعليم في جميع أطواره، الصحة، المستوى المعيشي، التكوين.....)، وكذا تقوية وتدعيم المؤسسات ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

- تطوير المنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا القطاع ميزانية قدرها 6.448 مليار دج، وذلك من أجل ترقية أدوات التهيئة الإقليمية وحماية البيئة، وهذا الأخير الذي خصص له حوالي 500 مليار دج من أجل ترقية وإنجاز أربع مدن حديثة* وكذا بناء مائة منشأة جديدة موجهة لحماية البيئة، كذلك بالنسبة لقطاع النقل والذي خصص له غلاف مالي قدره 2812 مليار دج، من أجل إتمام المشاريع قيد التنفيذ والمتمثلة في مترو الجزائر وإنجاز مشاريع التراموي في 17 مدينة، وكذا تشغيل مؤسسات النقل الحضري الجديدة.

- كما يهدف هذا البرنامج على الصعيد الاقتصادي إلى تدعيم النمو وتعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة منها المنتجة***، التي تتحقق عن طريق توفير المناخ المناسب

*تمدّف الجزائر خلال فترة 2010-2014 إلى إنجاز 3000 مدرسة ابتدائية جديدة و 1000 إكمالية و 850 ثانوية و 400 ألف سرير جامعي و 44 مطعما جامعي و 82 مركزا للتكوين المهني و 172 مستشفى و 1000 قاعة للعلاج .

**وذلك في كل من سيدي عبد الله و بوغزول والمنبعة، بالإضافة إلى مدينة حاسي مسعود الجديدة التي يتكفل بها قطاع الطاقة.

***حيث تمّدّف السلطة من خلال هذا البرنامج، إلى تحقيق ما يلي: في مجال الفلاحة: تحرر القطاع الفلاحي تدريجيا من الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الأمطار، وكذا محاولة الوصول إلى نسبة نمو سنويا بقدر 8 % وتحسين الأمن الغذائي للبلاد استحداث مناصب شغل. في مجال المحروقات والمناجم: كما تسعى السلطات من خلال هذا البرنامج بإنعاش النمو بصفة دائمة في قطاع المحروقات، وتفعيل النمو بشكل محسوس في قطاع المناجم وذلك في آفاق سنة 2014.

في مجال الصناعة: فإن سياسة إنعاش الصناعة الوطنية التي تتطلع إلى رفع حصة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام إلى 10 % في آفاق 2014، مقابل نسبة تقل عن 6 % حاليا، بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية: فتسعى الحكومة خلال هذه المرحلة إلى استعادة عوامل التكامل بين المؤسسات الصناعية والهيئات التي تشرف عليها، وكذا إعادة التأهيل المالي للمؤسسات التي توجد في وضعية صعبة، ومنح القروض من أجل تحديثها وكذا تجنيد شركاء أجنب من أجل المساهمة في عصنة هذه المؤسسات. وفي خصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي تستفيد خلال هذه المرحلة من عدة تحفيزات وتسهيلات والمتمثلة في الدعم المالي للاستثمارات المحددة بمبلغ 3 ملايين دينار حيث يتم التكفل بحصة تتراوح بين 80 % و 50 % حسب رقم أعمال المؤسسة و تمويل النسبة المتبقية بقرض بنكي تخفض فوائده بنسبة أدنى تقدر بـ 2 %، أما بالنسبة للاستثمارات المادية للتأهيل التي لا يتعدى مبلغها 30 مليون دينار فيتم تخفيض الفوائد على القرض البنكي بمعدل 3 نقاط كذلك تسعى الحكومة خلال هذه الفترة لتدعيم تأهيل 20.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة.

للاستثمار وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والخاصة وكذا تطبيق سياسات جذابة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال علاقات الشراكة التي تخدم مصلحة الطرفين، وكذا ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات*.

- إن مكافحة البطالة والحد من ارتفاعها تعد من استراتيجيات السلطة الجزائرية، حيث خصصت لهذا الباب مبلغا قدره 360 مليار دج، وتسمى الجزائر في آفاق 2014 إلى استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد نصفها تكون بواسطة الاستثمارات في مختلف القطاعات المنتجة والباقي من قبل الإدارة، وقد سجل خلال السداسي الأول من سنة 2010 استحداث حوالي 672 ألف منصب شغل منها 320 ألف منصب شغل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة، أما الباقية عن طريق التوظيف في الإدارات ومختلف القطاعات الاقتصادية**.

خلاصة الفصل

يتضح من دراسة هذا المبحث أن الاقتصاد الجزائري مر خلال الأربع عقود الأخيرة بتطورات هامة وبتغيرات بنيوية أدت إلى تغير هيكل الاستثمار، حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي والذي كان يعتمد على الاقتصاد الموجه، أين اعتمدت الجزائر أنداك على القطاع العام، وراهنّت على دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الاستثمارات العمومية، إلاّ أن انخفاض كفاءتها الإنتاجية أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات العمومية، و كان ذلك عبئا على الميزانية والتنمية الاقتصادية، خصوصا مع آثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية. وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إحداث تغيرات في سياستها الاقتصادية، وذلك بالاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية وإعطائه مند نهاية الثمانينات أهمية متزايدة، حيث تبنت الجزائر سياسة الإصلاحات والمتعلقة أساسا بتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنافسة. وبفعل تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل اقتصادية، وتبقى فقط حل إشكالية انتقال الجزائر من اقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى اقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بهدف الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة، ولن يتأتى ذلك إلاّ عن طريق تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

* حيث تسعى الدولة الجزائرية من خلال تطبيق هذا البرنامج إلى تحقيق هدفا أساسيا وهو استبدال الواردات بسلع وخدمات محلية، إلاّ أن هذه الرؤية الواقعية المؤقتة ترافقها خلال هذه الفترة شروط وتدابير تنفيذية ترمي إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبخصوص هذه الإجراءات تم إرساء مجموعة من التدابير ومنها: إجراءات جديدة لفائدة المتعاملين المحليين في شكل إعفاءات من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على الأرباح بالنسبة للمنتوجات المصدّرة.

** كما تم نشر التقديرات بخصوص نسبة البطالة في الجزائر من طرف الصندوق النقد الدولي على أن: نسبة البطالة في الجزائر التي كانت تقدر بـ 10.2 % سنة 2009 ستخفّض إلى 10 % سنة 2010 وستراجع أكثر لتصل إلى 9.8 % سنة 2011.

الفصل الرابع

سياسة وإستراتيجية الاستثمار المباشر

الفصل الرابع: سياسة وإستراتيجية الاستثمار المباشر

إن الجزائر كباقي دول العالم تواجه عدة تحديات اقتصادية واجتماعية، فهي تسعى مند الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل جميع إشكالاتها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بجميع قطاعاتها. ومواجهة هذه التحديات مهما كانت التعقيدات والإمكانات المحدودة من أجل التحرر والاستقلالية من التبعية الاقتصادية والالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة. فلذا يترتب على الجزائر بناء إستراتيجية وسياسة استثمارية حكيمة ورشيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد مر الاقتصاد الجزائري خلال أربع عقود بتطورات هامة وتغيرات بنيوية أدت إلى تغير هيكل الاستثمار، حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي والذي كان يعتمد على الأسلوب الموجه، اهتمت أئذاك الجزائر على القطاع العام، وراهنـت على دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الاستثمارات في هذا القطاع، إلا أن انخفاض الكفاية الإنتاجية لهذا القطاع أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات العمومية، كما كان ذلك عبئا على الميزانية والتنمية الاقتصادية.

وهذا مما أدى بالسلطة إلى إحدات تغيرات في سياستها الاقتصادية، وذلك بالاهتمام بالقطاع الخاص وتطويره لمشاركته في عملية التنمية وإعطائه مند نهاية الثمانينات أهمية متزايدة، حيث تم صدور مرسوم 1988 باستقلالية المؤسسات، وذلك بهدف تدعيم مسار الإصلاحات الاقتصادية ووصولاً إلى الحل الجذري للمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسات العمومية، كما تم إصدار قانون حوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995 والذي كان يهدف إلى إبعاد الدولة عن تدخلها في الاقتصاد الوطني تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق وذلك بعرض رأس المال المؤسسات العمومية أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي من أجل تحسين الأداء المالي والاقتصادي.

كما تم إرساء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف تحقيق التوازنات الكلية وكذا التنظيم والتحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق للوصول إلى الانفتاح الاقتصادي التام، بدءاً برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية وإدخال عدة إصلاحات في المجال التشريعي وخاصة منها قوانين الاستثمار، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي كان يؤكد على حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وقانون ترقية الاستثمار سنة 1993. وذلك مما يدل على سعي الجزائر من أجل تحقيق سياسة استثمارية تهدف إلى جذب أكبر قدر ممكن من النفقات المالية المحلية والأجنبية من أجل تمويل التنمية الاقتصادية، ولن يتحقق ذلك إلا بتوفير المناخ المناسب للاستثمار وبوضع محفزات خاصة به من امتيازات وتسهيلات وإعفاءات ضريبية وضمانات.

مما سبق ذكره وحلا للإشكالية المطروحة يستوجب علينا دراسة هذا الفصل والمتعلق بسياسة وإستراتيجية الاستثمار المباشر في الجزائر، والهدف من ذلك معرفة واقع الاستثمار المباشر في الجزائر، بدءاً بدراسة مراحل تطور

قوانين الاستثمار في الجزائر قبل وخلال وبعد التسعينيات، ثم دراسة عامة حول الخصوصية وإستراتيجية الاستثمار في الجزائر وكذا التطرق إلى نتائج هذه الإصلاحات تقريبا للإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحقيق أهدافها التنموية.

المبحث الأول: مراحل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الخاص في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، محاولين التطرق إلى أهم ما جاء في قوانين الاستثمار وتطورها في ثلاثة مراحل، بهدف توضيح سياسة وإستراتيجية الجزائر للاستثمار.

المطلب الأول: قانون الاستثمار في مرحلة ما قبل التسعينيات
ظهرت خلال هذه الفترة مرحلتين لتطور قانون الاستثمار في الجزائر وهما:

1/ تطور قانون الاستثمار في الجزائر في مرحلة الستينات من القرن الماضي

تبنّت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين للاستثمار، القانون الصادر في سنة 1963، والقانون الصادر في سنة 1966، وتميزت هذه الفترة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الأسلوب الموجه - الاستثمارات الموجهة، وكذا ارتكاز الدولة على القطاع العمومي.

1.1/ قانون الاستثمار لسنة 1963

بعد مرور سنة من الاستقلال الجزائري وفي تاريخ 26 جويلية 1963 صدر قانون رقم 63-277 والمتضمن قانون الاستثمار في الجزائر والذي كان يهدف إلى وضع الإطار العام للاستثمار في الجزائر، حيث حددت فيه الضمانات العامة والخاصة المقدمة للمستثمرين المنتجين في الجزائر والحقوق والواجبات وكذا الامتيازات المترتبة عن ذلك، كما تم تحديد مجالات تدخل الدولة في الاستثمار¹⁴¹.

1.1.1/ الضمانات العامة

وتشمل الضمانات العامة ما يلي:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام هذا القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

¹⁴¹ قانون رقم 63-277 لمؤرخ يوم 26 جويلية 1963 والمتضمن لقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 53 السنة الثانية، الصادرة يوم 2 أوت 1963 المواد من 3 إلى 5 ص 6.

- ضمان ضد نزاع الملكية، ولا يمكن نزع الملكية، إلاّ بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة.

2.1.1/ المؤسسات المعتمدة

تمنح الاعتماد لهذه المؤسسات سواء كانت قديمة وتريد التوسع في الاستثمارات أو مؤسسات جديدة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، بعد تقديم طلب الاعتماد من طرف هذه المؤسسات، وهذا وفق للمادة 14 من قانون الاستثمار رقم 63-277، حيث يتأسس هذه اللجنة المدير العام للتخطيط، والدراسات الاقتصادية والذي يعطي موافقته من خلال قرار من الوزارة الوصية.

ويشمل الاعتماد على عدة ضمانات وامتيازات خاصة لهذه المؤسسات أهمها:

- إمكانية تحويل سنويا 50% على الأكثر من الأرباح الصافية المحققة.
- إمكانية تحويل رأس المال الناتج عن تصفية المؤسسة.
- الحماية الجمركية والتدعيم الاقتصادي للإنتاج.

إلاّ أنه لكي تستفيد هذه المؤسسات من الامتيازات لابد عليها أن تلتزم بالشروط التالية:

- أن تضمن المؤسسات المعتمدة التعليم والتكوين المهني وكذا ترقية العمال والإطارات الجزائرية.
- إنشاء على الأقل 100 منصب شغل دائم لإطارات وعمال جزائريين.
- التمركز والاستثمار في القطاعات المحددة و المبرجة من طرف السلطات العمومية.

3.1.1/ المؤسسات في إطار الاتفاقيات

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يتضمن برنامجها الاستثماري مبلغا قدره 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن ينجز هذا الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية أو في منطقة تعطى لها الأولوية، أو أن ينشأ الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين، وتستفيد هذه المؤسسات في إطار الاتفاقيات من الامتيازات التالية¹⁴²:

- الاستفادة من نظام جبائي مستقر لمدة لا تتجاوز 15 سنة من تاريخ تقديم الاعتماد.
- تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى.
- التخفيض الجزئي أو الكلي من الرسوم المقررة لاستيراد المواد الأولية الضرورية لصناعة المنتج.

¹⁴² قانون رقم 63-277، نفس المرجع السابق، ص 6-7.

لقد بين الوقع العملي أن هذا القانون بقي دون تطبيق، فرغم الامتيازات والضمانات التي جاء بها هذا القانون ولصالح المستثمر الأجنبي، لم يكن هناك إقبال كبير للاستثمار في الجزائر، بل لم يعتمد في إطاره سوى مشروعين فقط، وبالتالي يمكن القول أنه لم يحقق الأهداف المنشودة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- التوجه الاقتصادي والسياسي أنداك والذي كان يتأهب لمباشرة تدابير التأميم المحتمل في أي وقت، مما جعل المستثمرين يشكون في مصداقية هذا القانون وفي حالة تردد.
- عدم استفادة المستثمر المحلي الخاص من الامتيازات الجبائية، مما أدى ذلك إلى بروز ظاهرة الاكتناز وكذا هروب رؤوس الأموال إلى السوق الموازي غير الرسمي، وبالتالي هذا التهميش وعدم المساواة في الامتيازات والضمانات بين المستثمر المحلي الخاص والأجنبي جعل الاقتصاد الوطني في معاناة، كما أدى ذلك إلى فشل تطبيق هذا القانون.

2.1/ قانون الاستثمار لسنة 1966

تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة¹⁴³، والتي جاءت بسبب النقائص المسجلة في القانون السابق، وبتاريخ 15 سبتمبر 1966 وبواسطة الأمر رقم 66-284 تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمارات، عكس قانون 1963، حيث كان موجه للمستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص، والذي تم من خلاله تحديد القطاعات الواجب الاستثمار فيها، وكذا إمكانية إنشاء مؤسسات مختلطة في القطاعات الحيوية.

1.2.1/ القطاعات المسموح فيها الاستثمار

حسب ما جاء في المادة الرابعة من قانون 66-284 " إن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب يمكنهم إحداث أو إنماء مؤسسات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الإنتاجي للأمة والاستفادة من كل أو جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة وفقا للإجراء المنصوص عليه في المواد من 20 إلى 27 من هذا الأمر"¹⁴⁴.

يتضح من خلال النص السابق أن الهدف من صدور هذا القانون هو مضاعفة الطاقة الإنتاجية للبلاد إلى أقصى حد ممكن، فمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب إمكانية تحقيق الاستثمارات في القطاع الصناعي والسياحي، كما سمح هذا القانون للدولة بالمشاركة مع الشركات المحلية الخاصة والأجنبية (شركات مختلطة) لتنفيذ مشاريع حيوية للبلاد، عن طريق طرح المناقصات والمزايدات لإسهام المؤسسات في جميع القطاعات، وذلك ضمن شروط معينة وجعل المؤسسات التابعة لنشاط هذه القطاعات من قبل أشخاص معنويين تحت الرقابة.

¹⁴³ Abdelhamid Brahimi, L'Economie Algérienne, OPU 1991, P 121.

¹⁴⁴ الأمر رقم 66-284 من قانون الاستثمار لسنة 1966، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، من الجريدة الرسمية رقم 80، السنة الثالثة، المجلد الثاني، ص 1204.

2.2.1/ الضمانات والامتيازات الممنوحة

منح هذا القانون عدة ضمانات وامتيازات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ولإسهامه في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وذلك بعد الحصول على الاعتماد أو الترخيص، حيث حدد القانون ثلاثة اعتمادات فقط وهي¹⁴⁵:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف والي الولاية و الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
 - الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات، وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
 - الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.
- أما فيما يخص الضمانات والامتيازات التي منحت للمستثمرين فتشمل ما يلي:
- المساواة أمام القانون وخاصة من الناحية الجبائية.
 - حرية تحويل الأموال من الأرباح الصافية والمنتوج المتنازل عليه.
 - الضمان من التأميم، أما في حالة قرار التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي هذا إلى تعويض المستثمر خلال تسعة أشهر، والقيمة التعويضية الصافية تكون مساوية للأموال المستثمرة والمحوالة إلى الدولة.

كما ورد في هذا القانون امتيازات عديدة ذات طابع جبائي¹⁴⁶ والتي تشمل في الخصوص الإعفاء التام أو الجزئي من حقوق التسجيل على المشتريات العقارية التي لها علاقة مع النشاط المعتمد، كذلك بالنسبة لرسوم الانتقال وإعفاءات الرسم العقاري، وكذا إرجاء استيفاء رسوم الجمارك على الإنتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق المشاريع، بالإضافة إلى الإعفاء التام أو الجزئي من الرسم الذي يترتب على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات و مبلغ سنوي من الأرباح لا يمكن أن يتجاوز 20%، وكل هذه الامتيازات والضمانات تهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب والخواص المحليين من أجل تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

إلا أنه رغم كل هذه التسهيلات والتحفيزات التي جاءت في هذا القانون، فإنه لم يبلغ الأهداف المسطرة من طرف الحكومة آنذاك، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- عدم المساواة في القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي من ناحية مجال الاستثمار، حيث حددت ومنحت للاستثمار الخاص أن يستثمر في نشاطات غير إستراتيجية، أما النشاطات الإستراتيجية بقيت محتكرة من طرف الدولة (القطاع العام).

¹⁴⁵ عليوش قريوع، " قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 10.

¹⁴⁶ الأمر رقم 66-284 من قانون الاستثمار لسنة 1966، مرجع سابق، ص ص 1205-1206.

- إن الامتيازات المالية الممنوحة والمتمثلة في القروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، كانت موجهة فقط للمستثمرين الخواص المحليين دون الأجانب.
- أن هذا القانون كان يشجع القطاع الخاص، ولكن في نفس الوقت يقيد الحصول على اعتماد، بالإضافة إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي أدى ذلك إلى صعوبة استيراد التجهيزات التي تدخل في عملية إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- النزاعات التي كانت قائمة بين المستثمرين الأجانب والخواص وكذا الدولة، والفصل فيها يخضع فقط إلى المحاكم والقوانين الجزائرية، مما يدل على نقص الضمانات لدى المستثمر الأجنبي، وذلك بعدم وجود اتفاقيات دولية لحمايته.

حسب ما ذكرناه سابقا سواء ما جاء في قانون الاستثمار لسنة 1963 أو المعدل في سنة 1966، يمكن القول أن المناخ الاستثماري السائد آنذاك* كان غير مواتيا ل جلب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الجزائر.

2/ تطور قانون الاستثمار في الجزائر في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي

استمرت الجزائر بنفس النهج السابق، والمتمثل في وضع المزيد من الضمانات والامتيازات ل جلب رؤوس أموال أجنبية ومحلية للاستثمار، من أجل تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية للبلاد، فبنيت الجزائر خلال هذه الفترة القوانين التالية:

1.2/ قانون الاستثمار لسنة 1982

بنيت الجزائر خلال هذه السنة قانونين للاستثمار وهما:

1.1.2/ قانون الاستثمار رقم 82-11

جاء هذا القانون** تحت الرقم 82-11 والمؤرخ في 21 أوت 1982 من أجل تقوية دور ومكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، حيث ترجم إرادة الدولة في إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية¹⁴⁷، كما وضع

*أي أن الضمانات والامتيازات التي منحت آنذاك كانت غير كافية ل جلب المستثمرين الأجانب، كذلك بالنسبة للقطاع الخاص المحلي والذي كانت مساهمته في عملية النمو الاقتصادي ضعيفة ودون المستوى، مقارنة بالقطاع العام، إلا أنه عند مقارنة القانونين، يمكن القول أن قانون الاستثمارات لسنة 1966 كان أكثر تشجيعا للمتعاملين الاقتصاديين، مقارنة بقانون الاستثمارات لسنة 1963، ذلك أن الأول لم يقدم في إطاره سوى اعتماديين، في حين أن الثاني سمح باعتماد 780 مشروع، كما أنه تم إنشاء 18% فقط من مجموع المؤسسات الخاصة في الفترة 1963-1965، و54% في الفترة 1966-1971 أما النسبة الباقية فيعود إلى فترة الاستعمار. للمزيد أنظر:

- D-Guerraoui et X-Richet, « Les IDE Facteur D'attractivité et de localisation », Edition Toubkal, Pharmattan, Paris, Année 1997, P236.

** نص القانون على أن: " يخضع كل مشروع استثمار يقل مبلغه عن ثلاثين مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيين ذو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر لأحكام هذا القانون وينجز وفقها "،....فلهذا يمكن القول أن نية الجزائر في إصدار هذا القانون هو رفضها لتدخل الرأس المال الأجنبي، وبالمقابل تشجيع الاستثمار الخاص الوطني، وإشراكه في عملية التنمية الوطنية.

¹⁴⁷ الجريدة الرسمية رقم: 34، قانون 82-11، المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، المجلد رقم: 03، ص 1693.

الغموض الذي كان موجودا في القانونين السابقين، على أنه موجه إلى الجزائريين المقيمين فقط، وذلك عكس ما جاء في قانون 1966، وقد حددت قائمة من النشاطات التي يمكن الاستثمار فيها*، وذلك بعد الحصول على الاعتماد من الديوان الوطني لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار الوطني (المحلي) الخاص، وهو التنظيم المكلف بتوجيه الاستثمار الخاص¹⁴⁸ وفقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية.

أما فيما يخص الامتيازات والتسهيلات التي منحت من خلال هذا القانون، فأغلبها انصبت حول الإعفاءات الجبائية**، وكذا التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص والمتعلقة بشراء الأراضي في المناطق المهيأة، وإعطاء قروض طويلة ومتوسطة الأجل والتمويل بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار، وحق المساعدة في الحصول على المعلومات الاقتصادية والتقنية الخاصة بدراسة المشروع والحصول على الاعتماد من طرف اللجنة المخولة لذلك.

إلا أن هذا القانون لم يحقق الأهداف المنشودة، وذلك راجع إلى السبب الرئيسي المتمثل في أن المتعامل الجزائري لم يكن مؤهل آنذاك للقيام باستثمارات إنتاجية صناعية، بل كان يفضل ممارسة التجارة والعمليات التجارية الموازية غير الرسمية، وهذا ما شكل حاجزا في إنجاز هذه الاستثمارات، والنتائج دلت على ذلك، حيث سجل فقط إنجاز أقل من 15% من المشاريع الاستثمارية الخاصة المعتمدة آنذاك¹⁴⁹.

2.1.2 / قانون الاستثمار رقم 82-13

عملت الجزائر آنذاك على جلب الرأسمال الأجنبي بهدف الحصول على معارف وتكنولوجيا حديثة لتطوير وتنمية العملية الإنتاجية، وذلك عن طريق الشراكة، فأصدر المشرع الجزائري قانونا*** أخر تحت رقم 13-82¹⁵⁰ المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء وسير مؤسسات الاقتصاد المختلط.

وقد ورد في هذا القانون عدة مزايا منحت إلى شركة الاقتصاد المختلطة ومنها:

- الحق على التحويل بالمقابل لكل المشتريات العقارية الضرورية لنشاطه.
- الإعفاء من الرسم العقاري لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ شراء العقار المعني.

* خصصت للقطاع الخاص في إطار هذا القانون، الاستثمار في مجالات عديدة ومنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكتملة لإنتاج القطاع الاشتراكي، وكذا القطاع السياحي، الصيد، الفنادق، وقطاع البناء والأشغال العمومية والنقل...إلا أنه لم يسمح الاستثمار في المجالات التجارية، الحرفية، الفلاحية، والنشاطات المرتبطة بالهنر الحرة.

¹⁴⁸ Benissaad- Houcine, "Réforme économique de l'Algérie", Edition OPU, Année 1989, P123-129.

** استفادت آنذاك الاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي المنجزة في المناطق المحرومة، من الامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من حقوق التسجيل للعقارات التي يتم اقتناؤها والتي لها علاقة بالاستثمار المعتمد.
- التخفيض الكلي أو الجزئي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية خلال خمس سنوات على الأكثر.
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والدفع الجزائي لمدة خمس سنوات أو ثلاثة سنوات ابتداء من بداية استغلال.
- الإعفاء الكلي من الرسم العقاري لمدة عشرة سنوات، وكذا الإعفاء من الرسم الوحدوي الإجمالي على الإنتاج لشراء التجهيزات والمعدات.

¹⁴⁹ Benissaad- Houcine, op.cit, P 39.

*** جاء هذا القانون من أجل تحديد الشركة بين الشركاء الأجانب والمؤسسات العمومية، حيث نص في المادة رقم: 22 على أنه " لا يمكن في حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة الجزائرية عن 51% "، وهو ما يحصر مساهمة الرأسمال الأجنبي في 49% على الأكثر مع القطاع العمومي.

¹⁵⁰ الجريدة الرسمية رقم: 35، قانون 82-13، المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء وسير مؤسسات الاقتصاد المختلط، المجلد رقم: 03، ص 1728.

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وكذا الرسم على النشاط التجاري والصناعي، كذلك من الرسم الوحدوي الإجمالي للإنتاج على التجهيزات اللازمة للإنتاج.

إلا أن هذا القانون لم يحقق الهدف والممثل في استقطاب رؤوس أموال أجنبية وكذا الاستفادة من خبرتهم وذلك راجع إلى حساسية الأجانب لتكنولوجيتهم واحتكارها خوفا من نقلها إلى هذه الدول حتى تصبح منافسة لها، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية السائدة آنذاك.

2.2/ قانون الاستثمار لسنة 1988

رغم الامتيازات التي جاءت في القانونين لسنة 1982 لجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، إلا أنها باءت بالفشل ولم تحقق الأهداف المرجوة، ومع ظهور أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، والتي أدت إلى عجز في ميزان مدفوعات الجزائر، وضعف في التمويل، الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية في البلاد، وبالتالي على سياسة الاستثمار. كل هذه المعطيات دفعت بالمشروع الجزائري إلى إلغاء القانون السابق وتعويضه بالقانون 88-25 والمتعلق بتوجيه الاستثمار الوطني الخاص والصادر بتاريخ 12 جويلية 1988.

كما تبنت الجزائر في هذه السنة الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي*، كما جاء في توجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية¹⁵¹ وخصوصا في النشاط الصناعي عدة امتيازات** وتسهيلات مالية لتنشيط هذا القطاع وبكل ما يترتب عليه في مجال التمويل بالتجهيزات والمعدات وكذا المواد الأولية، وإعطاء لهذه الاستثمارات الأولوية من حيث منح القطع الأرضية لتنفيذ الاستثمارات.

فرغم جهود السلطة الجزائرية آنذاك لتحقيق أهدافها التنموية، من خلال التشريعات وما تحتوي من امتيازات جبائية وتسهيلات عديدة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، إلا أن هذه السياسة التي انتهجتها الجزائر لم تعطي النتائج المطلوبة، وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها:

*بحيث أصبحت هذه المؤسسات غير خاضعة للوصاية الوزارية، وغير خاضعة للرقابة ذات الطابع الاشتراكي بل للطابع الاقتصادي فقط، كما أصبحت خاضعة للقانون التجاري.....أنظر: - الجريدة الرسمية، المرسوم 88-01 المؤرخ في جانفي 1988 المتضمن لقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية رقم: 13. ¹⁵¹ الجريدة الرسمية رقم: 28، قانون 88-25، المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمار الوطني الخاص، المجلد رقم: 01، ص 1032. **كما نص هذا القانون على عدة امتيازات تتعلق خاصة بحقوق جباية للمستثمرين الذين يمارسون نشاطهم في المجالات التي تعتبر ذات الأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار مكان وجودها وطبيعتها وتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

- الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والدفعة الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، خلال مدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على المقتنيات العقارية التي لها علاقة مع النشاط، والإعفاء من الرسم العقاري للبنيات وملحقاتها المتعلقة بالاستثمار لمدة عشر سنوات، كذلك الإعفاء من الرسم الوحدوي الإجمالي للإنتاج، والخاص بالتجهيزات المشتراة والمستعملة في العملية الإنتاجية.

- وضع قيود على الاستثمار، حيث حدد القانون المجالات والأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها، أم باقي النشاطات المصنفة كقطاعات إستراتيجية فهي خاصة لدولة فقط، كقطاع البنوك، التأمينات، المناجم والمحروقات، النقل الجوي، السكك الحديدية والنقل البري.

- المؤسسات تلقت مشاكل عديدة، ومنها:
 - o ندرة العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار البترول عند استيراد المعدات والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
 - o التعقيدات الإدارية للحصول على العقار الصناعي، وكذا المشاكل المتعلقة بتمويل هذه المشاريع.

المطلب الثاني: قانون الاستثمار خلال فترة التسعينيات

في ظل الإصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة وتراجع الجزائر عن نظام التسيير السابق، تم إرساء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في عدة مجالات، وخاصة في المجال الاستثماري، عن طريق إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، بهدف حل جميع الإشكالات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد آنذاك (كالمديونية، العجز في الخزينة وميزان المدفوعات، التضخم، البطالة.....)، وذلك بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر كوسيلة للإنعاش الاقتصادي. فلهذه الأسباب سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هذه التشريعات وأهم ما جاء فيها.

1/ قانون النقد والقرض لسنة 1990

جاء قانون النقد والقرض تحت رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 من أجل تنظيم جديد لمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر وتوضيح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، حيث تم فك القيود التي فرضت في السابق على الرأس المال الأجنبي وتوفير المناخ المناسب له. إلا أن هذا القانون لا يمكن اعتباره قانون الاستثمار، وإنما هو تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

تضمن هذا القانون عدة قرارات ومبادئ* نصت على مختلف الامتيازات المقدمة للمستثمرين ولاسيما الأجنب، كما حول للبنك المركزي عدة مهام، كالترخيص للاستثمارات الأجنبية بعد دراسة الملفات، ومراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذا إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

* من أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون: 1/ مبدأ حرية الاستثمار والمكثورة في المادة 183 من هذا القانون. 2/ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، كذلك إمكانية تحويل العوائد والربح الناتجة من العملية الاستثمارية الأجنبية إلى البلد الأصلي..... والمنصوص عليها في المواد 183، 184، 185، 186، من قانون النقد والقرض. 3/ لم ينص هذا القانون على أي ضمانات أخرى ما عدا الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر والمتمثلة فقط في ضمان تحويل رؤوس الأموال. 4/ تبسيط عملية قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد والقرض، حيث يتحصل المستثمر على قرار المجلس خلال 60 يوم من تاريخ إيداع الطلب، كما له الحق في الطعن على قرار المجلس في حالة الرفض بالغرفة الإدارية للمحكمة العليا.

2/ قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993

انتهجت الجزائر سنة 1993 سياسة استثمارية جديدة مخالفة للنظام والتسيير القديم، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في عدة مجالات مند سنة 1988، حيث تم إرساء مرسوم تشريعي جديد في هذه السنة تحت رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، والذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص لجلب رؤوس أموال أجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تم إلغاء كل القوانين السابقة والمتعلقة بالاستثمارات، تجسيدا لمبدأ حرية الاستثمار المشار إليها في القانون 88-25، في هذا الإطار لقد حدد قانون 93-12 جملة من القواعد والمبادئ، والامتيازات والضمانات* قسمها حسب الأنظمة الاستثمارية التالية: النظام العام، نظام المناطق الخاصة، نظام المناطق الحرة، نظام الجنوب الكبير.

1.2/ النظام العام

يتضمن هذا النظام الحد الأدنى من الامتيازات التي تمنح للمستثمر مهما كانت صفته، بشرط أن يستثمر في المناطق غير الخاصة أو الحرة، وتمنح له الامتيازات على كامل فترة إنجاز المشروع الاستثماري وكذا فترة استغلاله والمتمثلة في الإعفاءات الضريبية والجمركية** وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

2.2/ النظام الخاص

يتضمن هذا النظام امتيازات هامة تخص المناطق الخاصة والمصنفة للترقية، ومناطق للتوسع الاقتصادي، بهدف التنمية الجهوية والقضاء على التأخر الاجتماعي في هذه المناطق، والمتمثلة في البلديات التي تعرف تأخرا بالنسبة للمستوى الوطني في إشباع الحاجيات الاجتماعية لأفراد هذه المناطق، حيث تم تحديد المناطق الواجب ترقيتها والمتمثلة في مجموعة هامة من البلديات في الهضاب العليا والجنوب والتي كان عددها 671 بلدية من مجموع 1541 بلدية وطنيا، أما مناطق التوسع الاقتصادي فهي تخص الفضاءات الجيواقتصادية التي تتميز بخصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتمتع بطاقات من الموارد البشرية والطبيعية، والهدف من تكوين مناطق

* جاء هذا القانون بضمانات عديدة أهمها: 1/ حرية الاستثمار، 2/ عدم التمييز والتفرقة بين المستثمرين، 3/ ثبات استقرار القانون المطبق على الاستثمارات (أنظر المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12)، 4/ ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال والفوائد بالنسبة للأجانب، 5/ حماية الاستثمار الأجنبي، حيث عقدت الجزائر اتفاقيات على المستوى الدولي من أجل تدعيم الإطار القانوني لترقية الاستثمارات الأجنبية وحمايتها ومن أهمها: - اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الاقتصادي بلجيكا، لكسمبورغ U.E.B.L، - اتفاقية مع إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، - اتفاقية "سيول" والتي من خلالها تم إنشاء وكالة MEGA متعددة الأطراف لحماية وضمان الاستثمارات (أنظر المرسوم الرئاسي رقم 345/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995) وكذا اتفاقات أخرى كحل النزاعات بين المستثمرين الأجانب وجميع الأطراف الأخرى.....

** منحت للمستثمر عدة مزايا في إطار النظام العام أهمها: 1/ أثناء مرحلة الإنجاز: 1.1/ إعفاء من حقوق التحويل المكلفة على الاقتناءات العقارية في إطار المشروع الاستثماري، 2.1/ إعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للمتعاقبات والخدمات الداخلة في إطار الاستثمار، 3.1/ تطبيق نسبة مخفضة قدرها 3% في مجال الرسوم الجمركية على العتاد المستورد والداخل مباشرة في إنجاز المشروع.....

التوسع الاقتصادي، هو التوصل إلى إبراز بعض المناطق التي تحتوي على عناصر ذات حيوية اقتصادية على المدى المتوسط والقصير. حيث تم إرساء مجموعة من الامتيازات الإضافية* للمستثمرين في هذه المناطق، كتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، وإمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأموال العمومية لصالح المستثمر.

3.2/ نظام المناطق الحرة

عرفت المناطق الحرة على أنها مساحات حدودها مضبوطة، تمارس فيها جميع أنواع الأنشطة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية، وهي مساحة تنتقل فيها السلع بكل حرية، وحدودها قد تشمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية¹⁵²، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة**، هو جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وترقية الصادرات للحصول على العملة الصعبة، وتوفير مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا..... كل ذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وأكبر امتياز يتمتع به المستثمر في هذه المناطق على أنه معفى من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي.

4.2/ نظام الجنوب

سعت الجزائر إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي، وذلك من خلال إعطاء حوافز عديدة للاستثمار في مناطق الجنوب الجزائري*** حيث يتمتع المستثمر على مستوى هذه المناطق بامتيازات وتسهيلات عديدة ومنها: جبائية، عقارية، ومالية. كل ذلك من أجل تحقيق التوازن وعدالة توزيع المشاريع الاستثمارية بين مختلف ولايات قطر الجزائر، من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

3/ الإطار المؤسسي للاستثمار خلال هذه الفترة

قام المشرع الجزائري في إطار تدعيم وترقية الاستثمارات بإصدار قوانين، تم من خلالها إنشاء هيكل إدارية تهتم بتطوير المشاريع الاستثمارية، والتي سنحاول التطرق إليها والتعرف على أهم ما جاء فيها.

* للمزيد حول هذه الامتيازات أنظر: المادة 22 من هذا القانون 93-12 .
¹⁵² عليوش قريوع، " قانون الاستثمارات في الجزائر "، مرجع سابق، ص 33.

** تتميز هذه المناطق بالخصائص التالية: 1/ تقع هذه المناطق الحرة خارج منطقة جمركية دولية ومنفصلة عن بقية المناطق، حيث يحدد موقعها ومساحتها، وكذا الأنشطة التي يسمح بممارستها، وهذه المناطق أنواع عديدة أهمها: المناطق الحرة التجارية، المناطق الحرة بالموانئ (الموانئ البحرية والمناطق الحرة الجوية)، المناطق الحرة الصناعية 2/ تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل، أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة، 3/ تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق، بعمولات قابلة للتحويل، مسعرة من البنك المركزي.

*** تم تحديد الفضاء الإقليمي لمناطق الجنوب والمشكل مما يلي: 1/ نظام الجنوب الكبير ويشمل الولايات التالية: أدرار، إليزي، تامنراست، تندوف. 2/ نظام الطوق الثاني للجنوب: ويشمل الولايات التالية: بشار، غرداية، ورغلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة، الجلفة.

1.3/ وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI

تم إنشاء الوكالة لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات من أجل تسهيل عملية الاستثمار والتقليل من الإجراءات إلى أدنى حد وتقديم الدعم ومساعدة المستثمرين، وذلك بموجب قانون الاستثمارات 93-12، حيث أسست على شكل شبك وحيد ويضم كل المؤسسات والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار* (مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية والبيئة والشغل¹⁵³)، كما تم تحديد مهام هذه الوكالة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-319 والمؤرخ في 17 أكتوبر 1994، وتنص المادة الأولى من هذا المرسوم على أن APSI " تعتبر وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة¹⁵⁴ "، ويدير الوكالة مجلس إدارة يرأسه ممثل السلطة الوصية، والذي يسهر على تأدية كل الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار وكذا ضمان أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية.

1.1.3/ أهداف وكالة APSI

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها في النقاط التالية:

- تقديم يد العون والمساعدة للمستثمرين على إنجاز مشاريعهم.
- توفير كل المعلومات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين من أجل تحقيق عملية الاستثمار في الجزائر.
- المساهمة في تطوير وترقية المجالات والأشكال الجديدة للاستثمار.

2.1.3/ مهام وكالة APSI

من أجل تحقيق الأهداف السابقة تقوم وكالة APSI بالمهام التالية*:

- دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية قصد تحديد طبيعة الامتيازات التي تمنحها الدولة للمستثمر، ومدة دراسة الملف تكون في حدود 60 يوما ابتداء من تاريخ إيداع الملف، وبعدها تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه ضمن الأشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.

*كما تضم هياكل أخرى تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة إنجاز المشاريع، وكذا قنوات للإعلام الوطني والعالمي، ويمكن القول أنها عبارة عن بنك للمعلومات حول إمكانيات الاستثمار. كذلك في هذا الإطار تم إنشاء في كل ولاية لجنة مساعدة من أجل تحديد وترقية استثمارات (Comité D'assistance Pour La CALPI Localisation et la promotion de l'investissement) من أجل إعطاء صورة واضحة للمستثمرين الذين يقدمون طلبات يدور موضوعها حول وفرة الأراضي الملائمة لمشاريعهم، حسب موقعها ومساحتها. للمزيد أنظر:

- الجريدة الرسمية رقم: 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993 - تعليمة وزارية رقم: 028 الصادرة بتاريخ 15 ماي 1994.

¹⁵³ APSI, « Algeria investment Focus », 5-6 /12/1998, P 17.

¹⁵⁴ الجريدة الرسمية رقم: 67، بتاريخ 19 أكتوبر 1994، للمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

* للمزيد أنظر: المادة 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319.

- تقرر منح المزايا والمساعدات المتعلقة بالاستثمارات وفق المرسوم التشريعي 93-12 وفي إطار السياسة الاقتصادية الوطنية، كما تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها.
- كما تضمن تنفيذ كل التدابير التنظيمية المتعلقة بالاستثمار، وتسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالعملية الاستثمارية.

2.3/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاء وكالة ANSEJ وفق المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث ينص المرسوم على إنشاء وكالة وطنية ذات طابع خاص هدفها الرئيسي هو دعم مجال التشغيل¹⁵⁵، حيث تقوم هذه الوكالة بمساعدة الشباب ومتابعتها ودفعتهم إلى عالم الشغل، وبعبارة أخرى أنها تسعى لتشجيع كل الصيغ لإنعاش التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وذلك للحد والقضاء على البطالة في الجزائر، كما تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، من أجل دعم ومتابعة المؤسسات المصغرى** المنشأة من طرف الشباب، ويتولى هذه المهمة وزير التشغيل، بمتابعة كل الأنشطة العملية للوكالة، وتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوجد مقرها المركزي بالجزائر العاصمة، كما يمكن إنشاء فروع جهوية أو محلية بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

1.2.3/ مهام وكالة ANSEJ

تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها: الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد، وذلك في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.

* كما يمكن إعطاء تعريف لهذه الوكالة حسب مختلف النصوص القانونية التي نصت عليها: " أن وكالة ANSEJ هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة وتحت وصاية وزارة التضامن الوطني مهمتها الرئيسية هي دعم تشغيل الشباب من خلال دعم المؤسسات المصغرى أو توسيعها..... والتي يكون أساسها إنتاج السلع والخدمات.

¹⁵⁵ أنظر: المرسوم التنفيذي الصادر تحت رقم: 36-295 والمؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

** تم تحديد تعريف المؤسسات المصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفق ميثاق بولونيا الذي انعقد في سنة 1996 وصادقت عليه الجزائر في سنة 2000 على أن:

- المؤسسات المصغرى هي مؤسسات تشغل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية ونشغل أقل من 50 أجراء وتحت رقم أعمال لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية ونشغل أقل من 250 أجراء ولا يتجاوز رقم أعمال لا يتجاوز 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.
- المؤسسة الكبيرة هي كل من زاد عن خصائص المؤسسة المتوسطة. (وسياتي تفصيل عن هذه المؤسسات وتشريعاتها في المبحث الثاني من هذا الفصل)

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم وكذا تقديم لهم الاستشارات والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.
- تطبق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات، واستعمالها في الآجال المحددة.

المطلب الثالث: قانون الاستثمار في مرحلة ما بعد التسعينيات

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد وتحسن الأوضاع الاقتصادية، مما دفع السلطة الجزائرية آنذاك وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، بإصدار جملة من القوانين والمراسيم والأوامر والتي تدخل في عمق الإصلاحات وجميع القطاعات دون استثناء، ومن أهم التشريعات التي عاجلت موضوع الاستثمار خلال هذه الفترة تتمثل فيما يلي:

1/ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار

جاء هذا الأمر والمتعلق بتطوير وترقية الاستثمار في الجزائر، نتيجة النقائص التي خلفها* المرسوم التشريعي رقم 93-12، من أجل دفع جديد للعملية الاستثمارية واستحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، وذلك عن طريق منح الحوافز والضمانات الإضافية الجديدة لجلب وتشجيع الاستثمار في الجزائر، وأهم ما جاء به هذا القانون:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب**، وإلغاء التمييز بين القاع العام والخاص.

* حيث سجل خلال فترة 1993-2001، إيداع فقط 48 ملفا استثماريا لدى الوكالة، وتم تحسيد 10% منها فقط، وهذه النسبة جاءت نتيجة العراقيل التي كانت تواجه المستثمرين آنذاك ومنها: العراقيل الإدارية والمالية والعقارية وكذا التداخل في الصلاحيات بين الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار، ومركزية القرارات، ففي ظل هذه المشاكل والعراقيل قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في قانون 93-12 بإصدار الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

** أنظر المادة 14 من هذا الأمر: " يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية ".

- الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظامين العام و الاستثنائي* .
- إنشاء أجهزة أخرى لتطوير وترقية الاستثمار** .

* النظام العام: من أهم الامتيازات التي منحت للمستثمر في إطار هذا النظام : 1/ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. 2/ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. 3/ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني....للمزيد أنظر المادة 9 من هذا الأمر.

النظام الاستثنائي: والمتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية وتدّخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة، حيث يستفيد المستثمرين في إطار هذا النظام من مزايا عديدة جبائية، جمركية،..... أنظر المادة 10 من هذا الأمر.

** أنظر المواد 18، 19، 20... إلى 27 من الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر، حيث أهم ما جاء في هذه المواد إنشاء الأجهزة التالية:

1/ المجلس الوطني للاستثمار CNI : تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر 03-01 وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة ومن مهامه:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
- يفصل على ضوء أهداف تحيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في المادة 10 من هذا المر.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- يبحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.
- يعالج كل المسائل الأخرى التي تتصل بالأمر 03-01.

للإشارة فإن هذا المجلس يتشكل من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بتهيئة المحيط،..... للمزيد من المعلومات حول هذا المجلس CNI يمكن الرجوع إلى المواد 18، 19، 20 من الأمر رقم 03-01. كما يمكن الإطلاع على مضمون المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس CNI وتشكيلته وتنظيمه وسيره.

2/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (استبدلت بالوكالة الوطنية لتزقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI): وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات والاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
 - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
 - تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي.
 - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، كذا تسيير صندوق دعم الاستثمار (المادة 28 من هذا الأمر).
 - ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.
- إضافة إلى ما سبق ذكره، فالوكالة مكلفة بما يلي:
- إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و24 من الأمر رقم 03-01.
 - تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين. (أي جمع ومعالجة والإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى).
 - تحديد العراقيل التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراح الحلول والتدابير التنظيمية والقانونية الملائمة، لمعالجتها وتسهيل عملية تنفيذ الاستثمارات.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر، وللوكالة هيكل لا مركزي على المستوى المحلي، ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، كما أنها تخضع لوصايتين الأولى إدارية وتحت سلطة رئيس الحكومة وأخرى سلطة عملية وتخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى الحكومة المكلفة بتطوير الاستثمار MDPPI..... للمزيد حول المعلومات التي تخص ANDI أنظر: المواد 6، 7، 8 و 21، 22 من الأمر رقم: 03-01، كذلك يمكن الإطلاع على المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

2/ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء هذا القانون تحت رقم 01-18 والصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث تضمن في فروعه المختلفة تدابير عامة وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* وسياسة الدولة لدعم ومساعدة هذه المؤسسات، كما يحدد ويضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، وينص أيضا على إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتم هذا القانون بالجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي.

كما أوضح الدور الأساسي التي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تحريك عملية التنمية، وقد بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع إستراتيجية بعيدة المدى تركز على المحاور الرئيسية التالية:

3/ الشبكة الوحيد اللا مركزي GU : تم إنشاء هذا الشبكة على مستوى كل ولاية، ويحتوي هذا التنظيم على كل الممثلين المحليين للوكالة نفسها والمتمثلة على وجه الخصوص في المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، الضرائب، الجمارك، التهيئة العمرانية، المحيط، الشغل والمنظمات المكلفة بالعقار المخصصة للاستثمار....ومن صلاحيات هذا الشبكة إتمام الأمور الشكلية المنشقة للمؤسسات وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات.... للمزيد من المعلومات حول هذا الشبكة أنظر: المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03.

كما يمكن الإطلاع على المراسيم التنفيذية التي صدرت خلال وبعد سنة 2006 في مجال تطوير الاستثمار وترقيته، وهي كالتالي:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 والذي يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
 - المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 22 يناير سنة 2007 والذي حدد فيه قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناءة من المزايا المحددة في الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
 - المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 والذي يتضمن إنشاء الوكالة للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونه الأساسي.
 - المرسوم التنفيذي رقم 07-122 المؤرخ في 23 أبريل 2007 والذي يحدد شروط وكيفيات تسيير الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية والأصول المتوفرة على مستوى المناطق الصناعية.
- كما تم صدور نظام رقم 05-03 المؤرخ في 6 جوان 2005 والمتعلق بالاستثمارات الأجنبية والذي كان يهدف إلى تحديد كيفية تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن النازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.....
- *من المعلوم حاليا أن العولمة تفرض نظاما جديدا يفضل تقارب المجموعات الصناعية والمالية الكبرى، كما أنها تطلب بإلحاح من الدول مراجعة نموذجها الاقتصادي، وتحريك تجارتها الخارجية والقيام بالتعديلات الاقتصادية الضرورية....فهي تفرض وتؤكد على بناء اقتصاديات مبنية على المعرفة والمهارة (اقتصاد ذكاء)، الذي يتحقق بواسطة التربة والتكوين والإبداع، وهذا الأخير مما يساهم في إنشاء الثروة وتحقيق التنمية.....كذلك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلى مناطق التبادل الحر للإتحاد الأوروبي يتطلب تهيئة مناخ ملائم ومسار لهذه التحولات الجديدة....فهذه التحولات دفعت الجزائر من انتهاج سياسة اقتصادية أخرى أكثر انفتاحا بإشراك جميع القطاعات (العمومية والخاصة) في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.....، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح أداة استثمار لامتناهات البطالة وبعث التنمية الاقتصادية، وتشكيل نسيج متكامل بين القطاع العام والخاص.....ولما له أهمية كبيرة في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث سجلت 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما وفر هذا القطاع من 40 إلى 80% من مناصب الشغل المأجورة والتي ساهمت بنسبة 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من نصف الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع الخاص في الدانمرك واسبانيا وفرنسا واليابان والبرتغال.....

فعملية الانفتاح الاقتصادي تتطلب تأهيل جميع المؤسسات الجزائرية لمواكبة هذه التغيرات....وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في الأصل مجردة من الموارد والمعرفة التقنية وقدرات التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلى رفع التحديات، ونظرا لأهمية هذا القطاع في مساهمته لحل العديد من الإشكالات الاقتصادية تحاول السلطات الجزائرية توجيه نشاطاتها لصالح تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يوافق مع اقتصاد السوق، وذلك بالاعتماد على مقاييس عديدة ومنها: تطوير اقتصاد الإعلام، والاهتمام بالتكوين والاستشارة والخبرة والإبداع...كل ذلك يساعد على تطوير وترقية هذه المؤسسات وكذا تسهيل إدماجها في الاقتصاد العالمي.

- تشخيص ودراسة محيط هذا القطاع، سواء كان ماليا، أو قانونيا، أو ماديا...من أجل تحديد كل المعوقات التي تعيق تنمية هذا القطاع، وإيجاد حلول لها.
- حددت فيه الأهداف التي تطمح الوصول إليها، وأهمها: التخفيف من حدث البطالة، وذلك بإنشاء حوالي 600 ألف مؤسسة مع آفاق 2020، بطاقة استيعاب لا تقل عن 6 ملايين منصب شغل.
- المساهمة في تحسين المحيط الاستثماري، والذي من شأنه أن يستقطب مزيدا من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وذلك عن طريق تمويل وتأهيل المؤسسات واليد العاملة، بتقديم الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لذلك، التي تأتي من خلال التعاون الخارجي والشراكة الأجنبية**.

3/ الأمر رقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها

صدر هذا الأمر تحت رقم 01-04 في يوم 20 أوت 2001، وتضمن 43 مادة موزعة على 11 فصلا، تتناول فيه تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية، وشكل رأس مالها الاجتماعي، وكيف يتم الاقتناء والتنازل، وتركيب مجلس الإدارة، وإبرام الاتفاقيات، وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، كما تناول أحكاما أخرى متعلقة بالخصوصية***، ويضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 01-17 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصصتها، وكذا موافقة رئيس الجمهورية على الأمر السابق 01-04، كما تم تحديد لجنة مراقبة عمليات الخصخصة وصلاحياتها في المرسوم التنفيذي رقم 01-354.

4/ الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض

صدر هذا الأمر في يوم 26 أوت 2003، حيث تم إلغاء القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب هذا الأمر، والذي جاء فيه بسماع إعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي، وخاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال، حيث أهم ما جاء فيه، أنه يسمح للبنوك والمؤسسات الأجنبية بفتح فروعها ممثلة لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل****.

** ولتأكيد تحقيق هذه الإستراتيجية، جاء المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في نوفمبر 2002 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** أنظر المادة 13 و 14 إلى 19 كذلك المادة 20 إلى 43 والتي جاء فيها: كيفية الخصخصة وإجراءات التنفيذ، وكذا مراقبة عمليات الخصخصة والشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها، كما وضحت هذه المواد مكانة العمال الأجراء من عملية الخصخصة.

**** أنظر المادة رقم 84 و 85 من هذا الأمر، وكذا المادة رقم 126 التي جاء فيها على إمكانية السماح بإعادة تحويل كل النتائج (المداحيل) والإيرادات والفوائد وكذا الأموال المتصلة بالتمويل.

المبحث الثاني: سياسة الخوصصة في الجزائر

برز مصطلح الخوصصة على الساحة الاقتصادية العالمية منذ منتصف السبعينات نتيجة لحالة الركود الاقتصادي وضعف كفاءة الأداء المالي والإداري للمؤسسات، وكذا التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة (كالعولمة الاقتصادية، زيادة المنافسة...)، فتبنت معظم دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية وتفاوت درجة تطورها أسلوب الخوصصة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية. والجزائر كباقي دول العالم الثالث آنذاك تبنت في إصلاحاتها الاقتصادية منذ الثمانينات أسلوب الخوصصة بغرض إصلاح القطاع العام* الذي كان يعاني من مشاكل عديدة كسوء التسيير وضعف المردودية والأداء الاقتصادي وكذا تفشي البيروقراطية. وذلك بتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص** المحلي والأجنبي، قصد تحجيم دور الدولة مقابل تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة أو ملكية المؤسسات العمومية. فتبني الجزائر لهذا الأسلوب جاء كذلك نتيجة تراجعها على النظام التسييري الاشتراكي، ومحاولة ربط اقتصادها بالاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: أدبيات الخوصصة - الأساس النظري

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم ما جاء في أدبيات الخوصصة انطلاقا من دراسة ماهية الخوصصة ثم المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها في عملية تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والدوافع التي تجعل الدول تتجه نحو هذه السياسة، وفي الأخير أهم الأهداف لهذه العملية.

1/ ماهية الخوصصة

تعددت المفاهيم والمعاني العلمية التي تحاول أن تحدد معنى الخوصصة، وتدور هذه المفاهيم حول الاتجاهات التالية:

- الخوصصة تعني عملية التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، أي التحول إلى الاقتصاد الحر ومواكبة النظام الاقتصادي الجديد.
- الخوصصة هي عكس التأميم، فهي تحويل ملكية القطاع العام جزائيا أو كليا إلى القطاع الخاص عن طريق البيع أو الإيجار.

* يقصد بالقطاع العام وحدات الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، كما تقوم هذه الوحدات بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها للجمهور بأسعار إدارية، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، كما يمكن التفرقة بين القطاع العام وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ أن تدخل الدولة لا يترجم فقط من خلال وجود قطاع عام، بل يكون دورها عن طريق التنظيم والرقابة والتوجيه والتصحيح من خلال السياسات الاقتصادية منها المالية والنقدية. للمزيد أنظر:

- ضياء مجيد الموسوي، " الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 8-11.

** يقصد بالقطاع الخاص تلك المؤسسات التي تدار من قبل أشخاص محليين أو أجانب، بهدف تحقيق أقصى الأرباح، وبالتالي مفهوم القطاع الخاص يتعلق بالاقتصاد الحر الذي يركز في تحديد الأسعار والكميات المنتجة على آلية السوق الحرة، ووجود القطاع الخاص لا يتناقض مع وجود القطاع العام وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تخطيط محكم وفعّال في تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف المرسومة.

- ومفهوم الخوصصة أوسع¹⁵⁶ نطاقا من تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، فهي وسيلة لتحرير السوق من الاحتكارات العامة، وكذا الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في قطاع كانت تمتلكه الدولة.

1.1/ تعريفها: يظم مفهوم الخوصصة عدة مفاهيم وتعريف، جاءت من قبل عدة علماء اقتصاديين وباحثين مع اختلافاتهم الشكلية حول هذا المصطلح واتفاقهم على عناصر محددة وأساسية*، ويمكن التطرق إلى أهمها كالتالي: عرف عبد العزيز سالم أن الخوصصة هي¹⁵⁷: " تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار على أسس تجارية أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض الشركات المساهمة العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص..... هي النزوع العالمي المعاصر إلى التحول من القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهرة قوية ضاغطة، وتعدى هذا التحول نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية-الاجتماعية ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفاً تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية ومع الدول الاشتراكية العاملة على إعادة هيكلة اقتصادياتها ومجتمعاتها، كما يمارسه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ". كما عرف صالح عباس¹⁵⁸ على أن: " الخوصصة مفهوم لا يقتصر على مجرد بيع القطاع العام، ولكن يتسع هذا المفهوم مجموعة من السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق تنمية المجتمع وذلك بفكر ومبادئ القطاع الخاص وآليات السوق... ". أما بن بيتور¹⁵⁹ فعرفها على أنها: " العملية التي عن طريقها يمكن للدولة أن تتنازل أو تبيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص ". كذلك الخوصصة¹⁶⁰ تعني " مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية " .

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن للخوصصة مفهومين أساسيين:

- **المفهوم الضيق:** هي عملية تحويل حقوق معينة مثل الملكية سواء كانت إدارة أو عمليات التشغيل أو الاستثمار، من القطاع العام إلى القطاع الخاص (ترك القطاع العام لبعض الحقوق الممنوحة له بموجب

¹⁵⁶ مرسي السيد حجازي، " الخصخصة وإعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر - الإسكندرية، سنة 2001، ص 13

* تتمثل هذه العناصر المتفق عليها، على أن مفهوم الخوصصة تجتمع في النقاط التالية: 1/ إلغاء التأميم، 2/ المنافسة، 3/ توسيع المساهمة في الرأس المال، 4/ التسيير، 5/ تحسين أداء الخدمة.

¹⁵⁷ عبد العزيز سالم بن بختور، " إدارة عملية الخوصصة وآثارها في اقتصاديات الوطن العربي "، - دراسة مقارنة، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 1997، ص 01 و 06.

¹⁵⁸ صلاح عباس، " الخوصصة المصطلح والتطبيق "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر- الإسكندرية، سنة 2003، ص 79.

¹⁵⁹ Mohamed Bouhazza, « La Privatisation De L'entreprise Public Algérienne Et Le Rôle De L'état Dans Le Processus », Revue des Science économique et de gestion, Uni-Ferhat Abbas, Sétif-Alger, N° :03, Année 2004, P81

¹⁶⁰ ستيف هنكي، ترجمة محمد مصطفى غنيم، " تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة "، مصر، دار الشروق، سنة 1993، ص 14.

قانون المؤسسة العامة التي يديرها)، وذلك بشكل جزئي أو كلي وباستخدام أساليب وطرق مختلفة، وكل ذلك بغرض تقليص مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي وكذا حجم العمالة.

- **المفهوم الواسع:** زيادة فعالية ودور قوى السوق أو تقوية اقتصاديات السوق عن طريق توسيع نشاط القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية، دون الانتقاص من نشاط القطاع العام. وهذا يعني الاعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص في تلبية حاجات المجتمع، أي إشراك القطاع الخاص في مختلف مجالات الإنتاج، وتشجيعه على تحسين جودة منتجات المشروعات والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار، وإلغاء جميع القيود التي تعيقه في إقامة مشاريع خاصة أو مشتركة مع القطاع العام.

2.1 / أشكالها: نظرا لتعدد واختلافها من دولة إلى أخرى، سنحاول أن نتطرق إلى أهمها وهي¹⁶¹:

- **خوصصة الإدارة:** تدعى كذلك بخوصصة التسيير، ويقصد بها نقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة، فهذه الخوصصة تقلص من المراقبة العامة للدولة والقيود الخارجية المفروضة على المؤسسات. والغرض الأساسي من خوصصة الإدارة هو الحفاظ على ملكية المؤسسة التي تفتقر للكفاءة في التسيير وتحويل إدارتها إلى مسيرين خواص لتسييرها تسيرا عقلانيا، وبالتالي حل جميع المشاكل التي تعاني منها المؤسسة. ويستعمل هذا النوع في حالة عجز الدولة على توفير الشروط اللازمة لإتمام عملية الخوصصة فإنه يستحسن في هذه الحالة خوصصة التسيير دون الملكية.

- **خوصصة رأس المال:** هي عملية بيع الأسهم العمومية كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، أي تحويل حقوق الملكية إلى شركات خاصة، وقبل عملية البيع تقوم الدولة بعدة إجراءات تنظيمية وقانونية لتسهيل عملية التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- **الخوصصة الصغيرة:** وهي خوصصة الوحدات (المؤسسات) الإنتاجية ذات الحجم الصغير عن طريق المزاد العلني، ومعيار تحديد الوحدات التابعة للخوصصة الصغيرة والكبيرة يختلف من بلد لآخر، فمن الممكن أن يحدد المعيار وفقا لقيمة أصول المؤسسة أو عدد المستخدمين فيها.

- **الخوصصة الكبيرة:** وهي خوصصة المؤسسات العمومية الكبرى، عن طريق البيع المباشر للأصول للمستثمرين المحليين أو الأجانب، وكذا خوصصة ذات نطاق واسع والمتمثلة في التوزيع المجاني أو شبه المجاني لجزء من أصول الشركات إلى المواطنين.

- **الخوصصة التلقائية:** وتتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص، أي دون تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، بل يكفي أن تفتح الدولة المجال للقطاع الخاص وأن تشجعه بكل الطرق الممكنة.

¹⁶¹ حسين عمر، " الجات والخوصصة " دار الكتاب الحديث الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص 84.

12/ مبادئها: تركز عملية تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص على مجموعة من المبادئ الرئيسية نلخصها فيما يلي¹⁶²:

1.2/ التدرج: أي أن عملية الخصخصة تتم بطريقة تدريجية، بحيث يتم إدراج المؤسسات القابلة للخصخصة ضمن برنامج الحكومة حتى تتوصل إلى صياغة مضبوطة لهذه العملية.

2.2/ حماية مصالح الدولة: أي أنه تحدد معايير وشروط الخصخصة بطريقة موضوعية، دون الضرر بمصالح الخزينة العمومية.

3.2/ الشفافية العمليات: وهي المبادئ الأساسية لنجاح عملية الخصخصة، وتتمثل في الوضوح في كافة القرارات والإجراءات التي تؤدي إلى بيع المؤسسات العمومية إلى المستثمرين الخواص، وذلك بإطلاع الجمهور وكل المعنيين بهذه العملية عن طريق الإشهار الواسع، وكما يستوجب أن تخضع هذه العملية بجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول.

4.2/ تقنين عملية الخصخصة: أي تقنين عمليات الخصخصة من طرف البرلمان عن طريق التصويت، بتحديد المؤسسات العامة المراد خصصتها إلى مؤسسات لا يمكن التنازل عنها ومؤسسات يمكن التنازل عنها، حيث يتم تجزئتها إلى مؤسسات يمكن خصصتها بقرار إداري وأخرى لا يمكن بيعها إلا بقانون خاص بها، وكل هذا من بهدف إتمام عملية الخصخصة في أحسن الظروف.

5.2/ نشر ثقافة القطاع الخاص: فعوض ثقافة القطاع العام المرتكزة على حماية الدولة للمؤسسات العمومية في مواجهة المخاطرة، يجب نشر ثقافة القطاع الخاص التي تقوم على فكرة تحمل المخاطر والمرونة في التصرفات¹⁶³.

6.2/ تخفيض مديونية الدولة: تلجأ الدولة إلى عملية الخصخصة قصد تسديد جزء من ديونها، حيث تحاول قدر الإمكان السماح للأجانب الدائنين بالحصول على أسهم في المؤسسات المخصصة وفاء لديونهم.

7.2/ عدم التمييز: والمقصود من ذلك عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية، وهو أمر لا يتناقض مع بعض الامتيازات الخاصة والمتعلقة بالإجراءات الواردة في هذا القانون. وكمثال على ذلك بيع الأسهم للعمل بالجمان لا يمكن اعتباره عملاً تمييزياً، وذلك لأن العامل ولفترة طويلة ساهم في بناء هذه المؤسسة وسهر على حمايتها، وهذا ما نص عليه القانون على حماية مصالح العمال عن طريق مبدأ حق الشفاعة في استرداد أصول مؤسستهم كلياً أو جزئياً وفي المشاركة في رأسمالها بنسبة 20%.

¹⁶² حملاوي ربيعة، مقال بعنوان " أساليب الخصخصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق المالية "، منشورات مخبر P.I.E.E.M جامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، " اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة "، - الجزائر، ص 388.

¹⁶³ حسين بودغدة و الطيب قصاص، " الخصخصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر "، منشورات مخبر P.I.E.E.M جامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، " اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة "، - الجزائر، ص 124.

3/ دوافعها ومزاياها: يمكن حصرها كالتالي:

1.3/ دوافع الخصوصية: إن تبني الحكومات سياسة الخصوصية راجع لعدة أسباب يمكن حصرها في العنصرين التاليين¹⁶⁴:

- **الدوافع الداخلية:** إن السبب الرئيسي الذي دفع بعض الدول لتبني سياسة الخصوصية، هو عدم قدرة القطاع العام* على تحقيق الأهداف التنموية، وذلك بسبب المشاكل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات العمومية والناجحة من العجز في الموازنات العامة والعجز الكبير في موازين المدفوعات، حيث تحولت بعض مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات تمتص موارد الموازنة حتى أصبحت مصدر الضياع واستنزاف الموارد المحدودة في معظم هذه الدول، كذلك انخفاض أساليب التنظيم ومعدلات الكفاءة مما أدى إلى تدني أداء هذا القطاع مسببا في ذلك أضرارا واسعة النطاق بمناخ الاستثمار ومتطلبات النمو والتهديد المباشر لآليات السوق. فكل هذه العوامل كانت وراء عملية التحول نحو الخصوصية لمعالجة هذه المشاكل. باعتبار أن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارته للمؤسسات وقدرته على تحقيق الأرباح وتخفيض التكاليف والاقتصاد في الموارد، مما يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية.

- **الدوافع الخارجية:** سقوط النظام الاشتراكي أدى إلى ظهور نظام عالمي جديد بفلسفة اقتصادية حديثة مبنية على التطور الذي حصل في الفكر الاقتصادي العالمي وتجارب الدول المتقدمة، وذلك على أساس إحداث تغييرات على هياكل الملكية في المؤسسات العامة، بتحويل ملكية المؤسسات العامة المفلسة والتي عجزت عن تحقيق الأهداف التنموية إلى القطاع الخاص، أو خصوصتها. كذلك المديونية الخارجية والمشاكل الناجمة عنها، كضغوطات المؤسسات المالية الدولية على الدول المدينة بتطبيق إصلاحات اقتصادية مبنية على مبادئ اقتصاد السوق، والتزام هذه الدول لتسديد ديونها تبنت في إصلاحاتها الاقتصادية مبدأ الخصوصية كأسلوب لتسديد ديونها الخارجية.

¹⁶⁴ صلاح الدين حسن السيسي، " قضايا اقتصادية معاصرة - دراسات نظرية وتطبيقية "، دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع، - القاهرة، سنة 2002، ص 137.
* إن سبب ظهور الخصوصية هو فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية، حيث أهم الأسباب التي أدت إلى فشل هذا القطاع: - الجمع بين الدور الاجتماعي والاقتصادي، - المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات، - التمويل المستمر للمؤسسات من خلال الصندوق الجزائري للتنمية، - منع المؤسسات من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها والقيام بعملية التمويل الذاتي، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى فشل المؤسسات العمومية، إلا أنه يمكن القول أن الظروف السابقة حتما تؤدي إلى فشل أي مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة، وبالتالي فإن فشل المؤسسات لم يكن بسبب ضعف في الكفاءة، وأن المقارنة بين القطاعين لا يكون فقط على أساس الإنتاجية والربحية بل يتعدى ذلك ليشمل الجانب الاجتماعي، إذ ينبغي إضافة المنافع الاجتماعية التي استفادة منها الفئات الاجتماعية وطرح من رصيد القطاع الخاص المضار الاجتماعية. وبالتالي الحلول الواجب اتخاذها لتنمية وترقية المؤسسات هو ضرورة التكامل والتعاون بين القطاعين الخاص والعام.

2.3/ مزايا الخصوصية: فهي عديدة يمكن إعطاء أهمها في النقاط التالية:

- يتميز القطاع الخاص بتوظيفه لمديرين ومسيرين ذوي كفاءة عالية بعيدة عن التحيز السياسي والمجاملات، كما يستخدم نظم إدارية ورقابية جد متقدمة لتحقيق أداء أفضل والوصول إلى الأهداف المسطرة بأقل تكلفة، كذلك يستخدم الموارد بشكل أفضل، بغرض إنتاج سلع وخدمات ذات جودة وأسعار رخيصة.
- تتخلص الدولة في ظل القطاع الخاص من أعباء عديدة كالعدم لمختلف القطاعات والالتزام بالتشغيل كل الخرجين، كما يوفر القطاع الخاص مبالغ مالية تساعد الدولة على تمويل استثماراتها التنموية، وكل ذلك مما يقلل العبء على ميزانية الدولة.
- خروج الدولة من السيطرة على الشركات سيقبل تدخلها من خلال التسعيرة والترخيص، والحصص وتشغيل العمالة، مما يؤدي ذلك إلى استعادة الاقتصاد توازنه الطبيعي.
- خصوصية القطاع العام يوفر فرصة حقيقية للملكية الشعب للشركات بعيدا عن الشعارات السياسية الاشتراكية بملكية الشعب لأدوات الإنتاج.

4/ أهدافها: لقد أدى النظام العالمي الجديد الذي يركز على المبادئ الليبرالية، إلى تطبيق سياسة اقتصادية حديثة تهدف إلى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعطاء الأهمية والأولوية للقطاع الخاص في إحداث النمو الاقتصادي، نظرا لقدرته على المخاطرة والإبداع واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، مع تخصيص الموارد اللازمة لخفض الحواجز أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية، وكذا بعض التحفيزات الجبائية والجمركية كإجراءات تهدف إلى تعزيز المنافسة ودور القطاع الخاص في ذلك، ففي هذا النطاق ولتفادي الوقوع في مشاكل أمام المنافسة يجب أن تشمل عملية الخصوصية الأهداف التالية¹⁶⁵:

- تسعى الحكومة من خلال تطبيق سياسة الخصوصية إلى هيكلة القطاع العام هيكلية كاملة وشاملة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية، حتى يصبح قادرا على تحقيق معدل اقتصادي أنسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة في ظل سياسة تشغيل اقتصادي سليم مع توفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية المدربة لإنتاج وتسويق السلع والخدمات بكفاءة عالية و في ظل مبدأ سيادة المنافسة الحقيقية. ولتحقيق هذا الهدف يجب اتخاذ إجراءات قانونية ومنها: تأسيس شركات قابضة، وتقييم الأصول وخصوم الشركات التابعة تمهيدا لطرح بعض أسهمها وأصولها الأخرى للقطاع الخاص.
- التوجه نحو اقتصاد السوق وزيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي وهذا الأخير تشترك فيه جميع الدول، ويتمثل في ترقية مستوى لفعالية الاقتصادية مع تحسين الأداء الاقتصادي، وذلك عن طريق إدخال

¹⁶⁵ حملاوي ربيعة، مرجع سابق، ص ص 391-393.

تكنولوجيات جديدة وتكوين الإطارات بهدف التحديث ورفع مستوى المؤسسات إلى مستوى التنافسية العالمية.

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، من أجل التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

- زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكذا إبراز مساهمته في عملية النمو الاقتصادي بغرض توسيع وزيادة الرقعة للقطاع الخاص في تملك وإدارة موارد الاقتصاد، وذلك بسبب كفاءة هذا القطاع في استخدام الموارد وإدارة وحدات العمال، فهو يساهم في إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار منافسة، وكذا إنشاء مناصب شغل جديدة والتقليص من معدلات البطالة من خلال إنشاء مشاريع جديدة والتوسع فيها، وكل ذلك مما يزيد من معدلات النمو وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة¹⁶⁶.

- تحسين أسلوب الإدارة من خلال ما تتضمنه تشريعات قطاع الأعمال من حرية ومرونة وبأبعادها الاجتماعية التي يجب أن تتدارك الآثار السلبية للخصوصية من غلاء في الأسعار وزيادة في معدلات البطالة وبالتالي لانخفاض في مستوى المعيشة للعاملين وأسرهم.

- توظيف السيولة النقدية اللازمة لخدمة التنمية، عن طريق بيع بعض وحدات القطاع العام وتوظيف تلك الأموال في تحويل البرامج الاستثمارية إلى المشروعات ذات بنية أساسية وكذا برامج إنشاء مشروعات جديدة لخلق مناصب شغل، مما يتوافق مع أهداف التنمية، وكل ذلك بغرض تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة والتقليص من العجز المالي عن طريق التخلص من كل أشكال الدعم المختلفة وكذا الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشاريع التي تفتقر إلى الكفاءة.

- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس المال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية، وذلك من خلال بيع عدد كبير من أسهم شركات والتنافس على حصص حقوق الملكية، وكذا من خلال تطوير وتفعل السوق المالي وزيادة عرض الأسهم.

في الأخير يمكن استنتاج أن للخصوصية أهداف رئيسية وهي:

- تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال جلب رؤوس أموال محلية وأجنبية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير المناخ المناسب للاستثمار.

¹⁶⁶ رياض دهان و حسن الحاج، " طرق النخصصة"، رؤية اقتصادية، من إصدارات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 3. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.arab-api.org/jodep/products/delivery/wps9804.pdf>

- الفعّالية الاقتصادية قصد تحقيق التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية.
- الوصول إلى المنافسة الحقيقية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق لزيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الثاني: ماهية الخصوصية في الجزائر، دوافعها، أهدافها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الخصوصية في الجزائر ومبرراتها وأهداف تبني الجزائر لهذا الأسلوب.

1/ ماهية الخصوصية في الجزائر

1.1/ مفهوم الخصوصية: عرف المشرع الجزائري الخصوصية في القانون رقم 14 في المادة 13 على أنها: " كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية، وتشمل هذه الملكية كل رأس مال المؤسسة أو جزء منه تحوزه الدولة مباشرة أو تحوزه عن طريق الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام، وذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب"¹⁶⁷. وبالتالي مفهوم الخصوصية في القانون الاقتصادي الجزائري يعني التحول من الملكية العامة للدولة إلى صالح القطاع الخاص، وذلك ببيع كل الأصول المادية والمعنوية للمؤسسة العمومية أو جزءا منها أو في تحويل تسيير المؤسسة العمومية إلى أشخاص تابعين للقطاع الخاص. كما يمكن أن نستخلص من المفهوم السابق أن الخصوصية في الجزائر هي¹⁶⁸:

- **توسيع الملكية الخاصة:** أي إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بزيادة دوره في الاقتصاد الوطني، وذلك بقيام الدولة بالتنازل عن بعض المؤسسات العمومية كليا أو جزئيا إما عن طريق عقود الإيجار أو منح امتيازات.

- **التنازل عن المؤسسات العمومية المفلسة:** نتيجة إفلاس العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية في ظل النظام الاقتصادي التسييري الاشتراكي السابق دفع السلطة الجزائرية بانتهاج سياسة اقتصادية أخرى نحو التحرر الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق وتبنيها أسلوب الخصوصية والتي تعني التخلص من الوحدات المفلسة في القطاع العام، بهدف تحسين الإنتاجية و المردودية ومستوى الأداء الاقتصادي.

2.1/ أشكال الخصوصية: اتخذت الخصوصية في الجزائر الأشكال التالية¹⁶⁹:

- **الخصوصية الكلية:** ويتعلق هذا الشكل بالمؤسسات العمومية الغير الإستراتيجية، حيث تطرح أصول وأسهم هذه المؤسسات كليا للبيع.

¹⁶⁷ خالد حامد، التخصصية: دراسة سوسيوقانونية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، العدد 1، مارس 2007، ص 164.

¹⁶⁸ حسين بودغدة و الطيب قصاب، " الخصوصية مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق الجزائري "، مرجع سابق - الجزائر، ص 115 .

¹⁶⁹ لبيصر شهرزاد، " وضع العامل الجزائري في المؤسسات المخصوصة "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، العدد 31 - جوان 2009، المجلد أ، ص 161 من موقع الالكتروني: <http://revue.umc.edu.dz/index.php/component/attachments/download/17>.

- **الخصوصية الجزئية:** هذا الشكل يتعلق بالمؤسسات التي ينقل جزء من رأسمالها ويوزع على شكل أسهم أو حصص تباع للقطاع الخاص، أو تنقل للعاملين فيها أو للمستفيدين من خدماتها، أما الجزء المتبقي فتحتفظ به الحكومة.
- **الخصوصية الخارجية:** ويقصد بذلك وضع المؤسسة تحت تصرف عامة الناس الذين بإمكانهم شراء جزء من رأسمال هذه المؤسسات.
- **الخصوصية الداخلية:** وهي التنازل أو بيع المؤسسات إلى مسيرها أو عمالها، ويكون هذا التنازل كلياً أو جزئياً لصالح العمال بسعر طبيعي أو تفصيلي، وهو تدعيم من طرف الدولة لتقوية ما يسمى بالرأسمالية العمالية.
- **الخصوصية الاختيارية:** في هذه الحالة يفوض الأمر إلى مديري المؤسسات العمومية على تقديم الاقتراحات حول خصوصية هذه المؤسسات لصالحهم أو أشخاص آخرين أو منظمات.
- **خصوصية الإدارة:** وهي عبارة عن تعاقد لتقديم خدمات للمؤسسات العمومية عن طريق نقل الإدارة أو التأجير أو ما يسمى تلزم مجمل أو جزء من نشاط هذه المؤسسة للقطاع الخاص، مع بقاء ملكيتها للقطاع العام، ويكون نصيب الخواص فيها تقاسم الربح الصافي مع الدولة، ويتضمن نوعين من العقود، عقود إدارية وعقود التأجير.
- 3.1/ أساليب الخصوصية:** أما الأساليب المتبعة لإتمام عملية نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، تختلف من بلدا لآخر حسب دواعي استعمالها وتطبيقها، ومن مرحلة لأخرى تبعا للظروف والمستوى التطور الاقتصادي، والتي يمكن حصرها كالتالي¹⁷⁰:
- **التنازل عن طريق السوق المالية:** ونعني بهذا الأسلوب العرض العلني للبيع بسعر ثابت.
- **التنازل عن طريق المزايمة:** أي التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة عن طريق مزايمة مفتوحة أو محددة، تكون وطنية أو دولية.
- **التنازل عن طريق التراضي:** وذلك ببيع جزء أو كل أصول المؤسسة العمومية للمستثمر الخاص المحلي أو الأجنبي، والبيع في هذه الحالة يتم عن طريق المزاد العلني من خلال إعلانات المناقصة، أو البيع عن طريق التفاوض المباشر مع الأطراف المعنية.

¹⁷⁰ لـصير شهرزاد، " وضع العامل الجزائري في المؤسسات المخصوصة "، مرجع سابق، ص ص 161 - 162.

- التنازل عن الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية ويترتب عليه كمبرر لهذه العملية التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية وفوائدها.

- التنازل المجاني لأسهم المؤسسات العمومية: يتم بموجبه توزيع الأسهم أو الأصول مجاناً للعمال، وذلك بهدف تطوير المساهمة الشعبية، ومن شأنه أن يزيد من فعالية الاستثمار، حيث لكل مواطن الحق في اكتساب عدد من الأسهم مجاناً، بنسبة 05% من مجموع الأسهم مع استفادة العمال من التسهيلات في الدفع والتخفيض بنسبة 25% من القيمة الأصلية، وتأجيل التسديد على فترة مدتها ثلاثة سنوات، ويدعى هذا الأسلوب بالخصوصية الشعبية لأنه في متناول كل المواطنين.

2/ دوافع الخصوصية في الجزائر

إن المبرر والسبب الرئيسي الذي أدى بالجزائر إلى القيام بعملية خصوصية المؤسسات العمومية، يعود إلى عجز هذه المؤسسات على تحقيق الأهداف التنموية للبلاد، وبالمقابل قدرة القطاع الخاص على تحقيق ذلك، وهذا الأخير يرجع إلى كفاءته في تسيير هذه المؤسسات، وقدرته على توفير إدارة ذات كفاءة في استخدام الموارد وكذا العمل على تحسين أداء وفعالية المؤسسات لزيادة النمو الاقتصادي. وعليه يمكن حصر هذه الدوافع في العنصرين التاليين:

1.2/ الدوافع الداخلية: نظراً لتعدد وتنوعها لا يمكن الإحاطة والإلمام بجميعها، فلذا سنحاول تلخيصها فيما يلي:

- خطأ في الإستراتيجية التنموية التي طبقت آنذاك، باعتمادها على القطاع العام في تحقيق التنمية الشاملة وإقصاء القطاع الخاص من ذلك، رغم الكفاءة التي يتمتع بها وكذا قدرته على تحقيق الأهداف التنموية للبلاد، والدليل على ذلك أن عدد مؤسسات القطاع الخاص لسنة 1964 بلغت 1120 مؤسسة تشغل 57480 عاملاً، في حين لم تبلغ مؤسسات قطاع الدولة سوى 399 مؤسسة بعدد عمال 26955 عاملاً¹⁷¹.

- اعتماد الجزائر بنسبة 95% من مداخيل قطاع المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني، فبعد انهيار أسعار النفط في سنة 1986، إلى أكثر من نصف قيمتها*، انهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات، مما أدى ذلك إلى اختلالات عديدة وحالة انكماش واضطرابات اجتماعية.

¹⁷¹ عبد اللطيف بالفرسة، "خصوصية القطاع العمومي، تحديد أم تجديد لدور الدولة الاقتصادي، - دراسة حالة الخصوصية البنكية"، منشورات مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، "اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة"، - الجزائر، ص 59.

* حيث انتقل سعر البترول آنذاك من 40 إلى 13 دولار للبرميل، والمعلوم أن الجزائر تعتمد بنسبة 95% من مداخيل البلاد من العملة الصعبة على قطاع المحروقات في الصادرات، وذلك مما أدى إلى: 1/ عجز الجهاز الإنتاجي في تلبية حاجيات المواطنين، 2/ انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.6%، 3/ انخفاض الواردات بنسبة

2.2/ الدوافع الخارجية: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تبني الجزائر لسياسة الخوصصة جاءت كذلك نتيجة المديونية الخارجية التي كانت تعاني منها، حيث بلغت مجموع الديون الخارجية سنة 1990 قيمة** 28.77 مليار دولار، وارتفعت إلى أن وصلت سنة 1996 بقيمة 33.65 مليار دولار، وتطورت نسبة خدمة الديون من 27% سنة 1980 إلى 73% سنة 1991 إلى أن وصلت 93% سنة 1994.

- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، والتي وضعت شروط في الاتفاقيات التي أبرمت مع الجزائر مقابل منح القروض، والتي تنص على فتح المجال لخوصصة مؤسسات القطاع العام، مما أصبحت الجزائر مجبرة على تنفيذ كافة بنود الاتفاق المبرم مع هذه المؤسسات***.

كما توجد دوافع أخرى ذات طابع اقتصادي ومالي وسياسي وقانوني، وهي كالتالي¹⁷²:

- **الدافع الاقتصادي:** لقد أكد الواقع الاقتصادي على أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد أساسا على آليات السوق الحر والمنافسة تزيد من الكفاءة والإنتاجية والمردودية وكذا ترفع من معدلات النمو ومستوى الأداء، مع العلم أننا نسير نحو العولمة التي تنكسر فيها القيود وتلغى فيها الحدود ولا يمكن أن تسيطر فيها إلا السلع والخدمات ذات الجودة العالية والسعر التنافسي.

- **الدافع المالي:** إن الدولة تسعى إلى تقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي وكذا التخلص من الإنفاق العام، حتى تخفف على الميزانية العامة أو الخزينة العمومية والتي تعاني من أثقال كبيرة من جراء تكاليف عدم استرجاع الأموال المسلمة للمؤسسات العمومية نتيجة إفلاسها وعدم قدرة دفع ديونها، وهذا لا يتم إلاّ بالتخلص من الأنشطة العامة والتنازل عنها للقطاع الخاص، وتنفيذ برامج الخوصصة من أجل تخفيف الإنفاق العام على الدولة، وكذا زيادة الدعم النقدي لخزينة الدولة من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- **الدافع السياسي والقانوني:** إن تطبيق سياسة الخوصصة حتما تؤدي إلى القضاء على الشعارات السياسية المعارضة لهذا المبدأ، وهذه الشعارات تستخدم من أجل استغلال الطبقات الكادحة لتحقيق

16.4%، 4/ انخفاض الاستثمار بنسبة 2.4%، 5/ نزول عدد مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%، 7/ الاضطرابات المتفاوتة داخل السوق المحلي من حيث الأسعار ومستوى تضخمها، حيث ارتفعت سنة 1986 بمعدل 76%.

** إحصاءات البنك الجزائري سنة 1998. وباقي الإحصاءات من نفس المرجع السابق لسنة 1995.

*** حيث جاء في الاتفاق المبرم مع الصندوق الدولي لسنة 1998 على الجزائر أن تقوم بتنفيذ ما يلي: 1/ التخفيض في حجم الإنفاق العام، 2/ مشاركة البنوك والمؤسسات العمومية في خوصصة إدارة العمال مع تشجيع سياسة إعادة الهيكلة الصناعية، 3/ إعادة التنظيم المصرفي مع رفع معدلات الفوائد البنكية. عبد اللطيف بالغرس، مرجع سابق، ص ص 598-599.

الأهداف الشخصية*، فالقطاع الخاص يتميز على القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين وضعياتهم، غير أنه لا يمكن إبعاد دور الدولة كليا من هذا المجال، فلا يزال عملها السياسي موجودا، بالإضافة إلى المشروعات الاقتصادية الضخمة التي لا يقدر على تسيير شؤونها القطاع الخاص وتبقى الرقابة على المشروعات المخصصة من أهم أدوار الدولة.

3/ أهداف الخوصصة وهيكل تأطيرها

1.3/ الأهداف: إن تبني الجزائر لأسلوب الخوصصة كان فقط من أجل إزالة الاختلالات التي تعاني منها المؤسسات العمومية والخروج من الأزمة وتحقيق التنمية، لذا وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف تسعى جاهدة لتحقيقها ومن أهمها¹⁷³:

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء الاقتصادي في الأنشطة والمشروعات الاستثمارية وذلك بالربط بين الإنتاجية والأهداف الاقتصادية التي تحكم القطاع الخاص كالقدرة على التنافسية والاستمرار في تحقيق الأرباح لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية.
- إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية عن طريق توفير المناخ المناسب له، لتحفيزه نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي بما يحقق نموا في الاقتصاد الوطني.
- الاستعمال الأمثل للموارد النادرة، وذلك بإخضاع القطاعين الخاص والعام لقواعد السوق.
- تحسين الوضعية المالية للقطاع العام بواسطة التصفية، وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص أو برامج إعادة التأهيل، وتنمية الهيئات المالية التي تستعمل كركيزة مهمة لنجاح صيرورة الخوصصة.
- خفض قيمة العجز في ميزانية الدولة لتحقيق عائد مناسب للخزينة العامة عن طريق تخفيض الأعباء المتزايدة نتيجة تمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية وارتفاع كلفة الخدمات العامة.
- تحسين نوعية الخدمات وسرعة إنجازها عن طريق الحد من سيطرة المؤسسات العامة وإمكانية توفيرها كلها أو بعضها بصورة تنافسية.
- زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى العاملة ومواصلة تحقيق زيادة في دخل الفرد.
- ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

* ويتجسد ذلك من خلال النقابات العمالية، وعلى سبيل المثال إضراب عمال "سوناطراك" عن العمل في شهر مارس من سنة 2001 رفضا لسياسة الخوصصة ومبادئها وأسس تطبيقها والتي يعمل البيروقراطيون وكذا الاشتراكيون إلى استخدامها باعتبارها تستغل الطبقات الكادحة، إلا أنه تلك المحاولات باءت بالفشل.

¹⁷³ عبد اللطيف بالغرسة، مرجع سابق، ص 599.

- تحسين المحيط القانوني للاقتصاد باختيار وسائل التنظيم الأكثر عقلانية، هذا من أجل تحسين الكفاءة والفعالية الاقتصادية للمؤسسات باللجوء إلى قواعد السوق¹⁷⁴.
- تنشيط السوق المالية باستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بإدخال حركية على رأس المال الشركات قصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

2.3/ هياكل التأطير: وهي ثلاثة والتي تعمل تحت وصاية الحكومة وتمثل فيما يلي:

- **هيئة الخوصصة:** التي تنظم أحكامها المواد 8، 9، 10 من المر الصادر في ذلك، إضافة إلى المرسوم التنفيذي 106/96 المتعلق بتنصيب هذه الهيئة والتي تقوم بما يلي:
 - o تنفيذ برامج الخوصصة الذي صادقت عليه الحكومة.
 - o عرض إجراءات تحويل الملكية أو خوصصة التسيير وكيفيةها على الحكومة لاتخاذ القرار بشأنها.
 - o إطلاع الجمهور على النشاطات المرتبطة ببرامج الخوصصة.
 - o تقديم اقتراحات للحكومة فيما يتعلق بالإجراءات الضرورية لعملية الخوصصة.
- توضع تحت سلطتها المؤسسات العمومية المدرجة في برنامج الخوصصة المصادق عليه من طرف الحكومة وتتولى كل السلطات إدارتها وهذا ما نصت عليه المادة 21 من المرسوم السابق.
- **المجلس الوطني للخوصصة:** (تم تنصيب المجلس من طرف الحكومة بتاريخ 1996/09/26)، حيث تنظم المواد من 11 إلى 20 من الأمر 22/95 بالإضافة إلى المرسوم 104/96 الذي ينظم سير وأعمال المجلس للقيام بالمهام التالية:
 - o تنفيذ برامج الخوصصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
 - o تقدير قيمة المؤسسات العمومية وأصولها المزمع التنازل عنها.
 - o يدرس العروض ويقوم بانتقائها ويعد تقريرا في ذلك.
 - o اقتراح إجراءات التنازل وكيفيةه وتدابير خوصصة التسيير الملائمة.
 - o تعيين فريق للمفاوضة في كل عمليات الخوصصة التي تتم عن طريق العرض العلني لبيع الأسهم.
- **لجنة مراقبة عملية الخوصصة:** وقد نظمت أحكامها المواد 38 حتى 41 من الأمر 22/95، حيث تقوم هذه اللجنة* بالسهر على احترام قواعد الشفافية والصدق والإنصاف في تسيير عمليات الخوصصة، وكذا المصادقة على تقدير التقييم الذي يعده المجلس، وفارق السعر المقدر، وإجراءات التنازل وكيفيةه**.

¹⁷⁴ الداوي الشيخ، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، - المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 271، من الموقع الإلكتروني: <http://damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/255-283.pdf>

المطلب الثالث: مسار الخوصصة في الجزائر، التطور التاريخي، النتائج، المعوقات

إن البداية الفعلية والحقيقية لعملية خوصصة المؤسسات العمومية بدأت بعد صدور الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 25 أوت 2005 والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، إلا أنه حسب القوانين التي صدرت في هذا الشأن تم التدرج في إدخال مفهوم الخوصصة في الاقتصاد الوطني وتطبيقها على مؤسسات القطاع العام، وذلك تجنباً لحدوث مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق إلى التطور التاريخي لمسار الخوصصة في الجزائر وأهم ما جاء فيه ثم إعطاء نتائج و تقييم لهذا المسار وفي الأخير المعوقات التي وقفت أمام تنفيذ الخوصصة الفعلية في الجزائر.

1/ التطور التاريخي لمسار الخوصصة في الجزائر

مرت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية منذ نشأتها بعدة مراحل للإصلاحات، حيث انتقلت من اقتصاد مخطط تسييري خاضع لقوة القرار الإداري يعتمد على المبادئ الاشتراكية، إلى اقتصاد تحكمه ميكانيزمات السوق وآلياته، وأهم ما جاء في هذه المراحل:

1.1/ فترة السبعينات: تداول كثيرا في هذه الفترة مفهوم الشركة الوطنية (SN) والذي ظهر بعد التوسع الذي قامت به الدولة آنذاك في عملية تأميم وامتصاص الشركة الوطنية للمؤسسات الصغيرة المسيرة ذاتيا، كما تميزت هذه الفترة بوجود نظامين لإدارة الوحدات الاقتصادية وتسييرها والمتمثلة في ¹⁷⁵:

- نظام التسيير الذاتي للأملك الشاغرة ولا سيما منها الوحدات الصناعية والمزارع.
- نظام الدواوين الوطنية الذي ظهر على غرار الشركات المتواجدة.

إلا أنه رغم الجهود التي قامت بها السلطات من أجل تعميم الملكية الجماعية أو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وضم المؤسسات في شكل شركات كبيرة و تأميم ما تبقى من القطاعات الأخرى، بآء بالفشل وذلك بسبب المشاكل التي كانت تعاني منها تلك المؤسسات والمتمثلة في الأمية وقلة الكفاءة ومشكلة التمويل.

2.1/ فترة الثمانينات: مختبرت هذه الفترة بمرحلة الانتقال الحقيقي والفعلي نحو اقتصاد السوق، والتخلي عن أساليب الاقتصاد الموجه، ويمكن تسميتها بمرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الاشتراكية*،

*تم تنصيب هذه اللجنة من طرف رئيس الحكومة بتاريخ 1997/07/22، حيث ضمَّ الأعضاء: 1/ قاضي يقترحه وزير العدل كرئيس، 2/ ممثلا عن نقابة الأجراء الأكثر تمثيلا، 3/ ممثلا عن وزير القطاع المعني، 4/ ممثلا عن المفتشية العامة للمالية.

** إضافة إلى ذلك وجود لجان محلية لتأطير عملية الخوصصة والتي عينت بتاريخ 20 نوفمبر 1995 تحت رقم 1380/95.

¹⁷⁵ بوهزة محمد، مقال بعنوان، " الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية: بين الطموح والواقع"، منشورات مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، " اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، - الجزائر، ص 34.

حيث في بداية سنوات الثمانينات صدر القانون 81-01 المؤرخ في 07 فبراير 1981 والذي تم بموجبه التنازل عن الأملاك العقارية التي دخلت في الاستغلال قبل شهر جانفي لسنة 1981. وفي سنة 1986 تم تعديل هذا القانون بالقانون 86-03 المؤرخ في 04 فبراير 1986 والذي وسع دائرة التنازل لتشمل الأملاك العقارية التي دخلت في الاستغلال ابتداء من سنة 1981، كما جاءت هذه الخطوة متبوعة في المجال الزراعي بالقانون 87/19 المتعلق بالاستغلال العمومي الذي تم على أساسه تفكيك المؤسسات الزراعية المسيرة ذاتيا إلى مستثمرات جماعية وفردية وكذا توزيع الأراضي التي كانت تابعة لممتلكات الثورة الزراعية.

مع تفاقم مشاكل هذه المؤسسات وانحياز أسعار البترول سنة 1986 وظهور أزمة حقيقية وحادة امتدت لكل القطاعات الاقتصادية، فكرت السلطة في إصلاحات جديدة والتي تمثلت في تشريع قوانين أخرى ومنها صدور قانون 88-01 والقاضي باستقلالية المؤسسات، بهدف إعطاء الحرية للمؤسسات في تحقيق ما عجزت عليه الدولة وتأكيد منح الفعالية الاقتصادية لهذه المؤسسات، كما تم صدور قوانين في هذا المجال كقانون 88-02 الخاص بالتخطيط وكذا قانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة.

3.1/ فترة التسعينيات: عرفت هذه الفترة بالبداية الفعلية لعمليات الخوصصة وعلى نطاق واسع بوضع الإطار القانوني والمؤسسي انطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخوص في رأسمالها بحدود 49% ليتم تجاوز حدود هذه النسبة إلى الخوصصة الكلية بصدور الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وقد حددت المادة 2 من هذا الأمر القطاعات التي تمسها عملية الخوصصة والمتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفنادق والسياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات النسيجية والغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك والإلكترونيك والكيمياء، النقل والمواصلات، التأمين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد عدل هذا الأمر بالقرار رقم 96-10 والذي أوضح فيه طرق الخوصصة والفروع التي تخضع لذلك ومختلف الإجراءات المتعلقة بعملية الخوصصة¹⁷⁶ وذلك لتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية لهذه العملية، وتم صدور المرسوم رقم 96-134 والمتعلق بشروط الخوصصة وكيفية امتلاك الشعب للأسهم والقيم المالية الأخرى**، كما أثري هذا الأخير بمجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1997، 1998، 1999.

*تم هيكلية الشركات الوطنية واستبدالها بعدد كبير من المؤسسات أصغرها في الحجم نسبيا وأكثر منها تخصصا وانسجاما، وهذا ما يعرف بإعادة الهيكلة العضوية، والتي استهدفت 85 مؤسسة وطنية التي تم تفكيكها إلى 145 مؤسسة و 526 مؤسسة محلية أخرى تم تفكيكها إلى 1200 مؤسسة.

¹⁷⁶ بوهزة محمد، مقال بعنوان، " الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية: بين الطموح والواقع "، مرجع سابق، ص 42.

** حيث جاء في المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه " يمكن للهيئة المكلفة بالخوصصة أثناء عملية خوصصة مؤسسة عمومية أن تحدد الأسهم القابلة للتنازل عنها أولويا لصالح أشخاص طبيعيين من جنسية جزائرية "، وأن نسبة الأسهم المخصصة للأشخاص الطبيعيين محددة ب 20% من السندات المعروضة للبيع.

4.1/ فترة ما بعد التسعينيات: حصلت وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات الاقتصادية في نهاية سنة 2000 على الصلاحيات اللازمة لتكوين وزارة للخصوصية، وهذا مما يدل على موقف الحكومة وجديتها في مواصلة سياستها في اتجاه خصوصية القطاع العام، فلهذا تم صدور الأمر رقم 04-01 في 22 أوت 2001 ليشمل خصوصية كافة القطاعات الاقتصادية* والمتعلق بتنظيم، تسيير، مراقبة وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما وضح هذا الأمر الامتيازات الممنوحة للخواص** وكذا مفهوم الخدمة العمومية.

2/ نتائج وتقييم عملية الخصوصية في الجزائر

رغم القوانين والمراسيم المتعلقة بخصوصية القطاع العام والتي صدرت في فترة وجيزة من طرف المشرع الجزائري، ومن محتواها دلالة على الإسراع بإعادة الهيكلة والاستقلالية للمؤسسات والانتقال نحو اقتصاد تحكمه آليات السوق، إلا أنه يمكن القول أن عملية الخصوصية في الجزائر لم تكون في المستوى التي كانت تهدف إليه السلطات الجزائرية، والتي أكدته بعض المؤشرات، وتقيما لذلك سنحاول أن نتطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

- إن البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخصوصية في الجزائر كانت في شهر أفريل من سنة 1996 وذلك بمساندة من طرف البنك الدولي، حيث استهدفت في المرحلة الأولى خصوصية 200 مؤسسة عمومية محلية من أصل 1300 مؤسسة والتي ينشط معظمها في قطاع الخدمات، وكانت البداية تتميز ببطء إلا بعد إنشاء الشركات القابضة، وهذه الأخيرة قامت بتصفية 827 مؤسسة عمومية وذلك في شهر أفريل 1998، حيث تم بيع 464 مؤسسة للعاملين فيها، والذي تم من خلالها إنشاء 608 شركة جديدة¹⁷⁷، كما صادقت الحكومة في سنة 1998 على برنامج الخصوصية والذي تضمن 88 مؤسسة، إلا أنه هذه العملية باءت بالفشل، وتقرر حل الهيئات المكلفة بالعملية دون إعطاء الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل. وبعد إنهاء عمليات إعادة الهيكلة تم تحديد 374 مؤسسة للخصوصية أغلبها في قطاعات البناء والفندقة وصناعة الآجر، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل وذلك راجع لعدة أسباب***. وانتهت عهدة المجلس الوطني للخصوصية في شهر سبتمبر من سنة 1999 دون أن يسجل مسار الخصوصية أية نتيجة. وقد انجر عن عملية خصوصية المؤسسات

* وذلك ما وضحته المادة رقم 15 من هذا الأمر، على أن عملية الخصوصية تشمل كل المؤسسات وكل الفروع والقطاعات الاقتصادية.

** حيث جاء في المادة رقم 16 من هذا الأمر، بتوفير الدولة ضمانات للخدمة العمومية التي كانت تقوم بها المؤسسة محل الخصوصية، كما تمنح امتيازات بالنسبة للملاك المجدد في حالة نجاحهم في إنعاش المؤسسة.

¹⁷⁷ Karim Nashishibi ET Autres, « Algérie : Stabilisation et Transition a L'économie De Marché », FMI Washington, Année 1998 P 96.

*** من أهم الأسباب التي أدت إلى توقف عملية الخصوصية وعدم استكمالها : وذلك راجع لتدني مستويات الإنتاجية لهذه المؤسسات والإفلاس الشبه التام وبالتالي مما يستحيل بيعها. كما توجد أسباب أخرى يمكن اعتبارها موضوعية وذاتية في نفس الوقت: كعدم استقرار الطاقم الحكومي، وبالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخصوصية، وكذا رفض النقابات والعمال لصيغ عملية الخصوصية، والوضع الأمني، وغيرها.

العمومية خلال هذه الفترة آثار اجتماعية والتي تتمثل في العدد الكبير لمناصب الشغل التي أغلقت والتي قدرت بـ 520 ألف عامل وهذا مما يعكس عن سلبية هذه العملية والمتمثلة في زيادة معدلات البطالة.

والجدول التالي يوضح لنا المؤسسات العمومية التي تم حلها خلال فترة 1996-1998.

الجدول رقم (20): حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها خلال الفترة 1996-1998

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	02	18	05	الفلاحة
443	/	383	60	الصناعة
108	/	93	15	الخدمات
249	/	195	54	البناء والأشغال والسكن
815	02	679	134	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاجتماعي، لجنة التقييم، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية، 12-11-1998، ص 55.

- استمر مسار الخوصصة وبنفس الإستراتيجية تقريبا، حيث في سنة 2000 وفي إطار برنامج الخوصصة حددت قائمة تضم حوالي 300 مؤسسة من مجموع 1270 مؤسسة عمومية، كما حدد البرنامج في شهر أفريل من سنة 2002 قائمة بـ 700 مؤسسة، إلا أنه العملية لم تنجح نظرا للحصيلة الضئيلة التي سجلت والبطء الشديد في تنفيذ العملية، باستثناء خوصصة شركة سيدار من خلال شراء مجموعة ابات الهندية لـ 70% من الأسهم ومشروع هنكل الألمانية و إيناد وزاداف مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، فظل مسار الخوصصة حبيس القوانين والتشريعات، مما قررت الدولة بعد ذلك توقيف المسار بصورة شبه كلية بين سنتي 2000-2002.

- بعد صدور المرسوم رقم 01-04 المؤرخ في شهر أوت من سنة 2001 والذي جاء من أجل إعطاء نفس جديد لعملية الخوصصة في الجزائر بعد النتائج المتواضعة لها في فترة التسعينيات والتي لم تعرف هذه العملية انتعاشا كبيرا*، حرص مجلس مساهمات الدولة ابتداء من السادس الثاني لسنة 2004 على دفع مسار الخوصصة، وهذا بدعم مهام شركات تسيير المساهمات ودعوته إلى إعطاء ديناميكية جديدة وأكبر في مجال الشراكة أو

* ويرجع ذلك إلى ما يلي: 1/ البطء في تعين المجلس الوطني للخوصصة، حيث تم تعيينه حتى شهر جوان 1998، 2/ التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة، 3/ التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة والمجلس الوطني لمساهمة الدولة والشركات القابضة، 4/ نقص الكفاءة في السوق المالي.

فتح رأسمال. وقد تجسدت جهود الخوصصة في فترة 2003-2007 والتي يمكن إعطاء نتائجها في الجدول التالي والمتعلق بحصيلة الخوصصة في الجزائر خلال فترة 2003-2007.

الجدول رقم (21): حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 2003-2007

النسبة المتوية	المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	عدد العمليات
46.04	192	68	62	50	7	5	الخوصصة الإجمالية
7.91	33	7	12	11	2	1	الخوصصة الجزئية (<50%)
2.63	11	6	1	1	3	0	الخوصصة الجزئية (>50%)
16.54	69	0	9	29	23	8	التنازل لصالح العمال الأجراء
6.95	29	9	2	4	10	4	الشراكة المضافة
19.90	83	20	30	18	13	2	بيع الأصول للقطاع الخاص
100	417	110	116	113	58	20	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، " الخوصصة - محصلة عمليات الخوصصة "

في الموقع الإلكتروني للانترنت: http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=priv&titre=priv5

يتضح من خلال الجدول السابق أن عملية الخوصصة عرفت انطلاقة محسوسة مند سنة 2004 إذ انتقلت من 20 عملية سنة 2003 إلى 58 عملية سنة 2004 ثم 110 عملية سنة 2007، وذلك مما يدل على انتعاش الخوصصة بالجزائر، كما نلاحظ من الجدول أن الخوصصة الإجمالية استحوذت على أكبر نسبة من العمليات التي مست خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية خلال فترة 2003-2007 والتي بلغت 46.04% ثم تليها نسبة 19.90% والخاصة ببيع الأصول للقطاع الخاص، في حين جاءت الخوصصة عن طريق التنازل لصالح العمال الأجراء في المرتبة الثالثة بنسبة 16.54%، أما فيما يخص الخوصصة الجزئية (<50%)^{*} فقد بلغت نسبة 7.91%، في حين لم تتعد الشراكة المضافة والمتعلقة بالشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب نسبة 6.95%، أما في المرتبة الأخيرة من هذه العملية سجلت أقل نسبة والتي بلغت 2.63% والمتعلقة بالخوصصة الجزئية (>50%)^{**}.

^{*} أي بيع أكبر من 50% من أصول المؤسسات العمومية.

^{**} أي بيع أقل من 50% من أصول المؤسسات العمومية.

كما يمكن استنتاج من خلال الإحصاءات السابقة أن الدولة تفضل الخصخصة الإجمالية للمؤسسات العمومية، وهذا ما يعكس رغبة الدولة في التخلص من عبء المؤسسات العمومية التي أثقلت كاهلها، وأن يكون التنازل لصالح القطاع الخاص بالدرجة الأولى تطبيقا لسياستها واستراتيجيتها تجاه هذا القطاع.

كما يتضح من خلال عدد عمليات الخصخصة خلال خمس سنوات والذي بلغ 417، أنه دون المستوى المرغوب فيه سياسيا وغير كافي بالنسبة لإستراتيجية وسياسة الدولة لهذه العملية، وذلك ما يفسر انتقاد الحكومة مؤخرا لسياسة الخصخصة في الجزائر من عدة خبراء اقتصاديين ورجال الأعمال* على فشل الحكومة في تطبيق هذه البرامج**. فلماذا لا بد من الحكومة أن تعيد النظر في سياستها وإستراتيجيتها لعملية خصخصة القطاع العام و محاولة مراجعة وتعديل القوانين والنصوص التي تحكم مسار الخصخصة في الجزائر.

13/ معوقات الخصخصة في الجزائر

إن الفشل المتكرر لعملية الخصخصة في الجزائر راجع إلى عدة حواجز وعوائق تسببت في عدم نجاح هذه العملية، و المرتبطة أساسا بالعوامل السياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية، والتي سنحاول التطرق إلى أهم ما جاء فيها وبايجاز.

* حيث صرح الخبير الدولي مالك سراي في إحدى الندوات التي خصصت لتشريح مسار الخصخصة في الجزائر وتقييم الوضع الاقتصادي الوطني، قائلا "..... وأن المشكل يكمن في البيروقراطية التي تطبع الإدارة الجزائرية والتي تسير جنبا إلى جنب مع ظاهرة الرشوة التي جعلت العديد من المستثمرين الأجانب يفضلون الحرب إلى بلدان أخرى حيث الضغوط الإدارية أقل....."، كما صرح السيد عمراي وهو صاحب مكتب استشارة " أن الوضع الاقتصادي بالجزائر تميزه - ضبابية...مجهول... عن اقتناعه بأن المشكل في ملف الخصخصة في الجزائر هو - التسيير السيئ للعملية-..... ولم يتردد في الدعوة إلى عدم خصخصة بعض المؤسسات العمومية الناجمة من باب أن الدولة ليست بحاجة في الوقت الراهن إلى أموال لتمويل التنمية الاقتصادية ". أما السيد زعيم بن ساسي رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "..... فأكد اعتراضه على خصخصة المؤسسات الكبرى لكنه أشار إلى إمكانية فتح رأسمائها للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الأجنبية.....وشدد في السياق على أهمية استرجاع الدولة لدورها كضابط لمسار الخصخصة باعتبارها المحولة لمراقبة العملية تجنباً لأي تجاوزات أو أخطار قد تحدث بالمؤسسات الوطنية.....".

في إحدى اللقاءات الذي نظمته رؤساء المؤسسات، صرح السيد عمر رمضان رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، "..... أن القوانين التي تسيير الخصخصة في الجزائر هي السبب في تعطل هذه العملية التي تبقى من أولويات برنامج الرئيس والحكومة، مؤكداً أن الإرادة السياسية لا بد أن تكون موجودة ولكن ليست كافية لإيجاد الحل، ولا بد أن تتبعها تعديلات على القوانين والنصوص التي تحكم مسار الخصخصة في الجزائر.....". كما صرح رجل الأعمال اسعد ربراب رئيس مجمع سفيتال أن شروط الخصخصة في الجزائر تخدم المتعاملين الأجانب على حساب المتعاملين الوطنيين الخواص، مؤكداً أن هذا التعامل سيؤدي إلى تحويل أكثر من 14 مليار دولار جزائري نحو دول أخرى خلال سنة 2010، وهي الأموال التي كان بالإمكان الإبقاء عليها في الجزائر إن تم دعم المتعاملين الجزائريين، وأكد أن سبب فشل الخصخصة في الجزائر هو تميزه بالغموض وانعدام الشفافية، مقترحا أن يمنح التسيير مؤسسة واحدة مثل تجربة ألمانيا، ويمنح لها دفتر شروط شفاف وفي مدة زمنية محددة. ومما سبق ذكره يستوجب على الدولة أن تعيد النظر في سياستها وإستراتيجيتها لهذه العملية وفق حاجة البلاد، مع مراجعة وتعديل النصوص والقوانين المعاقبة لتنفيذ هذه البرامج، ومحاولة إحداث حماية اجتماعية لصالح الأجراء الذين يمكن أن تمسهم هذه العملية.

** هناك من يرى أن أسباب فشل الحكومة في تطبيق هذه البرامج يرجع إلى عدة عوائق واجهتها السلطة عند التطبيق، ومنه ما هو اقتصادي والمتمثل في: 1/ تفاقم ديون المؤسسات العمومية المعروضة لهذه العملية، 2/ الافتقار إلى تمويل عملية الخصخصة. ومنها ما هو اجتماعي أي: 1/ فائض العمالة، 2/ انخفاض المستوى المعيشي. كما توجد عراقيل أخرى ومنها الإدارية والتنظيمية، كذلك ضعف السوق المالية في الجزائر. أنظر: الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مرجع سابق، ص ص 274-275.

1.3/ العوامل السياسية والاجتماعية: والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- غياب الإدارة الفعلية في الخوصصة من جهة وتحكم البيروقراطية في العملية من جهة أخرى، بالإضافة إلى التداخل بين الأجهزة المكلفة بعملية الخوصصة. و القرارات غير الواضحة من طرف الحكومة، إضافة إلى وعود الشركات القابضة والمجلس الوطني لمساهمات الدولة والتي لم تحقق على مستوى الميدان.
- نقص الإعلام والتبليغ لعمليات الخوصصة، وعدم وجود سياسة إشفارية للمؤسسات المراد خوصصتها، مما يجعل عملية الخوصصة لا تجتهد الصدى الضروري لدى المستثمرين.
- ضخامة عدد العمال، حيث تحولت المؤسسات العمومية إلى هيئات اجتماعية تخدم الجانب الاجتماعي دون مراعاة الأهداف الاقتصادية التي أنشئت من أجلها.
- العلاقات ذات الطابع الزبائني، والمقصود من ذلك أن التساهل في تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية أدى تدريجياً إلى تشكل شبكات ذات الطابع العائلي، السياسي، الجهوي،..... حتى أدى هذا النمو العام لهذه الشبكات إلى إفراز معارضة لبرامج الخوصصة والتي أصبحت تشكل عائقاً أمام تنفيذ هذه البرامج.
- التداخل الثرواتي الجديد¹⁷⁸ Le Néo-Patrimonialisme والمقصود من ذلك الخلط بين الممتلكات العمومية والممتلكات الخاصة من المسيرين والعمال في مؤسسات القطاع العام، والذي في بعض الأحيان يكون تسيير المؤسسات يتسم بما يلي:

- o تحويل للأموال والوسائل، والتمتع ببعض المزايا المختلفة وغير المبررة (كالسكنات الفاخرة، إقامة في الفنادق، سفريات غير مبررة.....)، وكل ذلك على حساب المؤسسة العامة والتي تعد ملكاً للقطاع العام.
- o الاستعمال السيئ للوسائل ومنشآت الإنتاج لأغراض شخصية.

بالطبع والمستفيد من هذه المزايا يقف ضد فكرة الخوصصة، وحتى إن تم القبول بمبدأ الخوصصة فإن هذه الممارسات تميل إلى البقاء وتشكل معوقات الخوصصة.

2.3/ العوامل الاقتصادية: والمتمثلة في النقاط الأساسية التالية:

- عجز ميزانية المؤسسات العمومية المبرجة لعملية الخوصصة والتي كانت تعاني من شبه إفلاس تام.

¹⁷⁸ شيايكي سعدان، مقال بعنوان: " معوقات الخوصصة في الجزائر "، منشورات مخبر P.I.E.E.M جامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، " اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة "، - الجزائر، ص ص 288-289.

- غياب رؤوس الأموال رغم توافد العديد من المستثمرين الأجانب إلى الجزائر بغرض البحث عن فرص الاستثمار، وبسبب التباطؤ في تطبيق الإجراءات وكذا البيروقراطية السائدة لعدة سنوات، أدى ذلك إلى تراجع المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر.
- ضعف النظام البنكي الجزائري وذلك لعدم قدرته على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض، وشبه غياب لدور البورصة، حيث اقتصر دورها فقط على عدد محدود من المؤسسات.

المبحث الثالث: تقييم الاستثمارات في الجزائر

سعت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى توفير وتهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات لجلب رؤوس أموال محلية وأجنبية، وذلك بوضع جهاز كامل من الحوافز والضمانات، إلا أنه القرار الاستثماري لا يتوقف فقط على تلك الحوافز والضمانات الممنوحة وإنما يعتمد أساسا على المناخ المحيط به من نتائج اقتصادية مشجعة واستقرار سياسي وأمني وكذا التشريعي.

تطرقنا سابقا إلى الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر وإلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب والملائم لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المحليين والأجانب، وتقيما للاستثمارات المنجزة بعد هذه الإصلاحات سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تحليل واقع الاستثمار في الجزائر مركزينا على الاستثمار الخاص ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي، وكذا البحث في المناخ الاستثماري وتحليله وفي الأخير تحديد أهم عوائق الاستثمار في الجزائر، معتمدين في ذلك على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية وتقارير العديد من الهيئات المختصة بقضايا الاستثمار.

المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار

1/ تطور عدد تصريحات الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: لا يمكن الاعتماد على تطور عدد تصريحات الاستثمار كمييار لقياس أو تحديد مستوى المناخ الاستثماري في الجزائر، وإنما فقط التطرق إليه من باب توضيح الصورة العامة لسياسة الاستثمار في الجزائر، وأن هذه التصريحات لا تشير إلى الاستثمارات المنجزة، وإنما فقط تعتبر كوعود لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح لنا تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2010.

الجدول رقم (22): تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2010

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ/ مليون دج	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67280	99.22	5.035.015	74.83	866.563	92.11
الشراكة	245	0.36	843.135	12.53	27.717	2.95
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	0.42	850.613	12.64	46.552	4.95
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0.78	1.693.748	25.17	74.269	7.89
المجموع العام	67808	100	6.729.763	100	940.832	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار "

في الموقع الإلكتروني للانترنت: http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare

تبين الإحصاءات السابقة أن عدد المشاريع المصرح بها تطور إلى أن بلغ 67808 مشروعا استثماريا بقيمة 6.729.763 مليون دج، والمتوقع استحداث 940.832 منصب شغل خلال تسع سنوات الأخيرة أي في الفترة 2002-2010، والملاحظ من خلال الجدول أن المشاريع الاستثمارية المحلية كانت في الصدارة الأولى حيث بلغت نسبة 99.22% من النسبة الكلية لعدد المشاريع، وبقيمة 5.035.015 مليون دج والتي تعادل نسبة 74.83% من النسبة الكلية لتكلفة المشاريع الاستثمارية، والمتوقع استحداث 866.563 منصب شغل بنسبة 92.11%، وأدنى نسبة سجلت لعدد التصريحات متمثلة في الاستثمارات عن طريق الشراكة والتي بلغت 0.36% بتكلفة 843.135 مليون دج و 27.717 منصب شغل متوقع استحداثه أي بنسبة 2.95%.

أشارت الوكالة الوطنية ANDI أن هذه المشاريع موزعة حسب البرامج والمخططات المبرمجة من طرف السلطة، أين سجل قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية في المقدمة الأولى ثم قطاع الخدمات ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة ثم قطاع الصحة والسياحة والفلاحة على التوالي، وتتركز معظم هذه المشاريع في المناطق الحضرية الكبرى (ولايات الشمال)، وذلك بسبب توفر الهياكل القاعدية وقربها من مختلف الإدارات العمومية، حيث سجل في سنة 2010 تركز 6537 مشروعا استثماريا في شمال البلاد بنسبة 69% من مجموع المشاريع التي تم إحصاؤها، وكذا 1656 مشروعا في الهضاب العليا بنسبة 17.46% بينما بلغت المشاريع الاستثمارية المصرح بها في منطقة الجنوب 1303 مشروعا أي ما يمثل 13.7%.

ارتفع عدد المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة بنسبة 28.87% مقارنة بالسنوات التسعة الماضية، أي ما بين سنة 1993 و 2001. ويمكن القول أن هذه الزيادة تدل على اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الاستثمارات المباشرة،

وذلك مند صدور الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار وكذا القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كل ذلك أعطى دفعا جديدا للعملية الاستثمارية في الجزائر. كما ساوى هذا القانون بين القطاع العام والخاص، ومما أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المشاريع المصرح بها في القطاع الخاص إلى 67344 مشروعا استثماريا بتكلفة 4.902.825 مليون دج و 904.476 منصب شغل متوقع توفره، كما هو مبين في الجدول التالي. ويتضح من إحصاءات الجدول رقم (23) أن القطاع الخاص هو القطاع الأكثر نشاطا وحيوية، حيث بلغت نسبة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في هذا القطاع 99.32% وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (23): تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية - حسب القطاع القانوني

خلال الفترة 2002-2010

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ/مليون دج	%	عدد المناصب	%
القطاع الخاص	67344	99.32	4.902.825	72.86	904.476	96.14
القطاع العام	411	0.61	1.147.192	17.05	29.471	3.13
القطاعات المختلطة	53	0.08	678.746	10.09	6.885	0.73
المجموع	67808	100	6.728.763	100	940.832	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار "

من الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare

12/ تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: زاد اهتمام الجزائر بتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* مند سنة 2001، نظرا لأهميتها في النشاط الاقتصادي، وكونها تعد مدخلا من مداخل النمو الاقتصادي، وإمكانية مساهمتها بشكل فعّال للنهوض بالبلاد نحو النمو الاقتصادي، ونتيجة النجاح الذي حققته

* عرف المشرع الجزائري حسب القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أن " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها فإنها مؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات "، وذلك وفق التقسيم التالي:

- المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسات التي عدد أجزائها محصور بين 01-09 ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج وكذا ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.
- المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسات التي عدد أجزائها محصور بين 10-49 ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج وكذا ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.
- المؤسسات المتوسطة: هي المؤسسات التي عدد أجزائها محصور بين 50-250 ورقم أعمالها يكون بين 200 مليون و 2 مليار دج، أما ميزانيتها السنوية محصورة بين 100-500 مليون دج.

ومن الخصائص الهامة التي تتميز بها هذه المؤسسات: 1/ صغر حجمها وقلة التخصص في العمل وكذا قلة التدرج الوظيفي، 2/ محدودية انتشارها عبر الوطن، 3/ الضآلة النسبية لرأس المال، 4/ نظام معلوماتي بسيط. كما تحدف السلطة الجزائرية من خلال دعم هذه المؤسسات إلى تحقيق ما يلي: 1/ إعادة إدماج العمال المسرحين، 2/ استعادة حلقات الإنتاج غير المرجمجة، 3/ توطين الأنشطة في المناطق النائية، 4/ تنشيط الصناعات التقليدية، 5/ تحسين تنافسية المؤسسات عن طريق الخضوع لمعايير الجودة وتحسين نوعية المنتجات، 6/ الحفاظ على مكانة المؤسسات في السوق المحلي وإدماجها في السوق العالمي، 7/ المساهمة في تحقيق التنمية ودعم الاستثمار. للمزيد أنظر: عبد المجيد تيمواوي ومصطفى بن نوي، الجزائر، - جامعة عمار ثليجي - الأغواط، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري - حالة الجزائر "، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، يوم 17 و18 لشهر أفريل من سنة 2006.

في عدة دول، ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع مختلف القطاعات. فلهذا تبنت الجزائر سياسة فعّالة لدعم وتأهيل** وتطوير هذه المؤسسات والتركيز عليها في النشاط الاقتصادي، ونقلها من حالة التقليد إلى الاحتراف، وذلك بتكييف ظروف ومحيط عملها من جميع النواحي الإدارية، المالية، الجبائية، التسويقية وغيرها، بغرض الوصول بها إلى مستوى التنافسية والكفاءة الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح لنا أثر هذه السياسة على تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2010.

الجدول رقم (24): تطور حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعامه في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ع م ص ت خ	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	321387	590515	618515
ع م ص ت ع	778	778	778	778	874	739	666	626	*591	**557

المصدر: من إعداد الباحث من مختلف المصادر

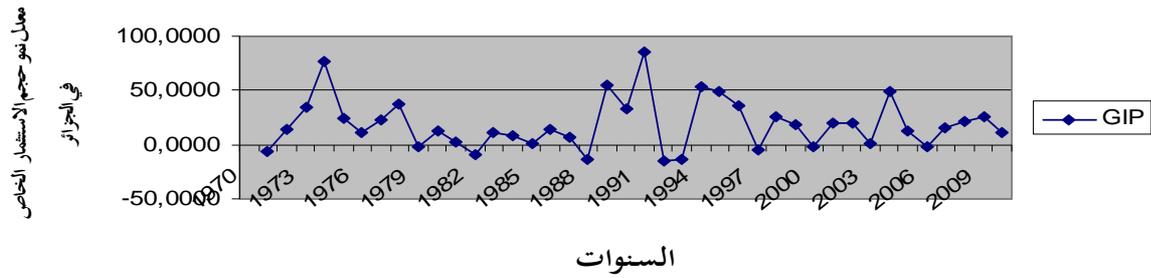
- وزارة الصناعة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وترقية الاستثمارات، و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
- ** & *, création des entreprises http://www.made-in-algeria.com/data_5/even_detail.php?id=5854.

تشير إحصاءات الجدول السابق إلى تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بفعل السياسة المطبقة على هذا القطاع، حيث أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات، مما أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر إلى 618515 مؤسسة سنة 2010، وذلك ما يعادل زيادة سنوية في المتوسط بنسبة نمو 7.2% خلال الفترة 2001-2010، بالإضافة إلى 557 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية من نفس السنة، وهذه الأخيرة عرفت تدبدا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث استقر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة 2001-2004 بـ 778 مؤسسة، ثم ارتفع عددها إلى 874 مؤسسة سنة 2005، أي زيادة بنسبة 11% مقارنة بسنة 2004، ثم انخفض عددها إلى 666 مؤسسة إلى أن وصل العدد إلى 557 مؤسسة عمومية سنة 2010، أي انخفاض سنوي في المتوسط بنسبة نمو 36.8% خلال الفترة 2001-2010. وكل ذلك ما يعكس إستراتيجية وسياسة الجزائر لهذا القطاع، بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأولوية للقطاع العام للاستثمار في المشاريع الإستراتيجية الكبرى.

** يمكن تعريف التأهيل بأنه " تعزيز الجهود المبذولة لتمكين المؤسسة من منافسة محيطها بعد استجابتها لمعايير الانتقاء والشروط المؤهلة على الحصول على الدعم للمساعدة على تفعيل الوظائف والأنشطة المادية وغير المادية ذات الأولوية للتسوية وغير المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسات في إطار التأهيل الذي يتضمن القيام بتشخيص استراتيجي شامل للتعبير عن احتياجات المؤسسة وإعداد مخطط تأهيل وخطّة للتمويل ثم الشروع في تنفيذه ومتابعته ثم تقييم نتائجه ".
أنظر: العباشي زرزار، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي " من الموقع الإلكتروني:
www.arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93852...?

3/ تطور معدل نمو حجم الاستثمار الخاص في الجزائر: يتضح من الشكل (5) أن حجم الاستثمار الخاص في الجزائر عرفت تدبدا كبيرا، فاستقرت نسبة زيادة حجم الاستثمار الخاص في المتوسط خلال الفترة 1970-1978 بـ 26.8%، أما الفترة الثانية 1979-1988 أخذت اتجاهها هبوطيا وفي بعضها الآخر كانت صفرا، وبعض السنوات سالبا، أي ما يعادل زيادة متوسطة في حجم الاستثمار الخاص بنسبة 3.00%، ولكن بعد سنة 1991 تغير الوضع تماما، وذلك بفعل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت آنذاك، حيث ارتفع معدل النمو الاستثمار الخاص إلى أن بلغ نسبة 85.25% سنة 1991 ثم انخفض في السنتين الموالتين أين سجل أدنى معدل بـ 15.65% سنة 1992 وهي أضعف نسبة خلال الفترة ككل، ويمكن القول أن الفترة 1995-1999 هي الفترة الأكثر تدبدا مقارنة بالفترات الأخرى، ثم تأتي الفترة 2001-2010 والمشابهة للفترة الأولى، حيث قدرت نسبة الزيادة في المتوسط لحجم الاستثمار الخاص لهذه الفترة بـ 17.48%.

الشكل (5): تطور معدل نمو حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 (%)

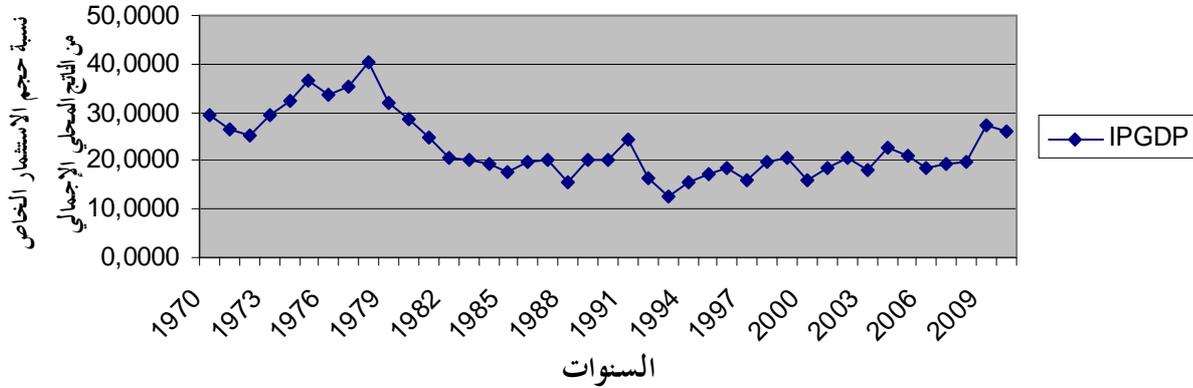


المصدر: من إعداد الباحث من مختلف المصادر وباستخدام برنامج EXEL: - الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

4/ تطور حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا اقتصاديا لقياس وتقييم النمو الاقتصادي، ولهذا سنحاول الاعتماد على هذا المؤشر لدراسة تطور حجم الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر وكذا مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، معتمدين على إحصاءات عديدة ومن مختلف المصادر للفترة 1970-2010.

مع بداية السبعينيات شهدت معظم الدول العربية معدلات نمو مرتفعة، وتحديدًا مع بداية سنة 1973، ناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والثروة النفطية، حيث بلغ معدل النمو في سنة 1974 نسبة 60%، والذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار الخاص سنة 1975 بنسبة 36.42%، والشكل التالي يوضح لنا تطور نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-2010.

الشكل (6): تطور نسبة حجم الاستثمار الخاص في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2010 (%)



المصدر: من إعداد الباحث من مختلف المصادر وباستخدام برنامج EXEL - الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وكذا إحصائيات المالية الدولية (IFS)، وإحصائيات البنك الدولي.

من خلال الشكل السابق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ارتفاع في نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-1978 في المتوسط بمعدل 32.08% و الناجم ذلك عن معدلات النمو المرتفعة التي سجلت في السنوات الماضية، الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول كما سبق ذكر ذلك، ثم بدأ بالانخفاض إلى أن وصلت نسبته 17.7% سنة 1985 أي انخفاض في المتوسط بمعدل 10.84% للفترة 1979-1985، ويعود هذا إلى أن معظم الاستثمارات في تلك الفترة كانت استثمارات حكومية تتعلق بأعمال البنية التحتية، ويرجع ذلك أساسا إلى الإستراتيجية التنموية التي انتهجت آنذاك من طرف السلطة الجزائرية باعتمادها على القطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث ارتفعت نسبة حجم الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من 10.47% سنة 1979 إلى 15.5% سنة 1985.

- كما يوضح الشكل أن نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مرة ثانية في المتوسط بمعدل 6.6% للفترة 1986-1991 ويمكن اعتبار هذه المرحلة بالمهمة وذلك لمساهمة في زيادة معدلات النمو في المتوسط بـ 30% تقريبا خلال هذه الفترة، ويعود ذلك أساسا إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها، مما أثر سلبا على سير المؤسسات العمومية، حيث سجلت خلال هذه الفترة أدنى نسبة للاستثمار الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بـ 6.71% سنة 1991. كما يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر سنة 1986 والتي جاءت بسبب انخفاض أسعار البترول، لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتموين استثمارات مؤسساته.

- إن سياسة الاستثمار ما بعد 1990 التي انتهجت من طرف السلطة الجزائرية لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر، عن طريق الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك بتشريع قوانين لتشجيع القطاع الخاص في الجزائر وإعطائه ضمانات و امتيازات عديدة بهدف إشراكه في تمويل التنمية الاقتصادية، كل ذلك أعطى حيوية للنشاط الاقتصادي، ويمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 15.6% ثم بلغ نسبة 20.47% سنة 1999. أما الفترة 2001-2010 عرفت استقرارا نوعا ما في نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت أكبر نسبة لهذه الفترة بـ 27.51% سنة 2009 وأدناها بـ 18% سنة 2003، أي ارتفاع في المتوسط بمعدل 6.35%، وذلك بفعل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. ويمكن القول أن هذه الفترة تعتبر جد مهمة وذلك لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الإجمالية، حيث بلغت نسبة المساهمة¹⁷⁹ 47.5% سنة 2001 وهي أكبر نسبة مقارنة بسنوات التسعينيات.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار

من أجل تحليل مناخ الاستثمار* في الجزائر يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات اقتصادية متداولة في العالم، والتي من خلالها يمكن إعطاء صورة تقييمية للاستثمار في الجزائر، وذلك بواسطة المعيارين التاليين:

1/ **المعيار الأول- التقييم الكمي:** يعتمد هذا المعيار في تحليل مناخ الاستثمار على المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي، والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس حجم السوق ومستوى تطوره، ومؤشر السياسة النقدية المعبر عنه بمعدل التضخم ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بعجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات، ومؤشر المديونية الخارجية. كل هذه المؤشرات تقيس لنا مدى استقرار البيئة الاقتصادية المحفزة لنمو الاستثمار الخاص. والجدول التالي يوضح لنا أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.

¹⁷⁹ ONS, « Rétrospective Des Comptes économiques 1963-2001 », Collections Statistiques N° : 111, Année 2003

*عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثوا على أنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه يمكن حصر عدة عناصر في مجموعها تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها المستثمر قراره الاستثماري....ومن أهم هذه العوامل: 1/ الاستقرار السياسي والاقتصادي (مدى استقرار القوانين الاستثمارية)، 2/ الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، 3/ الامتيازات (الإعفاء الضريبي والرسوم الجمركية...) الممنوحة للمستثمر وكذا وضوح القوانين المنظمة للاستثمار، 4/ مدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 2003"، الكويت، ص ص 05- 11.

الجدول رقم (25): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2010

المؤشرات / السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
معدل النمو (%)	3.3	2.3	2.4	4.6	2	5.1	5.2	6.9	4.7	2.7
معدل البطالة (%)	10			14.1	15.7	15.3	17.7	23.7	25	27.3
فائض أو عجز في الميزانية كنسبة من PIB (%)	2.7	8.4	8.1	11.8	12.91	11.88	7.11	8.36	0.23	4.05
معدل التضخم (%)	4.3	5.7	4.9	2.6	2.5	1.6	3.56	2.58	1.4	4.2
سعر الصرف (متوسط الفترة) بالدولار	74.39	72.52	64.58	69.37	72.64	73.35	72.06	77.39	79.68	77.26
الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من PIB (%)	9.4	18.7	20.24	23.33	24.86	21.2	13.1	13	7.7	12.8
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	4.48	5.31	5.95	4.2	5.05	16.5	21.4	23.5	22.6	22.6
احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)	155	148.9	143.1	99.33	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96

المصدر: من إعداد الباحث من مختلف المصادر، الديوان الوطني للإحصاء، تقرير وزارة الخارجية وصندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

يتضح من خلال المؤشرات السابقة للفترة 1994-1998 أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد بفعل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف الصندوق النقد والبنك الدولي، ووفقا للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ما قبل التسعينيات وبعدها استطاعت أن تتحكم في التوازنات الكلية للاقتصاد، حيث تحكمت في معدلات التضخم التي تم تقليصها من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997 إلى أن بلغت معدل 4.3% سنة 2010، وهذا ما يعكس استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، وكذا تأكيد الاستقرار الاقتصادي، كذلك بالنسبة لباقي المؤشرات كمعدل البطالة الذي انخفض من نسبة 27.3% سنة 2001 إلى 10% سنة 2010، وكما يوضح الجدول السابق أنه تم تسجيل فائضا خلال السنوات الأخيرة لميزان الحساب الجاري والميزانية العامة، وانخفاض المديونية الخارجية، وارتفاع كبير في الاحتياطي الصرف.

يمكن القول حسب هذه المؤشرات أن الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفير بيئة اقتصادية مستقرة، إلا أن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يعد مناخا جيدا لجلب أكبر عدد من المستثمرين المحليين والأجانب وذلك بسبب وجود عوامل أخرى مؤثرة في قرارات المستثمرين والتي سنتطرق إليها في العنصر التالي.

2/ المعيار الثاني- التقييم النوعي: في هذا الإطار سنتطرق إلى أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، حيث أثبتت هذه المؤشرات أن هناك علاقة قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص، مما يستوجب علينا التطرق إليها لرصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر ومقارنتها مع دول الجوار.

1.2/ مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي¹⁸⁰ World Economic Forum، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، فهو مؤشر لقياس القدرة التنافسية لدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، وبالتالي تستطيع الدول الاعتماد عليه في بناء سياستها وكذا انتهاز الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

الجدول رقم (26): ترتيب الجزائر وبعض دول الجوار في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2006-2010

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الدول	155 دولة	131 دولة	134 دولة	133 دولة	139 دولة
الترتيب العالمي	76	81	99	83	86
الترتيب العالمي	30	32	36	40	32
الترتيب العالمي	63	63	73	73	75
الترتيب العالمي	-	88	91	88	100

المصدر: من إعداد الباحث من إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2006/2007...2010.

يتضح من الجدول السابق أن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على هذا المؤشر قد شهد تراجعا من المرتبة 76 سنة 2006 إلى المرتبة 99 سنة 2008، وفي سنة 2010 رتبت الجزائر في المرتبة 86 من بين 139 دولة، كما يوضح الجدول أن الجزائر رتبت عالميا بعد تونس والمغرب في جميع سنوات الدراسة، وبالتالي يمكن القول حسب مؤشر التنافسية العالمية أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لنمو وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

¹⁸⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 "، ص 168. من الموقع الإلكتروني:

- http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2009_full.pdf -

2.2/ مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

1.1.2/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل

للمخاطر القطرية* ICRG مند عام 1980، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية* والذي يمثل 50% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية*** ويمثل 25% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية**** كذلك يمثل 25% من المؤشر المركب.

تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة من درجة مخاطرة منخفضة جدا إلى درجة مخاطرة مرتفعة جدا*****، وذلك حسب درجة المؤشر.

الجدول رقم (27): ترتيب الجزائر وبعض دول الجوار في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2006-2010

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
	دولة 140				
الدول	الترتيب العالمي				
الجزائر	77.8	77.8	76.8	70.8	72.0
تونس	73.3	73.5	72.3	71.0	72.8
المغرب	76.3	71.8	74.8	73.3	72.3
ليبيا	81.5	81.3	81.5	75.8	80.5

المصدر: من إعداد الباحث من إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2006/2007...2010 (لشهر ديسمبر) .

* (ICRG) : International Country Risk Group.

** يتضمن هذا المؤشر 12 متغيرا والمتمثلة في درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

*** يتضمن هذا المؤشر 5 متغيرات وهي: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

**** يتضمن كذلك 5 متغيرات وهي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز أو فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

***** تمثل المجموعات الخمسة فيما يلي: 1/ إذا كانت درجة المؤشر (درجة مئوية) محصورة بين 80 و 100 فهذا يعني أن درجة المخاطرة منخفضة جدا. 2/ وبين 70-79.5 درجة المخاطرة تكون منخفضة. 3/ أما إذا كانت محصورة بين 60-69.5 فإن درجة المخاطرة تكون معتدلة. 4/ إذا كانت محصورة بين 50-59.5 فإن درجة المخاطرة تكون مرتفعة. 5/ أما بين 0-49.5 ففي هذه الحالة تكون درجة المخاطرة مرتفعة جدا.

حسب هذا المؤشر و إحصاءات الجدول السابق، يمكن وصف مناخ الاستثمار الجزائري ودول الجوار (تونس والمغرب) على أنه يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة، أي في ترتيب المجموعة الثانية للمؤشر، أما دولة ليبيا يتميز مناخها الاستثماري بدرجة مخاطرة منخفضة جدا ومرتبة في المجموعة الأولى للمؤشر، وكما يوضح الجدول أن الجزائر سجلت درجات أقل مخاطرة من تونس والمغرب خلال سنة 2010، وهذا مما يعكس جهود السلطة الجزائرية في توفير البيئة الملائمة والمواتية للاستثمار في الجزائر.

2.1.2/ المؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري: يصدر هذا المؤشر¹⁸¹ عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور بمعدل مرتين في السنة، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى.

قد غطى هذا المؤشر في سنة 2010 العدد 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية، و بينت النتائج أن 13 دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتهما ضمن مجموعاتها، ومنها دولة الجزائر وليبيا والمغرب، وهذه الأخيرة صنفت ضمن مجموعة المخاطر ذات الدرجة المعتدلة، في حين سجلت 6 دول عربية تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها، ومنها دولة تونس وسوريا ومصر.

3.1.2/ المؤشر كوفاس للمخاطر القطرية: يستعمل هذا المؤشر¹⁸² لقياس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية*، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A)، والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A₁ إلى A₄، ومجموعة درجة المضاربة B.C.D.

حيث يشير هذا المؤشر إلى وجود تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية للجزائر، فقد انتقلت وضعيتها من درجة المضاربة (B) في سنة 2003 والتي تعني عدم الاستقرار في البيئة السياسية والاقتصادية وذلك نتيجة الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر خلال سنوات التسعينيات، إلى الدرجة (A₄) سنة 2006 والتي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة، وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد وخاصة منها: الجانب السياسي وكذا تحسن الوضعية المالية للجزائر، كما يشير هذا المؤشر أن الجزائر ودول الجوار (تونس والمغرب) بقيت في نفس المستوى أي

¹⁸¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 "، ص 157. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2010.pdf> -

¹⁸² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 158.

*تمثل هذه العوامل في ما يلي: 1/ مخاطر نقص العملة الصعبة، 2/ قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، 3/ مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، 4/ مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، 5/ المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصير المدى. كل هذه العوامل تعد من المؤشرات الفرعية التي تستخدم في تقييم العوامل السياسية والتي يعتمد عليها في تقييم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد.

درجة (A₄) خلال السنوات 2006-2010، ما عدا ليبيا في درجة مضاربة (C) والتي تعني بيئة سياسية واقتصادية شديدة التقلب والتدهور.

3.2/ مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر من طرف البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية¹⁸³ منذ سنة 2004، حيث يختص هذا المؤشر في تتبع الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال وذلك بقياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، كما يساهم هذا المؤشر في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار، ويتكون مؤشر سهولة الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر إغلاق المشروع.

الجدول رقم (28): ترتيب الجزائر وبعض دول الجوار في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2007-2010

السنوات	2007	2008	2009	2010
الدول	175 دولة	178 دولة	181 دولة	183 دولة
الجزائر	116	125	136	136
تونس	80	88	69	55
المغرب	115	129	128	114

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2010..../2007 <http://www.worldbank.or>

يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه أن ترتيب الجزائر العالمي فيما يتعلق بمؤشر سهولة أداء الأعمال هو في وضعية متأخرة كثيرا إذا ما قارناه بكل من تونس والمغرب، حيث رتبت الجزائر سنة 2010 في المرتبة 136 من بين 183 دولة، أما دولة تونس في المرتبة 55 من نفس السنة، والمغرب في المرتبة 114، ويتضح من ذلك أن تونس هو أحسن بلد في المغرب العربي من ناحية سهولة أداء الأعمال، وسبب تأخر الجزائر يعود أساسا إلى طول الفترة اللازمة لتأسيس المشروع وإلى ارتفاع تكلفة التأسيس مقارنة بمستوى الدخل الفردي، مما أدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال، والتوسع في النشاطات غير الرسمية، وكذا بروز ظاهرة البيروقراطية والرشوة. وبالتالي يمكن القول حسب

¹⁸³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 163.

النتائج السابقة، أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية والمناسبة لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والمحلي وكذا الاستثمارات الخاصة، مما انعكس ذلك سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار

رغم المحاولات العديدة للهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق سن القوانين وإصدار الأوامر التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص في الجزائر، إلا أنه حسب الدراسة التحليلية السابقة لتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر تشير إلى وجود الكثير من العراقيل والمصاعب التي تعترض المستثمرين المحليين أو الأجانب، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ مشكلة العقار في الجزائر: رغم الهيئات* المكلفة بتسهيل عملية اقتناء العقار الصناعي في الجزائر للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، بقيت مشكلة العقار الصناعي قائمة، وتعد من العوائق الأساسية التي تواجه المستثمرين في الجزائر، وهذه المشكلة أدت إلى توقيف العديد من المشاريع الاستثمارية الهامة، وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها:

- تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية، ومنها: طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة تفوق سنة، حيث أن 40% من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة سنوات للحصول على عقار صناعي.

- ارتفاع في أسعار العقارات الصناعية المهينة للعملية الاستثمارية لدرجة تعجيز المستثمر عن إنجاز مشروعه، كذلك تخصيص الأراضي القابلة للاستغلال بتكاليف باهظة تشمل التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة**.

- عدم توافق بعض الأراضي الصناعية ونوع النشاط الممارس، وذلك راجع لسبب عدم استشارة المتخصصين في الميدان.

* أهم الهيئات المختصة في ذلك، كالوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري - الترقية العقارية - ANIREF والتابعة إلى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... للمزيد من المعلومات حول مهام الهيئة أنظر: www.aniref.dz.

** بينت تقديرات وزارة الصناعة أن حجم العقار الصناعي المتاح في الجزائر يقدر بـ 180 مليون م²، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م²، وبالتالي ارتفاع في أسعار العقارات لا يرجع أساسا إلى نقص العقار بل إلى أسباب أخرى كضعف التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي، وكذا ظاهرة الفساد. أنظر:

- CNES ,La Configuration Du Foncier En Algérie :Une Contrainte Au Développement économique 24 éme Session Plénière ,PP 60-64, Année 2004, www.cnes.dz

12/ العوائق الإدارية والتنظيمية: رغم التوجيهات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين ويمكن إجمالها فيما يلي¹⁸⁴:

- غياب هيئة وطنية مكلفة بتنظيم وإدارة الاستثمارات الأجنبية فقط، كما يوجد تداخل في الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.
- تعقد وثقل الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث عملية تأسيس مؤسسة تستغرق 24 يوما وتتطلب المرور بـ 14 إجراء، وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات وتستغرق 11 يوما، ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار*، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار.

13/ مشكلة التمويل: كذلك مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص** تعد من بين العوائق الأساسية للاستثمار الخاص في الجزائر، فتمويل المشاريع الاستثمارية يعاني من بطئ شديد، وهذا ما أكدته دراسة إحصائية

¹⁸⁴ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر " مجلة الباحث عدد 07/ 2009-2010 ص ص 146-147. من الموقع الإلكتروني: <http://rcweb.luedld.net/rc7/10-30A2907944.pdf>

* وذلك مما أدى إلى امتناع العديد من المؤسسات الخاصة لدفع بعض الضرائب، حيث رتبت الجزائر سنة 2010 في المؤشر الفرعي لدفع (السداد) الضرائب مرتبة 168 من بين 181 دولة (المؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال)، وهذه الأخيرة دلالة على ثقل النظام الضريبي في الجزائر وتعقد الإجراءات الجبائية وعدم وضوحها.

** حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام في المتوسط للفترة 2000-2005 بـ 60% أما النسبة الباقية من المائة (40%) فمنحت للقطاع الخاص، كما بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 في حدود 11.8% و تبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قرنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40%، أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس. وبالتالي يتضح من خلال الإحصاءات السابقة أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل. للمزيد أنظر:

- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، مرجع سابق، ص ص 146-151.

لسبر الآراء على أن 72% من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في مقابل 70% ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا، وهذا ما يبين ضعف النظام البنكي الجزائري في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب كتنقص الخبرة والكفاءة المهنية لدى البنكين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر، ورداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات، وطول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي يزال مهيمنا على القطاع البنكي، وكذا مشكلة الثقة والتخوف لدى المستثمرين الخواص في التعامل مع البنوك الجزائرية.

4/ مشكلة الفساد: إن الفساد* يشكل عائقا أمام الاستثمار والنمو الاقتصادي، فيعد من الظواهر العالمية المتسببة في عدة أضرار كزيادة نسبة الفقر، وانتهاك الحقوق السياسية والاجتماعية، واختلاس المال العام، والحد من التنمية. فهذه الظاهرة تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي ظاهرة البيروقراطية وغياب المساءلة، لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات. فقد صنفت الجزائر في سنة 2007 المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد، أما تونس فاحتلت المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات¹⁸⁵.

15 مشكلة القطاع الموازي: نشأ القطاع الموازي في الجزائر مند السبعينيات بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ونتيجة للخلل الكبير بين العرض والطلب، مما أدى ذلك إلى بروز السوق الموازي، حيث صرحت وزارة التجارة أن عدد الأسواق الموازية خلال السنوات الأخيرة بلغت 566 سوقا موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر وحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية**، ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2000

*عرفت منظمة الشفافية العالمية على أن الفساد هو " إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة "، حيث يمكن أن يكون الفساد في القطاع العام أو الخاص، وقد يكون على هيئة رشوة المسؤولين في القطاع العام محليين أو خارجيين أو قد يتضمن أيضا رشوة موظفي القطاع الخاص، وبالتالي يمكن أن يكون على عدة أشكال : رشوة، اختلاس، محاباة الأقارب والمحسوبية، غسل الأموال. للمزيد أنظر:

- جيليان ديل " اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات " دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات، منظمة

الشفافية الدولية، الموقع الإلكتروني: http://www.transparency.org/publications/annual_report

¹⁸⁵ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، مرجع سابق، ص 147.

**صرح بعض الخبراء الاقتصاديين أن القطاع الموازي في الجزائر يتجاوز نسبة 60% من الاقتصاد الوطني، وذلك لأن 40% تخص فقط القطاع الموازي غير الرسمي، أما النسبة المتبقية تخص القطاع الرسمي غير المصرح به، حيث هناك بعض المتعاملين الرسميين لا يصرحون برقم أعمالهم الحقيقي وذلك لعدة أسباب منها: التهرب من دفع

كما أثبتت بعض التحقيقات في هذا الشأن سنة 2007 أن موارد القطاع غير الرسمي تبلغ 17% من إجمالي صافي موارد العائلات وتمثل ما بين 3 إلى 6 مليار يورو، وأن أكثر المجالات المعنية هي البناء والتجارة والصناعات التقليدية. كل هذه الإحصاءات تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة، وفشلها في إيجاد حلا لهذه المشكلة.

خلاصة الفصل

ما سبق ذكره في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر تم إصدار عدة قوانين تخص الاستثمار وتشجيعه عن طريق عدة تحفيزات جمركية وضريبية وكذا إبرام عدة اتفاقات دولية لحماية المستثمرين الأجانب، وأهمها: إصدار قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993، وكذا القانون المتعلق بترقية وتطوير الاستثمارات سنة 2001، كما تم إنشاء عدة أجهزة لتسهيل الاستثمارات الخاصة، كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والمجلس الوطني للاستثمار (CNI). كذلك تشجعا للقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية تبنت الجزائر سياسة الخوصصة للقطاع العام مند سنة 1994. كل هذه الاجراءات والقوانين التي اتخذتها الجزائر كانت تهدف من خلالها إلى جلب أكبر قدر ممكن من النفقات المالية المحلية والأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن بينت نتائج التقييم لهذه الإصلاحات أن الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفير بيئة اقتصادية مستقرة، إلا أن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يعد مناخا جيدا لجلب أكبر عدد من المستثمرين المحليين والأجانب وذلك بسبب وجود عدة عراقيل تعيق نمو قطاع الأعمال في الجزائر. فلذا لا بد من إعادة النظر في السياسة الاستثمارية المتخذة من طرف الحكومة، بدء بإعادة النظر في سياسية وإستراتيجية عملية خوصصة القطاع العام و محاولة مراجعة وتعديل القوانين والنصوص التي تحكم مسار الخوصصة في الجزائر وذلك من أجل ترقية وتطوير الاستثمار الخاص، عن طريق بيئة أكثر استقرارا ووضوحا وتحفيزا، والقضاء على العراقيل التي تعيق نمو هذا القطاع، كل ذلك بغرض تحقيق التنمية الشاملة المستدامة للبلاد والوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية - نمذجة الاستثمار الخاص في الجزائر

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية - نمذجة الاستثمار الخاص في الجزائر

بعد الدراسة الوصفية السابقة لسلوك الاستثمار المباشر في الجزائر، نتطرق في هذا الفصل إلى قياس محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر باستعمال منهج التحليل الكمي (القياسي الاستنتاجي)، أو تحديد النموذج المفسر لمحددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر بالاعتماد على النماذج القياسية المستخرجة من النظرية الاقتصادية وإسقاطها على واقع الاستثمار الخاص الجزائري وكذا دراسة أثر الاستثمار الخاص الجزائري على معدل النمو الاقتصادي للفترة 1970-2010، وذلك ابتداء بدراسة استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المفسرة للاستثمار الخاص في الجزائر وتحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل ثم الوصول إلى علاقة طويلة الأجل المفسرة لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر.

المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

للوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية من أجل اتخاذ قرارات رشيدة يجب اللجوء إلى الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الإستقرارية (السكون) للمتغيرات والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وذلك لتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها عن طريق التقدير التقليدي في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف مع كون قيم R^2, F, T ذات دلالة إحصائية. فلهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساليب القياسية التي نستخدمها في النمذجة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

1/ السلاسل المستقرة: نقول عن السلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ أنها مستقرة أو ساكنة إذا تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت وتباين ليست له علاقة بالزمن¹⁸⁶، ويمكن صياغة ذلك كالتالي:
نقول عن السلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ أنها مستقرة إذا تحققت الشروط التالية¹⁸⁷:

$$P(X_t) = P(X_{t+m}) \dots\dots\dots * (5.1)$$

$$P(X_{t,\dots,t+m}) = P(X_{t+m,\dots,t+k+m}) \dots\dots\dots ** (5.2)$$

¹⁸⁶ Sandrine Lardic & Valérie Mignon, « Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques Et Financières », Ed Economica, Année 2002, PP 11-15.

¹⁸⁷ G. Bresson A, Pirote, « Econométrie Des séries Temporelles », Ed PUF, Année 1995, P280.

* حيث : $P(X_t)_{t=1,\dots,T}$ قانون التوزيع الاحتمالي للسلسلة الزمنية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$.

** وذلك محقق من أجل كل قيمة ل : (t, T, k) .

هذا يعني أن قانون توزيع الاحتمالي للمتغير (X) في الفترة (t) هو نفسه في الفترة $(t+m)$ رغم امتداد الفترة الزمنية للسلسلة.

كما تتميز هذه السلاسل بمسارات مستقرة تحت الشروط التالية¹⁸⁸:
لتكن لدينا المعادلة التالية:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5.3)$$

حيث: $|\phi| < 1, E(\varepsilon_t \varepsilon_t) = 0, E(\varepsilon_t) = 0$

بتعويض قيمة X_{t-1} في المعادلة (5.3)، ثم تعويض X_{t-2} إلى أن نصل إلى العلاقة النهائية التالية:

$$X_t = \sum_{i=0}^{+\infty} \phi^i \varepsilon_{t-i} \dots \dots \dots (5.4)$$

عند حساب المميزات العددية لـ (X_t) باستعمال المعادلة (5.4) نجد ما يلي:

$$V(X_t) = \frac{\delta^2}{1 - \phi^2}, E(X_t) = 0$$

$$P^\circ(h) = Cov(X_t, X_{t-h}) = \phi^h$$

حيث: $V(\varepsilon_t) = \delta^2$ ، كما تدل المعادلة الأخيرة (°) على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وأخيرا إذا تحققت الشروط السابقة للمعادلات (5.3) و (5.4) تكون السلسلة $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ مستقرة وتسمى بمسار الانحدار الذاتي $AR(1)$ من الدرجة الأولى واستقراره مبني على الشرط $|\phi| < 1$.

2/ السلاسل غير المستقرة: تتميز السلاسل غير المستقرة بمسارات ذات عزوم من الدرجة الأولى والثانية (التوقع الرياضي والتباين) بدلالة الزمن، ونفرق بين مسارين وهما:

1.2/ المسار الأول: يكون مستقر حول اتجاه عام (TS) (Trend Stationary) ويعبر عن ذلك بواسطة العلاقة التالية¹⁸⁹:

$$X_t = a + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5.5)$$

¹⁸⁸ G. Bresson A, Pirote, Op.cit. P 382.

¹⁸⁹ G. Bresson A, Pirote, IDM. P 386.

حيث: ε_t يدعى بمتغير العشوائي "صخب أبيض (Bruit Blanc)*. وعند حساب المميزات العددية للنموذج السابق نحصل على النتائج التالية:

$$.V(X_t) = \delta^2, E(X_t) = a + bt$$

2.2 المسار الثاني: هو المسار المستقر بفروقات من الدرجة الأولى (DS) (Différence Stationary). ويعبر عنه بواسطة العلاقة التالية:

$$X_t - X_{t-1} = a + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5.6)$$

بعد إجراء بعض التعديلات والتحويلات على النموذج السابق مع افتراض أن X_0 متغير غير عشوائي نحصل على العلاقة النهائية التالية:

$$X_t - X_0 = at + \sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i} \dots \dots \dots (5.7)$$

$$.V(X_t) = V \left[\sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i} \right] \text{ و } E(X_t) = X_0 + at$$

نلاحظ من خلال المميزات العددية السابقة أن التباين هو دالة للزمن، فإذا كان المتغير ε_t صخب أبيض تصبح X_t ذات مسار عشوائي منزلق نحو التباين التالي: $.V(X_t) = t\delta^2$.

كما يمكن تلخيص المسارين السابقين (DS) و (TS) في صياغة واحدة وهي كالتالي:

$$X_t - \varphi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5.8)$$

حيث: ε_t مسار مستقر بتوقع رياضي معدوم ($E(X_t) = 0$). وبذلك لدينا ما يلي:

- $\varphi = 1$: في هذه الحالة المسار (DS)
- $|\varphi| < 1$: في هذه الحالة المسار (TS)
- $|\varphi| > 1$: في هذه الحالة مسار منفجر (Explosif)

* نقول عن المتغير ε_t أنه صخب أبيض إذا تحققت الشروط التالية: $E(\varepsilon_t) = 0, V(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2, Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = 0$ ، أي يكون ε_t صخب أبيض إذا كان توقعه الرياضي معدوم وتباينه ثابت مع عدم وجود ارتباط ذاتي. ويمكن صياغة ذلك وفق العبارة التالية: $BB(0, \sigma_\varepsilon^2) \rightarrow \varepsilon_t$ (صخب أبيض).

من خلال ما سبق ذكره يمكن تحديد مفهوم التكامل، حيث يكون X_t مساراً متكاملًا من الدرجة d إذا كان $\Delta^d X_t$ (الفروق من الدرجة d) مستقرًا، ونكتب: $X_t \sim (d)$.

3/ اختبار سكون واستقرار السلسلة الزمنية: بعد تعريف السلسلة المستقرة وغير المستقرة نتطرق إلى أهم الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون (الاستقرارية) للسلسلة الزمنية وهي:

1.3/ دالة الارتباط الذاتي (Auto correlation): من خلالها نستطيع قياس الارتباط الذاتي الموجود بين المشاهدات في فترات مختلفة، ولها أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، حيث يعرف الارتباط الذاتي من الدرجة (h) بواسطة العلاقة التالية¹⁹⁰:

$$\rho_h = \frac{Cov(X_t, X_{t-h})}{\sigma_{X_t} \sigma_{X_{t-h}}} = \frac{E[(X_t - \mu_X)(X_{t-h} - \mu_X)]}{\sigma_{X_t} \sigma_{X_{t-h}}} \dots\dots\dots (5.9)$$

$$\rho_h = \frac{\gamma_h}{\sqrt{\sigma_{X_t}^2 \sigma_{X_t}^2}} = \frac{\gamma_h}{\sigma_{X_t}^2} = \frac{\gamma_h}{\gamma_0} \dots\dots\dots (5.10)$$

حسب النظرية أن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الإحصائية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ المستقرة دائما تحقق الخصائص التالية:

$$\begin{aligned} \rho_0 &= 1 \\ |\rho_h| &\leq \rho_0 \dots\dots\dots (5.11) \\ \rho_h &= \rho_{-h} \text{ دالة زوجية} \end{aligned}$$

بمعنى آخر أن السلسلة $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ تكون مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر $(\rho_h = 0, \forall h \geq 0)$ ، وهذا ما يؤكد فرضية العدم (انعدام معاملات الارتباط الذاتي)*.

2.3/ اختبارات الجذر الأحادي (The Unit Root Test Of Stationarity): يتم استخدام اختبار الجذر

الأحادي للتأكد من استقرار البواقي $(\hat{\xi}_t)$ ، وقد عرف اختبار الجذر الأحادي من قبل ديكي فولر (Dickey (DF)

¹⁹⁰ Sandrine Lardic & Valérie Mignon, Op.cit. PP 16-17.

* يمكن اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي لكل قيمة على حدى باستخدام إحصائية Barlett أي: $\hat{\rho}_h \rightarrow N\left(0, \frac{1}{T}\right)$ فإذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولة عند درجة ثقة معينة ففي هذه الحالة سنقبل فرضية العدم التي تفسر أن معامل Barlett بدرجة إبطاء h يساوي الصفر. أما عند اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي ككل في هذه الحالة يمكن استخدام إحصائية Box & Pierce أي: $Q = T \sum_{h=1}^h \hat{\rho}_h^2 \rightarrow \chi^2(h)$ فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولة (باستعمال توزيع كيدو χ^2) عند درجة ثقة وفترات إبطاء معينة في هذه الحالة نرفض فرضية العدم. أنظر:

- المعهد العربي للتخطيط- الكويت " نماذج السلاسل الزمنية العشوائية وخصائصها " ، http://www.arab-api.org/course4/c4_4_3_1.htm

Augmented Dickey and fuller and في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) fuller حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي¹⁹¹:

1.2.3 / اختبار Dickey-Fuller (DF): يعتمد هذا الاختبار على المعادلة (5.8) التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى: $X_t - \phi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$.

حيث إذا كان:

$$- \quad |\phi| < 1 \quad \text{و} \quad b = 0 \quad \text{فهذا يعني أن المسار } X_t \text{ مستقر بدون اتجاه عام.}$$

$$- \quad |\phi| < 1 \quad \text{و} \quad b \neq 0 \quad \text{فهذا يعني أن المسار } X_t \text{ غير مستقر ويبقى مستقر حول الاتجاه العام (من النوع TS) أي: } X_t = \phi X_{t-1} + a + bt + \varepsilon_t \text{ مع } \varepsilon_t \text{ سحب أبيض.}$$

$$- \quad \phi = 1 \quad \text{و} \quad b \neq 0 \quad \text{في هذه الحالة يوجد مشكلة الجذر الأحادي، وبالتالي عدم استقرار (سكون) السلسلة الزمنية } X_t \text{ وهي من النوع DS، حيث يوجد اتجاه عام في البيانات وتأخذ الصيغة التالية:}$$

$$X_t - X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$$

إن ميكانيزم اختبار **Dickey-Fuller** يتمحور حول اختبار الفرضية $\phi = 1$ ضد الفرضية $\phi \neq 1$ (أي: $|\phi| < 1$) وذلك من خلال تقدير المعادلات الثلاثة الآتية بطريقة المربعات الصغرى وفق الحالات الثلاثة السابقة:

$$- \quad \Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \Phi = \phi - 1$$

$$- \quad \Delta X_t = \mu_t + \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \Phi = \phi - 1$$

$$- \quad \Delta X_t = \mu_t + \beta \left(t - 1 - \frac{T}{2} \right) + \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \Phi = \phi - 1$$

بعد التقدير نحصل على قيم ستودنت (t) للمعادلات المقدره، ثم نقوم بعملية مقارنة قيمة t_{Cal} المحسوبة بقيمة t_{Tab} المحدولة حسب الجداول التي قدمها **Dickey-Fuller**، حيث من خلالها* نستطيع إجراء اختبار الاستقرار وتكون السلسلة غير مستقرة إذا كانت ($\phi = 1$) أو $H_0: \Phi = 0$ أي تأكيد فرضية العدم ووجود الجذر الأحادي، في حين تكون السلسلة مستقرة إذا كانت ($\phi \neq 1$) أو $H_1: \Phi \neq 0$ ، وفي حالة قبول فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة

¹⁹¹ James D. Hamilton, « Time Series Analysis », Princeton University Press, USA, 1994, PP 501-502.

* حيث إذا كانت $t_{Tab}(DF) < t_{\Phi(Cal)}$ في هذه الحالة نقبل فرضية العدم ($H_0: \Phi = 0$)، أي أن السلسلة غير مستقرة.

أما إذا كانت $t_{Tab}(DF) > t_{\Phi(Cal)}$ في هذه الحالة نقبل الفرضية ($H_1: \Phi = 1$)، أي أن السلسلة مستقرة (ساكنة).

بعد أخذ فرقتها الأول أو الثاني، وتمثل (d) عدد الفروق وعليه نقول بأن السلسلة متكاملة من الدرجة (d) وبعبارة أخرى $X_t \sim I(d)$. أما إذا كانت السلسلة الأساسية مستقرة في المستوى Level فإنها تكون متكاملة من الدرجة الصفر، ويمكن إجراء اختبار (DF) باستخدام عدد من الصيغ، وذلك بإضافة الحد الثابت وحد الاتجاه العام، أو دراسة مختلف المستويات الثلاثة السابقة.

2.2.3 / اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF):

يتمثل اختبار الجذر الأحادي الموسع ADF في تقدير المعادلات التالية مع إضافة متغيرات متباعدة $AR(p)_{p \geq 2}$ ، لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي:

$$\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad - \quad \text{حيث: } \Phi = \varphi - 1$$

$$\Delta X_t = \mu_1 + \Phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad - \quad \text{حيث: } \Phi = \varphi - 1$$

$$\Delta X_t = \mu_1 + \beta \left(t - p - \frac{t-p+1}{2} + \Phi X_{t-1} \right) + \sum_{j=2}^p \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad - \quad \text{حيث: } \Phi = \varphi - 1$$

وهذه صيغة ديكي فولر الموسع ADF الذي يحمل نفس خصائص الديكي فولر DF.

3.2.3 / اختبار Phillips-Perron (PP):

اقترح كل من Phillips و Perron (1988) اختبار آخر لتصحيح غير برامتري لإحصائيات Dickey-Fuller البسيطة من أجل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء*، ويتم إجراءه في مرحلتين وهما¹⁹²:

- تقدير المعادلات الأساسية الثلاثة السابقة لاختبار DF بواسطة المربعات الصغرى العادية وحساب الإحصائيات المرافقة لها.

- تقدير معامل تصحيح يعتمد على هيكل العدد (L) للتباينات المشتركة للأخطاء للنماذج السابقة، حيث يؤدي التحويل إلى الحصول على توزيعات احتمالية مطابقة لتوزيعات DF.

* هناك عدة اختبارات لتأكد من وجود أو عدم وجود تجانس للتباين في الأخطاء، ومنها كاختبار Arch الذي يعتمد على اختبار مضاعف لاقترانج (LM). لمعرفة طريقة الاختبار أنظر:

- Economie, « Collection Dirigée Par Claude Jessua, Christin Larousse Et Daniel Vitry, Econométrie Des Séries Temporelles », Théorie Et applications, Année 1995, PP 509-606.

¹⁹² Régis Bourbonnais, « Econométrie –Manuel Et Exercices Corrigés », Deuxième Edition : Dunod, Paris, Année 1998, P 226.

إذا كان لدينا النموذج (1) معطى كالتالي¹⁹³:

$$\Delta y_t = \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.12)$$

ففي هذه الحالة تعطى إحصائيات (PP) على الشكل التالي:

$$Z(\bar{\Phi}) = T_{\bar{\Phi}} - \frac{0.5T^2(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)}{\sum_{t=2}^T y_{t-1}^2} \dots\dots\dots(5.13)$$

$$Z(t_{\bar{\Phi}}) = \left(\frac{\bar{s}}{\bar{\sigma}_{\pi}} \right) t_{\bar{\Phi}} - \frac{0.5T(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)}{\left(\bar{\sigma}^2 \sum_{t=2}^T y_{t-1}^2 \right)^{1/2}}$$

إذا كان لدينا النموذج (2) معطى كالتالي (بوجود الثابت):

$$\Delta y_t = \mu_1 + \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.14)$$

ففي هذه الحالة تعطى إحصائيات (PP) على الشكل التالي:

$$Z(\bar{\Phi}) = T_{\bar{\Phi}} - \frac{0.5T^2(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)}{\sum_{t=2}^T (y_{t-1} - \bar{y}_{-1})^2}$$

$$Z(t_{\bar{\Phi}}) = \left(\frac{\bar{s}}{\bar{\sigma}_{\pi}} \right) t_{\bar{\Phi}} - \frac{0.5T(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)}{\left(\bar{\sigma}^2 \sum_{t=2}^T (y_{t-1} - \bar{y}_{-1})^2 \right)^{1/2}} \dots\dots\dots(5.15)$$

$$Z(t_{\bar{\mu}_1}) = \left(\frac{\bar{s}}{\bar{\sigma}_{\pi}} \right) t_{\bar{\mu}_1} + \frac{0.5\sqrt{T}(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2) \sum_{t=2}^T y_{t-1}}{\left(\bar{\sigma}^2 \sum_{t=2}^T (y_{t-1} - \bar{y})^2 \sum_{t=2}^T y_{t-1}^2 \right)^{1/2}}$$

إذا كان لدينا النموذج (3) معطى كالتالي (بوجود الثابت والاتجاه العام):

$$\Delta y_t = \mu_1 + \beta t + \Phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.16)$$

¹⁹³ Claude.Jessua, Christian Larousse, et autres, CL / Economie, « Econométrie Des Séries Temporelles », Théorie el Application, Année 1995, PP : 509-606.

ففي هذه الحالة تعطى إحصائيات (PP) على الشكل التالي:

$$Z(\bar{\Phi}) = T_{\bar{\Phi}} - \frac{T^6(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)}{24D_{xx}} \wedge Z(t_{\bar{\phi}}) = \left(\frac{\bar{s}}{\bar{\sigma}_{\pi}}\right)t_{\bar{\phi}} - \frac{T^3(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)}{4(3\bar{\sigma}_{\pi}^2 D_{xx})} \dots\dots\dots (5.17)$$

$$Z(t_{\bar{\mu}_2}) = \left(\frac{\bar{s}}{\bar{\sigma}_{\pi}}\right)t_{\bar{\mu}_2} - \frac{T^4\sqrt{T}(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)\sum_{t=2}^T y_{t-1}}{4\left(3\bar{\sigma}_{\pi}^2 D_{xx}\left[12D_{xx} + T^3\left(\sum_{t=2}^T y_{t-1}\right)^2\right]\right)^{1/2}} \dots\dots\dots^* (5.18)$$

$$Z(t_{\bar{\beta}}) = \left(\frac{\bar{s}}{\bar{\sigma}_{\pi}}\right)t_{\bar{\beta}} - \frac{T\sqrt{T}(\bar{\sigma}_{\pi}^2 - \bar{s}^2)\left(T\sum_{t=2}^T y_{t-1} - 2\sum_{t=2}^T ty_{t-1}\right)}{4\left(3\bar{\sigma}_{\pi}^2 D_{xx}\left(\sum_{t=2}^T (y_{t-1} - \bar{y}_{-1})\right)\right)^{1/2}}$$

مع العلم أن: $t_{\bar{\phi}}, t_{\bar{\phi}}, t_{\bar{\phi}}, t_{\bar{\mu}_2}, t_{\bar{\beta}}$ هي إحصائيات (t. Student) الناتجة عن تطبيق المربعات الصغرى العادية على النماذج (1)، (2)، (3) على التوالي، وأن القيمة الإحصائية لـ w_{sl} ترتفع مع ارتفاع حجم العينة $(T)^{**}$. كما نلاحظ من خلال إحصائيات Z أنها تأخذ بعين الاعتبار البواقي التي تعاني من الارتباط الذاتي وكذا عدم تجانس التباين وذلك بقصد تحيد هذه التأثيرات ***.

4.2.3 / اختبار Kwiatkowski- Phillips-Schmidt-Shin (KPSS): يستخدم اختبار KPSS (1992) في

عملية التأكد من صحة أو خطأ فرضية العدم للاستقرارية**** (وجود أو عدم وجود الجذر الحادي)، حيث قام كل من Kwiatkowski و Al بتحليل السلسلة الإحصائية $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ إلى ما يلي¹⁹⁵:

* مع العلم أن:

$$D_{xx} = \left(T^2 \frac{(T^2 - 1)}{12}\right) \sum_{t=2}^T y_{t-1} - T \left(\sum_{t=2}^T ty_{t-1}\right)^2 + T(T+1) \left(\sum_{t=2}^T ty_{t-1}\right) \left(\sum_{t=2}^T y_{t-1}\right) - \frac{T(T+1)(2T+1)}{6} \left(\sum_{t=2}^T y_{t-1}\right)^2$$

$$\bar{s}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=2}^T \bar{\varepsilon}_t^2, \bar{s}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=2}^T \bar{\varepsilon}_t^2, \bar{s}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=2}^T \bar{\varepsilon}_t^2, \bar{y}_{-1} = \frac{1}{(T-1)} \sum_{t=2}^T y_{t-1}$$

$$\bar{\sigma}_{\pi}^2 = \bar{s}^2 + \frac{2}{T} \sum_{s=1}^L w_{sl} \times \sum_{t=s+1}^T \bar{\varepsilon}_t \bar{\varepsilon}_{t-s}, \bar{\sigma}_{\pi}^2 = \bar{s}^2 + \frac{2}{T} \sum_{s=1}^L w_{sl} \times \sum_{t=s+1}^T \bar{\varepsilon}_t \bar{\varepsilon}_{t-s}, \bar{\sigma}_{\pi}^2 = \bar{s}^2 + \frac{2}{T} \sum_{s=1}^L w_{sl} \times \sum_{t=s+1}^T \bar{\varepsilon}_t \bar{\varepsilon}_{t-s}, w_{sl} = 1 - \frac{s}{L+1}$$

** وعادة نأخذ القيمة التالية: $L = Floor \left(4(T/100)^{2/9}\right)$ ، ونقصد بـ Floor الحد الأدنى (يدعى (L) بمعامل إنهاء التباطؤ).

*** واختبار فرضيات السكون بواسطة هذا الاختبار يكون بنفس طريقة (ADF)، فقط مقارنة t_{Cal} المقدر بـ t_{pp} الجدولة.

**** كما يعالج هذا الاختبار أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP) في حالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وعدم تجانس تباين الأخطاء، ويمكن القول أن نتائج هذا الاختبار مكتملة لنتائج الاختبارات السابقة.

¹⁹⁵ Faouzi Jilani & Mehdi ben Rayana, « Eléments d'analyses de séries empiriques des indices boursiers

$$X_t = \alpha t + r_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.19)$$

حيث:

- فرضا السلسلة $(X_t)_{t=1,2,\dots,T}$ غير مستقرة.
- الخطأ العشوائي وهو مستقر.
- r_t يدعى بالبعد العشوائي مع العلم أن: $r_t = r_{t-1} + \mu_t$ و $\mu_t \rightarrow BB(0, \sigma_\mu^2)$ وكذا $V(r_t) = 0$.

كما توصل كل من Kwiatkowski و AI إلى الاقتراح المتعلق باستخدام اختبار المضاعف للاغرانج من أجل التأكد من صحة أو خطأ فرضية العدم للاستقرارية، وذلك تحت الفرضيات السابقة، مع العلم أنه إذا كان $\alpha = 0$ فإن السلسلة (X_t) تكون مستقرة حول الثابت وليس الاتجاه العام.

وفق التحليل السابق يمكن صياغة اختبار KPSS في حالة استقرار السلسلة حول الثابت دون الاتجاه العام بواسطة العلاقة التالية:

$$\eta_\mu = \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2 \hat{\sigma}_\varepsilon^2} \dots\dots\dots(5.20)$$

حيث:

- S_t يمثل مجموع البواقي للانحدار (X_t) حول الثابت فقط أي: $S_t = \sum_{i=1}^t e_i$.
- μ يشير إلى انحدار (X_t) حول ثابت محدد دون اتجاه عام.
- $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ مقدر تباين الأخطاء e_t .

كما يمكن صياغة الاختبار KPSS في حالة استقرار السلسلة مع وجود الاتجاه العام بواسطة العلاقة التالية:

$$\eta_\tau = \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2 \hat{\sigma}_\varepsilon^2} \dots\dots\dots^*(5.21)$$

حيث: τ يشير إلى انحدار (X_t) حول ثابت و اتجاه عام.**

* تم استبدال $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ بـ $\hat{\sigma}_{T\delta}^2$ في حالة ما إذا كانت الأخطاء غير مستقرة فيما بينها.

المطلب الثاني: تقديرات واختبارات التكامل المشترك

تأتي هذه الخطوة بعد التأكد من أن مجمل متغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة، بعدها نبحث في اختبار آخر وهو اختبار وجود علاقة سببية طويلة الأجل تربط مجمل متغيرات النموذج، أي بعبارة أخرى البحث في المتغيرات التي تحقق تكاملاً مشتركاً في اتجاه نحو التقارب في المدى الطويل وذلك باستعمال اختبارات التكامل المشترك.

1/ اختبار انجل وجرانجر Engel-Granger: اقترح كل من انجل وجرانجر طريقة لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين لهما نفس درجة التكامل بإتباع الخطوات التالية¹⁹⁶:

1.1/ الخطوة الأولى: بعد التأكد من أن المتغيرين لهما نفس درجة التكامل نقوم بتقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + Z_t \dots\dots\dots (5.22)$$

حيث: Y_t المتغير التابع، X_t المتغير المستقل، Z_t حد الخطأ العشوائي.

2.1/ الخطوة الثانية: تأتي هذه الخطوة من أجل اختبار سكون البواقي Z_t الناتجة من معادلة الانحدار السابقة (5.22) وذلك على أساس المعادلتين التاليتين:

$$(DF): \Delta Z_t = \alpha + \beta_0 Z_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5.23)$$

$$(ADF): \Delta Z_t = \alpha + \beta_0 Z_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_i \Delta Z_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5.24)$$

ترفض الفرضية الصفرية لعدم السكون إذا كانت t المحسوبة على أساس DF أو ADF أقل من القيم الحرجة لـ t^* المبينة على جدول Fuller، وهذا يعني أنها مستقرة عند المستوى $I(0)$ مما يدل على وجود علاقة ساكنة طويلة الأجل بين المتغيرين X و Y .

**طريقة اتخاذ القرار باستعمال هذا الاختبار تكون كالتالي:

- نقبل فرضية العدم (H_0) (عدم استقرار السلسلة الإحصائية) إذا تحقق ما يلي: $T_{Tab/KPSS} < (\eta_\mu) \vee (\eta_\tau)$.
 - نرفض (H_0) ونقبل (H_1) (استقرار السلسلة الإحصائية) إذا تحقق ما يلي: $T_{Tab/KPSS} > (\eta_\mu) \vee (\eta_\tau)$.
- مع العلم أنه كل من Kwiatkowski و Al قام بتحديد قيم حرجة للاختبارين η_μ و η_τ .

¹⁹⁶ Sandrine Lardic & Valérie Mignon, IDM. PP 220-231.

إن اختبار انجل وغرانجر يقتصر فقط على متغيرين، أما إذا كانت هناك أكثر من متغيرين، ففي هذه الحالة هناك اختبار آخر أكثر دقة للتكامل المشترك والذي يعتمد على طريقة الإمكانيات العظمى التي طورها كل من Johansen and Juselius وتعد من أفضل الطرق القياسية في تقدير متجه التكامل المشترك.

2/ اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك: يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة في المدى الطويل لمجموعة من المتغيرات المتكاملة ومن نفس الدرجة، والذي من خلاله نستطيع تحديد عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد الأشعة التكامل المشترك، والتي تدعى برتبة مصفوفة التكامل المشترك، حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR باستخدام طريقة المعقولية العظمى Maximum Likelihood وذلك وفق الصيغة التالية¹⁹⁷:

$$\Delta Y_t = A_0 + AY_{t-p} + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \dots + A_{p-1}\Delta Y_{t-p+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.25)$$

حيث: A_0 : الحد الثابت، A مصفوفة من الدرجة p وتدعى بمصفوفة التكامل المشترك والتي من خلالها نستطيع تحديد عدد علاقات التكامل المشترك، ε_t حدود الخطأ.

إذا كان $p = 1$ فإن: $Y_t = A_0 + A_1Y_{t-1} + \varepsilon_t$ وبطرح طرفي المعادلة بـ Y_{t-1} نحصل على ما يلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1Y_{t-1} - Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.26)$$

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.27) \quad \text{ومنه:}$$

$$\Delta Y_t = A_0 + AY_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.28)$$

بالتالي الصيغة الأخيرة للنموذج: $p = 2$ أما إذا كان $p = 2$ وبطرح طرفي المعادلة كل من Y_{t-1} و Y_{t-2} نحصل على النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + AY_{t-2} + A_1\Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(5.29)$$

بنفس الطريقة السابقة حتى نحصل على النموذج العام (5.25).

توصل Johansen من خلال الطرح السابق على أن اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج السابق يبني على حسب رتبة المصفوفة A أي أن:

¹⁹⁷ Régis Bourbonnais, "Econométrie-Manuel Et Exerices Corrigés", 2° Edition-Dunod, Paris: 1993, PP:277-281.

- إذا كانت رتبة المصفوفة A مساوية للصفر (رتبة $A: r=0$)، فإن كل عناصر المصفوفة A معدومة، و تكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة Unit Root وغير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها، ففي هذه الحالة لا يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM.
 - إذا كانت رتبة المصفوفة A تامة الرتبة ($r=p$) فإن جميع المتغيرات ليست لها جذور وحدة، أي أنها متغيرات ساكنة $I(0)$ وبالتالي في هذه الحالة لا يصبح مشكل التكامل المشترك مطروحا.
 - إذا كانت رتبة المصفوفة A يساوي الواحد ($r=1$)، ففي هذه الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.
 - إذا كانت رتبة المصفوفة A خف ذلك، أي: ($1 < r < p$) فإن ذلك يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.
- يتضح مما سبق أن رتبة المصفوفة A تمثل عدد علاقات التكامل المشترك. حيث اقترح Johansen (1988) اختبار يعتمد على القيم الذاتية للمصفوفة A ، وذلك بحساب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots \dots \dots (5.30)$$

حيث: n تمثل عدد المشاهدات، $\lambda_i = i^{ème}$ القيمة الذاتية للمصفوفة A ، k عدد المتغيرات، r رتبة المصفوفة. و تتبع هذه الإحصائية قانون توزيع احتمالي (مشابه للتوزيع كيدو χ^2) ذو جدول إحصائي توصل إليه كل من Johansen و Juselius (1990)، ويعمل هذا الاختبار على الإقصاء التدريجي للفرضيات البديلة:

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر ($r=0$)، نقوم باختبار الفرضية $H_0: r=0$ (فرضية العدم أي عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، ضد الفرضية $H_1: (r > 0)$ (احتمال وجود علاقات تكامل مشترك)، حيث إذا كانت: $\lambda_{Trace} > V_{TAB} Critique$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 ، وبالتالي ننتقل إلى الاختبار التالي.
- رتبة المصفوفة تساوي الواحد ($r=1$)، نقوم باختبار الفرضية $H_0: r=1$ ضد الفرضية $H_1: (r > 1)$ ، فإذا رفضت H_0 ننتقل إلى الاختبار التالي.
- رتبة المصفوفة تساوي اثنان ($r=2$)، باختبار الفرضية $H_0: r=2$ ضد الفرضية $H_1: r=2$ ، فإذا رفضت H_0 ننتقل إلى الاختبار التالي،..... إلخ.
- إذا تم رفض الفرضية H_0 إلى أن نصل بالعملية إلى الاختبار $H_0: r=k-1$ ضد الفرضية $H_1: r=k$ ، فإذا رفضت H_0 فإن رتبة المصفوفة في هذه الحالة $r=k$ وتعني ذلك أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك لأن كل متغيرات الدراسة مستقرة $[I(0)]$.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك

بعد التأكد من أن كل متغيرات النموذج أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، وكذا التحقق من أنها متكاملة تكاملا مشتركا ومن نفس الدرجة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير التابع والمتغيرات المفسرة للظاهرة، فالمتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، يعني إمكانية تصميم نموذج تصحيح الخطأ ECM، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج*، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف. فلهذا سنحاول توضيح كيفية الصياغة والتقدير للنموذج تصحيح الخطأ باستخدام الطرق التالية¹⁹⁸:

1/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر:

يعتمد منهج أنجل وجرانجر في تقدير نموذج تصحيح الخطأ على مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل والذي يسمى بانحدار التكامل المشترك، حيث يمكن صياغة ذلك النموذج كالتالي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t, \dots \dots \dots (5.31)$$

حيث: Y_t المتغير التابع، X_t المتغير المستقل، ε_t حد الخطأ العشوائي.

الذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين التابع Y والمتغير المستقل X مع التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك $(\varepsilon_t \rightarrow I(0))$.

المرحلة الثانية: بعد التأكد من تحقق اختبارات التكامل المشترك تأتي هذه المرحلة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك والذي يرمز له بالرمز ECT_t :

$$ECT_t = Y_t - (\hat{\alpha} + \hat{\beta}X_t), \dots \dots \dots (5.32)$$

يسمى بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطن بفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة أي:

* وذلك بإدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، حيث يشير حد تصحيح الخطأ EC إلى سرعة تعديل أية حالة عدم التوازن نحو التوازن طويل المدى، عن طريق إضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ EC_{t-1} في النموذج مع قيم متباطئة أخرى كمتغيرات مستقلة.

198 198 F . Morel, « Modèle a Correction D'erreurs: L'apport De La Théorie De La Co-intégration », Economie Et Prévisions, Année : 1989, 2/3, P 105.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta X_{t-i} + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (5.33)$$

هذا الأخير ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ** (Error Correction Model)، الذي يأخذ بالاعتبار التفاعل الحركي في المدى قصير والطويل الأجل بين تابع الدراسة ومحدداته. حيث:

- ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ بإبطاء لفترة واحد، الذي يعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة التابع في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها في المدى الطويل، ولذلك في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال.
- (λ) هو معامل حد تصحيح الخطأ (λ) الذي يمثل معلمة تعديل القيم الفعلية لتتابع الدراسة باتجاه قيمه التوازنية من فترة لأخرى، فهي تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $(t-1)$ التي يتم تعديلها في الفترة (t) .

- المعاملات $\hat{\alpha}_{2i}, \hat{\alpha}_{1i}, \hat{\alpha}_0$ هي مقدرات في الأجل القصير المدى المكافئة والمقاربة للمعاملات المقدرّة بطريقة المعقولية العظمى في المدى الطويل. أما بالنسبة ل ε_t فهو صخب أبيض أي: $(\varepsilon_t \rightarrow BB)$.

2/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM:

اقترح كل من Pesaran M.H و Shin Y و Smith R.J سنة 2001 منهجا آخر لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة¹⁹⁹ بـ Bounds Testing Approach*، حيث تتميز هذه الطريقة عن باقي الطرق** بما يلي:

- إمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر $[I(0)]$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة.
- يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة وذلك عكس ما جاءت به الطرق التقليدية السابقة، والقائلة أن التقدير في حالة العينات الصغيرة تعطي نتائج غير دقيقة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

ترتكز هذه الطريقة في تقدير نموذج UECM على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة*** والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل الأجل في معادلة واحدة، وتتم الصياغة كالتالي:

** نظريا لم تحدد عدد فترات الإبطاء في نموذج تصحيح الخطأ، وإنما يجب مراعاة درجات الحرية، حيث يمكن استخدام اختبار LM اختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا، وعندما يشير اختبار LM بعدم وجود مشكلة الارتباط يمكن إيقاف إدخال فترات إبطاء إضافية للمتغيرات.

¹⁹⁹ Pesaran M.H, Shin Y. and Smith R.J. (2001), Bounds Testing Approach to the analysis of Level Relationships, Department of Applied Economics, U-Cambridge. <http://www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1r1.pdf>.

* ويمكن وصف ذلك بطريقة اختبار الحدود.

** Engle and Granger: 1987, Johansen: 1988, Johansen and Juselius: 1990.

$$\Delta Y_t = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^n \alpha_{0i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{1i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^n \alpha_{ki} \Delta X_{kt-i} + \dots \dots \dots (5.34)$$

$$+ \lambda_0 Y_{t-1} + \lambda_1 X_{1t-1} + \lambda_2 X_{2t-1} + \dots + \lambda_k X_{kt-1} + \varepsilon'_t$$

حيث*:

k : تمثل عدد المتغيرات المفسرة للتابع Y_t ، معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ، أما $(\alpha_{0i}, \alpha_{1i}, \alpha_{2i}, \dots, \alpha_{ki})$: فهي معاملات المتغيرات المفسرة للنموذج على المدى القصير. ويمكننا اشتقاق معاملات المدى الطويل، وفق الطريقة

التالية: $\left(-\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0} \right), -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0} \right), \dots, -\left(\frac{\lambda_k}{\lambda_0} \right) \right)$ ، وبالتالي يمكن صياغة نموذج طويل الآجل كالتالي:

$$\widehat{Y}_t = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \dots + a_k X_{kt} \dots \dots \dots (5.35)$$

مع العلم**:

$$a_0 = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0} \right), a_1 = -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0} \right), \dots, a_k = -\left(\frac{\lambda_k}{\lambda_0} \right) \dots \dots \dots (5.36)$$

المبحث الثاني: تحديد نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سنحاول في هذا المبحث وصف نموذج الدراسة ابتداء بتحديد متغيراته ودراسة استقراريتها، بالاعتماد على بيانات إحصائية منشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI)، والإحصائيات المالية الدولية (IFS)، وإحصاءات الأمم المتحدة (UNSD). ويرتكز تحليلنا في هذه الدراسة على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2010، كما نعتد في قياس النماذج المقترحة على برنامج Eviews 6.0 واختباراته الاحصائية.

« Autoregressive Distributed Lag Model- (ARDL) *** أنظر:

- M.H Pesaran, et al, « An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach To Cointegration Analysis U-Cambridge (1997): <http://www.eprg.org.uk/faculty/pesaran/ardl.pdf>.

* كما يمكن تحديد طول فترات الإبطاء (التأخيرات) الموزعة (n) باستخدام معياري (AIC) و (SC) وذلك بأخذ طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين (AIC) و (SC).

** كما يمكن اختبار فرضية عدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية معاملات المتغيرات المبطة $(Y_{t-1}, X_{1t-1}, \dots, X_{kt-1})$ في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.34) أي اختبار الفرضية: $H_0: \lambda_0 = \lambda_1 = \dots = \lambda_k = 0$ ، مقابل الفرضية البديلة والدالة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي اختبار: $H_1: \lambda_0 \neq \lambda_1 \neq \dots \neq \lambda_k \neq 0$. حيث يتم مقارنة إحصائية (F) لمقدرة مع القيم الجدولية التي اقترحها كل من Smith R.J و Shin Y و Pesaran M.H وهي عبارة عن قيمتين جدوليه، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ ، وقيمة تمثل الحد الأدنى في حالة كون التكامل من الدرجة الصفر $[I(0)]$. فإذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة (باستعمال Wald Test) قيمة الحد الأعلى فإنه يمكن رفض فرضية عدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية عدم، وفي حالة وقوع القيمة (F) بين الحدين في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ القرار بل لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار.

المطلب الأول: تحديد متغيرات وبيانات الدراسة

نعمد في تكوين النموذج المفسر للاستثمار الخاص* في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية فقط، التي تلعب الدور الأساسي في توضيح سلوك الاستثمار الخاص، دون الخوض في بعض المحددات التي يصعب قياسها ومنها: كاستقرار الجانب التشريعي، سلطة القانون، مدى توفير المعلومات حول القوانين الجديدة، نوعية البيروقراطية، مصداقية تنفيذ الأحكام القضائية، درجة انتشار الفساد، أمن حقوق الملكية. من بين الأدبيات المتعلقة بمحددات الاستثمار والتي تطرقنا إليها سابقا يمكن استخراج منها أهم المحددات المفسرة للاستثمار الخاص وهي كالتالي:

1/ معدل نمو الناتج: أظهرت الدراسة السابقة لنظريات الاستثمار أن معظم النماذج المفسرة للاستثمار وخاصة منها النموذج الكينزي على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد من محددات الاستثمار وكذا فرضية المعجل Clark التي توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين حجم رأس المال المطلوب ومستوى الطلب، ومنه يمكن اعتبار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر لقياس ذلك المستوى، وبالتالي يعتبر كمحدد للاستثمار الخاص والعلاقة بينهما علاقة طردية. ويمكن توضيح تطور هذه المؤشرات المفسرة لمستوى النشاط الاقتصادي الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): تطور متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط معدل

النمو الحقيقي للجزائر خلال الأربعة عقود الأخيرة.

المتغيرات	الفترة	السبعينيات 1979-1970	الثمانينات 1989-1980	التسعينيات 1999-1990	مابعد التسعينيات 2010-2000
MY** (م د)		62544,40	272975,02	1859222,50	7509635,39
MRV*** (%)		6,67	2,80	1,57	3,60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، والبنك العالمي (WDI). يشير الجدول (29) إلى أن متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي تضاعف بأربع مرات من العقد الأول (70-79) إلى العقد الثاني وكذلك تضاعف بنفس القيمة من العقد الثالث إلى العقد الرابع، إلا أنه تضاعف في حدود سبع مرات ما بين فترة الثمانينات والتسعينيات وذلك بسبب الإصلاحات التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة أساسا في الانفتاح الاقتصادي التي تبنته الجزائر، وذلك باهتمامها بالقطاع الخاص وإعطائه أهمية متزايدة في نهاية الثمانينات، بإشراكه في عملية إحداث التنمية الشاملة للبلاد، حيث تم صدور عدة قوانين تهدف إلى دعم الاستثمار الخاصة في الجزائر وجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب. إلا أنه سجل في هذه

* تم تعريف تابع الدراسة (الاستثمار الخاص في الجزائر) سابقا مع التطور الإحصائي له خلال فترة الدراسة. أنظر صفحة رقم 174-175.

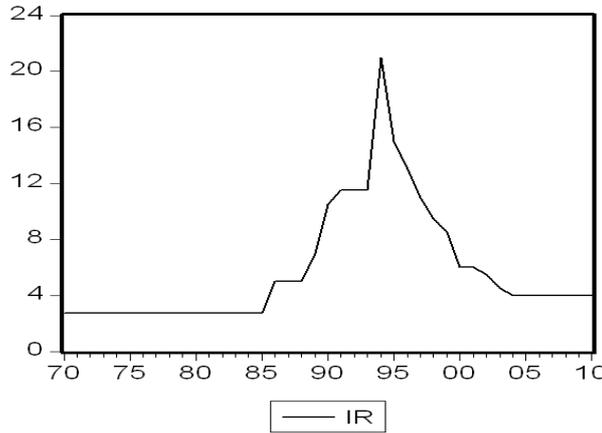
** متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج).

*** متوسط معدل النمو الحقيقي.

الفترة أدنى متوسط معدل النمو الحقيقي (1.57%) وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم لهذه الفترة، حيث سجلت سنة 1992 أعلى نسبة للتضخم (31.70%). ثم ارتفعت معدلات النمو الحقيقية في المتوسط إلى 3.60% وذلك بفعل الإصلاحات التي شهدتها الجزائر ما بعد التسعينيات والمتمثلة في البرامج المنتهجة آنذاك من الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

2/ تكلفة رأس المال (معدل العائد على الاستثمار): أكدت معظم النظريات الاقتصادية بأن معدل الفائدة الحقيقي هو أحسن مؤشر للتعبير عن تكلفة رأس المال، لقد أكد Jorgenson على وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة الحقيقي ومخزون رأس المال المطلوب وليس على تدفق الاستثمار، كما أقرت بذلك بعض الشواهد التجريبية التي أكدت بذلك مقاربة Tinbergen لذلك، فإنه ليس من الواضح إدراج معدل الفائدة الحقيقي ضمن دالة الاستثمار، بالمقابل هناك مقاربة أخرى لتوجيه وضبط تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار من خلال النظر إلى السعر النسبي للسلع الإنتاجية وعلاقته بالسلع الاستهلاكية وبالتالي إشارة معدل الفائدة الحقيقي هي مرهونة بالبيانات الإحصائية وهي تدعم إما فرضية McKinnon و Shaw التي ترى بأن أسعار الفائدة قد تؤثر إيجاباً على الاستثمار الخاص²⁰⁰، أو وجهة نظر النيوكلاسيك التي ترى بأن أسعار الفائدة قد تؤثر على الاستثمار الخاص سلباً²⁰¹. والشكل التالي يوضح لنا تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (07): تطور معدل الفائدة في الجزائر* خلال الفترة 1970-2010



المصدر: إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) باستخدام برنامج Eviews.

²⁰⁰ M.B.Shrestha and K.Chowdhury, " ARDL Modeling Approach to Testing the Financial Liberalisation Hypothesis ", www.ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1122.

²⁰¹ Ndikumana. Léonce, "Financial Determinants Of Domestic Investment In Sud-Saharan Afric: Evidence From Panel Data". World Development, 2000, Vol: 28, Issue :2, PP: 381-400.

* IR معدل الفائدة (%).

نستخلص من الشكل السابق أن تطور معدلات الفائدة في الجزائر تميز بقدر عال من الثبات، وهذا من خلال ملاحظة جميع هذه المعدلات لمختلف سنوات المراحل في اقتصاد ذي نمط تسييري مركزي يعتمد بالأساس على مركزية توجيه الاستثمارات، حيث بقي معدل الفائدة خلال العقد الأول (السبعينيات) ثابتا 2.72% إلى غاية 1986 أين تم صدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقروض. وبفعل هذا القانون* والإصلاحات التي شهدتها الجزائر لفترة الثمانينات و التسعينيات عرفت معدلات الفائدة خلال الفترتين تذبذبا كبيرا، حيث انتقل من 5% سنة 1986 إلى أقصى معدل فائدة 21% سنة 1994، ثم بدأ بالانخفاض أين بلغ 4.5% سنة 2003 وذلك بسبب السياسة المتخذة خلال العقد الأخير (الرابع) من هذه الفترة والتي كانت تهدف إلى الحد من معدلات التضخم، حيث استقر معدل الفائدة بين سنتي 2004-2010 عند 4%.

3/ الاستثمار الحكومي (الاستثمار العام): يقوم الاستثمار الحكومي بإنتاج بعض السلع الإنتاجية وإنشاء وتطوير البنية التحتية، إضافة إلى تكوين وتأهيل رأس المال البشري، وهذا ما يؤثر بصفة إيجابية²⁰² على الاستثمار الخاص، مما يؤدي هذا الأخير إلى رفع فعالية عنصر العمل وزيادة الإنتاجية الحديثة لرأس المال الخاص (Serven and Solimano 1991). بالمقابل قد يزاحم الاستثمار الحكومي نظيره من الاستثمار الخاص في حالة التمويل بالعجز، فزيادة الاستثمار الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص²⁰³ (Rossite 2002). ومنه يمكن اعتبار الاستثمار العام كمحدد للإنفاق الاستثماري الخاص، و إشارته تكون إما إيجابية أو سلبية، ولا يمكن تحديدها إلا عن طريق التحليل القياسي.

الجدول رقم (30): تطور متوسط حجم ومعدل الاستثمار الحكومي للجزائر خلال الأربعة عقود الأخيرة.

المتغيرات**	السبعينيات 1979-1970	الثمانينات 1989-1980	التسعينيات 1999-1990	مابعد التسعينيات 2010-2000
MIG (م د)	6814,56	37074,60	173158,40	1105534,50
MTIG (%)	24,37	13,91	22,41	20,19

المصدر: من إعداد الباحث من إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)***.

* جاء في هذا القانون بتولي البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القروض، عكس ما كان عليه أن الوزارة المالية قبل صدور هذا القانون هي التي كانت تحدد قيمة إعادة الخصم.

²⁰² Mario Gutierrez and Andrés Solimano, " Savings, Investment and Growth In The Global...", Working Paper N°: 43, Paris, 2007, PP 10-15. http://www.aup.edu/pdf/WPSeries/AUP_wp43-Gutierrez.pdf.

²⁰³ Rossiter, R, « Structural Co-integration Analysis Of Private and Public Investment », International Journal Of Business and Economics, 2002, Vol 1, N° : 01 PP 57-68.

** MIG متوسط حجم الاستثمار الحكومي (مليون دج). MTIG (%) متوسط معدل الاستثمار الحكومي.

*** مصادر بيانات الاستثمار الحكومي من الديوان الوطني للإحصاء، من ميزانية الدولة للنفقات التجهيز النهائية (ضبط الميزانية).

من الملاحظ حسب الجدول السابق أن حجم الاستثمار الحكومي في الجزائر كان في تزايد مند سنوات السبعينيات، حيث سجلنا أدنى حجم في المتوسط خلال العقد الأول بـ 6814.56 مليون دج بأعلى معدل نمو في المتوسط 24.37%، وأعلى حجم في المتوسط في العقد الأخير من هذه الفترة بـ 1105534.5 مليون دج بمعدل نمو في المتوسط 20.19%، إلا أنه يمكن التعقيب على فترة الثمانينات (العقد الثاني) التي تميزت بأدنى معدل نمو للاستثمار الحكومي والمقدر بـ 13.91%، وذلك راجع لأسباب عديدة مر بها الاقتصاد الجزائري آنذاك، والمتمثلة أساسا في إلغاء بعض المشاريع الاستثمارية التي كانت مبرجة في المخطط الخماسي الثاني لهذه الفترة وذلك لنقص عوائد الجزائر من العملة الصعبة والناجمة عن انخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 1986 بحوالي 56%، مما أدى ذلك إلى انخفاض في حجم الاستثمارات وخاصة منها الصناعية وكذا إختلالات في الاقتصاد الوطني واضطرابات عديدة عرفت الجزائر آنذاك*.

4/ سعر الصرف: حسب الدراسات السابقة التي تمت في هذا الشأن أثبتت أن سعر الصرف الحقيقي يعد من محددات الاستثمار الخاص، والعلاقة بينهما يمكن تحديدها من جانبيين وهما²⁰⁴:

- **جانب الطلب:** يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وذلك من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار**، وهذا الأخير مما يدفع المؤسسات لمراجعة توقعاتها المستقبلية عن الطلب، ومن ثم تخفيض استثماراتها من خلال أثر المعجل.

- **جانب العرض:** يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع في سعر المنتجات القابلة للتصدير (معبر عنه بالعملة المحلية)، أما في الحالة المنتجات غير قابلة للتصدير، يلجأ المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية، مما يحجم المستثمرين الاستثمار في القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

أما فيما يخص تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتضح من الشكل أدناه ثبات سعر الصرف الجزائري للفترة 1970-1987، أين سجل معدل سعر الصرف في المتوسط في حدود 4.4 دينار مقابل واحد دولار، وهذا ما يعكس سياسة الجزائر آنذاك المتمثلة في اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف من أجل حماية اقتصاد الجزائر من تقلبات سوق الصرف. ثم بدء سعر الصرف في الصعود إلى أن وصل إلى أعلى قيمة 79.68 دينار مقابل واحد دولار سنة 2002، الذي يعكس الانخفاض الشديد في العملة الوطنية بفعل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في نهاية الثمانينات بسبب الأزمة الحادة التي لاحقت جميع القطاعات، نتيجة الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول في نهاية سنة 1986 والذي أدى إلى العجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات مما ترتب على ذلك تباطؤ شديد في

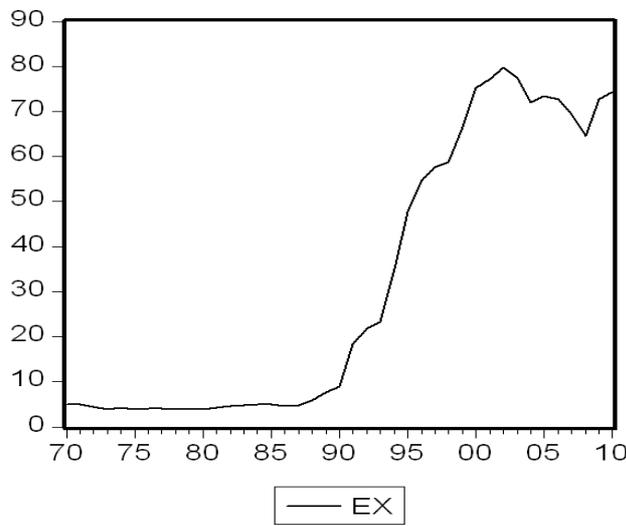
* أنظر صفحة رقم: 101 إلى 105.

²⁰⁴ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 140.

** بمعنى آخر تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى تراجع في الإنفاق نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية، وذلك ما يؤدي إلى نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي.

النشاط الاقتصادي، وبالتالي اتخذت الجزائر سياسة أخرى تلخص في الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط وتسييري إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة*، حيث اعتمدت الجزائر في تحديد سعر الصرف ما بعد التسعينيات على نظام التعويم المدار وذلك بتعديل أسعار الصرف بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي. ومن الملاحظ حسب الشكل أن سعر الصرف بعد سنة 2002 بدأ في النزول إلى أن وصل إلى قيمة 64.58 دينار مقابل واحد دولار، وذلك ما يعكس ارتفاع قيمة العملة الوطنية لهذه الفترة مقارنة بالمرحلة السابقة نتيجة ارتفاع الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب.

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف الإسمي** في الجزائر خلال الفترة 1970-2010



المصدر: من إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) باستخدام برنامج Eviews.

15 معدل التضخم: يعتبر كمؤشر للتعبير عن درجة عدم اليقين في الاقتصاد، غالبا ما يتسم عدم الاستقرار الاقتصادي بارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر سلبا على الأرباح المتوقعة، وبالتالي عدم اليقين يجعل من المؤسسات أن تتراجع عن استثماراتها في المشاريع ذات المخاطر المرتفعة، ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص²⁰⁵. أما في حالة انخفاض معدلات التضخم (استقرار مستوى الأسعار) يؤدي ذلك إلى التأثير على قرار المستثمرين بالإيجاب مما يزيد من نسبة الاستثمار الخاص. لقد عرف تطور معدل التضخم في الجزائر عدة تقلبات حسب مختلف المراحل. النقطة الأساسية التي يمكن التطرق إليها حسب الشكل، أن فترة التسعينيات عرفت ارتفاعات حادة في معدل التضخم

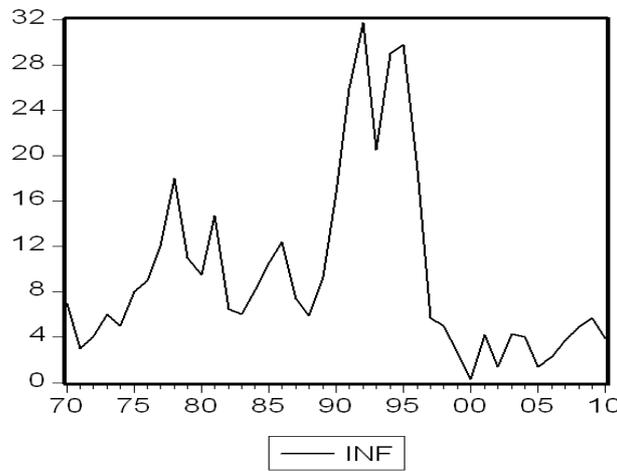
* أنظر صفحة رقم: 100 إلى 125.

** En Dollar Américain, Voir « Compte Economique 1963-2008, ONS, Collection N° : 147, P : 158.

²⁰⁵ Paul Beaudry, et al, " Monetary Instability, The Predictability Of Prices, And The Allocation Of investment : An Empirical Investigation Using U.K .Panel Data ", American Economic Review . EconPapers, 2001, Vol: 91, PP: 648-662. <http://www.e-aer.org/archive/9103/91030648.pdf>

حيث سجل في سنة 1992 أعلى معدل 31.7%، وذلك ما يعكس تأثير تحرير الأسعار على معدل التضخم، تم بدأ في النزول حيث وصل في سنة 1999 إلى معدل 2.6% ثم سنة 2000 بمعدل 0.3% وهذا ما يعكس نجاح تطبيق برامج الاصلاحات (برنامج التعديل الهيكلي) في تحقيق الاستقرار النقدي. كما يبين الشكل أن فترة ما بعد التسعينيات تعد من أفضل المراحل في هذا الشأن، أين تحكمت الجزائر فعليا في معدلات التضخم مقارنة بالمراحل السابقة، حيث سجل في المتوسط معدل تضخم 0.73% للفترة 2000-2010، أما في فترة التسعينيات 18.56%، وفترة الثمانينات 9.3%، وفترة السبعينات بـ 8.3%.

الشكل رقم (09): تطور معدل التضخم في الجزائر* خلال الفترة 1970-2010



المصدر: من إحصاءات البنك العالمي (WDI) باستخدام برنامج Eviews.

16 حجم الائتمان (القروض) الموجه للقطاع الخاص: تعد هذه المتغيرة الاقتصادية من أهم محددات الإنفاق الاستثماري الخاص، فكلما زادت الأرصدة الموجهة للقطاع الخاص أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص، والعلاقة بينهما علاقة إيجابية، لقد أثبتت بعض الدراسات التجريبية بأن منشآت الدول النامية تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، أما الدول المتقدمة تعتمد في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحققة سلفا، كما يمكن اعتبار تطور حجم الائتمان للقطاع الخاص كمؤشر لرفع القيود على تمويل الاستثمار الخاص المحلي. والجدول التالي يوضح لنا تطور حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص الجزائري خلال فترة الدراسة. يتضح من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أن الجزائر بدأ اهتمامها الفعلي بالقطاع الخاص انطلاقا من العقد الثالث أين سجل في المتوسط لهذه الفترة 157650 مليون دينار جزائري كقروض منحت لدعم المؤسسات الخاصة، وإذا قارن هذا المبلغ بفترة السبعينيات فهو مضاعف بخمس مرات. ويبين الجدول أن العقد الأخير يعد من

INF* معدل التضخم (%).

أفضل العقود في هذا الشأن، حيث ارتفع حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في المتوسط بأكثر من ثلاثين مرة مقارنة بالعقد الأول وستة مرات مقارنة بالعقد الثالث.

الجدول رقم (31): تطور متوسط حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الجزائري خلال الأربعة عقود الأخيرة.

المتغيرات*	السياسيات 1979-1970	الثمانينات 1989-1980	التسعينيات 1999-1990	مابعد التسعينيات 2010-2000
MLP (م د)	28390,00	149292,00	157650,00	953546,25

المصدر: من إعداد الباحث من إحصاءات البنك العالمي (WDI)، والإحصائيات المالية الدولية (IFS)

7/الديون الخارجية: تعتبر الديون الخارجية كمؤشر لقياس الاستقرار (عدم الاستقرار) الاقتصادي لبلدا ما، فالمستويات المرتفعة للديون الخارجية تؤثر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الحالية على المدى البعيد، وهذا مما يؤثر على توقعات وقرارات المستثمرين سلبا بسبب عدم اليقين في السياسات المستقبلية. فالعجز في الحساب الجاري من الدين الخارجي لدولة ما يفقدها الأهلية للإقراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، وبالتالي يرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات.

الجدول رقم (32): تطور متوسط حجم الدين الخارجي للجزائر خلال الأربعة عقود الأخيرة.

المتغيرات**	السياسيات 1979-1970	الثمانينات 1989-1980	التسعينيات 1999-1990	مابعد التسعينيات 2010-2000
MDET (م د)	7,23	20,20	27,87	12,88

المصدر: من إعداد الباحث من إحصاءات البنك العالمي (WDI).

يمكن الحكم أو الإجماع على أن الفترة 1999-1987 هي أسوأ مرحلة مرت بها الجزائر، حيث بلغ حجم الديون الخارجية للجزائر سنة 1997 نحو 33,65 مليار دولار وكما هو مبين في الجدول أنه قدر متوسط حجم الديون الخارجية للجزائر بـ 27,87 مليار دولار، وهي المرحلة التي عرفت ارتفاعا شديدا في الديون الخارجية، واختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني. وبفعل الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر آنذاك من عملية الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والتحفيزات العديدة من أجل تشجيع وترقية الاستثمارات، كل ذلك ساعد على تسديد

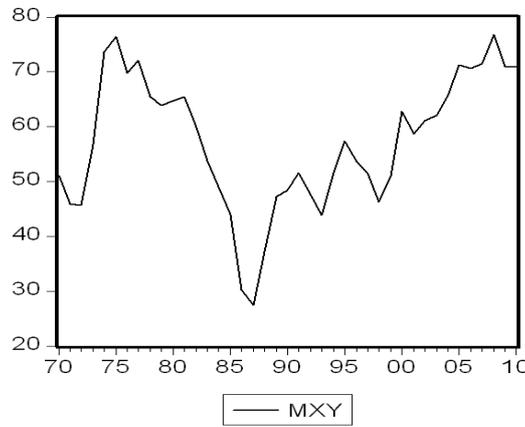
* MLP متوسط حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الجزائري (بالمليون دج).

** MDET متوسط حجم الدين الخارجي للجزائر (بمليار دولار).

قسط كبير من هذه الديون، حيث قدرت نسبة التسديد لهذه الديون في المتوسط للعقد الرابع مقارنة بالفترة السابقة في حدود 50%، وحسب تطور حجم هذه الديون أنها بدأت في الانخفاض منذ سنة 2000 والتي قدرت آنذاك بـ 25,26 مليار دولار، ثم انخفضت إلى أن بلغت 2,53 مليار دولار سنة 2010، أي تم تسديد أكثر من 90% من هذه الديون مقارنة بسنة 1997. ويعود هذا الاستقرار نتيجة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من الانعاش الاقتصادي ودعم النمو* منذ سنة 2001.

8/ الانفتاح الاقتصادي: توصلت بعض الدراسات الميدانية في هذا الشأن على أنه يمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي باستعمال مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة ما على العالم الخارجي أو درجة انفتاحه عليه²⁰⁶. ومن المعلوم أن اقتصاديات الدول المنفتحة على العالم تستقطب أكبر عدد من المستثمرين خاصة في القطاع التجاري، مما يزيد من معدل الإنتاج والتنافسية. ومن الممكن أن يؤدي هذا الانفتاح إلى منافسة غير متوقعة لبعض القطاعات الأخرى، مما يجعلها أقل جاذبية لتدفقات رؤوس الأموال الجديدة.

الشكل رقم (10): تطور نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر* خلال الفترة 1970-2010



المصدر: من مختلف المصادر باستخدام برنامج Eviews.

يبين الشكل (10) درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي للفترة 1970-2010، ومن الملاحظ حسب الشكل أن هذه الدرجة بدأت بالانخفاض منذ سنة 1975 (76,45%) إلى أن وصلت نسبة 27,44% سنة 1987، وتوحي هذه النسبة إلى حدوث ضعف شديد في التبادل التجاري نتيجة لعدة عوامل أهمها: الإفلاس الذي

* أنظر من صفحة رقم: 115 إلى 120.

²⁰⁶ عبيد الله محجوب حاج أحمد، " بعض العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان (1980-2008) "، المؤتمر الدولي العاشر حول " التوجهات الحديثة في تمويل التنمية "، 10-13 أبريل، بيروت - لبنان، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ص 12. من الموقع الإلكتروني التالي:

- http://www.arab-api.org/conf_0311/p13.pdf.

MXY* نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي (%).

لاحق معظم المؤسسات العمومية المنتجة للسلع والقابلة للتصدير. وبعد تبني الجزائر مبدأ الإصلاحات المتمثلة أساسا في الانفتاح الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية، بدأت هذه الدرجة في الارتفاع إلى أن وصلت نسبة 76,81%، وهذا راجع إلى تحرير التجارة الخارجية والاهتمام بالقطاعات غير النفطية، وارتفاع أسعار البترول والتدفق المتزايد من الاستثمارات المباشرة.

المطلب الثاني: توصيف دوال النموذج وتقديرها: يمكن صياغة نموذج الدراسة بعدة طرق أهمها:

1/ طريقة الحجم: ونعني بذلك أن متغيرات النموذج تأخذ بالقيم الأصلية وفي هذا الشأن يمكن اقتراح النموذجين التاليين:

1.1/ النموذج الأول: باستعمال بيانات إحصائية لقيم أصلية جارية دون تعديلها، صياغة النموذج تكون كالتالي:

$$IP = f(GDP, IG, IR, INF, EX, DET, LP, MX) \dots\dots\dots(5.37)$$

حيث*:

IP حجم الاستثمار الخاص. *GDP* حجم الناتج المحلي الإجمالي.
IG حجم الاستثمار الحكومي. *IR* معدل الفائدة. *INF* معدل التضخم.
EX سعر الصرف. *DET* المديونية الخارجية.
LP حجم الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص.
MX مجموع حجم الواردات والصادرات.

2.1/ النموذج الثاني: باستعمال بيانات إحصائية لقيم أصلية حقيقية، صياغة النموذج تكون كالتالي:

$$RIP = f(RGDP, RIG, IR, INF, REX, RDET, RLP, RMX) \dots\dots\dots(5.38)$$

حيث**:

RIP حجم الاستثمار الخاص بالقيم الحقيقية. *RGDP* حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
RIG حجم الاستثمار الحكومي بالقيم الحقيقية. *IR* معدل الفائدة. *INF* معدل التضخم.
REX سعر الصرف الحقيقي. *RDET* المديونية الخارجية بالقيم الحقيقية.

* أنظر الملحق 1. ص 237.

** أنظر الملحق 1. ص 237.

RLP حجم الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بالقيم الحقيقية.
 RMX مجموع حجم الواردات والصادرات بالقيم الحقيقية.

12/ طريقة المعدلات: في هذا الشأن يمكن اقتراح النموذجين التاليين:

1.2/ النموذج الثالث: باستعمال بيانات إحصائية لقيم أصلية جارية مع حساب معدلاتها، صياغة النموذج في هذه الحالة تكون كالتالي:

$$GIP = f(GGDP, GIG, GIR, GINF, GEX, GDET, GLP, GMX) \dots\dots\dots(5.39)$$

حيث **:

GIP معدل نمو حجم الاستثمار الخاص. $GGDP$ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
 GIG معدل نمو حجم الاستثمار الحكومي. GIR معدل نمو سعر الفائدة.
 $GINF$ معدل نمو التضخم. GEX معدل نمو سعر الصرف.
 $GDET$ معدل نمو حجم المديونية الخارجية.
 GLP معدل نمو حجم الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص.
 GMX معدل نمو مجموع حجم الواردات والصادرات.

12.2/ النموذج الرابع: باستعمال بيانات إحصائية لقيم أصلية حقيقية مع حساب معدلاتها، صياغة النموذج في هذه الحالة تكون كالتالي ***:

$$GRIP = f(GRGDP, GRIG, GIR, GINF, GREX, GRDET, GRLP, GRMX) \dots\dots\dots(5.40)$$

13/ طريقة النسب: تعد هذه الطريقة من أحسن الطرق حسب الدراسات التحريية السابقة، أين توصل معظمها إلى نتائج مفسرة لمحددات الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي يمكن صياغة نموذجين وهما:

** أنظر الملحق 1. ص 238.

*** أنظر الملحق 1. ص 238. نفس متغيرات النموذج الثالث مع التعديل المتمثل في تحويل القيم الأصلية الجارية إلى قيم حقيقية.

1.3 / النموذج الخامس: باستعمال بيانات إحصائية لقيم أصلية مع حساب نسبة كل متغيرة من متغيرات النموذج (بقيمتها الأصلية) من الناتج المحلي الإجمالي، صياغة النموذج في هذه الحالة تكون كالتالي:

$$IPGDP = f(GGDP, IGGDP, IR, INF, EX, DETGDP, LPGDP, MXGDP) \dots\dots\dots (5.41)$$

حيث*:

- IPGDP* نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي .
- GGDP* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- IGGDP* نسبة الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.
- IR* معدل الفائدة. *INF* معدل التضخم. *EX* سعر الصرف.
- DETGDP* نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي.
- LPGDP* نسبة الأرصدة الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي الموجهة للقطاع الخاص.
- MXGDP* نسبة مجموع الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

1.3 / النموذج السادس: باستعمال بيانات إحصائية لقيم أصلية مع حساب نسبة كل متغيرة من متغيرات النموذج (بقيمتها الأصلية) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، صياغة النموذج في هذه الحالة تكون كالتالي**:

$$IPRGDP = f(GRGPDP, IGRGPDP, IR, INF, REX, DETRGPDP, LPRGPDP, MXRGPDP) \dots\dots (5.42)$$

بعد ذلك قمنا بتقدير كل النماذج المقترحة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وكذا معالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء***. مع الاعتماد على بعض المعايير للمقارنة بين النماذج واختيار النموذج الأمثل والمتمثلة في****: معيار معلومات (Akaike (AIC، وكذا معيار معلومات (Schwarz (SC، ومعيار معلومات Hannan And Quinn (HQ، ومعيار LR. تبين حسب الجدول التالي أن النموذج السادس هو النموذج الأمثل الذي يمكن من خلاله نمذجة الاستثمار الخاص في الجزائر.

*أنظر الملحق 1. ص 238.

** أنظر الملحق 1. ص 238-239. نفس متغيرات النموذج الخامس مع التعديل المتمثل في تحويل القيم الأصلية الجارية إلى قيم حقيقية.

*** أنظر الملحق 2 - نتائج تقدير النماذج الستة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ص 241-247.

**** أنظر:

- Akaike. H, " Fitting Autoregressive Model For Prediction ", Annals Of The Institute Of Statistical Mathematics, (1969), PP 247-243.

الجدول رقم (33): معايير اختيار النموذج الأمثل* - حسب نتائج التقدير.

المعايير	طريقة الحجم		طريقة المعدلات		طريقة النسب	
	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس	النموذج السادس
AIC	25,911594	17,57075	8,745019	8,397701	5,156640*	13,58652
SC	26,38515	17,90852	9,082795	8,777699	5,630679*	14,05573
HQ	26,08429	17,69288	8,867148	8,535096	5,325300*	13,75486
LR	-494,3609	-343,4150	-166,9004	-158,9540	-86,97617*	-253,9371

* تشير إلى أحسن قيمة مختارة بواسطة المعيار.

المصدر: من إعداد الباحث.

بينت النتائج السابقة أنه يمكن صياغة ووصف النموذج بصفة نهائية كالتالي:**:

$$IPGDP = \alpha_0 + \alpha_1 GGDP + \alpha_2 IGGDP + \alpha_3 IR + \alpha_4 INF + \alpha_5 EX + \alpha_6 DETGDP + \alpha_7 LPGDP + \alpha_8 MXGDP + \varepsilon \dots (5.43)$$

المطلب الثالث: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: بعد تحديد النموذج تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في اختبار سكون السلاسل الزمنية لجميع متغيرات النموذج، باستخدام اختبارات الجذر الأحادي وفق منهجية الدراسة التطبيقية. وفيما يلي عرض للنتائج المتوصل إليها لاستقرارية السلاسل الزمنية بواسطة الاختبارات (PP, ADF, DF).

1/ نتائج اختبار DF و ADF لجميع متغيرات الدراسة: يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى Level وعلى أساس الفروقات Différences وباستخدام برنامج Eviews 6، وفي حالة استقرار هذه المتغيرات في مستوى الفروقات نقوم بعملية تحديد درجة الإبطاء لكل متغيرة وفق معيار معلومات AIC ومعيار معلومات SC وذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين. والجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار كل من DF و ADF في مختلف المستويات.

*نقوم باختيار النموذج الأمثل وفق المعايير السابقة: AIC, SC, HQ, LR، أين نختار أدنى قيمة لـ AIC و SC و أعلى قيمة لـ LR.
** كذلك بينت النتائج أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة باستخدام اختبار Box-Pierce (أنظر: الملحق 2 صفحة 247).

الجدول رقم (34): نتائج اختبار DF و ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات*

المستوى المتغير			المستوى / Level			المستوى
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
⊗	⊗	-6,75	⊗	⊗	-0,66	IPGDP
-	-	-	⊗	-5,22	-	GGDP
⊗	⊗	-5,21	⊗	⊗	-0,11	IGGDP
⊗	⊗	-7,05	⊗	⊗	-0,84	IR
⊗	⊗	-5,85	⊗	⊗	-1,30	INF
⊗	⊗	-3,23	⊗	⊗	0,74	EX
⊗	⊗	-5,28	⊗	⊗	-1,04	DETGDP
⊗	⊗	-2,09	⊗	⊗	-1,56	LPGDP
⊗	⊗	-4,56	⊗	⊗	0,19	MXGDP
القيم الحرجة عند الفروق الأولى			القيم الحرجة في المستوى			القيم
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	النسب
-4,21	-3,61	-2,62	-4,20	-3,60	-2,62	% 1
-3,52	-2,93	-1,94	-3,52	-2,93	-1,94	% 5
-3,19	-2,60	-1,61	-3,19	-2,60	-1,61	% 10

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews .

⊗ تشير إلى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت حسب القيم الحرجة لـ Dickey-Fuller المتعلقة باختبار

معنوية الاتجاه العام والثابت أو الثابت فقط للنموذج المقدر، وفي هذه الحالة لا تستدعي اختبار استقرارية السلسلة** .

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية (الجدول السابق) عند المستوى Level أن معظم معاملاتها لها جذر الوحدة Unit Root عند مستوى معنوية 5%، أي جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى Level (دون اتجاه عام

*نقصد بـ (1): اختبار استقرار السلسلة في المستوى بدون ثابت ولا اتجاه عام، (2): ثم بوجود الثابت، (3): وفي الأخير بوجود ثابت واتجاه عام. أما بالنسبة لـ (4): اختبار استقرار السلسلة عند الفروق الأولى بدون ثابت ولا اتجاه عام، (5): ثم بوجود الثابت، (6): وفي الأخير بوجود ثابت واتجاه عام.

** قمنا باختبار استقرار السلاسل الزمنية وفق المنهجية التالية: 1/ الخطوة الأولى: نقدر النموذج (3) ثم نبدأ باختبار معنوية معامل الاتجاه العام وفق جدول Dickey-Fuller . بإتباع الحالتين التاليتين: 1.1/ في حالة عدم معنوية الاتجاه العام تنتقل إلى دراسة الخطوة الثانية. 2.1/ أما في الحالة العكسية (معنوية الاتجاه العام) نقوم بدراسة استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار DF و ADF .

2/ الخطوة الثانية: تطبق هذه الخطوة فقط في حالة عدم معنوية معامل الاتجاه العام. نقدر النموذج (2) ثم نبدأ باختبار معنوية الثابت وفق جدول Dickey-Fuller . كذلك يمكن أن ينتج من ذلك الحالتين التاليتين: 1.2/ في حالة عدم معنوية الثابت تنتقل إلى دراسة الخطوة الثالثة. 2.2/ أما في الحالة العكسية (معنوية الثابت) نقوم بدراسة استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار DF و ADF .

3/ الخطوة الثالثة: تطبق هذه الخطوة فقط في حالة عدم معنوية معامل الثابت. نقدر النموذج (1) ثم نقوم بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام اختبار DF و ADF . أنظر:

- Sandrine Lardic & Valérie Mignon, « Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques Et Financières », Ed Economica, Année 2002, PP 137-138.

ولا ثابت) عند معنوية 5% ما عدا GGDP. وذلك مما دفعنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أصبحت كلها تتصف بالسكون عند معنوية 5% مع العلم أن معظم المتغيرات كان عدد التأخيرات بفترة زمنية واحدة، وذلك بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akaike و Schwarz.

2/ نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لجميع متغيرات الدراسة: نقوم بواسطة هذا الاختبار تعديل معلمي لتباين النموذج، إذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. أي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مع معالجة مشكلة الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء.

الجدول رقم (35): نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات*

المستوى			المستوى / Level			الفروق الأولى / 1st différ		
المتغير			(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
IPGDP	-0,63	⊗	⊗	⊗	⊗	-6,75	⊗	⊗
GGDP	-	-	⊗	-5,23	⊗	-	-	-
IGGDP	0,14	⊗	⊗	⊗	⊗	-5,21	⊗	⊗
IR	-0,79	⊗	⊗	⊗	⊗	-7,04	⊗	⊗
INF	-1,32	⊗	⊗	⊗	⊗	-5,85	⊗	⊗
EX	1,05	⊗	⊗	⊗	⊗	-3,22	⊗	⊗
DETGDP	-1,05	⊗	⊗	⊗	⊗	-5,37	⊗	⊗
LPGDP	-1,49	⊗	⊗	⊗	⊗	-4,55	⊗	⊗
MXGDP	0,11	⊗	⊗	⊗	⊗	-4,46	⊗	⊗
القيم			القيم المخرجة في المستوى			القيم المخرجة عند الفروق الأولى		
النسب			(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
% 1	-2,62	-3,60	-4,20	-2,62	-3,61	-2,62	-3,61	-4,21
% 5	-1,94	-2,93	-3,52	-1,94	-2,93	-1,94	-2,93	-3,52
% 10	-1,61	-2,60	-3,19	-1,61	-2,60	-1,61	-2,60	-3,19

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

⊗ تشير إلى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت **.

نستخلص من نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية بواسطة اختبار Phillips-Perron على أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى Level عند معنوية 5%، ما عدا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP والتي دلت

* نفس المستويات السابقة. أنظر هامش الصفحة رقم: 191.

** نفس المنهجية السابقة لدراسة استقرار السلاسل الزمنية. أنظر: ص 191.

النتائج على أنه مستقر في المستوى Level مع وجود الثابت فقط وعند معنوية 1%. ثم قمنا بإجراء الاختبار على مستوى الفروق الأولى وبينت النتائج في هذا الشأن أن جميع متغيرات النموذج مستقرة في الفروق الأولى بمعنوية 5%. كما تم تحديد درجة الإبطاء (عدد التأخيرات) بالاعتماد على القيم الحرجة²⁰⁷ لـ Newey-West Bandwidth بثلاثة فترات زمنية لجميع متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: قياس محددات الإنفاق الاستثماري الخاص ودراسة أثره على التنمية الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث الأخير من الدراسة قياس محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر باستخدام نماذج تصحيح الخطأ، للوصول إلى علاقة طويلة الآجل المفسرة لظاهرة الاستثمار الخاص في الجزائر، وذلك بالاعتماد على الطرح النظري السابق وكذا الدراسات التجريبية السابقة.

المطلب الأول: اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك: أكدت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية على أن جميع متغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ ، مما يستدعي ذلك إلى اختبار ما إذا كانت هذه المتغيرات متكاملة أو لها علاقة مستقرة في الآجل الطويل. وقبل استخدام اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك، نقوم بعملية تحديد عدد التأخيرات للنموذج متجه الانحدار الذاتي $VAR(p)^*$ ، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): قيم لـ AIC و SC لمختلف تقديرات ** النموذج $VAR(p), p=1 \rightarrow 3$

المعايير	النموذج	VAR (1)	VAR (2)	VAR (3)
AIC	45,26282	43,92916	30,57073*	
SC	49,10181	51,29829	41,54239*	

* تشير إلى أحسن قيمة مختارة بواسطة المعيار.

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

حسب النتائج السابقة نختار $p=3$ التي تقابل النموذج $VAR(3)$ وذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين AIC و SC. بعد تحديد عدد التأخيرات (فترة الإبطاء لنموذج متجه الانحدار الذاتي $VAR(p)$) نقوم باختبار التكامل المشترك ما بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك المتعدد*** الذي يستطيع أن

²⁰⁷ Sandrine Lardic & Valérie Mignon, IDM. P 195.

* يتم تحديد عدد التأخيرات P عن طريق معياري AIC و SC، بأخذ قيمة P التي توافق أدنى قيمة للمعيارين معاً.

** أنظر الملحق 3 ص ص 249-252.

*** أنظر منهجية الدراسة القياسية ص ص 197-199.

يحدد لنا بدرجة معنوية معينة عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood وذلك بالاعتماد على اختبارين وهما: اختبار لأثر Trace test واختبار القيمة الكامنة العظمى Max Eigenvalue. والجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار التكامل المشترك ما بين المتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (37): نتائج اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك

Trace Test			Maximal Eigen value Test		
Nul Hypothesized	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Nul Hypothesized	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value
Nome*	298,9913	197,3709	Nome**	77,27937	58,43354
At most 1*	221,7119	159,5297	At most 1**	63,78957	52,36261
At most 2*	157,9223	125,6154	At most 2	46,22998	46,23142
At most 3*	111,6924	95,75366	At most 3	36,01598	40,07757
At most 4*	75,67638	69,81889	At most 4	29,04831	33,87687
At most 5	46,62806	47,85613	At most 5	18,95921	27,58434
At most 6	27,66885	29,79707	At most 6	16,73402	21,13162
At most 7	10,93483	15,49471	At most 7	7,951767	14,26460
At most 8	2,983067	3,841466	At most 8	2,983067	3,841466

المصدر*: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم بعدم وجود متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة بوجود 5 متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% (بالنسبة ل Trace Test).

(**) تشير إلى رفض كذلك فرضية العدم بعدم وجود متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة بوجود 2 متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% (بالنسبة ل Maximal Eigen value Test).

من الجدول أعلاه يتضح من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك ل Johansen and Juselius أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات **. فلذا يتم التركيز في الخطوة الموالية على معادلة الاستثمار الخاص باعتبارها المعادلة المعنية من أجل اشتقاق محدداته في الأجل الطويل.

* أنظر الملحق 3 صفحة رقم: 253.

** دلت النتائج حسب اختبار التكامل المشترك السابق ل Trace Test على وجود 5 متجهات (علاقات) بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة ل Maximal Eigen value Test وجود 2 من المتجهات بين المتغيرات عند نفس المستوى، إلا أنه إذا تفحصنا النتائج حسب الملحق 3 صفحة رقم: 253 نجد أن عدد المتجهات (العلاقات) بين المتغيرات عند المستوى 10% يعادل 7 (حسب اختبار Trace Test)، وذلك مما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الاستثمار الخاص وبقية المحددات، أي أن هيكل الاستثمار الخاص متكاملًا تمامًا متزامنا مع بقية المتغيرات المفسرة له. وذلك دلالة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام منهج Engel-Granger و UECM: تؤكد النتائج السابقة أنه يمكن تصميم نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، الذي من خلاله يمكن استخراج العلاقة التوازنية طويلة الأجل للاستثمار الخاص في الجزائر، واختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، وسوف نستخدم طريقتين في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وهما كالتالي:

1/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين ل Engel-Granger: إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ بواسطة هذه الطريقة تكون على مرحلتين، الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل بواسطة المربعات الصغرى العادية (OLS) ويسمى ذلك بانحدار التكامل المشترك. مع استخدام فترة إبطاء واحدة $P=1$ لنموذج VAR دون $P=3$ وذلك راجع لصغر حجم العينة. الثانية: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج*، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة على المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم التقدير بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة. ويصاغ نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل كالتالي:

$$IPGDP = C_0 + C_1GGDP + C_2IGGDP + C_3IR + C_4EX + C_5INF + C_6DETGDP + C_7LPGDP + C_8MXGDP + \varepsilon \dots (5.43)$$

الجدول رقم (38): نتائج تقدير الآجل الطويل** (اختبار التكامل المشترك ل Johansen / المتغير التابع IPGDP)

Variable	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob
C	17,52553	6,034469	2,904237*	0,0073
GGDP	-0,088700	0,048119	-1,843330***	0,0763
IGGDP	-0,810915	0,286341	-2,831989*	0,0086
IR	-0,188834	0,313226	-0,602868	0,5516
EX	0,038305	0,079133	0,484053	0,6323
INF	0,373005	0,137611	2,710570**	0,0115
DETGDP	-0,103339	0,051198	-2,018430***	0,0536
LPGDP	1,675688	0,718834	2,331119**	0,0275
MXGDP	0,197233	0,099849	1,975305***	0,0585
$R^2 = 0.87$ $\bar{R}^2 = 0.81$ S.E = 2.83 SSR = 216.46 DW = 2.10 Log - Likelih = -86.98 AIC = 5.16 SC = 5.63 F - Stat = 17.58				

* معنوية عند 1% ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 10% .

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

تبين النتائج الاحصائية السابقة على جودة وقوة النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في حجم الاستثمار الخاص للآجل الطويل، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.81$ ، وبعبارة أخرى أن التغيرات في

* يتحقق ذلك في حالة استقرار بواقي التقدير الأولي عند المستوى $(e_t \rightarrow I(0))$. أنظر: ص 196 من الدراسة.
 ** أنظر الملحق 2 صفحة رقم: 245 (نتائج تقدير النموذج الخامس - نموذج طويل الآجل).

المتغيرات المفسرة (المستقلة) تفسر لنا نسبة 81% من التقلبات في حجم الاستثمار الخاص بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، كما توضح لنا النتائج أنه تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى والثانية بطريقة التكرار إلى أن تحصلنا على $DW=2.10$ وهي دلالة إحصائية على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء. كما دلت قيمة إحصائية فيشر $F=17.58$ على وجود علاقة معنوية بين معالم النموذج (في آن واحد) وحجم الاستثمار الخاص، كذلك عند استخدام اختبار Box-Pierce أكدت النتائج* أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل سلوك الاستثمار الخاص في الجزائر.

أشارت النتائج إلى تطابق معظم إشارات المعالم والنظرية الاقتصادية، وكذا معنوية جميع معالم النموذج ماعدا معلمة معدل الفائدة التي جاءت إشارتها مطابقة للنظرية الاقتصادية وعدم وجود علاقة معنوية مع حجم الاستثمار الخاص في الآجل الطويل، وكذا عدم وجود علاقة معنوية بين سعر الصرف وحجم الاستثمار الخاص.

بعد تحديد علاقة طويلة الآجل انتقلنا إلى خطوة أخرى والمتعلقة ببناء وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث تأكدنا من أن سلسلة البواقي للنموذج طويل الآجل مستقرة عند المستوى $(e_t = ECT \rightarrow I(0))$ مما يثبت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتفسير سلوك الاستثمار الخاص في الآجل القصير، وصياغته تكون كالتالي:

$$\Delta(IPGDP_t) = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta(IPGDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta(GGDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{3i} \Delta(IGGDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{4i} \Delta(INF_{t-i}) + \dots (5.44)$$

$$+ \sum_{i=0}^n \alpha_{5i} \Delta(DETGDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{6i} \Delta(LPGDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{7i} \Delta(MXGDP_{t-i}) + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع العلم أن:

$$ECT_{t-1} = e_{t-1} = IPGDP_{t-1} - IPGDP_{t-1} \dots (5.45)$$

كما هو مبين أن صياغة نموذج تصحيح الخطأ (5.44) جاءت وفق منهج Engel-Granger فقط تم الاعتماد على المتغيرات ذات المعنوية الاحصائية (المؤثرة والمفسرة للاستثمار الخاص)، واستبعاد المتغيرات التي ليست لها معنوية إحصائية من النموذج. بعد عدة محاولات للتقدير توصلنا إلى نتائج يمكن من خلالها تفسير سلوك الاستثمار الخاص على المدى القصير وكذا موازنته مع طويل الآجل، كما هو مبين في الجدول التالي:

* أنظر الملحق 2 صفحة 247.

الجدول رقم (39): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ*(المتغير التابع: $\Delta(IPGDP)$)

Variable	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob
C	-0.307783	0,491506	-0,626042	0,5366
$\Delta(IPGDP(-1))$	0,232402	0,168042	1,383004	0,1784
$\Delta(GGDP)$	-0,104733	0,043705	-2,396335**	0,0240
$\Delta(IGGDP)$	-1,078929	0,231980	-4,650949*	0,0001
$\Delta(INF)$	0,321697	0,099257	3,241038*	0,0033
$\Delta(DETGDP)$	-0,040747	0,077498	-0,525776	0,6035
$\Delta(LPGDP)$	0,399759	0,716962	0,557574	0,5819
$\Delta(MXGDP)$	0,174471	0,098949	1,763230***	0,0896
$\Delta(IGGDP(-1))$	0,461914	0,230087	2,007565***	0,0552
$\Delta(INF(-1))$	-0,116950	0,105322	-1,110399	0,2770
$\Delta(LPGDP(-1))$	-0,771219	0,768540	-1,003486	0,3249
$\Delta(MXGDP(-1))$	-0,079542	0,101867	-0,780842	0,4419
ECT(-1)	-0,786887	0,202790	-3,880308*	0,0006
R ² = 0.63 S.E = 264 SSR = 182.17 DW = 2.25 F-Stat = 3.76				
Log -Likelih = -85.39 AIC = 5.04 SC = 5.60				

* معنوية عند 1% ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 10% .

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.63، وهذا ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات التي تطرأ على الاستثمار الخاص المباشر في المدى القصير من جانب المتغيرات المستقلة، كما تبين النتائج أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء، كذلك قيمة إحصائية فيشر تدل على وجود علاقة معنوية بين معالم النموذج (في آن واحد) وحجم الاستثمار الخاص في المدى القصير، كما نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT بلغت -0,786 عند مستوى معنوية 1% والإشارة السالبة تدل على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج، وذلك ما يثبت أن سلوك الاستثمار الخاص المباشر قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سبعة سنوات ونصف حتى يصل إلى وضعية التوازن في الآجل الطويل، أي أنه يتم في كل فترة (سنة حسب المعطيات) تعديل ما يزيد عن 78% من اختلال توازن الاستثمار الخاص المباشر في الآجل الطويل، وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن، وهي إلى حد ما بطيئة جدا، بمعنى أن اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحها بالكلية

*أنظر الملحق 3 صفحة 255.

خلال السنة، وهذا يمكن تفسيره على وجود عوائق وسياسة استثمارية غير واضحة، مما يجعلها تستغرق وقتا طويلا للتعديل.

التحليل الاقتصادي للنتائج: دلت النتائج السابقة بأن هناك تأثيرا لكل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمار الحكومي، ومعدل التضخم، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، على حجم الإنفاق الاستثماري الخاص المباشر في الآجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير كل من المديونية الخارجية وكذا الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص على حجم الاستثمار الخاص المباشر في الآجل الطويل فقط. ويمكن تحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية في النقاط التالية:

- دلت نتائج التقدير في الآجلين القصير والطويل أن إشارة معامل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية أي أن له تأثير عكسي على حجم الاستثمار الخاص المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما يفسر أن الطلب الكلي موجه للقطاع العائلي بالدرجة الأولى، بعبارة أخرى دخول الأفراد موجهة للاستهلاك النهائي بدل الادخار أو الاستثمار. أما تأثير حجم الاستثمار الحكومي على حجم الاستثمار الخاص، فإن النتائج أبرزت علاقة معنوية وعكسية في الآجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد فرضية المزاحمة، فزيادة حصة الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل بدينار واحد، ستؤدي إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص من هذا الناتج بـ 0.81 دينار، أما زيادة الاستثمار الحكومي بدينار واحد في الآجل القصير يؤدي إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص بـ 1.07 دينار، وهذا ما يتثبت أن تأثير الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص في الآجل القصير أقوى منه في الآجل الطويل.

- كما بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين تكلفة الحصول على رأس المال المعبر عنها بسعر الفائدة وحجم الاستثمار الخاص، في الآجلين القصير والطويل، رغم العلاقة العكسية بينهما. أما معدل التضخم الذي يعبر عن درجة عدم اليقين، فقد بينت النتائج على وجود علاقة معنوية وإيجابية بينه وبين حجم الاستثمار الخاص في الآجلين القصير والطويل، وهذا ما يفسر أن الزيادة في مستوى العام للأسعار لا تؤثر على مستوى الطلب والعرض، وبالتالي تلك الزيادة ينتج منها زيادة في الأرباح مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص، وهذا ما يؤكد فرضية توقف حجم الاستثمار الخاص على حجم الأرباح. أما علاقة سعر الصرف بحجم الاستثمار الخاص جاءت إيجابية ولكنها غير معنوية، وبالتالي سعر الصرف لا يعد من محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر.

- أكدت النتائج على وجود علاقة عكسية بين نسبة الديوان الخارجية وحجم الاستثمار الخاص في الآجل الطويل عند معنوية 10%، غير أن في المدى القصير دلت النتائج على وجود علاقة عكسية دون معنوية

إحصائية، كل ذلك يفسر أن الزيادة في نسبة الديون الخارجية في الآجل الطويل يؤدي إلى ضعف قابلية نجاح واستمرار السياسات الاقتصادية الكلية، وهذا الأخير مما يؤثر سلبا على توقعات المستثمرين بسبب الزيادة في درجة عدم اليقين في السياسات المستقبلية، كما يمكن تفسير ذلك أن التمويل الخارجي خلال هذه الفترة كان موجها إلى القطاع العام بالدرجة الأولى لتمويل خطط التنمية مما أثر سلبا على حجم الاستثمار الخاص. على النقيض من ذلك، كان مستوى التمويل الداخلي المعبر عنه بنسبة الأرصدة الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي الموجهة للقطاع الخاص إسهاما كبيرا في تمويل حجم الاستثمار الخاص في الآجل الطويل، وهذا ما أثبتته النتائج التي بينت وجود علاقة معنوية وإيجابية عند مستوى 5% ما بين القروض الموجهة للقطاع الخاص وحجم الاستثمار الخاص.

- من ناحية أخرى يتأثر حجم الاستثمار الخاص بحجم المبادلات التجارية والانفتاح الاقتصادي المعبر عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة بينهما معنوية وإيجابية عند مستوى 10% في الآجلين القصير والطويل، أي كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي أدى ذلك إلى زيادة في حجم الاستثمار الخاص، وهذا ما يعكس زيادة في معدل الإنتاج والتنافسية.

12/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM:

نحاول في هذا العنصر إعادة تقدير محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر باستخدام منهج آخر بديل لطريقة Engel-Granger ذات الخطوتين، أي استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، الذي ينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وصياغته تكون كالتالي*:

$$\Delta IPGDP_t = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^n \alpha_{0i} \Delta(IPGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{1i} \Delta(GGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta(IGGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{3i} \Delta(IR)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{4i} \Delta(INF)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{5i} \Delta(EX)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{6i} \Delta(DETGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{7i} \Delta(LPGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{8i} \Delta(MXGDP)_{t-i} + \lambda_0 IPGDP_{t-1} + \dots (5.46)$$

$$+ \lambda_1 GGDP_{t-1} + \lambda_2 IGGDP_{t-1} + \lambda_3 IR_{t-1} + \lambda_4 INF_{t-1} + \lambda_5 EX_{t-1} + \lambda_6 DETGDP_{t-1} + \lambda_7 LPGDP_{t-1} + \lambda_8 MXGDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

كما يمكن استخراج علاقة طويلة الآجل من النموذج السابق (5.46) وهي كالتالي:

$$IPGDP_t = a_0 + a_1 GGDP_t + a_2 IGGDP_t + a_3 IR_t + a_4 INF_t + a_5 EX_t + a_6 DETGDP_t + a_7 LPGDP_t + a_8 MXGDP_t \dots (5.47)$$

مع العلم أن:

$$a_0 = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), a_1 = -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), a_2 = -\left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right), a_3 = -\left(\frac{\lambda_3}{\lambda_0}\right), a_4 = -\left(\frac{\lambda_4}{\lambda_0}\right), a_5 = -\left(\frac{\lambda_5}{\lambda_0}\right), a_6 = -\left(\frac{\lambda_6}{\lambda_0}\right), a_7 = -\left(\frac{\lambda_7}{\lambda_0}\right), a_8 = -\left(\frac{\lambda_8}{\lambda_0}\right) \dots \dots \dots 5.48$$

*أنظر: منهجية الدراسة القياسية، ص ص 200-201 من الدراسة.

بعد عدة محاولات لتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.46)، بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS و أثناء التقدير تم التركيز على المتغيرات ذات معنوية إحصائية، أين تم استبعاد كل من معدل الفائدة وسعر الصرف من النموذج بسبب عدم معنويتهما الإحصائية، كما تم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة AIC و SC.

قبل استخلاص نتائج التقدير قمنا بعملية التحقق والتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي التحقق من وجود التكامل المشترك فقط عند الحدار متغير الاستثمار الخاص على المتغيرات المفسرة له، وذلك باختبار إحصائية (F) لمعاملات مستوى المتغيرات المبطأة في ظل فرضية العدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك أي:

$$F_{IP}(IPGDP / GGDP, IGGDP, INF, DETGDP, LPGDP, MXGDP) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1IP} = \lambda_{2IP} = \dots = \lambda_{6IP} = 0 \dots (5.49)$$

مقابل الفرضية البديلة الدالة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي:

$$F_{IP}(IPGDP / GGDP, IGGDP, INF, DETGDP, LPGDP, MXGDP) \Rightarrow H_1 \neq \lambda_{1IP} \neq \lambda_{2IP} \neq \dots \neq \lambda_{6IP} \neq 0 \dots (5.50)$$

وبعد إجراء اختبار (Wald Test) لمستوى المتغيرات المبطأة للنموذج (5.46) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (40): القيم الحرجة لـ F-Statistic (Pesaran) بوجود ثابت دون الاتجاه العام

k	$\rho = 0.100$		$\rho = 0.050$	
	Lower bounds I(0)	Upper bounds I(1)	Lower bounds I(0)	Upper bounds I(1)
6	2,12	3,23	2,45	3,61
F-Statistic (Wald test) :				
$F_{IP}(IPGDP / GGDP, IGGDP, INF, DETGDP, LPGDP, MXGDP) = 3.79^*$				

* معنوية عند 5%.

Source: H. Pesaran, et al (2001), Table CI (iii): Case III: unrestricted intercept and trend (Seven regressors, k=7). <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/jae.616/full>.

وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم الحرجة المجدولة لـ Pesaran لستة متغيرات مفسرة (k=6) مع وجود ثابت دون الاتجاه العام، حيث نلاحظ أن قيمة $F_{IP}(IPGDP / GGDP, \dots, MXGDP) = 3.79^*$ بالنسبة للنموذج (5.46)، ذات معنوية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم المجدولة عند معنوية 5% (3,61)، مما يعني رفض فرضية العدم- بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (5.49) وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (5.50). ومنه يمكن استخلاص نتائج التقدير والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (41): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد *UECM (المتغير التابع: $\Delta(IPGDP)$)

Variable	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob
<i>C</i>	9,538247	5,765821	1,654274	0,1117
$\Delta(GGDP)$	-0,197598	0,058326	-3,387801*	0,0025
$\Delta(IGGDP)$	-1,173426	0,280542	-4,182717*	0,0004
$\Delta(INF)$	0,387386	0,109608	3,534287*	0,0018
$\Delta(LPGDP)$	0,196749	0,677390	0,290452	0,7741
$\Delta(MXGDP)$	-0,288785	0,099786	2,894055*	0,0082
$\Delta(INF(-1))$	0,081204	0,108463	0,748676	0,4616
$\Delta(LPGDP(-1))$	-0,950552	0,711419	-1,336135	0,1946
$\Delta(IGGDP(-1))$	0,043821	0,244474	0,179247	0,8593
<i>IPGDP(-1)</i>	-0,789424	0,168774	-4,677408*	0,0001
<i>GGDP(-1)</i>	-0,300534	0,094202	-3,190313*	0,0041
<i>IGGDP(-1)</i>	-0,687489	0,288535	-2,382686**	0,0258
<i>INF(-1)</i>	0,268424	0,133589	2,009332***	0,0564
<i>DETGDP(-1)</i>	-0,038976	0,053792	-0,724576	0,4760
<i>LPGDP(-1)</i>	1,143973	0,289659	3,949378*	0,0006
<i>MXGDP(-1)</i>	0,291585	0,068746	4,241474*	0,0003
$R^2 = 0.72 \quad \bar{R}^2 = 0.55 \quad S.E = 2.42 \quad SSR = 135.64 \quad DW = 2.06$				
$F\text{-Stat} = 4.10 \quad \text{Log-Likelih} = -79.64 \quad AIC = 4.90 \quad SC = 5.58$				

* معنوية عند 1% ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 10% .

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج **Eviews**.

ويمكن استخراج علاقة طويلة الأجل من التقدير السابق وهي كالتالي **:

$$IPGDP = 12.0825 - 0.3807GGDP - 0.8708IGGDP + 0.3400INF - 0.0493DETGDP + 1.4491LPGDP + 0.3693MXGDP \dots (5.51)$$

(1.65) (3.1903*) (-2.3826**) (2.0093***) (-0.7245) (3.9493*) (4.2414*)

* معنوية عند 1% ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 10% .

على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد كما في الجدول (41) أن: $(\bar{R} = 0.72 \wedge \bar{R}^2 = 0.55)$ وهذا ما يدل على جودة توفيق النموذج في تفسير التغيرات التي تطرأ على الاستثمار الخاص المباشر في الآجلين

* أنظر الملحق 3 صفحة 255.

** أنظر: صفحة رقم: 201 من منهجية الدراسة القياسية لمعرفة كيفية استخراج وصياغة علاقة طويلة الأجل حسب منهج UECM.

القصير والطويل من جانب المتغيرات المستقلة، كما تبين النتائج أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء (DW = 2.06) كذلك عند استخدام اختبار Box-Pierce أكدت النتائج* أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة، على كل عند تفحص بقيت النتائج يمكن القول أنه تم تأكيد نتائج تقدير النموذج إلى حد ما، النتائج التي توصلنا إليها بطريقة Engel-Granger، حيث تكشف الطريقتان نفس النتائج تقريبا: من حيث نسبة تصحيح اختلال التوازن (78.9-78.6%)، وتطابق إشارات معظم المعاملات وكذا تقارب قيمتها، وبنفس المعنوية ما عدا متغيرة المديونية الخارجية التي جاءت بدون معنوية إحصائية في الآجلين القصير والطويل، وبالتالي لا يمكن اعتبارها من محددات الإنفاق الاستثماري الخاص. وعند مقارنة النموذجين لاحظنا أن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأكثر دقة وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير سلوك الاستثمار الخاص المباشر في الجزائر.

المطلب الثالث: دراسة أثر الاستثمار الخاص الجزائري على التنمية الاقتصادية

استخلصنا من الدراسة النظرية السابقة للاستثمار**، أن النمو يعد أحد المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلذا تقتصر دراستنا على قياس أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فقط، دون الخوض في قياس هذا الأثر على بعض المحددات الأخرى غير الكمية للتنمية الاقتصادية والتي يصعب تقديرها. وكما جاء في هذا الشأن أن معظم النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي تشير إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال دالة الإنتاج $Y=f(K, L, Z)$ ، فبعد تحويل هذه الدالة وإدخال بعض التعديلات باستعمال علاقات الاقتصاد الكلي توصلنا إلى نموذج يمكن من خلاله دراسة أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي.

1/ تحديد نموذج الدراسة: وفقا للنماذج النظرية المفسرة للنمو الاقتصادي ومحدداته، يمكن تحويل تلك النماذج و صياغتها على شكل النموذج القياسي التالي:

$$GGDPI_t = c_0 + c_1GIP_t + c_2GIG_t + c_3GL_t + c_4GM + c_5GX + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5.52)$$

حيث: $GGDPI$ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي.

GIP معدل نمو حجم الاستثمار الخاص.

GIG معدل نمو حجم الاستثمار الحكومي.

GL معدل نمو حجم العمالة.

GM معدل نمو حجم الواردات.

GX معدل نمو حجم الصادرات.

* أنظر الملحق 3 صفحة 253.

**أنظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة: الإنفاق الاستثماري والنظرية الاقتصادية الكلية- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ص 67-89.

وكما هو مبين في النموذج (5.52) أننا أدخلنا كل من معدل النمو لحجم الواردات والصادرات للتعبير عن مستوى التقدم التكنولوجي.

2/ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: بنفس الطريقة السابقة لدراسة الاستقرارية فالجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار استقرارية متغيرات النموذج بواسطة DF و ADF و PP في مختلف المستويات.

الجدول رقم (42): نتائج اختبار DF, ADF و PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات

اختبار PP عند المستوى / Level			اختبار ADF عند المستوى / Level			المستوى المتغير
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	
⊗	-5,22	-	⊗	-5,26	-	GGDPI
⊗	-5,87	-	⊗	-5,87	-	GIP
⊗	-5,56	-	⊗	-5,56	-	GIG
⊗	-7,71	-	⊗	-7,73	-	GL
⊗	-4,83	-	⊗	-4,90	-	GM
⊗	-5,55	-	⊗	-5,46	-	GX
القيم الحرجة عند المستوى / PP			القيم الحرجة عند المستوى / ADF			القيم النسب
(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	
-4.20	-3.60	-2.62	-4,20	-3,60	-2,62	% 1
-3.52	-2.93	-1.94	-3,52	-2,93	-1,94	% 5
-3.19	-2.60	-1.61	-3,19	-2,60	-1,61	% 10

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

⊗ تشير إلى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت.

تشير نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية (الجدول 42) سواء باستخدام اختبار ADF أو PP أن جميع متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى I(0) بوجود ثابت دون الاتجاه العام بمعنوية إحصائية 1%، مع العلم أنه تم اختيار درجة التأخر P=1 باستخدام اختبار ADF أما عند استخدام اختبار PP فتم اختيار درجة التأخر P=3

وذلك عند أدنى قيمة للمعيارين AIC و SC. ومنه إشكالية التكامل المشترك بين متغيرات محل الدراسة غير مطروحة، وبالتالي يمكن تقدير النموذج باستعمال الطرق التقليدية

3/ تقدير النموذج: باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (43): نتائج تقدير نموذج (5.52) بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

Variable	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob
<i>C</i>	3,039491	1,589593	1,912119***	0,0643
<i>GIP</i>	0,138003	0,047770	2,888920*	0,0067
<i>GIG</i>	0,085748	0,031697	2,705236**	0,0106
<i>GL</i>	0,204869	0,210501	0,973248	0,3373
<i>GM</i>	-0,022676	0,041475	0,546740	0,5881
<i>GX</i>	0,288142	0,029313	9,829830*	0,0000
$R^2 = 0.86$ $\bar{R}^2 = 0.84$ $S.E = 4.99$ $SSR = 848.25$ $DW = 1.81$ $F\text{-Stat} = 43.61$ $\text{Log-Likelih} = -117.84$ $AIC = 6.19$ $SC = 6.44$				

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews.

* معنوية عند 1% ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 10% .

يتضح من النتائج أعلاه أن النموذج ذو جودة إحصائية عالية. حيث بلغت قيمة كل من معامل التحديد العادي و المعدل على التوالي: $R^2 = 0.86$ و $\bar{R}^2 = 0.84$ ، كذلك دلت النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، إلا أنه تم تسجيل عدم معنوية معدل نمو حجم العمالة وكذا معدل نمو حجم الواردات، مما دفعنا إلى إبعاد المتغيرتين وإعادة التقدير من جديد فتحصلنا على النتائج التالية:

$$GGDPI = 3.831585 + 0.135505 GIP + 0.082337 GIG + 0.276948 GX \quad (5.53)$$

(2.901224 *) (3.149148 *) (2.754063 *) (10.28409 *)

$$R^2 = 0.86 \quad \bar{R}^2 = 0.84 \quad S.E = 4.93 \quad SSR = 876.09 \quad DW = 1.76$$

$$F\text{-Stat} = 74.13833 \quad \text{Log-Likelih} = -118.4893 \quad AIC = 6.12 \quad SC = 6.29$$

القيم الموجودة بين قوسين () هي قيم لـ t-Student
* معنوية عند 1% ،

تحليل النتائج: عموما نتائج تقدير النموذج (5.53) جاءت متقاربة جدا لنتائج التقدير الأول (الجدول 43)، فالنموذج ذو جودة إحصائية عالية، وذلك ما أكدته كذلك نتائج* اختبار Box-Pierce، كما بينت النتائج أن جميع متغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر ذات معنوية إحصائية (1%)، وبالتالي فهي مفسرة ومحددة للنمو الاقتصادي لواقع الاقتصاد الجزائري، ومن الملاحظ حسب نتائج التقدير أن متغيرة معدل نمو حجم الصادرات لها تأثير إيجابي وكبيراً على معدل النمو في الجزائر، حيث أن زيادة GX بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 27,69% مع ثبات العوامل الأخرى وهذا ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وإحداثها، ثم يلي بعد ذلك تأثير معدل نمو حجم الاستثمار الخاص على معدل النمو بنسبة أقل من GX، فالزيادة في GIP بمقدار 100% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 13,55% مع ثبات العوامل الأخرى، أما معدل نمو حجم الاستثمار الحكومي فهو أقل تأثيراً من معدل نمو حجم الاستثمار الخاص على معدل النمو ويعتبر مكملاً له، ومن هنا يمكن القول أن الاستثمار الخاص هو الأكثر فعالية ودوراً في إحداث عملية التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

بينت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك تأثيراً لكل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمار الحكومي، ومعدل التضخم، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، على حجم الإنفاق الاستثماري الخاص المباشر في الآجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص على حجم الاستثمار الخاص المباشر في الآجل الطويل فقط. علماً أن تأثير جميع هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الخاص كان إيجابياً ما عدا حجم الاستثمار الحكومي ومعدل النمو الناتج الذي سجل تأثير لكل منهما عكسياً (سلبياً) على حجم الاستثمار الخاص.

كما أوضحت الدراسة بأن هناك تأثيراً لكل من: معدل نمو حجم الاستثمار الخاص و معدل نمو حجم الاستثمار الحكومي وكذا معدل نمو حجم الصادرات على معدل النمو الاقتصادي، وأهم النتائج التي يمكن استخلاصها في هذا الشأن أن للاستثمار الخاص دوراً أساسياً وإيجابياً في إحداث عملية النمو الاقتصادي، أما الاستثمار الحكومي فهو أقل فعالية ويعتبر مكملاً للاستثمار الخاص.

* أنظر الملحق 4 صفحة 258.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الاقتصاد الجزائري لقياس العوامل المفسرة والمؤثرة في الإنفاق الاستثماري الخاص ودراسة أثره على التنمية الاقتصادية، بغرض تحليل وتحديد النموذج القياسي المفسر لسلوك الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1970-2010. وحلا للإشكالية المطروحة باستخدام مختلف مناهج البحث العلمي قمنا بـ:

- دراسة ماهية الإنفاق الاستثماري، ودوره في النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ثم تطرقنا إلى دراسة المحددات النظرية للإنفاق الاستثماري المباشر ونماذجه الرياضية، وفي هذا الشأن ركزنا على تحديد العوامل النظرية المفسرة والمؤثرة على الاستثمار الخاص، وكذا استعراض أهم النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية وعلاقة كل منهما بالاستثمار المباشر، وتحديد النموذج المفسر للنمو الاقتصادي.
- دراسة الواقع الاقتصادي الجزائري عبر مختلف مراحلہ والوقوف عند أهم المحطات التي مر بها، مع سرد أهم النتائج المنجزة للاستثمارات عبر مختلف المراحل، ثم تحليل واقع الاستثمار المباشر في الجزائر، بوصف سياسة وإستراتيجية الاستثمار، انطلاقا من دراسة تطور قوانين الاستثمار وقانون الخصخصة وأهمية القطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية، كل ذلك بهدف تحديد البيئة الاستثمارية وتقييمها باستخدام المنهج الكمي الإحصائي وكذا بعض المعايير الدولية.
- قياس محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر، وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة والمتعلقة أساسا بمحددات الإنفاق الاستثماري الخاص، باستخدام المنهج الكمي القياسي (القياس الاقتصادي)، بدء بدراسة استقرار البيانات الإحصائية، ثم وصف واقتراح النموذج الأمثل الممكن الاعتماد عليه في الدراسة القياسية، واختبار التكامل المشترك وفي الأخير بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM، والتقدير باستعمال مختلف الطرق للوصول إلى علاقة طويلة الأجل المفسرة لسلوك الاستثمار الخاص في الجزائر.
- دراسة أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على الطرح النظري لتحديد درجة فعّاليته، وكذا طبيعة تأثير كل من الاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي، باستخدام المنهج الكمي القياسي، والمرور بنفس الخطوات السابقة في تحديد النموذج وتقديره.

نتائج البحث:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة والتحليل إلى جملة من النتائج، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:
- أكدت هذه الدراسة أن للإنفاق الاستثماري المباشر وقراراته بمختلف تصنيفاته وأشكاله وعلى المستويين الجزئي والكلبي أهمية كبيرة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فيلعب دورا هاما

وأساسيا في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية، ويعد الركيزة الأساسية الذي يعتمد عليه في تنمية اقتصاديات الدول، إذ يساهم بشكل فعال في مضاعفة ما هو موجود من الطاقات المتاحة وكذا الموارد الأخرى سواء كانت مادية أو بشرية، ومنه يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية وكذا الاجتماعية.

- يعد الإنفاق الاستثماري الخاص الأكثر فعالية في عملية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، والعوامل المفسرة والمؤثرة فيه حسب الدراسة النظرية عديدة أهمها: الناتج (الدخل)، سعر الفائدة، تكلفة رأس المال (نظرية كينز)، التوقعات المستقبلية، التغير في الدخل (نظرية المعجل)، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الاستثمار السابق (نظرية المعجل المرن)، التضخم، سعر الصرف.

- النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي، ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار المباشر) والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، رأس المال البشري (العمالة)، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير.

- مر الاقتصاد الجزائري خلال الأربع عقود من الزمن بتطورات هامة وبتغيرات بنيوية أدت إلى تغير هيكل الاستثمار، وذلك بتراجع الجزائر عن سياستها الأولى المتعلقة بإتباع النهج الاشتراكي والاقتصاد الموجه، وأهم ما جاء في هذا الشأن اهتمامها المتزايد بالقطاع الخاص مند نهاية الثمانينات والاعتماد عليه في تحقيق الأهداف التنموية، حيث تبنت الجزائر سياسة الإصلاحات والمتعلقة أساسا بتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنافسة. وبفعل تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل اقتصادية، وتبقى فقط حل إشكالية انتقال الجزائر من اقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى اقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

- يتضح من خلال دراستنا لسياسة وإستراتيجية الاستثمار في الجزائر، أن الجزائر تبنت عدة اصلاحات اقتصادية تخص الاستثمار الخاص، وخاصة منها الجانب التشريعي كإصدار عدة قوانين تهدف إلى تطوير وترقية الاستثمار، وتنفيذ برامج الخوصصة قصد معالجة الاختلالات التي تعاني منها المؤسسات العمومية، والتي أظهرت عدم فعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية. وتقيما لهذه الإصلاحات وأثرها على الاقتصاد الوطني باستخدام التحليل الوصفي والإحصائي، يمكن استخلاص عدة نتائج أهمها:

○ ارتفاع في عدد المشاريع المصرح بها حسب الوكالة الوطنية ANDI خلال الفترة 2002-2010 بنسبة 28.87% مقارنة بالفترة 1993-2001، حيث احتل القطاع الخاص خلال هذه الفترة الصدارة في عدد المشاريع المصرح بها ونسبة 99.22% من النسبة الكلية. وارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى 618515 مؤسسة سنة 2010، وذلك ما يعادل زيادة سنوية في المتوسط بنسبة نمو 7.2% خلال الفترة 2001-2010.

○ نجحت الجزائر إلى حدا بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، بفعل تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها مند سنوات التسعينيات، حيث تحكمت في معدلات التضخم التي تم تقليصها من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997 إلى أن بلغت معدل 4.3% سنة 2010، وهذا ما يعكس استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، كذلك بالنسبة لباقي المؤشرات كمعدل البطالة الذي انخفض من نسبة 27.3% سنة 2001 إلى 10% سنة 2010، وتسجيل فائضا خلال السنوات الأخيرة لميزان الحساب الجاري والميزانية العامة، وانخفاض المديونية الخارجية، وارتفاع كبير في الاحتياطي الصرف.

○ بينت بعض المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لنمو وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات بمحاولة تحسين البيئة الاستثمارية، حيث رتبت الجزائر سنة 2010 حسب مؤشر التنافسية العالمية المرتبة 86 من بين 139 دولة، في حين تونس احتلت المرتبة 32 والمغرب المرتبة 75، أما حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال رتبت الجزائر من نفس السنة المرتبة 136 من بين 183 دولة، أما دولة تونس المرتبة 55 والمغرب المرتبة 114.

بالتالي يمكن القول حسب النتيجة، أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية والمناسبة لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والمحلي وكذا الاستثمارات الخاصة، مما انعكس ذلك سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج قطاع المحروقات.

- يعاني الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر من عدة معوقات، والمتمثلة أساسا في مشكلة العقار والتمويل وكذا العراقيل الإدارية والتنظيمية، وظاهرة الفساد والسوق الموازي، كل هذه العراقيل أدت إلى التقليل من تدفقات الاستثمار الخاص، فلذا يجب القضاء عليها، حتى يتم تطوير وترقية الاستثمار الخاص لدعم النمو والتنمية الاقتصادية والوصول إلى مستوى التطورات العالمية الراهنة.

- باستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي، تمكنت الدراسة من إيجاد العوامل المباشرة التي تحدد حجم الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر، حيث بينت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك تأثيرا لكل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمار الحكومي، ومعدل التضخم، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، على حجم الإنفاق الاستثماري الخاص المباشر في الآجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص على حجم الاستثمار الخاص المباشر في الآجل الطويل فقط. علما أن تأثير جميع هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الخاص كان إيجابيا ما عدا حجم الاستثمار الحكومي ومعدل النمو الناتج الذي سجل تأثير لكل منهما عكسيا (سلبيا) على حجم الاستثمار الخاص.

- باستخدام نفس المنهج السابق بينت الدراسة بأن هناك تأثيرا لكل من: معدل نمو حجم الاستثمار الخاص و معدل نمو حجم الاستثمار الحكومي وكذا معدل نمو حجم الصادرات على معدل النمو الاقتصادي، وأهم النتائج التي يمكن استخلاصها في هذا الشأن أن للاستثمار الخاص دورا أساسيا وإيجابيا في إحداث عملية النمو الاقتصادي، أما الاستثمار الحكومي فهو أقل فعالية ويعتبر مكتملا للاستثمار الخاص.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج النظرية والميدانية التي تم التوصل إليها، نتقدم بالتوصيات التالية:

- ضرورة دفع بعض المتغيرات الاقتصادية المحفزة لزيادة حجم الاستثمار المباشر وخاصة منه الاستثمار الخاص الذي يساهم بنسبة 13,8 % في إحداث عملية النمو الاقتصادي في الجزائر، عن طريق زيادة منح القروض للقطاع الخاص وكذا تنمية وتطوير القطاع الخارجي، والتقليل من الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات الخاصة، وعدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الاستثمارات الإنتاجية أو قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومحاولة بناء سياسة وإستراتيجية استثمارية تعتمد على القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- إصلاح الجانب التشريعي لعملية الخوصصة، وجعله أكثر وضوحا وشفافية، والمضي في تنفيذ سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية، وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، من أجل التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

-
- زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكذا إبراز مساهمته في عملية النمو الاقتصادي بغرض توسيع وزيادة الرقعة للقطاع الخاص في تملك وإدارة موارد الاقتصاد، وذلك بسبب كفاءة هذا القطاع في استخدام الموارد وإدارة وحدات العمال، فهو يساهم في إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار منافسة، وكذا إنشاء مناصب شغل جديدة والتقليص من معدلات البطالة من خلال إنشاء مشاريع جديدة والتوسع فيها، وكل ذلك مما يزيد من معدلات النمو ومنه تحقيق التنمية الشاملة.
 - بناء سياسة وإستراتيجية استثمارية تهدف إلى تحسين وإصلاح بيئة الاستثمار من حيث تكييف الإجراءات وتطبيق قوانين الاستثمار وتحسين مستوى المتعاملين، للوصول إلى مستوى دول الحوار ولما لا الدول المتقدمة، وذلك بترقية وتطوير الاستثمار الخاص، عن طريق بيئة أكثر استقراراً ووضوحاً وتخفيضاً والقضاء على العراقيل التي تعيق نمو هذا القطاع، كل ذلك لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد والوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.

الملاحق

الملحق 1

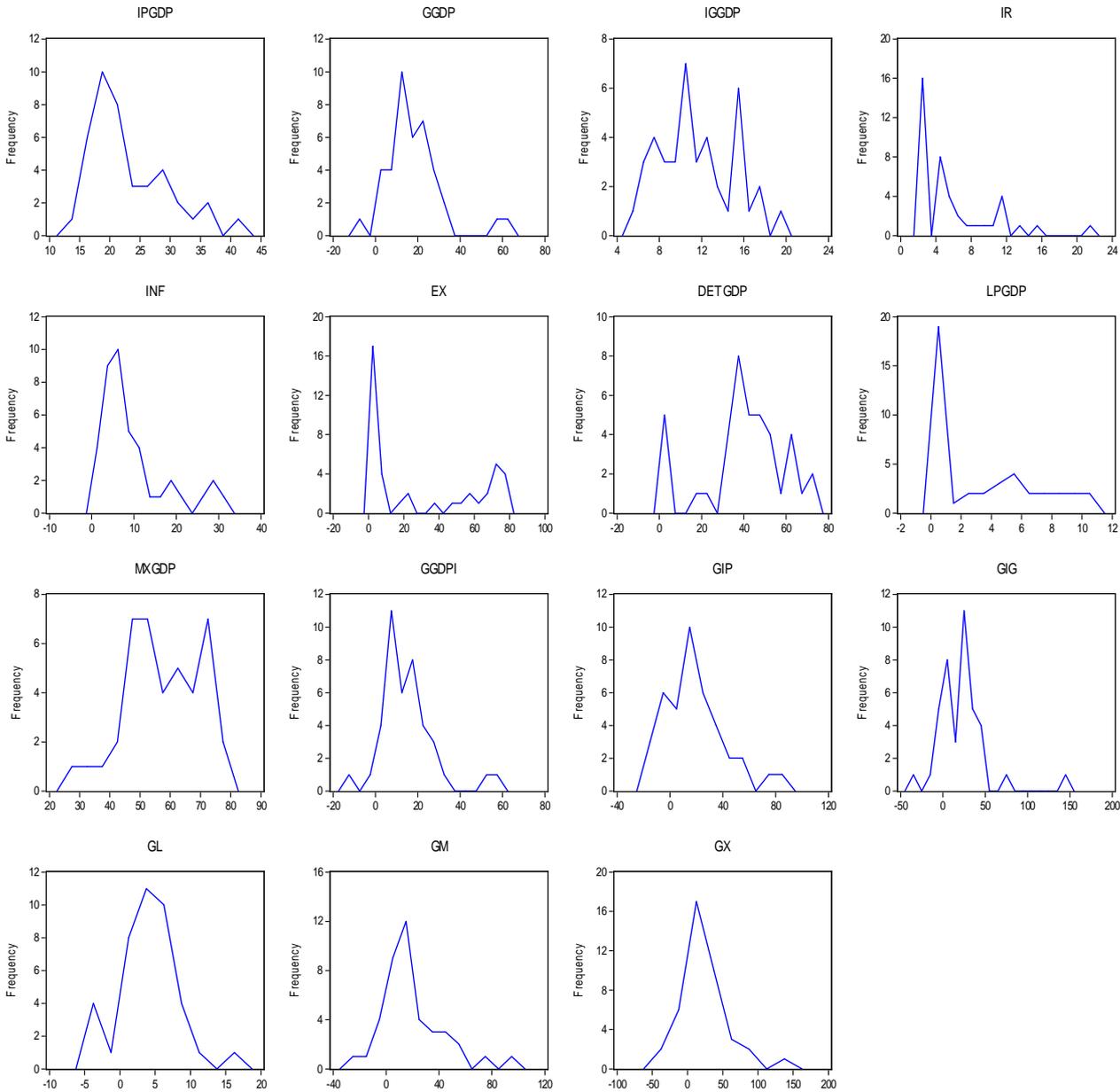
تعريف الإحصائيات ومصادرها

مصدرها	تعريف الإحصائية (المتغيرة)
إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و الصندوق النقد الدولي (IFS).	POP عدد السكان
إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).	GDP الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)
تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $GDPI = \frac{GDP}{POP}$	GDPI الناتج المحلي الإجمالي الفردي
هو عبارة عن: $GGDP = \left(\frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \right) \times 100$	GGDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
هو عبارة عن: $GGDPI = \left(\frac{GDPI_t - GDPI_{t-1}}{GDPI_{t-1}} \right) \times 100$	GGDPI معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي (%)
إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).	ABFF التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (مليون دج)
إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).	ΔS التغير في المخزون (مليون دج)
تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $IT = ABFF + \Delta S$	IT حجم الاستثمار الكلي (مليون دج)
إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، من ميزانية الدولة للنفقات للتجهيز النهائية (ضبط الميزانية).	IG حجم الاستثمار الحكومي (مليون دج)
هو عبارة عن: $GIG = \left(\frac{GIG_t - GIG_{t-1}}{GIG_{t-1}} \right) \times 100$	GIG معدل نمو حجم الاستثمار الحكومي (%)
هو عبارة عن: $IT = IG + IP \Rightarrow IP = IT - IG$	IP حجم الاستثمار الخاص (مليون دج)
هو عبارة عن: $GIP = \left(\frac{GIP_t - GIP_{t-1}}{GIP_{t-1}} \right) \times 100$	GIP معدل نمو حجم الاستثمار الخاص (%)
تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $IPGDP = \left(\frac{IP}{GDP} \right) \times 100$	IPGDP نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (%)

<p>تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $IGGDP = \left(\frac{IG}{GDP} \right) \times 100$</p>	<p>IGGDP نسبة حجم الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%)</p>
<p>إحصاءات الصندوق النقد الدولي (IFS)، والبنك العالمي (WDI)، والأمم المتحدة (UNSD).</p>	<p>IR معدلات الفائدة</p>
<p>إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، والبنك العالمي (WDI).</p>	<p>INF معدلات التضخم</p>
<p>إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).</p>	<p>EX سعر الصرف</p>
<p>إحصاءات البنك العالمي (WDI)، الأمم المتحدة (UNSD).</p>	<p>DET حجم الديون الخارجية (مليون دج)</p>
<p>تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $DETGDP = \left(\frac{DET}{GDP} \right) \times 100$</p>	<p>DETGDP نسبة حجم الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (%)</p>
<p>إحصاءات البنك العالمي (WDI)، والصندوق النقد الدولي (IFS).</p>	<p>LP حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص (مليون دج)</p>
<p>تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $LPGDP = \left(\frac{LP}{GDP} \right) \times 100$</p>	<p>LPGDP نسبة حجم القروض (الإئتمان) الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (%)</p>
<p>إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).</p>	<p>M حجم الواردات (مليون دج)</p>
<p>هو عبارة عن: $GM = \left(\frac{GM_t - GM_{t-1}}{GM_{t-1}} \right) \times 100$</p>	<p>GM معدل نمو حجم الواردات (%)</p>
<p>إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).</p>	<p>X حجم الصادرات (مليون دج)</p>
<p>هو عبارة عن: $GX = \left(\frac{GX_t - GX_{t-1}}{GX_{t-1}} \right) \times 100$</p>	<p>GX معدل نمو حجم الصادرات (%)</p>
<p>تم حسابه بواسطة العلاقة التالية: $MX = M + X$</p>	<p>MX مجموع حجم الصادرات والواردات (مليون دج)</p>

<p>هو عبارة عن: $MXGDP = \left(\frac{MX}{GDP}\right) \times 100$</p>	<p>مجموع حجم الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)</p>
<p>إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).</p>	<p>L حجم العمالة (مليون)</p>
<p>هو عبارة عن: $GL = \left(\frac{GL_t - GL_{t-1}}{GL_{t-1}}\right) \times 100$</p>	<p>GL معدل نمو حجم العمالة (%)</p>

منحنيات متغيرات الدراسة



الملحق 2

نتائج تقدير النماذج المقترحة - توصيف نموذج الدراسة

نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

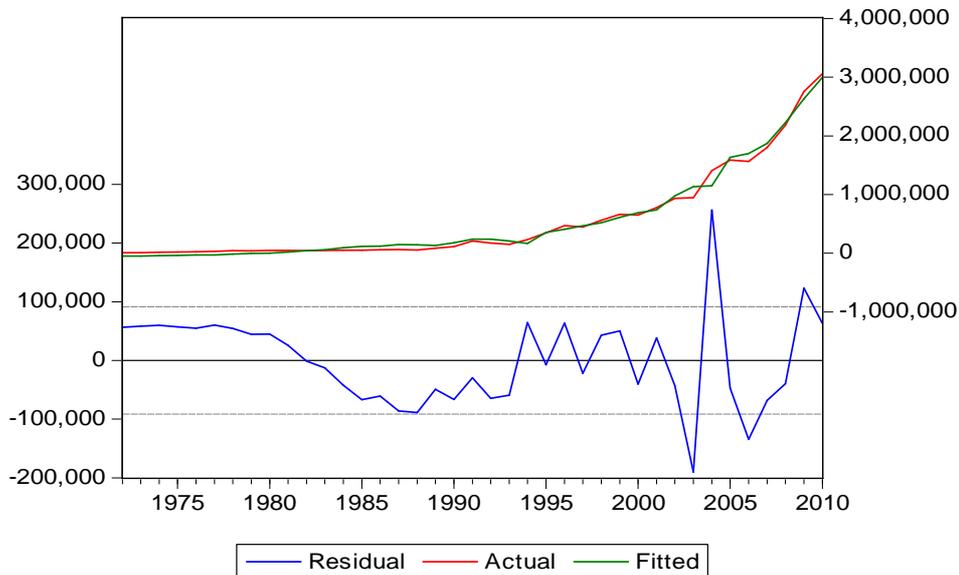
Dependent Variable: IP
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/12 Time: 14:18
 Sample (adjusted): 1972 2010
 Included observations: 39 after adjustments
 Convergence achieved after 111 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-29489.77	42513.08	-0.693663	0.4936
GDP	0.422695	0.158218	2.671598	0.0124
IG	0.384775	0.234136	1.643380	0.1115
IR	-7959.075	7628.894	-1.043280	0.3057
INF	-154.4317	3852.874	-0.040082	0.9683
EX	-1931.377	4620.707	-0.417983	0.6791
DET	0.017695	0.112444	0.157366	0.8761
LP	0.615002	0.254020	2.421078	0.0222
MX	-0.455142	0.156112	-2.915491	0.0069
AR(1)	0.557560	0.177852	3.134966	0.0040
AR(2)	-0.604877	0.234248	-2.582214	0.0153

R-squared	0.990277	Mean dependent var	558384.1
Adjusted R-squared	0.986804	S.D. dependent var	795387.5
S.E. of regression	91368.87	Akaike info criterion	25.91594
Sum squared resid	2.34E+11	Schwarz criterion	26.38515
Log likelihood	-494.3609	Hannan-Quinn criter.	26.08429
F-statistic	285.1683	Durbin-Watson stat	1.803456
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.28+.73i	.28-.73i
-------------------	----------	----------

بواقي النموذج الأول



نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

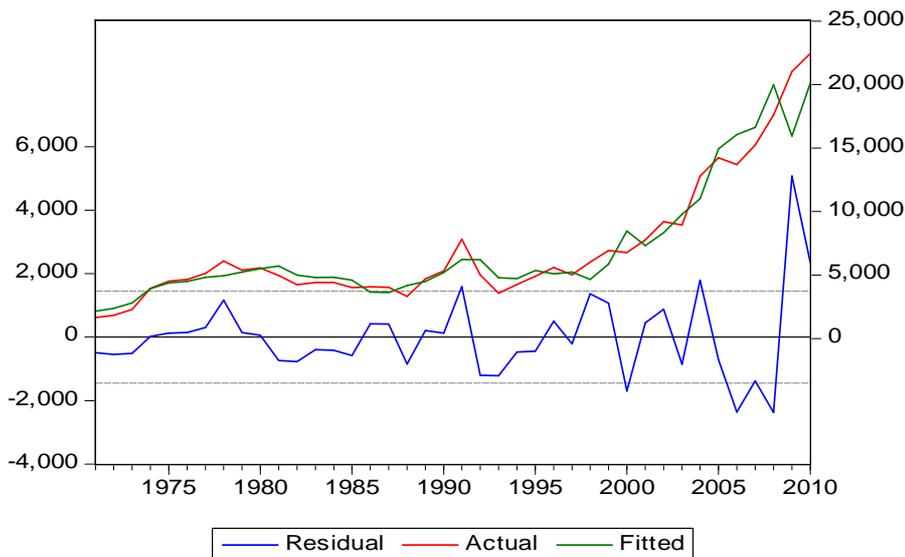
Dependent Variable: RIP
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/12 Time: 14:51
 Sample (adjusted): 1971 2010
 Included observations: 40 after adjustments
 Convergence achieved after 28 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2550.302	1633.276	1.561464	0.1283
RIG	0.055630	0.304825	0.182496	0.8563
IR	-22.17348	131.3104	-0.168863	0.8670
INF	22.51154	54.22371	0.415161	0.6808
REX	-543.2226	2084.442	-0.260608	0.7961
RDET	-0.060105	0.081969	-0.733265	0.4687
RMX	0.258006	0.064875	3.976993	0.0004
AR(1)	0.337101	0.229685	1.467667	0.1520

R-squared	0.930938	Mean dependent var	7086.485
Adjusted R-squared	0.915831	S.D. dependent var	4991.400
S.E. of regression	1448.100	Akaike info criterion	17.57075
Sum squared resid	67103749	Schwarz criterion	17.90852
Log likelihood	-343.4150	Hannan-Quinn criter.	17.69288
F-statistic	61.62195	Durbin-Watson stat	1.749253
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.34
-------------------	-----

بواقي النموذج الثاني



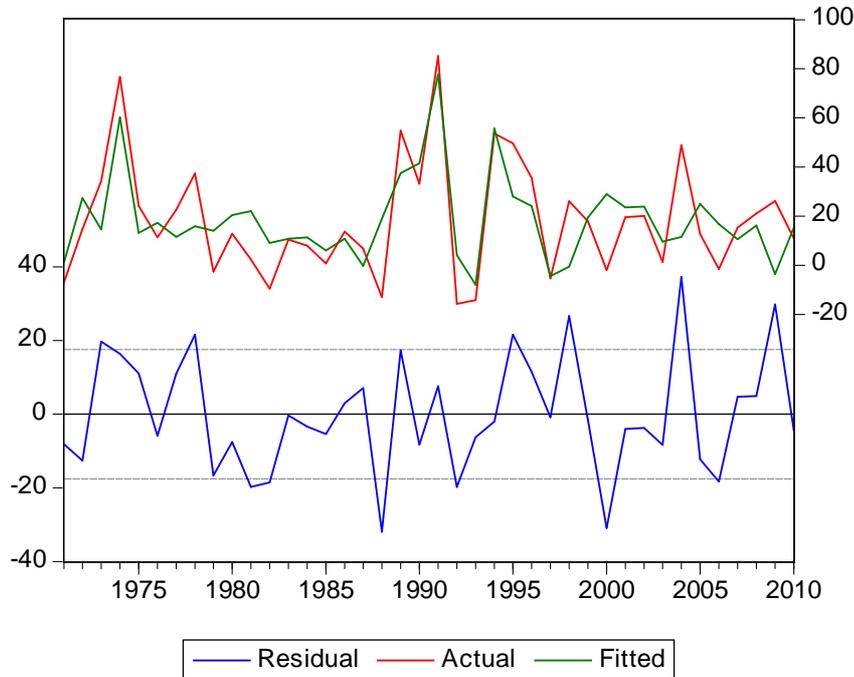
نتائج تقدير النموذج الثالث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: GIP
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/12 Time: 14:55
 Sample (adjusted): 1971 2010
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.738454	5.535062	-0.314080	0.7555
GGDP	0.534811	0.426130	1.255040	0.2186
GIR	0.219080	0.128042	1.711000	0.0968
GINF	0.014550	0.013662	1.064966	0.2949
GEX	0.279667	0.183084	1.527532	0.1365
GDET	-0.061675	0.125715	-0.490597	0.6271
GLP	0.235794	0.120747	1.952788	0.0596
GMX	0.184803	0.211339	0.874435	0.3884

R-squared	0.540695	Mean dependent var	18.45863
Adjusted R-squared	0.440222	S.D. dependent var	23.45890
S.E. of regression	17.55156	Akaike info criterion	8.745019
Sum squared resid	9857.828	Schwarz criterion	9.082795
Log likelihood	-166.9004	Hannan-Quinn criter.	8.867148
F-statistic	5.381494	Durbin-Watson stat	2.085335
Prob(F-statistic)	0.000381		

بواقي النموذج الثالث



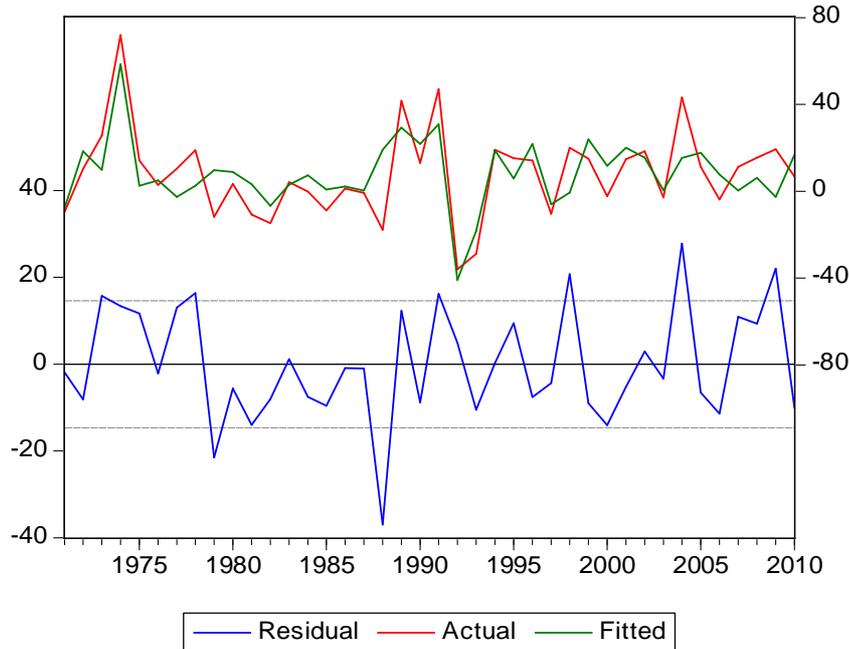
نتائج تقدير النموذج الرابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: GRIP
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/12 Time: 14:59
 Sample (adjusted): 1971 2010
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.044012	3.277105	1.234020	0.2265
GRGDP	0.310664	0.451676	0.687801	0.4967
GRIG	-0.312231	0.103264	-3.023632	0.0050
GIR	0.117165	0.110135	1.063827	0.2956
GINF	0.014265	0.011419	1.249276	0.2209
GREX	0.096269	0.192897	0.499069	0.6213
GRDET	-0.018355	0.125091	-0.146736	0.8843
GRLP	0.179183	0.102090	1.755152	0.0891
GRMX	0.316850	0.219040	1.446537	0.1581

R-squared	0.586329	Mean dependent var	8.276625
Adjusted R-squared	0.479575	S.D. dependent var	20.26536
S.E. of regression	14.61952	Akaike info criterion	8.397701
Sum squared resid	6625.646	Schwarz criterion	8.777699
Log likelihood	-158.9540	Hannan-Quinn criter.	8.535096
F-statistic	5.492351	Durbin-Watson stat	2.159066
Prob(F-statistic)	0.000234		

بواقي النموذج الرابع



نتائج تقدير النموذج الخامس باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

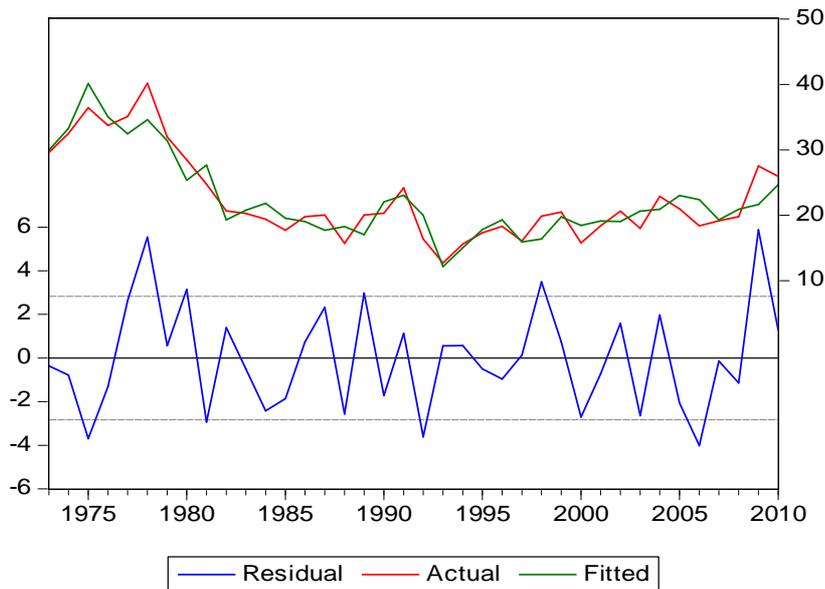
Dependent Variable: IPGDP
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/12 Time: 15:09
 Sample (adjusted): 1973 2010
 Included observations: 38 after adjustments
 Convergence achieved after 12 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.52553	6.034469	2.904237	0.0073
GGDP	-0.088700	0.048119	-1.843330	0.0763
IGGDP	-0.810915	0.286341	-2.831989	0.0086
IR	-0.188834	0.313226	-0.602868	0.5516
INF	0.373005	0.137611	2.710570	0.0115
EX	0.038305	0.079133	0.484053	0.6323
DETGDP	-0.103339	0.051198	-2.018430	0.0536
LPGDP	1.675688	0.718834	2.331119	0.0275
MXGDP	0.197233	0.099849	1.975305	0.0585
AR(1)	0.521707	0.182723	2.855186	0.0082
AR(2)	-0.389901	0.229020	-1.702471	0.1002

R-squared	0.866885	Mean dependent var	22.49430
Adjusted R-squared	0.817583	S.D. dependent var	6.629388
S.E. of regression	2.831432	Akaike info criterion	5.156640
Sum squared resid	216.4592	Schwarz criterion	5.630679
Log likelihood	-86.97617	Hannan-Quinn criter.	5.325300
F-statistic	17.58319	Durbin-Watson stat	2.104249
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.26+.57i	.26-.57i
-------------------	----------	----------

بواقي النموذج الخامس



نتائج تقدير النموذج السادس باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

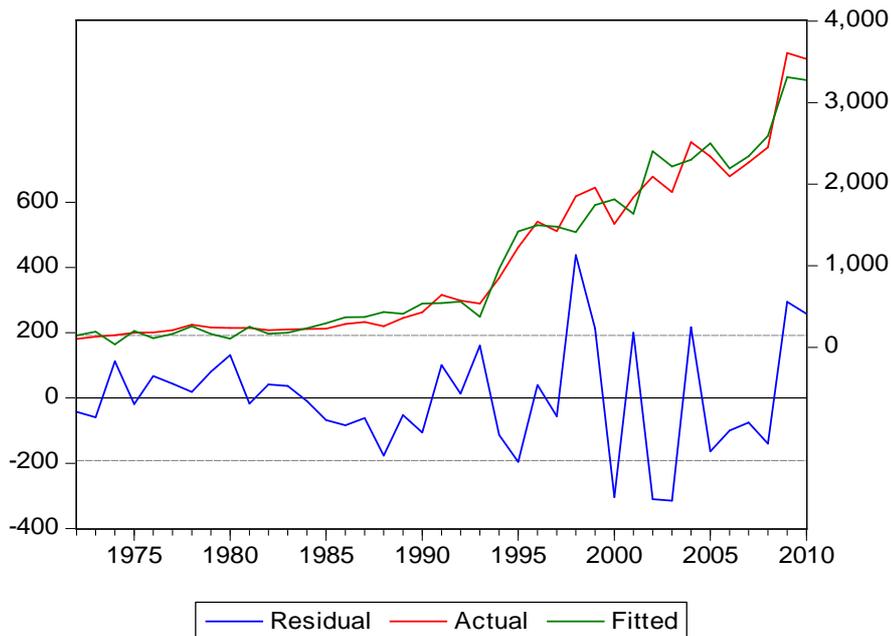
Dependent Variable: IPRGDP
 Method: Least Squares
 Date: 07/23/12 Time: 15:17
 Sample (adjusted): 1972 2010
 Included observations: 39 after adjustments
 Convergence achieved after 18 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	263.0819	398.8196	0.659651	0.5149
RGDP	-0.036269	0.014206	-2.553066	0.0164
IGRGDP	0.035590	0.249689	0.142538	0.8877
IR	-5.148095	20.15687	-0.255401	0.8003
INF	8.328943	8.887829	0.937118	0.3567
REX	-89.82688	361.1439	-0.248729	0.8054
DETRGDP	0.001147	0.069977	0.016390	0.9870
LPRGDP	0.731690	0.211899	3.453014	0.0018
MXRGDP	0.453854	0.135761	3.343030	0.0024
AR(1)	0.398708	0.204191	1.952623	0.0609
AR(2)	-0.292130	0.223196	-1.308853	0.2012

R-squared	0.973510	Mean dependent var	1057.268
Adjusted R-squared	0.964049	S.D. dependent var	1013.074
S.E. of regression	192.0867	Akaike info criterion	13.58652
Sum squared resid	1033125.	Schwarz criterion	14.05573
Log likelihood	-253.9371	Hannan-Quinn criter.	13.75486
F-statistic	102.8990	Durbin-Watson stat	1.983270
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.20-.50i	.20+.50i
-------------------	----------	----------

بواقي النموذج السادس



نتائج اختبار أخطاء النموذج الخامس باستخدام إحصائية Ljung-Box

Date : 07/23/12 Time : 17 :59
Sample : 1970 2010
Included observations : 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	-0.047	-0.047	0.0968	0.756
. .	. .	2	0.030	0.028	0.1369	0.934
* .	* .	3	-0.159	-0.157	1.2835	0.733
. .	* .	4	-0.062	-0.079	1.4649	0.833
* .	* .	5	-0.091	-0.093	1.8608	0.868
** .	** .	6	-0.249	-0.293	4.9142	0.555
. .	* .	7	0.000	-0.068	4.9143	0.670
* .	* .	8	-0.122	-0.189	5.6922	0.682
. *	. .	9	0.172	0.031	7.3033	0.606
* .	** .	10	-0.119	-0.207	8.0910	0.620
. **	. *	11	0.248	0.128	11.664	0.389
. .	* .	12	-0.023	-0.098	11.696	0.470
. .	. .	13	0.051	-0.023	11.861	0.539
* .	** .	14	-0.201	-0.282	14.477	0.415
. .	. .	15	0.026	0.046	14.521	0.486
. *	. .	16	0.106	0.004	15.300	0.503
* .	* .	17	-0.163	-0.141	17.236	0.439
. *	. .	18	0.076	-0.046	17.680	0.477
* .	. .	19	-0.074	-0.022	18.120	0.514
. **	. .	20	0.214	0.008	21.961	0.343

يتضح من النتائج السابقة لاختبار أخطاء النموذج الخامس باستخدام إحصائية Ljung-Box (Q-Stat) أن الأخطاء بيضاء (صنح أبيض) أي: $0.343 > 0.05$ وهذا مما يدل على قبول فرضية العدم، الدالة على أن النموذج الخامس ذو جودة إحصائية مقبولة*.

* للمزيد حول الاختبار أنظر:

- Régis Bourbonnais, « Econométrie –Manuel Et Exercices Corrigés », Deuxième Edition : Dunod, Paris, Année 1998, P 219.

الملحق 3

نتائج اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج
تصحيح الخطأ

1/ تحديد عدد التأخيرات للنموذج VAR (P) :

جدول (1): تقدير نموذج VAR (I)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/12 Time: 17:40
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	IPGDP	GGDP	IGGDP	IR	INF	EX	DETGDP	LPGDP	MXGDP
IPGDP(-1)	0.526630 (0.18730) [2.81163]	0.971064 (0.77203) [1.25780]	-0.265130 (0.12367) [-2.14387]	-0.150599 (0.12013) [-1.25369]	-0.019386 (0.25141) [-0.07711]	0.212456 (0.17869) [1.18894]	0.189383 (0.32379) [0.58489]	-0.020740 (0.04402) [-0.47118]	0.429960 (0.35088) [1.22537]
GGDP(-1)	0.017254 (0.06176) [0.27939]	-0.007682 (0.25454) [-0.03018]	-0.038628 (0.04077) [-0.94736]	-0.025341 (0.03961) [-0.63982]	0.064248 (0.08289) [0.77509]	-8.89E-05 (0.05892) [-0.00151]	-0.106052 (0.10676) [-0.99340]	0.001001 (0.01451) [0.06900]	0.097614 (0.11569) [0.84378]
IGGDP(-1)	0.220530 (0.26954) [0.81816]	0.068305 (1.11101) [0.06148]	0.290641 (0.17797) [1.63311]	-0.146328 (0.17287) [-0.84647]	-0.044404 (0.36180) [-0.12273]	0.272638 (0.25715) [1.06022]	-0.368523 (0.46596) [-0.79089]	0.021126 (0.06334) [0.33352]	0.258511 (0.50494) [0.51196]
IR(-1)	0.574665 (0.31262) [1.83821]	2.633381 (1.28857) [2.04364]	-0.188498 (0.20641) [-0.91322]	0.668550 (0.20050) [3.33447]	1.201198 (0.41962) [2.86258]	1.110276 (0.29825) [3.72261]	1.190137 (0.54043) [2.20219]	-0.011161 (0.07347) [-0.15192]	1.124512 (0.58564) [1.92013]
INF(-1)	-0.234155 (0.15366) [-1.52381]	-0.487174 (0.63337) [-0.76917]	0.168700 (0.10146) [1.66277]	0.067116 (0.09855) [0.68103]	0.253394 (0.20626) [1.22854]	-0.305038 (0.14660) [-2.08075]	0.215278 (0.26564) [0.81042]	-0.030223 (0.03611) [-0.83695]	-0.438829 (0.28786) [-1.52445]
EX(-1)	0.019188 (0.05003) [0.38355]	-0.092196 (0.20620) [-0.44711]	-0.031668 (0.03303) [-0.95875]	-0.053579 (0.03208) [-1.66997]	-0.203822 (0.06715) [-3.03537]	0.910742 (0.04773) [19.0823]	-0.124982 (0.08648) [-1.44518]	-0.001740 (0.01176) [-0.14804]	0.139728 (0.09372) [1.49097]
DETGDP(-1)	-0.015181 (0.05179) [-0.29314]	-0.089716 (0.21346) [-0.42030]	-0.087308 (0.03419) [-2.55339]	-0.010919 (0.03321) [-0.32876]	-0.129697 (0.06951) [-1.86580]	0.022105 (0.04941) [0.44740]	0.702376 (0.08953) [7.84553]	0.013994 (0.01217) [1.14991]	-0.072063 (0.09701) [-0.74280]
LPGDP(-1)	1.107487 (0.46441) [2.38470]	0.587329 (1.91423) [0.30682]	0.068690 (0.30663) [0.22402]	-0.318938 (0.29785) [-1.07081]	-0.438988 (0.62336) [-0.70422]	-0.606813 (0.44307) [-1.36958]	0.049896 (0.80284) [0.06215]	0.951964 (0.10914) [8.72269]	1.208636 (0.87000) [1.38924]
MXGDP(-1)	0.117644 (0.08418) [1.39747]	-0.124677 (0.34699) [-0.35931]	0.096570 (0.05558) [1.73742]	0.028495 (0.05399) [0.52778]	0.107942 (0.11300) [0.95527]	0.030257 (0.08031) [0.37674]	-0.043944 (0.14553) [-0.30196]	0.012131 (0.01978) [0.61320]	0.628955 (0.15770) [3.98823]
C	-3.597852 (5.90548) [-0.60924]	-3.937907 (24.3413) [-0.16178]	13.35653 (3.89913) [3.42552]	8.420107 (3.78741) [2.22318]	7.041672 (7.92670) [0.88835]	-7.648492 (5.63402) [-1.35755]	9.513434 (10.2089) [0.93188]	-0.691408 (1.38778) [-0.49821]	-0.325749 (11.0629) [-0.02945]
R-squared	0.830439	0.278021	0.738030	0.835456	0.805612	0.993159	0.940076	0.967223	0.834473
Adj. R-squared	0.777816	0.053959	0.656729	0.784391	0.745284	0.991036	0.921479	0.957051	0.783103
Sum sq. resids	276.7777	4702.293	120.6579	113.8427	498.6606	251.9171	827.1313	15.28484	971.3075
S.E. equation	3.089346	12.73374	2.039759	1.981315	4.146709	2.947337	5.340578	0.725991	5.787345
F-statistic	15.78108	1.240821	9.077752	16.36053	13.35398	467.8150	50.54952	95.08516	16.24422
Log likelihood	-93.55183	-148.7874	-77.36185	-76.22810	-105.0317	-91.71660	-114.8994	-37.07295	-118.0327
Akaike AIC	5.310350	8.142941	4.480095	4.421954	5.899062	5.216236	6.405099	2.413997	6.565779
Schwarz SC	5.736905	8.569496	4.906649	4.848508	6.325616	5.642790	6.831654	2.840552	6.992333
Mean dependent	22.55905	17.76902	11.74425	5.987179	9.871795	32.95022	39.60778	3.064992	57.62507
S.D. dependent	6.554062	13.09184	3.481452	4.266974	8.216285	31.13056	19.05876	3.503111	12.42659
Determinant resid covariance (dof adj.)		52322287							
Determinant resid covariance		3636530.							
Log likelihood		-792.6250							
Akaike information criterion		45.26282							
Schwarz criterion		49.10181							

جدول (2): تقدير نموذج VAR (2)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/12 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	IPGDP	GGDP	IGGDP	IR	INF	EX	DETGDP	LPGDP	MXGDP
IPGDP(-1)	0.385750 (0.25776) [1.49656]	0.708894 (1.14367) [0.61984]	-0.215415 (0.13964) [-1.54260]	-0.019209 (0.16513) [-0.11632]	0.012509 (0.39008) [0.03207]	0.214236 (0.28312) [0.75670]	0.084195 (0.49917) [0.16867]	0.013798 (0.04481) [0.30791]	0.252151 (0.43660) [0.57754]
IPGDP(-2)	0.145724 (0.28945) [0.50344]	0.388484 (1.28431) [0.30249]	-0.201907 (0.15682) [-1.28755]	-0.173897 (0.18544) [-0.93775]	-0.197002 (0.43805) [-0.44972]	0.162028 (0.31793) [0.50963]	-0.268042 (0.56055) [-0.47818]	-0.029484 (0.05032) [-0.58593]	0.624760 (0.49028) [1.27428]
GGDP(-1)	-0.041980 (0.11527) [-0.36418]	-0.762391 (0.51147) [-1.49058]	0.016499 (0.06245) [0.26419]	-0.106396 (0.07385) [-1.44067]	0.011410 (0.17445) [0.06540]	-0.138171 (0.12662) [-1.09126]	-0.243256 (0.22324) [-1.08967]	0.017834 (0.02004) [0.88993]	-0.335484 (0.19525) [-1.71819]
GGDP(-2)	-0.033740 (0.08429) [-0.40027]	-0.253409 (0.37401) [-0.67755]	-0.082168 (0.04567) [-1.79931]	-0.066314 (0.05400) [-1.22798]	-0.153379 (0.12757) [-1.20234]	-0.078099 (0.09259) [-0.84352]	-0.277079 (0.16324) [-1.69737]	0.011948 (0.01465) [0.81532]	-0.240250 (0.14278) [-1.68269]
IGGDP(-1)	0.193100 (0.49509) [0.39003]	-0.852241 (2.19671) [-0.38796]	0.384430 (0.26822) [1.43326]	-0.158435 (0.31718) [-0.49951]	0.243390 (0.74926) [0.32484]	0.163687 (0.54380) [0.30100]	-0.725152 (0.95878) [-0.75633]	0.071212 (0.08607) [0.82737]	-0.229323 (0.83860) [-0.27346]
IGGDP(-2)	0.090374 (0.33964) [0.26609]	0.240584 (1.50697) [0.15965]	-0.552360 (0.18400) [-3.00190]	-0.321116 (0.21759) [-1.47577]	-0.913226 (0.51400) [-1.77671]	0.033141 (0.37305) [0.08884]	-0.787580 (0.65774) [-1.19741]	-0.003452 (0.05904) [-0.05846]	-0.160493 (0.57529) [-0.27898]
IR(-1)	0.809521 (0.42812) [1.89089]	1.611503 (1.89955) [0.84836]	-0.174778 (0.23194) [-0.75356]	0.437240 (0.27428) [1.59416]	1.052469 (0.64790) [1.62443]	0.983405 (0.47024) [2.09130]	0.735240 (0.82908) [0.88681]	-0.003338 (0.07443) [-0.04484]	1.061610 (0.72515) [1.46398]
IR(-2)	0.632906 (0.45249) [1.39871]	0.302831 (2.00771) [0.15083]	-0.647786 (0.24514) [-2.64247]	0.173861 (0.28989) [0.59974]	-0.112599 (0.68479) [-0.16443]	0.473971 (0.49701) [0.95364]	0.676712 (0.87629) [0.77225]	-0.030060 (0.07866) [-0.38213]	0.117482 (0.76644) [0.15328]
INF(-1)	-0.144483 (0.26185) [-0.55178]	1.361219 (1.16183) [1.17162]	0.137802 (0.14186) [0.97139]	0.162669 (0.16776) [0.96967]	0.490284 (0.39628) [1.23722]	-0.004775 (0.28761) [-0.01660]	0.440510 (0.50709) [0.86869]	-0.044458 (0.04552) [-0.97663]	0.429466 (0.44353) [0.96829]
INF(-2)	-0.203738 (0.19044) [-1.06984]	-0.384070 (0.84497) [-0.45454]	0.308731 (0.10317) [2.99239]	0.256287 (0.12201) [2.10062]	0.096112 (0.28820) [0.33349]	-0.115922 (0.20917) [-0.55419]	0.319586 (0.36880) [0.86656]	0.007141 (0.03311) [0.21568]	0.220970 (0.32257) [0.68504]
EX(-1)	-0.391436 (0.20733) [-1.88797]	-0.614920 (0.91993) [-0.66844]	0.130798 (0.11232) [1.16446]	-0.155121 (0.13283) [-1.16783]	-0.141156 (0.31377) [-0.44987]	0.715794 (0.22773) [3.14316]	0.003992 (0.40152) [0.00994]	-0.004736 (0.03604) [-0.13140]	-0.400437 (0.35118) [-1.14025]
EX(-2)	0.438680 (0.19940) [2.19999]	0.500878 (0.88474) [0.56613]	-0.161987 (0.10803) [-1.49949]	0.082666 (0.12775) [0.64710]	-0.097662 (0.30177) [-0.32363]	0.134847 (0.21902) [0.61569]	-0.243113 (0.38616) [-0.62957]	0.000248 (0.03467) [0.00714]	0.571066 (0.37775) [1.69079]
DETGDP(-1)	-0.027421 (0.16396) [-0.16724]	-0.744356 (0.72751) [-1.02316]	-0.065086 (0.08883) [-0.73270]	-0.186300 (0.10504) [-1.77353]	-0.245868 (0.24814) [-0.99085]	-0.238888 (0.18010) [-1.32645]	0.383845 (0.31753) [1.20885]	0.003530 (0.02850) [0.12385]	-0.567464 (0.27773) [-2.04325]
DETGDP(-2)	-0.010561 (0.13597) [-0.07767]	0.652723 (0.60331) [1.08190]	-0.031273 (0.07367) [-0.42453]	0.113359 (0.08711) [1.30130]	0.087086 (0.20578) [0.42320]	0.232019 (0.14935) [1.55352]	0.134085 (0.26332) [0.50921]	0.011453 (0.02364) [0.48452]	0.377921 (0.23031) [1.64089]
LPGDP(-1)	-0.237943 (0.86379) [-0.27546]	0.564120 (3.83264) [0.14719]	0.711340 (0.46797) [1.52006]	0.131992 (0.55339) [0.23851]	-0.573807 (1.30724) [-0.43895]	0.116370 (0.94878) [0.12265]	0.904515 (1.67280) [0.54072]	0.959192 (0.15017) [6.38750]	2.610406 (1.46311) [1.78415]
LPGDP(-2)	1.994910 (1.03192) [1.93321]	-0.426156 (4.57861) [-0.09308]	-0.775118 (0.55905) [-1.38648]	-0.394315 (0.66111) [-0.59645]	0.059587 (1.56167) [0.03816]	-1.064755 (1.13344) [-0.93940]	-0.600663 (1.99839) [-0.30057]	-0.087724 (0.17940) [-0.48900]	-1.366381 (1.74788) [-0.78173]
MXGDP(-1)	0.138826 (0.18417) [0.75378]	1.331635 (0.81717) [1.62957]	0.043117 (0.09978) [0.43213]	0.193840 (0.11799) [1.64284]	0.213514 (0.27872) [0.76605]	0.229195 (0.20229) [1.13299]	0.096487 (0.35666) [0.27053]	0.004630 (0.03202) [0.14461]	1.390538 (0.31195) [4.45750]
MXGDP(-2)	-0.021974 (0.14440) [-0.15217]	-1.414626 (0.64072) [-2.20785]	0.103645 (0.07823) [1.32483]	-0.150075 (0.09251) [-1.62218]	-0.026912 (0.21854) [-0.12315]	-0.161190 (0.15861) [-1.01625]	0.105897 (0.27965) [0.37867]	0.005816 (0.02510) [0.23167]	-0.837205 (0.24460) [-3.42280]

ساطور رشيد - أطروحة دكتوراه حول " محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية "

C	-8.388690 (9.62417) [-0.87163]	7.602324 (42.7024) [0.17803]	21.36989 (5.21402) [4.09855]	14.66331 (6.16580) [2.37817]	17.38420 (14.5650) [1.19356]	-8.512742 (10.5711) [-0.80529]	27.41368 (18.6380) [1.47085]	-1.332514 (1.67313) [-0.79642]	6.226156 (16.3017) [0.38193]
R-squared	0.894337	0.479156	0.889045	0.896461	0.844454	0.994241	0.951764	0.987197	0.913814
Adj. R-squared	0.794236	-0.014275	0.783929	0.798372	0.697094	0.988785	0.906067	0.975068	0.832164
Sum sq. resids	171.8186	3382.585	50.42996	70.52172	393.5159	207.2917	644.3794	5.192823	492.9551
S.E. equation	3.007173	13.34282	1.629174	1.926569	4.550974	3.303042	5.823633	0.522787	5.093624
F-statistic	8.934305	0.971070	8.457772	9.139220	5.730557	182.2326	20.82768	81.39146	11.19187
Log likelihood	-82.58788	-139.2070	-59.29665	-65.66802	-98.33284	-86.15394	-107.7030	-16.10380	-102.6135
Akaike AIC	5.346730	8.326686	4.120876	4.456212	6.175412	5.534418	6.668579	1.847568	6.400709
Schwarz SC	6.165524	9.145480	4.939669	5.275005	6.994205	6.353211	7.487372	2.666361	7.219502
Mean dependent	22.49430	17.65690	11.80827	6.072368	10.02632	33.69941	39.06040	2.862563	57.94140
S.D. dependent	6.629388	13.24859	3.504848	4.290510	8.268948	31.19010	19.00138	3.310913	12.43325
Determinant resid covariance (dof adj.)		6117036.							
Determinant resid covariance		11947.34							
Log likelihood		-663.6540							
Akaike information criterion		43.92916							
Schwarz criterion		51.29829							

جدول (3): تقدير نموذج VAR (3)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/12 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1974 2010
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	IPGDP	GGDP	IGGDP	IR	INF	EX	DETGDP	LPGDP	MXGDP
IPGDP(-1)	-0.012207 (0.35909) [-0.03399]	1.136196 (1.57021) [0.72360]	-0.108193 (0.13729) [-0.78805]	-0.143106 (0.20101) [-0.71194]	-0.202532 (0.52931) [-0.38263]	-0.034949 (0.42841) [-0.08158]	0.163866 (0.60964) [0.26879]	-0.080975 (0.04402) [-1.83934]	0.665714 (0.63417) [1.04973]
IPGDP(-2)	0.051272 (0.31329) [0.16366]	1.182884 (1.36992) [0.86347]	-0.223469 (0.11978) [-1.86566]	-0.018050 (0.17537) [-0.10293]	-0.299159 (0.46180) [-0.64782]	0.599760 (0.37376) [1.60466]	-0.492628 (0.53188) [-0.92620]	-0.065017 (0.03841) [-1.69278]	1.072931 (0.55328) [1.93921]
IPGDP(-3)	0.000810 (0.36254) [0.00223]	0.397406 (1.58527) [0.25069]	-0.042103 (0.13861) [-0.30376]	0.120964 (0.20294) [0.59607]	0.544613 (0.53439) [1.01913]	0.285317 (0.43251) [0.65967]	0.025932 (0.61549) [0.04213]	-0.069177 (0.04445) [-1.55642]	0.525744 (0.64026) [0.82115]
GGDP(-1)	-0.150018 (0.13546) [-1.10744]	-0.544638 (0.59234) [-0.91947]	0.008103 (0.05179) [0.15646]	-0.044470 (0.07583) [-0.58646]	0.286485 (0.19968) [1.43475]	-0.115344 (0.16161) [-0.71371]	-0.105141 (0.22998) [-0.45717]	-0.019728 (0.01661) [-1.18788]	-0.263583 (0.23923) [-1.10178]
GGDP(-2)	-0.149854 (0.15628) [-0.95890]	0.235852 (0.68335) [0.34514]	-0.026376 (0.05975) [-0.44144]	0.117549 (0.08748) [1.34375]	0.508478 (0.23036) [2.20736]	0.092620 (0.18644) [0.49678]	-0.127864 (0.26532) [-0.48193]	-0.026448 (0.01916) [-1.38042]	-0.170792 (0.27599) [-0.61883]
GGDP(-3)	-0.124412 (0.11101) [-1.12072]	-0.101937 (0.48542) [-0.21000]	0.017787 (0.04244) [0.41909]	0.102759 (0.06214) [1.65365]	0.264283 (0.16363) [1.61509]	0.044742 (0.13244) [0.33783]	0.177383 (0.18847) [0.94119]	-0.021581 (0.01361) [-1.58566]	-0.010483 (0.19605) [-0.05347]
IGGDP(-1)	0.153148 (0.69971) [0.21888]	-0.483386 (3.05962) [-0.15799]	0.184812 (0.26752) [0.69083]	0.116587 (0.39167) [0.29766]	0.660344 (1.03139) [0.64025]	0.741185 (0.83477) [0.88789]	-1.084344 (1.18792) [-0.91281]	-0.086275 (0.08578) [-1.00574]	-0.190617 (1.23572) [-0.15426]
IGGDP(-2)	-0.536830 (0.53726) [-0.99920]	1.359900 (2.34928) [0.57886]	-0.097248 (0.20541) [-0.47343]	0.197297 (0.30074) [0.65604]	0.167260 (0.79193) [0.21120]	0.867940 (0.64096) [1.35412]	0.427090 (0.91212) [0.46824]	0.011981 (0.06587) [0.18190]	1.344016 (0.94883) [1.41650]
IGGDP(-3)	0.074688 (0.46389) [0.16100]	-0.518489 (2.02848) [-0.25560]	-0.283594 (0.17736) [-1.59896]	-0.106444 (0.25967) [-0.40992]	0.315240 (0.68379) [0.46102]	-0.258662 (0.55344) [-0.46737]	-0.739694 (0.78757) [-0.93921]	-0.104807 (0.05687) [-1.84283]	-1.096803 (0.81926) [-1.33877]
IR(-1)	1.101675 (0.65394) [1.68466]	4.904599 (2.85951) [1.71519]	-0.354218 (0.25002) [-1.41673]	0.828889 (0.36606) [2.26437]	2.771578 (0.96393) [2.87528]	1.932390 (0.78017) [2.47688]	0.172403 (1.11022) [0.15529]	-0.156010 (0.08017) [-1.94592]	1.372704 (1.15490) [1.18859]
IR(-2)	0.650966 (0.50514) [1.28868]	0.285969 (2.20884) [0.12947]	-0.520490 (0.19313) [-2.69499]	0.274859 (0.28276) [0.97205]	0.013739 (0.74459) [0.01845]	1.106844 (0.60265) [1.83664]	0.625385 (0.85760) [0.72923]	0.031463 (0.06193) [0.50805]	0.721157 (0.89210) [0.80838]
IR(-3)	0.365593 (0.56557) [0.64642]	-2.159465 (2.47308) [-0.87319]	0.208167 (0.21624) [0.96269]	0.091884 (0.31659) [0.29023]	-0.786073 (0.83366) [-0.94291]	0.950331 (0.67474) [1.40844]	-0.273167 (0.96019) [-0.28449]	-0.025532 (0.06934) [-0.36822]	0.213709 (0.99882) [0.21396]

ساطور رشيد - أطروحة دكتوراه حول " محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية "

INF(-1)	-0.179009 (0.29788) [-0.60095]	-0.233359 (1.30254) [-0.17916]	0.169145 (0.11389) [1.48518]	-0.083116 (0.16674) [-0.49847]	-0.369233 (0.43908) [-0.84092]	-0.382381 (0.35538) [-1.07599]	0.508625 (0.50572) [1.00575]	0.019197 (0.03652) [0.52568]	-0.049443 (0.52607) [-0.09399]
INF(-2)	0.029499 (0.29331) [0.10057]	0.284185 (1.28257) [0.22158]	0.140992 (0.11214) [1.25726]	-0.023178 (0.16419) [-0.14117]	-0.670873 (0.43235) [-1.55170]	-0.337697 (0.34993) [-0.96505]	-0.300269 (0.49796) [-0.60299]	0.060100 (0.03596) [1.67133]	0.233980 (0.51800) [0.45170]
INF(-3)	-0.085099 (0.31017) [-0.27436]	-1.147436 (1.35630) [-0.84600]	0.052782 (0.11859) [0.44508]	-0.223465 (0.17362) [-1.28706]	-0.657732 (0.45720) [-1.43860]	-0.704008 (0.37004) [-1.90250]	0.500536 (0.52659) [0.95052]	0.069778 (0.03803) [1.83496]	-0.073729 (0.54778) [-0.13460]
EX(-1)	-0.303336 (0.23903) [-1.26904]	-1.300592 (1.04520) [-1.24435]	0.116613 (0.09139) [1.27602]	-0.052616 (0.13380) [-0.39325]	0.117363 (0.35233) [0.33310]	0.598559 (0.28517) [2.09899]	0.418300 (0.40580) [1.03079]	0.033384 (0.02930) [1.13923]	-0.598876 (0.42213) [-1.41869]
EX(-2)	0.073282 (0.45995) [0.15933]	0.323568 (2.01122) [0.16088]	0.010656 (0.17585) [0.06059]	-0.162446 (0.25746) [-0.63095]	-0.320635 (0.67797) [-0.47293]	-0.305768 (0.54873) [-0.55723]	0.470691 (0.78087) [0.60278]	-0.072347 (0.05639) [-1.28301]	0.662832 (0.81229) [0.81601]
EX(-3)	0.275871 (0.38378) [0.71882]	0.601894 (1.67817) [0.35866]	-0.215328 (0.14673) [-1.46749]	0.205301 (0.21483) [0.95565]	0.188043 (0.56570) [0.33241]	0.511819 (0.45786) [1.11785]	-0.904565 (0.65156) [-1.38831]	0.038340 (0.04705) [0.81487]	-0.040050 (0.67778) [-0.05909]
DETGDP(-1)	-0.099987 (0.19092) [-0.52373]	-0.395512 (0.83482) [-0.47377]	-0.099048 (0.07299) [-1.35695]	-0.057445 (0.10687) [-0.53753]	0.206342 (0.28141) [0.73323]	-0.237999 (0.22777) [-1.04492]	0.492828 (0.32412) [1.52049]	-0.009600 (0.02341) [-0.41017]	-0.515217 (0.33717) [-1.52808]
DETGDP(-2)	0.143153 (0.19275) [0.74268]	1.038756 (0.84285) [1.23244]	-0.123575 (0.07370) [-1.67684]	0.248957 (0.10790) [2.30737]	0.575871 (0.28412) [2.02685]	0.311750 (0.22996) [1.35569]	-0.048433 (0.32724) [-0.14800]	-0.038152 (0.02363) [-1.61450]	-0.035956 (0.34041) [-0.10563]
DETGDP(-3)	-0.169223 (0.14814) [-1.14230]	-0.255990 (0.64778) [-0.39518]	0.076461 (0.05664) [1.34996]	-0.179834 (0.08293) [-2.16863]	-0.657977 (0.21837) [-3.01319]	0.013796 (0.17674) [0.07806]	-0.070852 (0.25151) [-0.28171]	0.042440 (0.01816) [2.33675]	0.298145 (0.26163) [1.13958]
LPGDP(-1)	-2.416589 (1.49200) [-1.61970]	0.095202 (6.52408) [0.01459]	0.723519 (0.57044) [1.26835]	-0.845089 (0.83517) [-1.01187]	-1.432836 (2.19925) [-0.65151]	-1.156359 (1.77999) [-0.64964]	3.730576 (2.53301) [1.47278]	0.573216 (0.18292) [3.13376]	1.330165 (2.63494) [0.50482]
LPGDP(-2)	4.176416 (1.66433) [2.50936]	6.174817 (7.27767) [0.84846]	-1.311475 (0.63633) [-2.06100]	0.003832 (0.93164) [0.00411]	-0.546676 (2.45327) [-0.22284]	-0.616764 (1.98559) [-0.31062]	-6.660821 (2.82560) [-2.35732]	0.070152 (0.20404) [0.34380]	1.910631 (2.93929) [0.65003]
LPGDP(-3)	1.067282 (1.14958) [0.92841]	-11.03137 (5.02679) [-2.19452]	0.227653 (0.43952) [0.51796]	0.834884 (0.64350) [1.29742]	2.302564 (1.69451) [1.35884]	0.906423 (1.37148) [0.66091]	5.094666 (1.95168) [2.61040]	0.505272 (0.14094) [3.58510]	-4.236791 (2.03021) [-2.08687]
MXGDP(-1)	0.094134 (0.23114) [0.40725]	0.583453 (1.01073) [0.57726]	0.185842 (0.08837) [2.10290]	0.055560 (0.12939) [0.42941]	-0.118045 (0.34071) [-0.34646]	0.077409 (0.27576) [0.28071]	0.164567 (0.39242) [0.41936]	0.038543 (0.02834) [1.36013]	1.103217 (0.40821) [2.70255]
MXGDP(-2)	0.428558 (0.30112) [1.42322]	-0.488198 (1.31671) [-0.37077]	-0.256993 (0.11513) [-2.23225]	-0.138849 (0.16856) [-0.82376]	-0.452395 (0.44386) [-1.01923]	-0.167646 (0.35924) [-0.46667]	-0.631785 (0.51122) [-1.23584]	0.045606 (0.03692) [1.23538]	-0.523029 (0.53179) [-0.98353]
MXGDP(-3)	-0.227053 (0.18195) [-1.24788]	-0.333852 (0.79562) [-0.41961]	0.258766 (0.06957) [3.71974]	-0.018885 (0.10185) [-0.18542]	0.506042 (0.26820) [1.88680]	0.056386 (0.21707) [0.25976]	0.384534 (0.30890) [1.24483]	-0.021771 (0.02231) [-0.97599]	-0.378676 (0.32133) [-1.17845]
C	-0.088023 (20.4908) [-0.00430]	-18.42582 (89.6005) [-0.20564]	21.42218 (7.83430) [2.73441]	3.205872 (11.4701) [0.27950]	-19.39992 (30.2040) [-0.64230]	-35.53931 (24.4460) [-1.45379]	33.63966 (34.7879) [0.96699]	3.081414 (2.51214) [1.22661]	0.666942 (36.1877) [0.01843]
R-squared	0.960960	0.818569	0.980185	0.971248	0.946868	0.997507	0.986545	0.997346	0.966479
Adj. R-squared	0.843839	0.274276	0.920741	0.884992	0.787470	0.990027	0.946180	0.989384	0.865914
Sum sq. resid	61.45864	1175.132	8.983939	19.25748	133.5349	87.47485	177.1424	0.923749	191.6853
S.E. equation	2.613185	11.42673	0.999107	1.462778	3.851910	3.117600	4.436496	0.320373	4.615015
F-statistic	8.204860	1.503914	16.48925	11.26003	5.940292	133.3668	24.44080	125.2651	9.610557
Log likelihood	-61.88849	-116.4778	-26.31435	-40.41989	-76.24446	-68.41874	-81.47240	15.76858	-82.93206
Akaike AIC	4.858837	7.809609	2.935911	3.698372	5.634836	5.211824	5.917427	0.661158	5.996328
Schwarz SC	6.077910	9.028682	4.154984	4.917445	6.853909	6.430897	7.136500	1.880231	7.215401
Mean dependent	22.30223	17.76817	11.83633	6.162162	10.13514	34.50313	38.68963	2.660273	57.97274
S.D. dependent	6.612776	13.41333	3.548862	4.313342	8.355378	31.21885	19.12361	3.109413	12.60323
Determinant resid covariance (dof adj.)		62.26858							
Determinant resid covariance		0.000186							
Log likelihood		-313.5585							
Akaike information criterion		30.57073							
Schwarz criterion		41.54239							

2/ نتائج اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك

Date: 07/25/12 Time: 15:47
 Sample (adjusted): 1973 2010
 Included observations: 38 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: IPGDP GGDP IGGDP IR INF EX LPGDP MXGDP DETGDP
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.869145	298.9913	197.3709	0.0000
At most 1 *	0.813379	221.7119	159.5297	0.0000
At most 2 *	0.703758	157.9223	125.6154	0.0001
At most 3 *	0.612403	111.6924	95.75366	0.0026
At most 4 *	0.534400	75.67638	69.81889	0.0158
At most 5	0.392818	46.62806	47.85613	0.0649
At most 6	0.356201	27.66885	29.79707	0.0863
At most 7	0.188813	10.93483	15.49471	0.2155
At most 8	0.075500	2.983067	3.841466	0.0841

Trace test indicates **5 cointegrating** eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.869145	77.27937	58.43354	0.0003
At most 1 *	0.813379	63.78957	52.36261	0.0023
At most 2	0.703758	46.22998	46.23142	0.0500
At most 3	0.612403	36.01598	40.07757	0.1337
At most 4	0.534400	29.04831	33.87687	0.1692
At most 5	0.392818	18.95921	27.58434	0.4177
At most 6	0.356201	16.73402	21.13162	0.1849
At most 7	0.188813	7.951767	14.26460	0.3836
At most 8	0.075500	2.983067	3.841466	0.0841

Max-eigenvalue test indicates **2 cointegrating** eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

13 دراسة استقرار سلسلة بواقي نموذج طويل الأجل

Null Hypothesis: ECT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.801762	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ECT)
Method: Least Squares
Date: 07/30/12 Time: 14:11
Sample (adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT(-1)	-0.868182	0.180805	-4.801762	0.0000
D(ECT(-1))	0.389903	0.161112	2.420072	0.0207
R-squared	0.391811	Mean dependent var		0.257530
Adjusted R-squared	0.374917	S.D. dependent var		3.101473
S.E. of regression	2.452092	Akaike info criterion		4.682956
Sum squared resid	216.4592	Schwarz criterion		4.769145
Log likelihood	-86.97617	Hannan-Quinn criter.		4.713621
Durbin-Watson stat	2.104277			

14 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج Engel-Granger

Dependent Variable: D(IPGDP)
Method: Least Squares
Date: 07/30/12 Time: 13:52
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.307783	0.491506	-0.626203	0.5366
D(IPGDP(-1))	0.232402	0.168042	1.383004	0.1784
D(GGDP)	-0.104733	0.043705	-2.396335	0.0240
D(IGGDP)	-1.078929	0.231980	-4.650949	0.0001
D(INF)	0.321697	0.099257	3.241038	0.0033
D(DETGDP)	-0.040747	0.077498	-0.525776	0.6035
D(LPGDP)	0.399759	0.716962	0.557574	0.5819
D(MXGDP)	0.174471	0.098949	1.763230	0.0896
D(IGGDP(-1))	0.461914	0.230087	2.007565	0.0552
D(INF(-1))	-0.116950	0.105322	-1.110399	0.2770
D(LPGDP(-1))	-0.771219	0.768540	-1.003486	0.3249
D(MXGDP(-1))	-0.079542	0.101867	-0.780842	0.4419
ECT(-1)	-0.786887	0.202790	-3.880308	0.0006
R-squared	0.634701	Mean dependent var		-0.016976
Adjusted R-squared	0.466102	S.D. dependent var		3.622650
S.E. of regression	2.647010	Akaike info criterion		5.045940
Sum squared resid	182.1732	Schwarz criterion		5.600461
Log likelihood	-85.39583	Hannan-Quinn criter.		5.244897
F-statistic	3.764553	Durbin-Watson stat		2.252021
Prob(F-statistic)	0.002259			

5/ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة UECM

Dependent Variable: D(IPGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/02/12 Time: 13:09
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.538247	5.765821	1.654274	0.1117
D(GGDP)	-0.197598	0.058326	-3.387801	0.0025
D(IGGDP)	-1.173426	0.280542	-4.182717	0.0004
D(INF)	0.387386	0.109608	3.534287	0.0018
D(LPGDP)	0.196749	0.677390	0.290452	0.7741
D(MXGDP)	0.288785	0.099786	2.894055	0.0082
D(INF(-1))	0.081204	0.108463	0.748676	0.4616
D(LPGDP(-1))	-0.950552	0.711419	-1.336135	0.1946
D(IGGDP(-1))	0.043821	0.244474	0.179247	0.8593
IPGDP(-1)	-0.789424	0.168774	-4.677408	0.0001
GGDP(-1)	-0.300534	0.094202	-3.190313	0.0041
IGGDP(-1)	-0.687489	0.288535	-2.382686	0.0258
INF(-1)	0.268424	0.133589	2.009332	0.0564
DETGDP(-1)	-0.038976	0.053792	-0.724576	0.4760
LPGDP(-1)	1.143973	0.289659	3.949378	0.0006
MXGDP(-1)	0.291585	0.068746	4.241474	0.0003
R-squared	0.728018	Mean dependent var	-0.016976	
Adjusted R-squared	0.550638	S.D. dependent var	3.622650	
S.E. of regression	2.428423	Akaike info criterion	4.904807	
Sum squared resid	135.6365	Schwarz criterion	5.587294	
Log likelihood	-79.64374	Hannan-Quinn criter.	5.149677	
F-statistic	4.104294	Durbin-Watson stat	2.068391	
Prob(F-statistic)	0.001225			

6/ نتائج اختبار أخطاء نموذج تصحيح الخطأ بطريقة UECM باستخدام إحصائية Ljung-Box

Date: 08/02/12 Time: 17:38
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
. .	. . 1	-0.036	-0.036	0.0557	0.813
.** .	.** . 2	-0.248	-0.250	2.7243	0.256
.** .	.*** . 3	-0.315	-0.359	7.1415	0.068
. * .	. . 4	0.127	0.007	7.8809	0.096
. ** .	. * . 5	0.279	0.152	11.553	0.041
.* .	.* . 6	-0.079	-0.129	11.853	0.065
. .	. * . 7	-0.063	0.077	12.052	0.099
.* .	. . 8	-0.101	-0.009	12.575	0.127
. * .	. . 9	0.087	-0.015	12.978	0.164
.* .	.** . 10	-0.180	-0.281	14.774	0.141
. .	. . 11	0.068	0.057	15.036	0.181
. .	.* . 12	0.016	-0.067	15.052	0.239
. * .	. . 13	0.079	-0.019	15.433	0.281
. .	. * . 14	0.008	0.076	15.437	0.349
.* .	.* . 15	-0.172	-0.075	17.398	0.296
.* .	.** . 16	-0.098	-0.221	18.064	0.320

يتضح من النتائج السابقة أن الأخطاء بيضاء (صحب أبيض) أي: $0.320 > 0.05$ وهذا ما يدل على قبول فرضية العدم، الدالة على أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة.

الملحق 4

نتائج دراسة أثر الاستثمار الخاص الجزائري على التنمية الاقتصادية

1/ نتائج تقدير نموذج (5.52) بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

Dependent Variable: GGDP
 Method: Least Squares
 Date: 08/08/12 Time: 14:11
 Sample (adjusted): 1971 2010
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.039491	1.589593	1.912119	0.0643
GIP	0.138003	0.047770	2.888920	0.0067
GIG	0.085748	0.031697	2.705236	0.0106
GL	0.204869	0.210501	0.973248	0.3373
GM	-0.022676	0.041475	-0.546740	0.5881
GX	0.288142	0.029313	9.829830	0.0000
R-squared	0.865116	Mean dependent var	14.52140	
Adjusted R-squared	0.845280	S.D. dependent var	12.69843	
S.E. of regression	4.994852	Akaike info criterion	6.192174	
Sum squared resid	848.2506	Schwarz criterion	6.445506	
Log likelihood	-117.8435	Hannan-Quinn criter.	6.283771	
F-statistic	43.61376	Durbin-Watson stat	1.814848	
Prob(F-statistic)	0.000000			

2/ نتائج اختبار أخطاء نموذج (5.52) باستخدام إحصائية Ljung-Box

Date: 08/08/12 Time: 14:16
 Sample: 1971 2010
 Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
. * .	. * .	1 0.089	0.089	0.3422	0.559
. ** .	. ** .	2 0.295	0.289	4.1776	0.124
. .	. .	3 -0.000	-0.049	4.1776	0.243
. .	. * .	4 -0.042	-0.136	4.2589	0.372
. .	. * .	5 0.040	0.075	4.3348	0.502
* .	. .	6 -0.081	-0.040	4.6615	0.588
. .	. * .	7 -0.037	-0.074	4.7305	0.693
. .	. .	8 -0.039	0.006	4.8107	0.778
* .	. * .	9 -0.168	-0.146	6.3456	0.705
. .	. .	10 0.016	0.038	6.3608	0.784
. .	. .	11 -0.065	0.033	6.6043	0.830
. .	. .	12 0.056	0.029	6.7930	0.871
. .	. * .	13 -0.060	-0.094	7.0201	0.901
. .	. * .	14 0.065	0.079	7.2936	0.923
. .	. .	15 0.010	0.024	7.3002	0.949
. .	. .	16 -0.005	-0.062	7.3020	0.967
. .	. * .	17 -0.060	-0.091	7.5629	0.975
** .	** .	18 -0.227	-0.235	11.505	0.872
* .	. .	19 -0.087	-0.016	12.105	0.881
. .	. * .	20 -0.044	0.125	12.267	0.907

يتضح من النتائج السابقة أن الأخطاء بيضاء (صحب أبيض) أي: $0.907 > 0.05$ وهذا ما يدل على قبول فرضية العدم، الدالة على أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة.

13/ نتائج تقدير نموذج (5.52) بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

Dependent Variable: GGDP
Method: Least Squares
Date: 08/08/12 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.831585	1.320679	2.901224	0.0063
GIP	0.135505	0.043029	3.149148	0.0033
GIG	0.082337	0.029896	2.754063	0.0092
GX	0.276948	0.026930	10.28409	0.0000
R-squared	0.860689	Mean dependent var		14.52140
Adjusted R-squared	0.849080	S.D. dependent var		12.69843
S.E. of regression	4.933139	Akaike info criterion		6.124467
Sum squared resid	876.0909	Schwarz criterion		6.293355
Log likelihood	-118.4893	Hannan-Quinn criter.		6.185532
F-statistic	74.13833	Durbin-Watson stat		1.763013
Prob(F-statistic)	0.000000			

14/ نتائج اختبار أخطاء نموذج (5.52) باستخدام إحصائية Ljung-Box

Date: 08/08/12 Time: 14:22
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
. .	. .	1 0.114	0.114	0.5618	0.454
. **	. **	2 0.288	0.279	4.2347	0.120
. .	. .	3 -0.073	-0.142	4.4786	0.214
. .	. .	4 -0.089	-0.166	4.8523	0.303
. .	. .	5 0.005	0.106	4.8533	0.434
. .	. .	6 -0.094	-0.042	5.2927	0.507
. .	. .	7 -0.077	-0.141	5.5936	0.588
. .	. .	8 -0.055	0.008	5.7530	0.675
. .	. .	9 -0.137	-0.080	6.7681	0.661
. .	. .	10 0.058	0.064	6.9572	0.729
. .	. .	11 -0.035	0.005	7.0287	0.797
. .	. .	12 0.091	0.028	7.5306	0.821
. .	. .	13 -0.032	-0.066	7.5931	0.869
. .	. .	14 0.087	0.092	8.0808	0.885
. .	. .	15 0.027	0.029	8.1312	0.918
. .	. .	16 0.004	-0.076	8.1321	0.945
. .	. .	17 -0.066	-0.089	8.4500	0.956
. .	. .	18 -0.192	-0.155	11.252	0.883
. .	. .	19 -0.099	-0.007	12.033	0.884
. .	. .	20 -0.033	0.082	12.126	0.912

كذلك تبين النتائج السابقة أن الأخطاء بيضاء (صخب أبيض) أي: $0.912 > 0.05$ وهذا ما يدل على قبول فرضية العدم، الدالة على أن النموذج ذو جودة إحصائية مقبولة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

- أحمد سعيد بالخرمة ، " اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية " دار الزهراء ، - الرياض - السعودية 1991.
- أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، جامعة - الإسكندرية - مصر، 2003.
- أزهري محمد سعيد السماك " اقتصاديات الموقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى "، دار زهران عمان - الأردن ، 1998 .
- أموري هادي كاظم الحسنوي " طرق القياس الاقتصادي " دار وائل عمان - الأردن سنة 2002 .
- بريش السعيد " الاقتصاد الكلي - نظريات ونماذج " دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عنابة، الجزائر.
- تومي صالح " مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي "، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر طبعة 2004.
- جورج نايبهانز، " تاريخ النظرية الاقتصادية - الإسهامات الكلاسيكية - " ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة - مصر، ص 684 سنة 1997.
- حامد عبد المجيد دراز ، " مبادئ الاقتصاد العام "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر 1984.
- حربي محمد موسى عريقات " مبادئ الاقتصاد " - التحليل الكلي دار وائل للنشر - عمان - الأردن ، 2006 .
- حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، " الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق "، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، البلد- عمان - الأردن 1996.
- حسين عمر، " الاستثمار والعمولة "، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000 الجزائر.
- حسين عوض الله زينب ، "مبادئ علم الاقتصاد" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1997.

-
- حكمت الشريف الشاشي، " استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية "، المدرسة العربية للدراسات و النشر، دمشق- سوريا، ص ص 73-74 سنة 1980.
 - راشد البراوي، " الموسوعة الاقتصادية "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة الطبعة الثانية سنة 1987.
 - زيان رمضان " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي " دار وائل للنشر مصر 1999 .
 - سالم قاسم النعيمي، " الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع - عمان - الأردن 2005.
 - سامي خليل " نظرية الاقتصاد الكلي الحديث " الجزء الأول و الثاني دار النشر الكويت 1994.
 - سمير عبد العزيز، " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " دار النهضة المصرية - القاهرة- مصر 1995.
 - سيد الهواري " الاستثمار والتمويل "، دار القاهرة للنشر والتوزيع مصر 1980 .
 - شكري رجب العشماوي، الخصاص: اتحاد العاملين المساهمين " مفاهيم، تجارب دولية وعربية " الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007 .
 - صائب جواد إبراهيم جواد وآخرون " أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي " - نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، منشورات 2006 .
 - صلاح عباس، " الخوصصة المصطلح والتطبيق "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر - الإسكندرية، سنة 2003.
 - ضياء مجيد الموسوي " النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر طبعة 1992.
 - ضياء مجيد الموسوي، " الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية "، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2004.
 - ضياء مجيد الموسوي، " الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 8-11.
 - عبد الباسط وفا، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي " دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق-جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة 2000 ص 5.
 - عبد الرزاق الفارس، " الحكومة والفقراء والإنفاق العام " مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- لبنان سنة 1997.

-
- عبد السلام أبو قطف، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي "، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية - مصر، ص ص 463-464 سنة 1991.
- عبد العزيز سالم بن بختور، " إدارة عملية الخوصصة وآثارها في اقتصاديات الوطن العربي "، - دراسة مقارنة، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن سنة 1997.
- عبد الغفار حنفي و رسمية زكى قرياقص، " أساسيات التمويل والإدارة المالية " الدار الجامعية - الإسكندرية- مصر، سنة 2004 .
- عبد الغفار حنفي، وآخرون "مدخل معاصر في الإدارة المالية " الدار الجامعية، - الإسكندرية - مصر، سنة 2002.
- عبد المجيد بوزيدي " تسعينيات الاقتصاد الجزائري " - حدود السياسات الظرفية، دار للنشر والتوزيع موفم، الجزائر سنة 1999.
- عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد " دراسات الجوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، سنة 2000 .
- عبد المطلب عبد الحميد، " دراسات الجدوى الاقتصادية " الدار الجامعية، طبع-نشر-توزيع شركة الجلال للطباعة - الإسكندرية- مصر 2000 .
- عبد المنعم عوض الله، " مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية " دار الفكر العربي - الإسكندرية- مصر 1980 .
- عبد المهادي عبد القادر، " سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي " - أسيوط- مصر 2002 .
- عليوش قربوع، " قانون الاستثمارات في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999.
- عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر طبعة 1994.
- قادري عبد العزيز " الاستثمارات الدولية " دار هومة للطباعة، الجزائر، السنة 2004 .
- قحطان السيوقي " اقتصاديات المالية العامة " دار طرابلس للدارسات والنشر والترجمة 1989.
- كاظم جاسم العيساوي، " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "، دار المناهج، الطبعة الأولى، - عمان - ، الأردن 2001 .

-
- محمد الشريف إلمان " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " ثلاثة أجزاء ،ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون الجزائر، طبعة 2003.
 - محمد بلقاسم حسن بجلول " سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1991.
 - محمد عبد العزيز و إيمان عطية ناصف " التنمية الاقتصادية / دراسات نظرية وتطبيقية "، -الإسكندرية- مصر، سنة 2000 .
 - مدحت القرشي " تطور الفكر الاقتصادي" دار وائل للنشر عمان - الأردن 2008 .
 - مدحت القرشي " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية " دار وائل للنشر عمان - الأردن 2009 .
 - مدحت القرشي ، " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات " دار وائل للنشر - السلط- الأردن 2007 .
 - مرسي السيد حجازي، " الخخصة وإعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر - الإسكندرية، سنة 2001 .
 - مولود حشمان " السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر: 05-2010.
 - ناظم "محمد نوري" الشمري و آخرون "أساسيات الاستثمار العيني والمالي" الطبعة الأولى دار وائل للنشر - عمان - الأردن 1999 .
 - النشاشيبي كريم وآخرون، " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سنة 1998.
 - هندرسون و كواندت، " نظرية اقتصاديات الو حده - أسلوب رياضي "، ترجمة الدكتور متو كل عباس مهلهل، دار ماكجروهيل للنشر، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، السعودية.
 - هوشيار معروف " دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " الطبعة الأولى لدار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن سنة 2004 .

2/ المقالات:

- البشير عبد الكريم، "تقدير دالة الاستثمار الكلية - حالة الجزائر للفترة 1989-2002"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 العدد الأول، سنة 2007.
- حامد، الخوصصة: دراسة سوسيوقانونية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، العدد 1، مارس 2007، ص: 164.
- حملاوي ربيعة، "أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق المالية"، منشورات مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، - الجزائر، ص ص 388-393.
- رياض دهان و حسن الحاج، "حول طرق الخوصصة"، رؤية اقتصادية، من إصدارات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص3.
- شبايكي سعدان،: "معوقات الخوصصة في الجزائر"، منشورات مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، - الجزائر، ص ص 288-289.
- شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، http://www.arab-api.org/conf_0309/.pd2009 ، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية" ص ص 13-15.
- عبد اللطيف بالغرسة، "خوصصة القطاع العمومي، تحديد أم تجديد لدور الدولة الاقتصادي، - دراسة حالة الخوصصة البنكية"، منشورات مخبر P.I.E.E.M لجامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي-2004، "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، - الجزائر، ص ص 593-619.
- لبصير شهرزاد، "وضع العامل الجزائري في المؤسسات المخوصصة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، العدد 31 - جوان 2009، المجلد 1، ص ص 161-162.
- ممدوح الخطيب الكسواني، "دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية السورية"، مجلة دمشق، المجلد الثالث عشر، العدد الأول 1997 ص 80 .
- منصور أوسرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني ماي 2005 يصدرها مخبر العمولة واقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بن بوعلي الشلف-الجزائر.

-
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، "ملخص آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009"، (ديسمبر 2009).
 - منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العامة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، الجزائر، ص ص 130-185.

- ONS, " Enquête main d'œuvre et démographie, Alger, Année 1982.
- ONS," Annuaire statistique N°: 17, édition 1996, résultats 1993-1994 ONS décembre 1996.

4 / المراجع باللغة الأجنبية

- A.Keramane, " L'expérience Algérienne Du Passage a L'économie De Marché ". Alger.
- Bancel Franck, Alband Richard, Les choix d'investissement, édition economica, Paris, 1995.
- Ben Achenhou Mourad," Reforme Economique Dette Et Démocratie", Edition Echrida, Alger, 1992.
- Ben Bitour Ahmed, " L'Algérie au Troisième millénaire défis et potentialité ", édition marinoop, Alger, Année 1998.
- Ben Bitour Ahmed, " L'expérience algériennes de développement 1962-1991, leçons pour l'avenir ", édition technique de l'entreprise / ISGP, Alger, 1991.
- Benachenhou Abdellatif, " L'expérience algériennes de planification et de développement, 1962-1982 ", 2^{ème} édition, OPU, Alger, Année 1983.
- Benachenhou Abdellatif, Les nouveaux investisseurs, alpha disign, Algérie, mai 2006.
- Benissad (3), " Restructuration Et Réformes Economique ", Edition Alger, Année 1994.

-
- Benissad (4), " L'ajustement Structurel En Algérie, Le chemin Parcouru ", El Watan, 25 Janvier 1999, 4^{ème} Parte, N° :24-27.
 - Benissad Houcine « La Réforme économique en Algérie (au l'indicible ajustement structurel) » ,OPU, Alger, Année 1991.
 - Benissad Houcine, " Economie et développement de l'Algérie, OPU, Alger, Année, 1979.
 - Benissad Houcine, " Théorie et politique de développement économique ", SNED, Alger, Année 1974.
 - Boughaba Abdallah , Analyse et évolution De projet, Edition, Paris, 1998 .
 - Brahimi Abdel Hamid " économie Algérienne ", OPU, Alger, Année 1996-1997.
 - Bussery et charois « Analyse et Evaluation de projets d'investissement » paris 1999.
 - Claude.Jessua, Christian Larousse, et autres, CL / Economie, « Econométrie Des Séries Temporelles », Théorie el Application, Année 1995.
 - Collection dirigée Jean-Paul, « Analyse Macroéconomique » Partie 1, Edition La Découverte, Paris 2000.
 - Conso P, La Gestion Financière De L'entreprise.1 ?Ed. DUNOD, France, Année 1978.
 - Cook, Paul, Colin, Kirk Patrick,« Macro-economics for developing countries» London, ed. Hervest 1990.
 - Daniel,Labaronne, « Macroéconomie, Les Fonction économie » Edition du Seuil , Mémo, Paris 1999.
 - D-Guerraoui et X-Richet, « Les IDE Facteur D'attractivité et de localisation », Edition Toubkal, Pharmattan, Paris, Année 1997.
 - Douglas Fisher, «Théorie Macroéconomique, une vie d'ensemble », traduit par Philippe de La vergne, Economica,49, rue Hericart,75015, Paris, Juillet 1995.
 - Edward Schapiro,"Macroéconomie Analysis", Harcourd Brance Jovanovich.Inc, New York, 1982, P 429.
 - Ginglenger, Gestion financière De l'entreprise, Ed, Dalloz, France, Année 1991.
 - Guerdj.N, Et Sopel.D, Finance De L'entreprise, Les règles du jeu, Ed. Organisation, France, 1997.

-
- Jacques Chrissos et Roland Gillet , « Décision d'investissement » Gestion Appliquée , Pearson , Education , France , Juillet 2004.
 - James D . Hamilton, « Time Series Analysis »,Princeton University Press, 1994.
 - Jean-Pierre DALOZ Et Christian GOUX « Macroéconomie Appliquée », Les Multiplicateurs, Edition Cujas, Paris 1993.
 - Karim Nashishibi ET Autres,« Algérie : Stabilisation et Transition a L'économie De Marché »,FMI Washington, Année 1998 P 96.
 - Margerin , J et Ausset , G , « choix des investissement » , Ed, Dunod , France 1979 .
 - Michel Levasseur, Aimable Quintart, Finance ,3^{ème} Ed, Economica, Paris, 1998.
 - Michel Refait, « Epargne et investissement » 1^{re}Edition, Presses Universitaires De France, Paris Juin 1998.
 - Michel .Dévoluy, " Théories Macroéconomique - Fondements et controverses " Deuxième Edition, S.E.S.J.M/Armand Colin, Paris, 1998, P 36.
 - Patrick Villieu, « Macroéconomie L'investissement » Edition La découverte, Paris Année 2000.
 - Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion Financière De l'entreprise, 9^{ème} Ed, Dunod, Paris, 1999.
 - Régis Bourbonnais, « Econométrie -Manuel Et Exercices Corrigés », Deuxième Edition : Dunod, Paris, Année 1998.
 - Rodrigue Tremblay, Ph.D,-Macroéconomie -Moderne Théories et Réalités, Edition 2tides Vivantes, Laval (Québec)-Canada 1999 P385.
 - Sandrine Lardic & Valérie Mignon, « Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques Et Financières », Ed Economica, Année 2002.
 - Temmar (H), " Structure et model de développement de l'économie algérienne ", S.N.E.D, Alger, Année, 1974.
 - Villieu , "Macroécomomie,L'investissement", Edition La découverte, Paris 2000,P26.

5/ المواقع الالكترونية

3

- [http://www.LadocumentationFrancaise.fr/revue-colletion/probleme-économiques/t, Article " Théorie De développement ", Date: 10/04/2010.](http://www.LadocumentationFrancaise.fr/revue-colletion/probleme-économiques/t, Article)
- <http://www.Forms.al-taleeah.com. le 04-03-2008>
- <http://revue.umc.edu.dz/index.php/component/attachments/download/17.>
- http://www.ar.wikipedia.org/wiki/LE_14-07-2008 الموسوعة الحرة- ويكيبيديا،
- http://www.arab-api.org/course22/c22_1.htm LE 17-09-2008.
- <http://www.arab-api.org/jodep/products/delivery/wps9804.pdf>
- http://www.cba.edu.kw/malomar/CH_8.doc LE 10/10/2008.
- <http://www.dvd4arab.com/archive/index.php/t-777169.htm1 LE 04-03-2008.>
- <http://www.eba.net/wjhat-nadar/14/938.htm 2008/11/08> تاريخ التحميل كان يوم
- <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowlia/namaa .>
- <http://www.khayma.com/bencheneb/F1M3.htm 2008 /12 / 30> تحميل يوم
- http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=priv&titre=priv5.
- <http://www.mrahim.com/include/m-a/1-1-2.htm.>
- <http://www.premier-ministre.gov.dz ،08-99> حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة
- [http://www.premier-ministre.gov.dz " 2010](http://www.premier-ministre.gov.dz) "ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر
- <http://www.vista.maktoobblog.com LE 07-09-2008.>
- www.ulum.nl/cl1.htm 14- مقال بعنوان "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي" حاكمي بوحفص